
أوروبا الجديدة
حاضرها ومستقبلها

أوروبا الجديدة

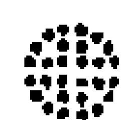
حاضرها ومستقبلها

بقلم

جورج ليختهم

ترجمة

محمود حسن ابراهيم



١٩٦٦

هذا الكتاب

كتاب قدمه صاحبه للنشر فى نوفمبر سنة ١٩٦٢ بعد أن نشره فى مجلة أمريكية ، تحدث عن الماضى التاريخى لأوروبا فى يومها وفى غدها موازنا بين ارتباط الدول الأوروبية بالحضارة فى مجملها العام ، وبين الارتباط الاقليمى المستند الى كيان جغرافى غير منفصل هو قارة أوروبا التى هى أصلا بمثابة شبه جزيرة لقارة آسية العظيمة ، ومتحدثا عن حركات الانتقال التى مرت بها الامبراطوريات التى قامت فى أوروبا ، حتى يصل بالقارىء الى أوروبا التى تعيش اليوم فى خضم تيارات الأطلنطى المتقاطعة .

وصدر الكتاب ضمن مطبوعات شركة فردريك بريجر للنشر بنيويورك سنة ١٩٦٣ ، ومع هذا فان الكتاب على ما حاول مؤلفه ينصرف بالحديث الى بعض سنوات قادمة مستندا فى هذا الى الاستقراء والاستنباط لواقعية الحوادث التى تمر بها « أوروبا اليوم » .

والواقع أن الثورة السلمية التى اجتاحت غرب أوروبا فى سنوات ما بعد الحرب لواحدة من أهم التطورات التى جاءت فى القرن العشرين .

على أن المؤلف فى الحقيقة ، بالرغم من الطابع الواسع المدى الذى للعنوان الذى وسم به كتابه ، انما يقدم لنا دراسة موجزة للتكامل الاقتصادى والسياسى لأوروبا فى طابع جديد ، وذلك مقابل ماضيها التاريخى الذى قام مستندا الى الانقسام والتقسيم ، والى وجود دول ذات سيادة تعنى أهم ما تعنى بالمسائل القومية بدرجة غير محدودة .

وقد حاول المؤلف أن يحلل كلا الاتجاهين وخرج من تحليله الى هذا التشكيل الذى يقوم فى غرب أوروبا متساميا على الروح القومية هادفا الى تكامل المجموعة كلها .. والذى يقوم أيضا فى مناطق أخرى داخل نطاق مجتمع حلف الاطلنطى .

ولما كانت السوق المشتركة هى فى الواقع لب أوروبا الجديدة وجوهرها فقد أعطاها المؤلف جانبا كبيرا من الاهتمام ، وبحث عملها ونظامها وان كانت عنايته لم

تقل عن هذا عند حديثه عن البناء الاقتصادي لأوروبا الغربية وعند حديثه عن المشكلات التي أثارتها مسألة انضمام بريطانيا الى تلك السوق •

والواقع أن هذه الدراسة ولو أنها ليست منحازة لأى مدرسة من مدارس الفكر السياسى الا أنها تعكس اتجاهات أولئك الذين يعيشون فى غرب أوروبا ويقفون الى جانب عقيدة الاغفال التدريجى للمشاعر القومية الخاصة فى سبيل التكامل بين عدة دول فى مصلحة مشتركة تجتاز حدود كل منها ، ثم هى فى نفس الوقت تقدم بعض الانعكاسات للتضمينات التى للمجتمع الاقتصادى الأوروبى الذى يبدو أن سياسته التخطيطية تثب من فوق حواجز وحدود الحرية القديمة ، وتشكل تحديا ليس فقط للكتلة السوفييتية بل الى حد ما تشكل تحديا فى هذا المجال لمخلفات وبقايا عقيدة عدم التدخل التى كانت يوما ما تسود آراء الناس فى الولايات المتحدة •

والواقع أن المؤلفات التى تعرض لمناقشة القومية والاقليمية والتكامل فى مجموعات على أساس التضحية بالمصالح القومية الخاصة ليست بالقليلة •• وقد خرجت فى شتى المجالات وخاصة المجال السياسى ، ولكن المؤلف يناقش هذا الاتجاه اليوم فى مجال الاقتصاد وان كان لم يغفل الاغفال كله السياسة والتاريخ ؟

والمؤلف جورج ليختهم المانى المولد والتعليم له كتاب آخر بعنوان « الماركسية : دراسة نقدية » ويسهم فى عدد كثير من الدوريات العلمية الدراسية فى بريطانيا والولايات المتحدة ، ويعيش فى بريطانيا منذ سنوات •

ولقد اتصل المؤلف منذ سنوات طوال بمختلف التيارات السياسيةوالثقافية فى القارة ، وكان ولا زال يعتقد أن هذه التيارات تدل على الاختفاء التدريجى للنزاع بين الطبقات واضمحلال صورة الثورات الاجتماعية ، كما يعتقد أن السياسات الأوروبية تعكس مشكلات جديدة للتنظيم الاقتصادى الاجتماعى الجديد الذى وقف له الفصل الختامى من كتابه •

على أن للكتاب أهمية خاصة فى الواقع من ناحية عرض التيارات الجدلية المتضادة حول مستقبل « الاقتصاد المختلط » وحول مشكلة نمو الاقتصاد فى ظل الرأسمالية وفى ظل الاشتراكية •

ومن هذه النواحى كان هذا الكتاب كتابا يستحق ان يقرا •

مقدمة

في سنة ١٩٤٥ عندما انقشع غبار المعارك ، اتضح أن المركز الهام السابق الذى كان لأوروبا فى شئون العالم كان من بين خسائر الحرب العالمية الثانية • وبدلا من « انسجام القوى » المألوف تواجد قطبان للجاذبية يتنافسان : الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، مع مجموعة من الدول القارية المتوسطة الأحجام بالاضافة الى الامبراطورية البريطانية التى اهتزت بدرجة عميقة وحولت نفسها بسرعة الى كومنولث مكون من أعضاء ذوى سيادة ذاتية ، ومنذ ذلك الوقت برزت الصين والهند كدولتين كبيرتين متنافستين فى آسية وان لم تكونا متعادلتين ، وجاء كذلك تحرير أفريقية فأكد اتجاها كان واضحا فى سنة ١٩٤٥ للمراقبين المفكرين ، ولقد كان « الجديد » فى الحقبة الاخيرة من السنين التحركات المضادة للوصول الى قيام أوروبا المتكاملة فى مكان النظام القديم للتكتلات المتبادلة العداء، ولما كان الأمر سيناقش فيما يلى على أساس أن هذه التطورات الحديثة ضرورية فضلا عن أنها موضع الترحيب ومن ثم فانه لا ضرر أن نسأل الى أى مدى يتمشى هذا مع ما كان عادة يظن بأنه الطابع المميز للحضارة ، على أنه حتى اذا اتضح أنه لابد من دفع ثمن باهظ لدفن المنافسات الاوروبية الحاليـة التى لا مبرر لهـا ، فليس هناك ما يدعو للحزن على هذه الصفقة • ومهما كان ما يطلب من الاوروبيين بما فيهم البريطانيون ـ أن يتخلوا عنه فمن الواضح أنه لا يستأهل حربا عظمى يعانيها كل جيل • فما هو اذن ما سيميز أوروبا المتكاملة المستقبلة عن سابقاتها ؟

ومع أنه توجد طرق مختلفة لمعالجة هذا التساؤل لو فكر الانسان فى المسرح العالمى ، وأهمية أوروبا المتناقصة فيه • الا أنه على ما يبدو ليس هناك الا جواب معقول واحد اذا نظرنا من ناحية ماضى القارة القريب الخاص • أن أوروبا الجديدة لن تكون مجموعة دول ذوات سيادة • فان السيادة تجد تعبيرها النهائى فى القدرة على شن الحرب ، واذا كان الاعضاء المنتظرون للاتحاد الاوروبى الغربى سيتخلون عن حقهم فى شن الحرب على بعضهم بعضا ، فانهم انما يبطلون سيادتهم الى هذا الحـد • واحتمال أن يتم هذا فى الفترة من الآن لغاية سـنة ١٩٧٠ ، هو الأمر الذى يميز بصفة رئيسية الوعى الأوروبى اليوم عن وعى الجيل السابق الذى كان لا يزال يرى السيادة التامة للدول هى كل شىء • كما أن ذلك الجيل كان بالطبع يرى ان أوروبا تكون كلا واحدا ، وأن الدول الخاضعة للحكم السوفييتى جزء منه•

وعندما فكر الساسة ومستشاروهم في متاعب المستقبل المحتملة ، فكروا بطريقة تبدو اليوم عتيقة ، ولو أن بعض المعالم المألوفة ما زالت ماثلة للعيان . كان من المتوقع أن تنشأ الأخطار من ضعف تسوية « فرساى » فى سنة ١٩١٨ وبالأخص من الاطماع والاعتراضات الالمانية المعروفة . ولذلك فانه فى سنة ١٩٢٥ عندما حذر مستشار وزارة الخارجية البريطانية سير جيمس هيدلام ـ مورلى وزير الخارجية سير أوستن تشيمبرلين فى مذكرته المعروفة ، من المنازعات القادمة بين المانيا وجاراتها ، لاحظ أن « نقطة الخطر في أوروبا » لم تكن على (الراين) بل كانت على (الفستيولا) ثم استطرد متسائلا :

« هل حاول أحد أن يتبين ماذا يمكن أن يحدث لو حصل تقسيم جديد لبولندا ، أو اذا قطعت أوصال دولة تشيكوسلوفاكيا بحيث تختفى من خريطة القارة الاوروبية ؟ أن أوروبا بأسرها ستعمها الفوضى . ولن يبقى أى مبدأ أو معنى للترتيبات الاقليمية للقارة × »

والسبب فى أن هذا النوع من الأسلوب يبدو متعلقا بالماضى ـ ولو أنه بالماضى القريب ـ هو أن الانسان لم يعد يفكر بعد في نظام سياسى أوروبى على أنه مستقل بذاته . فان هذا النظام أصبحت تحكمه اليوم ردود الفعل من جانب القوتين الكبيرتين . وما تعنيه هذه الحقيقة بالنسبة للاوروبيين ليس من السهل أن يستوعبه المراقبون الخارجيون . انها حقيقة ترجع الى جذور المفهوم القديم لأوروبا على أنها المسرح الذى كانت تمثل فوقه الدول الوطنية ذوات السيادة منافساتها التاريخية . أما اليوم فيمكن أن نعتبر أن هذه المرحلة قد انتهت ، والواقع أنه لا حاجة الى الاسف على أن المانيا لم تعد قادرة على أن تلعب بالشرق ضد الغرب (كما كانت لا تزال تفعل ، مما كانت له عواقب وخيمة ، خلال المدة التى بين الحربين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩) . ومن المحقق أن هذا التحول قد سار الى أبعد مما كان يظنه الناس فى سنة ١٩٤٥ . فقد كانت الامبراطورية البريطانية في تلك الايام لا تزال تعد احدى الدول الثلاث الكبرى ، وكان يبدو من المحتمل أن المانيا ، على الرغم من هزيمتها ، قد تنهض مرة أخرى وتصبح القوة المسيطرة على القارة . ولم يكن من المتوقع فى نظر السياسيين الذين اجتمعوا فى بوتسدام لتسوية مصير المانيا أن أوروبا الوسطى القديمة التاريخية ستتلاشى الى الأبد ، وأن بريطانيا قد تقرر الدخول فى اتحاد فيدرالى لأوروبا الغربية (الذى كان يبدو اذ ذاك مخيفا وراء مجرد اتحاد جمركى) .

والآن اذا كانت طريقة أوروبا التقليدية فى الحياة قد قامت على أساس تعايش كثرة من الوحدات السياسية ذوات السيادة ، فماذا يكون مستقبلها فى عالم تحتفظ فيه الدول المتفوقة ذريا وحدها بما اعتادت على تسميته بالسيادة ؟

(×) جيمس هيد لام ـ مورلى (دراسات فى التاريخ الدبلوماسى) لندن ١٩٢٩ صفحات ١٨٢ـ ١٨٤ (الانهيار السياسى لاوروبا) نيويورك ١٩٥١ صفحات ١٢٨ ـ ١٢٩ .

وهذا التساؤل لا يمكن استبعاده على أنه سؤال أكاديمى ، بل أنه لواقعى بدرجة كبيرة ، كما أنه يبرر حقيقة أن كثيرا من الاوروبيين البارزين ما زالوا غير متحمسين لكل فكرة التكامل أو الفيدرالية ٠

كان للدولة الوطنية فيما مضى أهميتها بالنسبة للأوروبيين لأنها كانت تبدو لهم أنها قد استعادت بعض الفضائل والمزايا الخاصة بالدولة الكلاسيكية ، وكان هذا الشعور قويا بصفة خاصة فى أواخر القرن التاسع عشر ، عندما غير المذهب التحررى (الليبرالى) العلاقة بين الدولة وبين المواطنين ٠ فقد اتضح عندئذ أنه من الممكن أن تتفوق الامة على الاصول العفوية من جهة السياسة المطلقة للأسر الحاكمة وتصبح مجتمعا أصيلا ٠ ونحن جميعا نعلم ماذا حدث لهذه الأحلام ٠ ولكن من المهم أن نتبين أنها فى العصر المتحرر قد أتاحت الدليل العقلى على الشعور بأن ذلك لم يكن مجرد تملق ذاتى أو كراهية للاجنبى ٠ ولا نزال حتى اليوم نجد مثل هذه الوطنية موجودة فى انجلترا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا ، وتتغذى الدول الاوروبية على بقايا تعلق الانسان ببلاده على أنها وطنه الروحى ٠ المكان الذى يتقاسم فيه الجميع أعمق القيم ، وحيث يستطيع الرجال والنساء أن يتقابلوا وأن يتكلموا نفس اللغة ، وحيث يمكن مناقشة الشئون العامة بروح من التفاهم المتبادل ، وحيث لا يعتبر من غير المعقول الاستشهاد بخطبة (بركليس) لأهل أثينا ٠ ولكن الالمان لم يشاركوا أبدا فى هذه المشاعر ، وبالأخص لأن التحررية الألمانية لم تنجح فى احراز القوة ٠ ومعظم الأوروبيين الشرقيين الى يومنا هذا لا يكادون يعرفون كيف تكون الحياة فى دولة لا تكون فيها الحكومة قوة غريبة معادية وبعيدة عن اشراف المواطنين ٠ أما فى أوروبا الغربية ، اذا طرحنا أسبانيا والبرتغال جانبا ، فان روح المجتمع كانت قائمة ، وجعلت من الميسور للشعب أن يفكر فى دولة ليست بالغول المخيف بل المنبعثة عن أمانيهم وأفكارهم الجماعية ٠ وفى الدول الصغيرة فى أوروبا الغربية التى اكتسحها الالمان فى سنة ١٩٤٠ ثم كافحت بعد ذلك من أجل التحرر ، فان هذه المشاعر ربما تكون قد نمت بدرجة أقوى ، لأن الديمقراطية والوطنية قد اجتازتا معا الاختبار بنجاح فى نفس الوقت ٠ ولذلك فان من الشواهد الباعثة على الامل ، أن نجد أكثر هذه الدول استقرارا ، وهى هولندا فى طليعة الفيدرالية الاوروبية ، وقد يكون هذا شاهدا على أن الولاء الوطنى القديم لا يتناقض مع الروح الاوروبية الجديدة ٠

وبالرغم من ذلك فانه يجب أن نعترف أن الأوروبيين سيتحملون مجهودا ضخما للتخلص من ماضيهم. فلقد ارتبطت الروح العامة والاحترام الذاتى حتى ذلك الوقت بالوطنية القومية الخالصة ٠ ومن السخف وصف هذه المشاعر بأنها « غير معقولة » ٠ وعلى أى حال فانه ليس من طبيعة مشاعر الولاء الاولية أن تكون

معقولة بصفة كلية. كما أنه ليس منطقيا اطلاقا نبذها باعتبارها عقبات غير ملائمة في طريق الوصول الى هدف التكامل الأوروبى ، لأن خصوم الفيدرالية قد يرون أن الكيان الأوروبى الموحد يقتضى أن يبنى على التضحية بكل ما كان يعطي للحياة الاوروبية معناها في الماضي • والحياة المماثلة المعروفة للمدن الايطالية تنطبق على هذه النقطة • ولا يرغب أحد في العودة الى الوراء للوحدة الايطالية ، ولكن لا يمكن أن ننكر أن البندقية وفلورنسا ونابولى قد تدهورت طويلاوأصبحت اقليمية . فهل يقدر أن تعانى لندن وباريس وروما نفس هذا المصير ؟ واذا قدر لها ذلك فهل سيظل مواطنوها يشعرون بأنهم يعيشون حياة لها معناها ؟ •

وسنحاول فيما يلي الرد على بعض هذه الأسئلة • على أننا في الغالب سنهتم بالامور الاكثر واقعية ، ومن أهمها التنظيم الاقتصادى لأوروبا الجديدة الذى أخذ يظهر الآن أمام ناظرينا • ومع ذلك فانه لا يمكن أن يكون هناك فاصل صلب بين الاطار المادى الذى يقتضى أن تتخذ في داخله القرارات السياسية وبين تلك القرارات ذاتها ، لأن ما يعمل بواسطة الأشخاص الذين يتولون الحكم يكون هاما للغاية في تكييف الجو الذى يقتضى أن يعيش فيه الناس وأن يعملوا • ويعتبر الى حد كبير تاريخ حركة الاتحاد الاوروبى منذ سنة ١٩٤٥ عبارة عن قصة الفرص التى انتهزها أو أضاعها الزعماء الوطنيون ــ بما فيهم المبرزون المثقفون ــ في مختلف الدول الاوروبية التى وجدت نفسها غداة الحرب العالمية الثانية معرضة لتهديد مزدوج في شكل الانشقاق بين الشرق والغرب ، والعصر الذرى • ولم يكن هناك دافع مادى ساحق ، سواء أكان عسكريا أم اقتصاديا ، يمكن أن يقال أنه حدد مسلك حكومات وشعوب بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا، كانت هناك على الأصح ضغوط متعارضة ، أتاحت بدورها قيام ردود فعل مختلفة، وأحيانا متناقضة • واذا كان قد ساد في النهاية حل معين ــ الحل الأوروبى ــ فانه يجب ألا يقودنا هذا الظن بأن المصير قد تحدد ، أو الى التقليل من شأن القوى المعارضة . وبصفة خاصة يجب ألا تخفى الحقيقة أن البريطانيين كانوا غير ميالين الى أقصي حد في التحول نحو « الاوروبية » ، وأنهم لولا ضغط الالحاح الامريكى المتواصل لنجحوا في ابطاء سرعة حركة التكامل الى أن تنعدم الحركة الاصلية تلقاء نفسها • وفي الدراسة الواقعية لا يعزى لوم الى أحد ، وخاصة عندما تكون المسألة مسألة تقدير التكلفة الروحية للتخلى عن الامجاد السابقة • وسنسجل هذه التأثيرات فقط من بين العناصر الاخرى للأساليب الاوروبية ونحاول فيما عدا ذلك رسم اطار خارجي للمجتمع الجديد الذى يسمو هدفه الى ما وراء المشاعر الوطنية ، والذى يأخذ الآن مكان أوروبا في الطابع القديم لمجتمع من دول وطنية ذات سيادة تعنى بالفكرة القومية وحدها •

الفصل الأول

أصل تاريخى

القارة أم الحضارة ؟

يمكن التفكير فى أوروبا من عدة طرق .. وربما كان أبسطها هو التفكير فيها من النواحى الجغرافية ، باعتبارها شبه جزيرة لآسيا ، وفى هذه الحالة يبدو خط التقسيم التاريخى الذى يفصل بين أوروبا الشرقية واوروبا الغربية ، بطبيعة الحال فى غير محله .. وكانت هذه هى وجهة نظر عالم جغرافى فرنسى كان يكتب للأمريكيين ، وكان منذ بضع سنوات مضت قد رسم حدود القارة بحيث كانت تضم منطقة الاراضى الوسطى العظمى التى تسمى عادة «روسيا الأوروبية» :

« بين المساحات الأرضية الهائلة لآسية وأفريقية ، يقع نوع محير من اراض وبحار يختلط بعضها ببعض تسمى أوروبا .. فبين المحيط المتجمد الشمالى ، وشمال الاطلنطى والبحر المتوسط ، وغابات وأدغال آسيا السوفييتية ، تتكون الاراضى الاوروبية من مناطق برزخية وأشباه جزر ، بالاضافة الى مجموعة من الجزر المتناثرة حولها وهى لا تكاد تستحق أن تسمى قارة . ومع ذلك فانها كانت ولا تزال دائما جزءا من الكرة الارضية متزايد الاهمية[1] » .

وتبعا لهذا الوصف تكون روسيا الواقعة غربى سلسلة جبال أورال جزءا من أوروبا ، وهى حقيقة أكدها هذا الكاتب :

« يمتد الحد الشرقى تقليديا (خط الاورال) اى قمة سلسلة جبال اورال من السواحل القطبية الى الجنوب ، ثم يتبع مجرى نهر أورال الذى يصب فى بحر

---

(١) جان جوتمان فى كتابه جغرافية اوروبا طبعة نيويورك ١٩٥٤ ص ١ .

قزوين ٠٠ ثم يعبر بحر قزوين فى اتجاه جنوبى ، ثم ينحرف مرتدا الى البحر الاسود فى اتجاه غربى على امتداد سلسلة جبال القوقاز (٢) » ٠

ان ما يمكن أن يقال بالنسبة لهذا التعريف الاصطلاحي ، انه فى الحقيقة تعريف « تقليدي » وعلاوة على ذلك فانه يضع فى تقديره أيضا حقيقة أن روسيا الاوروبية تسكنها بصفة أساسية الشعوب السلافية ، التى لا مجال للشك فى علاقتها الطويلة مع الشعوب الاوروبية الاخرى ٠ على أن السكان والثقافة يبرزان معيارا مختلفا أو بالاحرى اثنين ٠ فاذا أمكن القول أن جميع الشعوب السلافية تكون كلا تاريخيا فاننا نصل بذلك الى حد جغرافى ثقافى ولغوى يفصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ويسير كثيرا أو قليلا مع امتداد خط الحدود السياسية الحالى بين الشرق والغرب ٠٠ ان هذا التقسيم قد يبدو جائرا ، ولكنه يعكس حالة ترجع الى الوراء الى عهد بعيد ، حالة لا تتعلق بشئون سياسية : التمييز بين سهل أوروبا الشرقية العظيم وبين الاراضى الساحلية التى تحف بالاطلنطى والمتوسط ٠٠ ويرى من هذه الزاوية، الاختلاف الهام القائم بين قسمى أوروبا القارى والبحرى ، وتجرى الحدود الفاصلة بينهما عبر أواسط ألمانيا : وهو تقسيم يتمشى مع الانقسام الواضح بين طرازين محددين من الحضارة ٠٠ فعندما نذكر أن الاكتشافات العظمى والرحلات البحرية التى وقعت فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر التى أدت الى نشوء العالم الجديد وانتشار النفوذ الاوروبى فى أفريقيا وآسيا ، كانت مقترنة بصفة رئيسية بدول الساحل الاطلنطى ، فانه لن يبدو تعسفيا أن يمتد خط الحدود التاريخى عبر المنطقة التى تسمى عادة بأوروبا الوسطى : حيث تقع هامبورج وتريستا على جانبها الغربى ، وتقع الى الشرق الاراضى المتصلة بروسيا الاوروبية وتكون كل كلا قائما بذاته ٠٠ ان المؤرخ قد يصف هذه الصورة بتركيزه حينا على وحدة كل الارض الاوروبية وحينا على التوتر الخلاق بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية٠٠ولكن بالرغم من أن مسألة ما اذا كانت روسيا تتبع أوروبا أم لا تتبعها فانه يجب أن تتوقف على كيفية نظر الروس أنفسهم للمشكلة ، الا أنه على الاقل يمكن القول أنه كيفما وضعت أوروبا فانها مكونة من نصفين قائمين بذاتهما ، ولكل منهما خواصه المميزة ٠٠ والجدل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يرجع فى قدمه على الاقل الى الوقت

---

(٢) نفس المرجع ص ٨ ، انظر أيضا مرجريت رايد شاكلتون (أوروبا) الطبعة الرابعة ١٩٥٠ ص ٤ : « ان أوروبا تنقسم غالبا الى اقليمين طبيعيين عظيمين شرقى وغربى ــ وحتى من أى أطلس صغير يمكن أن نتبين الفارق بين السهل الرتيب العظيم فى الشرق ، والظواهر المتنوعة فى باقى القارة » ٠

الذى سميت الحضارة الغربية فيه تقليديا: بالاوروبية. واذا كنا سنركز اهتمامنا فيما سيلى على الجزء البحرى من القارة ، فانه يجدر بنا أن نضع فى الذاكرة أن السهل الشرقى العظيم تسكنه شعوب كان تاريخها منذ أوائل العصور الوسطى يتشابك بكيفية لا فكاك منها بتاريخ شعوب أوروبا الغربية .

ان مثل هذه الذكريات قد تكون غير ملائمة بالنسبة للاخصائى الجغرافى . فالجغرافية الاقتصادية لها معاييرها المتعلقة بها ومن بينها كثافة السكان وهى ليست أقلها أهمية. وأوروبا كما عرفناها سابقا ، أى بما فيها روسيا الاوروبية، هى أكثر القارات كثافة للسكان وهى كذلك أصغر القارات ، فهى أقل من نصف مساحة أمريكا الشمالية ، وربع مساحة آسيا ، وبالرغم من أن مساحتها لا تبلغ ٨٪ من مساحة أرض العالم ، فان عدد سكانها يبلغ ٥٥٠ مليونا من البشر أو أكثر من خمس سكان العالم .. وهذا يجعل كثافة سكانها تبلغ حوالى ١٤٠ شخصا لكل ميل مربع .. أى ضعف الكثافة فى آسيا وثلاثة أمثالها فى الولايات المتحدة وعشرة أمثالها فى أفريقيا . وهنا يكون من نتيجة ادخال روسيا الأوروبية ارتباك هذه الصورة . وباستبعاد الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية التى تدور فى فلكه ، مع اضافة تركيا الى الجانب الآخر نصل الى مجموع يبلغ ٣٠٠ مليون نسمة ، يشترك ممثلوهم الدبلوماسيون فى المنشآت الغربية العامة ، وبالاخص الاجتماعات البرلمانية المختلفة فى دورة انعقاد مستمرة غالبا فى ستراسبورج منذ سنة ١٩٤٩ (٣) .

ومن الواضح اذن أنه فى سياق بحثنا هذا ينبغى أن يقدم الجغرافى مكانا للمؤرخ . وسنهتم لاغراض عملية بالنصف الغربى من القارة أى بأوروبا الغربية التاريخية ، يضاف الى ذلك ، من ناحية ، تلك الاجزاء من أوروبا الوسطى التى لم تقع بعد سنة ١٩٥٠ تحت السيطرة السوفييتية (وبالاخص ألمانيا الغربية) . ومن ناحية أخرى أراضى البحر المتوسط مثل أسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا(٤) أما يوغسلافيا فتقع على خط الحدود بين المنطقتين كما هى حال فنلندة

---

(٣) ماكس بيلوف فى كتاب « اوروبا والاوروبيين » . هو عبارة عن تقرير وضعه بناء على طلب المجلس الأوروبى (١٩٥٧) ص ٣ .

(٤) وبعد ذلك قبرص ولبنان واسرائيل ، وليس مصر ولا الأراضى التى كانت تكون سابقا شمال أفريقيا الفرنسى ، الا اذا قررت السعى الى روابط مستديمة مع اوروبا الغربية . على انه حتى فى هذه الحالة فانه قلما يمكن اعتبارهم اعضاء فى التحالف الفيدرالى لغرب اوروبا .. ويمكن القول بالطبع ان تركيا ايضا لا يمكن ان توصف بذلك .

مع التفاوت ، والواقع انه من المتعذر القول بالضبط اى ناحية تتبعان ، لان مفهوم « أوروبا الغربية) انما يحدد جزئيا بواسطة الجغرافيا • ولكى نأخذ أكثر الامثلة وضوحا : فحتى اذا رفضت بريطانيا فى النهاية الانضمام الى اتحاد سياسى مع غرب أوروبا ، الا أن الجزر البريطانية ما زالت تكون جزءا من حضارة أوروبا الغربية التى ينتمون اليها تقليديا • وعلى العكس يمكن القول أنه كيفما كان الشكل السياسى فان حدود امتداد « أوروبا الغربية » لتتجاوز كل الحدود الثقافية التى رسمها التاريخ •

وقد لمس هذه الصعوبات مؤتمر مائدة مستديرة أوروبى عقد فى أوروبا سنة ١٩٥٣ عندما سئل بعض كبار الساسة والمفكرين عن آرائهم فى الموضوع • ومع أن البروفسور أرنولد توينبى ـ قد لا يكون أكثرهم أهميةولكنه من أكثر المعروفين بينهم ـ قال فى ذلك :

« ان أوروبا التى يعنينا أمرها ليست بقارة الجغرافى التقليدية •• فعندما نتكلم عن « الاوروبيين » فاننا نعنى فعلا ، على ما أعتقد ، أولئك السكان فى شبه الجزيرة الشمالية الغربية من العالم القديم والجزر المجاورة لها وهم اما رعايا روحانيون ، أو رعايا سابقون لبطريركية روما ، وبعبارة أخرى أننا نقصد المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت الذين يعيشون فى الركن الشمالى الغربى من العالم القديم (٥) » •

وفى البحث التالى وجد البروفسور توينبى أن الامر يقتضى افساح مكان لشعوب أخرى « ومن بين الآخرين: الصرب واليونانيون والبلغاريون والرومانيون والاتراك » •• وبذلك أثار الشكوك حول جدوى نظريته •• لان استبعاد الروس وادخال الاتراك يعتبر على أى حال اجراء مثيرا للشك بالنسبة لمؤرخ يعلق مثل هذه الاهمية على العقيدة الدينية(٦) وفى النهاية فان كل التفكير التاريخى يعتبر الى حد ما غير قانونى ، ويتوقف على التعريف الذاتى • ولكن بقدر ما يمكن الاسترشاد بالسوابق نجد أنه كان لكل شعوب أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية نقطة بداية مشتركة فى الحضارة الكلاسيكية أو حضارة البحر المتوسط ، واذا كان خط التقسيم اليوم يفصل أراضى السلاف عن الغرب ، فلا يستتبع ذلك أن هذا التقسيم الخاص يرجع الى الازمنة الغابرة •• وحتى مثل هذا السبب الهام

---

(٥) بيلوف ص ٧

(٦) وهذا أشار اليه ايضا بروفسور بيلوف (انظر اوروبا والأوروبيون ص ١١) الذى ابدى « ان روسيا هى عضو رئيسى فى عائلة الشعوب الأوروبية . وعن طريق ميراثها البيزنطى يمكن انتعتبر انها ليست اقل اقترابا من عالم البحر المتوسط اليونانى الرومانى من دول شمال غرب اوروبا » •

كالوحدة الاوروبية لا يخول للمؤرخ أن يرجع باهتمامه الى الماضى(٧) ٠٠ وهكذا فان التقسيم الحائل لاوروبا الى قسمين يتميزان بأنظمة اجتماعية سياسية متناقضة يتخذ عدة مظاهر مختلفة تتوقف على وجهة نظر الرائى ٠٠ فقد يمكن للانسان أن يقر الوحدة الاساسية للحضارة الاوروبية، ثم يعتقد مع ذلك بأن الفاصل السياسى يسير تبعا لحدود ثقافية قديمة ٠

ومسألة اخرى غير مرتبطـة بهذه المشكلة ، هى ما اذا كان كل « العصر الأوروبى لم يصل الى نهاية خلال نصف القرن الماضى » ٠٠ وهنا يتفق كتـاب المدرستين على أنه قد انتهى فعلا ٠ وأننا منذ سنة ١٩١٤ كنا نشهد نهاية التفوق الاوروبى فى العالم ، وبداية ظهور نظام عالمى جديد ، تسيطر عليه قوتان غير أوروبيتين ٠٠ والمؤرخون الغربيون سواء الأوروبيون أو الأمريكيون يتجهون الى الكلام عن العصر « الاطلنطى » ، أما بالنسبة للروس فان الامر يختلف ، حتى لو تغيرت المبادىء السياسية السوفييتية ٠٠ ولكننا نستطيع هنا تجاهل وجهة النظر الروسية مؤقتا وأن نتحرى أى معنى يمكننا من أن نقول ـ فى العالم الغربى على أى حال ـ أن عصرا أوروبيا قد تلاه عصر أطلنطى . اذا بحثت هذه البيانات من ناحية ما تتضمنه بالنسبة للحضارة وطريقة الحياة ، فسيتبين أنها لا تشير الى علاقات القوة ٠٠ ان ما تعنيه هو أنه لم يعد الشكل المعين من التنظيم السياسى المرتكن على نظام الدولة الشعبية هو الطراز المسيطر على شئون العـالم . لان التاريخ الاوروبى منذ أواخر العصور الوسطى على الاقل كان تاريخ دول شعبية متنازعة ومتنافسة ، كما كان تاريخ البحر المتوسط سجلا لتاريخ مدن متنافسة ٠ والقول بأن العصر الاوروبى قد انتهى هو اقرار بأن الدول الشعبية لم تعد بعد الشكل السياسى السائد(٨) ٠

---

(٧) انظر اوسكار هاليكى « حدود واقسام التاريخ الأوروبى » لندن ١٩٥٠ نيويورك ١٩٥٢ ـ والبروفسور هاليكى كمؤرخ بولندى يمكن ان يكون فى وضع افضل من البروفسور توينبى لتقدير مساهمات شعوب أوروبا الشرقية فى اصطناع الحضارة الاوروبية من الفوضى التى سادت أوائل العصور الوسطى وفى مصطلحاته الفنية ان العهد السابق للعهد الاوروبى ، هو عصر البحر المتوسط وليس العصر الكلاسيكى ٠

(٨) فى هذا الصدد وما بعده مما سيلى انظر بصفة خاصة جوفرى باراكلو « التاريخ فى عالم متغير » لندن ونيويورك ١٩٥٥ ص ١٣٥ ماكس بيلوف (الدول العظمى) لندن ونيويورك ١٩٥٥ ص ٢٤ ـ لودويج وهيو (المانيا وسياسات العالم فى القرن العشرين) نيويورك ١٩٥٩ ـ الفريد ويبر (الوارد للتاريخ الأوروبى) لندن ١٩٤٧ ـ ستيوارت هيوز (اوروبا المعاصرة كمبردج ١٩٦١ ـ جورج موسى) ثقافة اوروبا الغربية ـ شيكاغو ١٩٦١ ، وكلمة الدولة الشعبية تعنى الدولة التى تقوم على شعب واحد متطور يعيم فى منطقة محددة ٠

وقبل الرجوع الى هذه النقطة يجدر بنا أن نتأمل ما يعنيه البيان المألوف أن توازن القوى الاوروبى التقليدى قد توقف عن العمل • هذه مسألة أخرى مختلفة عن فقدان أوروبا لسيادتها العالمية السابقة ، ولو أن المسألتين يرتبط بعضهما ببعض•ولنبدأ بالتوازن الأوروبى الداخلى : فهذا يمكن اعتباره بمثابة جهاز آلى ظهر الى الوجود عندما بدأت الدول الحديثة تتكون ، والواقع أنه كان ينظر بصفة عامة على هذا الاعتبار بواسطة المؤرخين •• ومنذ وضع ليوبولد فون رانك الفكرة فى مقدمته لمؤلفه تاريخ الامم اللاتينية والتوتونية (١٨٢٤) أخذ مؤرخو القارة ـ وتبعهم بسرعة البريطانيون ـ يتجاوبون مع فكرة « الوحدة بالتباين » لاوروبا الغربية التى قامت على العلاقات المتبادلة للامم الست الكبرى للعالم الرومانى والجرمانى وهى فرنسا وأسبانيا وأيطاليا وألمانيا وانجلترا واسكندناوه •وكان السلافيون خارج هذا التكوين ولكن أدخلت فيه روسيا عن طريق توازن القوى • وقد وصف رانك نفسه فى كتاباته بعد ذلك كيف أدخلت روسيا فى عهد بطرس الاكبر فى القرن الثامن عشر تدريجيا فى المجتمع الاوروبى ـ الى حد ما كوسيلة لتوازن سيادة فرنسا فى الغرب • وكانت روسيا لذلك دولة شبه أوروبية فقط ، خلافا لبولندا التى كان المؤرخون الفرنسيون يعتبرونها عضوا هاما فى العائلة الاوروبية • وما زالت هذه النظرة التقليدية هى وجهة نظر ماركس كما يمكن للقارىء أن يتحقق ذلك من أبحاثه ضد دبلوماسية القياصرة فى السنوات الخمسينيات من القرن التاسع عشر •

والآن تعرض أمام الرجل الاوروبى فى القرن التاسع عشر الذى ألف هذه الصورة ، مشكلة ما اذا كانت الدول غير الاوروبية ستجذب بصفة مستديمة الى دوامة الشئون الاوروبية وتطبيق قواعد سلوكها الخاصة • ان رانك نفسه قد أرخ تيلور « توازن القوى » الاوروبى الحديث من سنوات ١٤٩٤ ـ ١٥١٤ عندما بدأت فرنسا وأسبانيا معركتهما الطويلة من أجل الزعامة فى ايطاليا •• ولما اجتذبت الدول الاخرى ببطء الى لعبة الاطماع المتشابكة هذه ، كانت الدائرة تتسع بالتدريج لكى تستوعب قادمين جدد مثل روسيا والسويد ، بينما فى نفس الوقت حول اكتشاف الامريكتين المنافسات الفرنسية ـ الاسبانية والانجليزية ـ الفرنسية نحو « العالم الجديد » • وفى القرن الثامن عشر أصبح توازن القوى الاصلى اطلنطيقيا • وفى القرن التاسع عشر أصبح عالميا واختلط بحركة تصنيع آسيا وأفريقيا لتكوين نظام عالمى كانت أوروبا ما تزال هى مركزه • ولغاية سنة ١٩١٤ كان يمكن القول أن كل ما حدث فى الاربعة القرون المذكورة لم يكن الا مجرد توسيع تدريجى للدائرة الاصلية وأن روسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية واليابان والصين كانت الأعضاء الجدد التى انضمت الى اللعبة التى كانت قد تعلمت فى

النهاية قواعدها الخاصة بها ـ وبالأخص القاعدة التى تقول : أنه ينبغى الا يسمح لدولة واحدة أن تتسلط وأن تسيطر ، وأن الحروب تشن من أجل الفائدة ، وأنها تخمد عندما يبدو أن الزمام يكاد يفلت ، ولكن حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ زعزعت هذه الافتراضات ، وحرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ هدمتها كلية • ومنذ هذا الوقت أخذ الناس يعتادون تدريجيا فكرة أن « العهد الاوروبى » قد انتهى ، لكى يتلوه عهد اطلنطى ـ ومن المحتمل عهد باسفيكى ، كما حلت أوروبا نفسها وقتا ما محل حضارة البحر المتوسط القديمة • وفى الواقع أنه قد بدأ يبدو هذا الرأى محدودا للغاية وأن علينا أن نتعلم التفكير بطريقة عالمية •

وتعتبر مقتضيات هذا التغيير من وجهة النظر الاوروبية ثورية • واذا اتبع الانسان المظهر التقليدى ، لامكن القول أن العهد الاوروبى لسياسات العالم قد استمر من سنة ١٤٩٤ الى سنة ١٩١٤ • وقبل سنتين من بداية هذا العهد كان كولومبس قد اكتشف أمريكا عرضا وبذلك أتاح نقطة مقاومة ملائمة • أما بزوغ نجم روسيا فانه لا يمكن تحديده بنفس الدقة ، ولكن (مسكوفى) القرن السادس عشر كانوا قد تخلصوا من السيطرة التتارية وأخذوا يمتدون ، بينما خف فى نفس الوقت التهديد التركى للدول المسيحية مما سهل على الدول الاوروبية أن تستبدل ما كان موضع مشغوليتها فى العصور الوسطى بالدفاع عن الايمان ضد غير المؤمنين •• والقصة التالية لذلك قد صار تلخيصها باختصار ، واذا كان كل هذا الفصل التاريخى المعروف يكمن خلفنا ، فالى أى شىء يعزى ذلك ؟ من الواضح أنه يعزى الى الحقيقة أنه فى النهاية أصبحت لعبة المنافسات تهزم نفسها بنفسها وأدت الى حالة حررت فيها كل من أمريكا وروسيا أنفسهما من الروابط الاوروبية • وهذا هو الظرف الذى يكمن وراء العبارة المألوفة القائلة أن أوروبا قد انتحرت فى حربين عالميتين • ان أوروبا فى الحقيقة لم تنتحر • ان الذى حدث هو أن منازعاتها الداخلية لم يعد من الممكن تسويتها بواسطة جهودها الخاصة • وكان من الضرورى استدعاء الدول الجانبية ـ أمريكا وروسيا ـ وكان وزنهما المتفوق هو الذى حسم المشكلة فى سنة ١٩١٨ وفى سنة ١٩٤٥ ، ولو أنه فى المناسبة الاولى عمل الالمان على هزيمة روسيا قبل أن تكتسح بلادهم ، وبذلك ظل الوهم بأن التوازن القديم المعروف لم يختف فى الحقيقة• واقتضى الامر نشوب حرب ثانية لتنويرهم •

وهناك مظهر آخر جدير بالذكر، مظهر الحالة التى كان فيها التوازن الاوروبى تحت سيطرة السياسة البريطانية من أجل منع سيادة أى دولة معينة من دول القارة • ولكن البريطانيون لم يسيطروا فقط على النظام الاوروبى ، بل كانوا

أيضا بمثابة الرابطة بين هذا النظام وبين العالم الخارجي • كانت هناك دائرتان : الأوروبيــة والعالميــة ، وكانت انجلترا تنتمى الى كل منهمـا •• وقد تداخلت الدائرتان ونظرا لان انجلترا كانت فى نقطة التقاطع، استطاع الساسة البريطانيون أن يتوسطوا بين العالم القديم والعالم الجديد • وسنحت الفرصة فى القرن الثامن عشر ووصلت الى ذروتها فى القرن التاسع عشر ، ثم ضاعت فى العشرين ، ولو أن الكيفية التى ضاعت بها لم تحقق توقعات تلك الحكومات الاوروبية التى كانت تأمل فى أن « توازن » أمريكا بازاء بريطانيا • وفى خلال الحرب العالمية الاولى ، قام الالمان بمثل هذه المحاولة ولكنهم لم يوفقوا • وبعد سنة ١٩١٧ قضت الحكومة السوفييتية والشيوعية الدولية عشرين عاما فى انتظار ما كانت تعتبره تصادما لا مناص منه بين أمريكا وبريطانيا • ولكن ذلك لم يتحقق أبدا • وكانت الحقيقة هى أن «التوازن» الاوروبى لم يتحقق فعلا خارج أوروبا • وقد استنفذت قواعد اللعبة بواسطة أنظمة الحكم المطلقة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولم يخف منطقها الخاص مسلك الدول الاطلنطيقية الجديدة •• وهكـذا حتى قبل انهيار « النظام » الاوروبى للمنافسة الدائمة والتوازن ، قد أظهر عجزه عن جر أمريكا فى صحبته •• وقد فضل الامريكيون ـ على خلاف الروس ـ أن يبقوا فى الخارج الى أن يتمكنوا من أن يصبحوا ورثة أوروبا • والآن بطبيعة الحال انتهت « العزلة » الامريكية كما سبق أن انتهى مركز روسيا القديم على تخوم النظام الاوروبى ، وتولت « القوتان الجانبيتان » السيطرة على الجهاز المركزى •

واذا كان هذا هو احد المفاهيم التى تستنتج من سياق الاحداث اثناء عهد السيادة الأوروبية ، فهناك أيضا استنتاج آخر يتعلق بالتباين بين التكامل خارج أوروبا وبين التفكك أو التحلل الاقليمى فى داخلها • وقد أشير بحق الى أن « كل حرب أوروبية قد أدت الى انقسام أعظم على حين أن كل حرب استعمارية أدت الى تماسك أعظم » وقد احتفظ عمل النظام الاوروبى بالدول الوطنية العديدة فى حالة من التوازن ، بالابقاء عليها جميعا محدودة الحجم نسبيا • وفى نفس الوقت انتشرت الدول غير الاوروبية وغطت مساحات فسيحة حتى بلغت الحد اللازم لتحجب الدول الاوروبية التى كانت فى وقت ما مرشدة لها • ان « حريات أوروبا » قد دفع ثمنها بواسطة التفكك أو التجزئة • لانه بسبب أنه لم يسمح لدولة واحدة أن تسيطر، فقد بدت القارة فى النهاية فى صورة مجموعة من وحدات ذات سيادة أضعف من أن يكون لها وزن على المستوى العالمى • وقد حل هذا المصير بهولندا فى القرن الثامن عشر • وحل بفرنسا وألمانيا وبريطانيا فى القرن العشرين • ومنذ هذا الوقت لاح للمفكرين فى أوروبا أن متابعة « توازن القوى » عملية تجلب الهزيمة على نفسها • وكانت الفيدرالية هى رد الفعل أو نتيجة هذا الاكتشاف • فهل كانت

هى رد الفعل الوحيد ؟ ان الاوروبيين أكثر ادراكا من غيرهم فى خارج القـارة بما كبدتهم فوضاهم التقليدية منخسارة كماأنهم يدركون أن مدنيتهم قد ترعرعت مع قيام الدولة الوطنية ، ومن المحتمل كثيرا ألا تعيش بعدها . وهذه فكرة مزعجة ثم هى فكرة غير مألوفة بالنسبة لغير الاوروبيين • وقد تكون متشائمة دون مبرر ، ولكن لا يمكن تجاهلهـا وسنضطر للرجوع اليها • على أن ما يهمنا فى الوقت الحاضر هو هذه المتاعب المتزايدة التى فى اعطاف « الأوروبية القارية » بل أنه هو تكييف البريطانيين لانفسهم بالنسبة لدورهم الجديد على حافة النظام الاوروبى •

امبراطورية فى مرحلة تحول وانتقال :

فى سنة ١٩١٤ كانت الحكومة البريطانية تسيطر على مصائر ربع الجنس البشرى وعلى علاقات مع معظم الباقى •• ولم يكن للامبراطورية البريطانية نظير بين الدول ، كما لم يكن للبحرية الملكية منافس جدى بين كل القوى البحرية فى العالم • وكان أقرب منافس لها هو الاسطول الالمانى ، الذى كانت قوته تبلغ بالكاد نصف قوتها، وكانت بريطانيا فى عزلة عن القارة الاوروبية، وكانت تنافس روسيا فى آسيا • وقد استخدمت فرنسا كثقل مضاد ضد ألمانيا ، كما استخدمت اليابان كتهديد دائم لروسيا •• أما لسائر الدول الاخرى فلم تعط الا اهتماما قليلا سواء كانتدولا موالية أو معادية وكانت على علاقات ودية معالولايات المتحدة ولكنها علاقات بعيدة •• وكانت (الدولتان الانجلو ساكسون) ـ اذا استعملنا التعبير الاصطلاحى فى ذلك العهد ـ تنتهجان طريقين متوازيين ، ولو أن الشدائد الخطيرة كانت تقربهما بعضهما الى بعض • وكانت الامبراطورية البريطانية بالطبع هى أعظم الاثنتين وكذلك أقدمهما. والواقع أنهحتى سنة ١٩١٧ لم يكن من المحقق بعد ما اذا كانت الولايات المتحدة تعنىحقا بأن تلعب بحال ما دور القوة العالمية •

قد اقتضى مرور أقل من نصف قرن لهدم هذا البنيان ولكن بذور التغيير كانت تعمل عملها من قبل الحرب العالمية الاولى ، فقد كانت القواعد الاقليمية البريطانية ضيقة للغاية، وكانت القوة البحرية على وشك أن تحجبها القوة الجوية، وحرية التجارة كانت آخـذة فى التضاؤل ، وبدأت الامبراطورية الاستعمارية تهتز • وفى الداخل كانت الديمقراطية ـ التى طالت المحافظة عليها داخل نطاق الانظمة البرلمانية التى تسيطر عليهـا أحزاب المحافظين والاحرار ـ قد قامت بالتعدى أو الاغارة على الاقلية المستأثرة بالحكم • كل هذه المؤثرات التى كانت تعمل معا ، بالاضافة الى حربين عالميتين ونهضة الروح الوطنية بين المستوطنين البيض فى دول الدومنيون ـ كندا واستراليا ونيوزيلاند وجنوب أفريقيا قد حولت الامبراطورية بالتدريج الى كومنولث يتكون من دول ذوات سيادة ، لم تعد

تتماسك معا بواسطة المركز الامبريالى السابق ٠ وذهبت مع الريح تلك الأرصدة من القوة البحرية ، الامبراطورية ، القلة المختارة المستأثرة بالحكم ، الجنية الاسترلينى الذى لا يمكن تحديه ٠ وحل محلها الوعى الجزرى ، الديمقراطية ، رفاهية الدولة ، والايمان بالمنظمات الدولية ٠ وكان القرار الاخير يطلب العضوية فى اتحاد فيدرالى أوروبى مكون من دول ذوات سيادة الى حد ما ـ الذى يستتر حاليا وراء شكل اتحاد جمركى ـ كان بمثابة التصديق على تطور توقعه المراقبون البعيدو النظر منذ أوائل هذا القرن ٠ وبالنسبة لهذا التضامن من الواضح للكومنولث الذى غالب الحياة وبالنسبة للروابط الدائمة من اللغة والتقاليد ، فان سجل نصف القرن الاخير يبدو بمثابة تقهقر طويل على طريق يسير للخلف متنقلا من امبراطورية عالمية الى دولة جزيرية(٩) ٠

كان التحول سريعا وتاما ـ وربما كان من الخطأ استعمال كلمة التدهور ـ الى حد أنه كان يبدو من غير المحتمل حتى لغاية سنة ١٩٤٥ عندما كانت بريطانيا تعتبر احدى الدول الثلاث الكبرى ، وكان زعماؤها ما زالوا يجتمعون بزملائهم الامريكان والسوفييت على قدم المساواة فى مؤتمر بوتسدام ـ على أنه يتبين من احداث الماضى أنهم كانوا مدينين بهذا الدور بدرجة كبيرة الى شخصية ونستون تشرشل المتسلطة وعلاقته الشخصية بالرئيس روزفلت ، وقد تأكد التضامن الانجليزى الامريكى طوال الحرب بواسطة الشريك الانجليزى أكثر من أن يكون بواسطة الامريكى، الذى كان قد أخذ يفكر على أساس أن مكانة بريطانيا ستنخفض بعد الحرب ٠ وكلما ظهر خلاف بين مصالحهما ، كان البريطانيون بصفة عامة هم الذين يسلمون فى أمور جوهرية، مع قيام وزارة الخارجية باتخاذ اجراء احتياطى ضد تصميم رئيس الوزراء بأنه لا يسمح بأى شىء من شأنه أن يسىء الى الروابط الشخصية التى أقامها مع الرئيس ٠ وكانت هذه العلاقة السريعة الزوال تخفى تحولا حقيقيا ، وان كان صامتا للقوة ، وحالت دون أن يدرك الشعب البريطانى مدى خطورة ما صار اليه مركز بلادهم العالمى فى سنة ١٩٤٥ والى أى حد أصبح

---

(٩) كانت المدرسة الامبريالية فى المانيا الولهلمية تعمل لهذا الحدث منذ سنة ١٩٠٠ وما بعدها ولكنها بطبيعة الحال كانت تتوقع ان تكون المانيا هى المستفيدة الرئيسية على ان تيودور روزفلت من ناحية اخرى ، ولو انه كان يشعر بشىء من الارتياب فى استمرار قدرة بريطانيا على حكم بلاد مثل مصر (حيث كانت الروح الوطنية بدات بثورة حتى قبل سنة ١٩١٤) لم يكن يسعه الا الاعجاب بما وصفه بالدور الحضارى للامبراطورية البريطانية واهتم بالتعبير عن هذه المشاعر علنا اثناء زياراته لانجلترا فى مايو ـ يونيه سنة ١٩١٠ ـ انظر (بيلوف) « الدول العظمى » ص ٢١٥ .

يتوقف على حسن نية أمريكا(١٠) ٠ وفى الأمور ذات الأهميـة القصوى (مثل استعداد روزفلت لعقد صفقة مع ستالين على حســاب التقسيم الدائم لأوروبا الوسطى) لم تكن المعارضة البريطانية بذات جدوى ٠ واستمرت القصة مع انهاء حكومة ترومان لقانون الاعارة والتأجير فجأة فى أغسطس ١٩٤٥ ، وهو اجراء كان له أثره القوى فى منع حكومة العمال التى كانت قد انتخبت حديثا من القيام بتحول منظم للعودة الى ظروف وقت السلم ٠

ويعزى الكثير من سرعةضعف النفوذ البريطانى الى نقص تصور الهوايت هول وتشبثها بعناد بسياسات بالية ، ولكن برود واشنطن ازاء بريطانيا التى انتخبت حكومة شبه اشتراكية قد لعب دوره(١١) وكذلك كان عدم التناسب الأساسى بين القدرة المالية والاعباء السياسية من الامور التى لا يتحمل الامريكيون مسئوليتها ٠ وكما فعلت فرنسا فى سنة ١٩١٨ أحرزت بريطانيا فى سنة ١٩٤٥ نصرا عسكريا فارغا ، أخفى حقيقة تدهورها من مركزها الاول كدولة عظمى ، ومن الامور التى لها مغزاها أن أول تفجير لقنبلة ذرية فى أغسطس ١٩٤٥ قد حدث بعد أيام قليلة من انتهاء مؤتمر الثلاثة الكبار فى بوتسدام ٠

وفى الســنوات الأخيرة كشف الظهور التــدريجى للمذكرات والتراجم الشخصية عن مدى الصعوبة التى واجهت الحكومات البريطانية بعــد الحرب ــ وبالأخص حكومة تشرشل ــ ايدن من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٥ ، وحكومة ايدن المشئومة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧ لتكييف نفسها طبقا لعالم متغير ٠ ومن وقت لآخر كنا نجد الوزارة سواء برياسة آتلى أو تشرشل أو ايدن ، ولو بدرجة أقل برياسة ماكملان ، غير راغبة فى أن تجعل ثوبها السياسى العسكرى متناسبا مع قماشها الاقتصادى ٠ واذا تركنا جانباً الخلل العقلى الذى أدى الى القيام بحملة السويس سنة ١٩٥٦ ، نجد قرار حكومة العمال المثير فى سنة ١٩٥١ تحت ضغط الحرب الكورية ، الخاص بتنفيذ برنامج تسليح كسح عاجز بقصد التأثير على الرأى العام

---

(١٠) للرجوع الى تفصيلات أوفى انظر لويلن وودوارد سياسة بريطانيـا الخارجية فى الحرب العالمية الثانية (لندن ١٩٦٢) ــ وكذلك عرض هذا المؤلف فى ملحق التايمس الأدبى بتاريخ ١٦ مارس ١٩٦٢ ٠

(١١) انظر خاصة ر٠ف هارود « حياة جون مينارد كينيس لندن١٩٥٢ ص ٥٨٦ ــ والقصة التى تحكى كيف استطاعت حكومة ترومان ان تزعزع مركز حكومة العمال وهى لا تزال فى اسبوعها الاول فى الحكم ، فى المجلد الثالث من مذكرات هوج دالتون المد العالى وما بعده » (لندن ١٩٥٢) ــ وكان دالتون وزير الخزانة من ١٩٤٥ ــ ١٩٤٧ وكان عليه أن يواجه العواقب الوخيمة للسياسة الامريكية فى تلك الفترة ٠

الامريكي • وقد أضاف هذا الاستخدام السيء للموارد الضئيلة القليل الى قوة الغرب العسكرية • ولكن كان تأثيره أنه قصم ظهر حكومة آتلي وعجل بأزمة مالية أطاحت بها عن الحكم في أكتوبر ١٩٥١ في ظروف لا تختلف كثيرا عن ظروف انهيار حكومة مكدونالد قبل ذلك بعشرين عاما • على أنه منذ المفاوضات بشأن الفرض الامريكي لبريطانيا ١٩٤٥/١٩٤٦ كان من الواضح أن الولايات المتحدة لم تكن تميل الى تدعيم الاقتصاد البريطاني الى أبعد من الحد الادنى الضروري لمنع كارثة شاملة ، والتحول الفعال لبريطانيا الى دولة محايدة مسالمة منزوعة السلاح • ولقد كان هذا التعلق العنيد بأوهام الدولة العظمى ، التي ينقصها الاساس الاقتصادي يكون نصف تاريخ ما بعد الحرب • أما النصف الآخر فيتكون من القصة المعروفة لعلاقات الحكومة البريطانية بأوروبا القارية •

ولما كانت المشاركة الانجليزية الامريكية على أسس متعادلةتقريبا تعتبر وهما (كما كانت خرافة الثلاثة الكبار) ، كان من الممكن أن يظن أن الواحد أو الآخر من الطرفين السياسيين الرئيسيين قد يعتنق فكرة الوحدة الاوروبية لكي يعطي بريطانيا دورا قياديا في نظام أوروبي يستطيع أن يحتفظ بكيانه في عالم من جبابرة الوطنية المتطرفة • وفي الواقع لا المحافظون ولا العمال حاولوا ذلك في الوقت الملائم ، ولو أن كلا منهم كان يحاول أن يبدو « أوروبيا » عندما يكون في المعارضة • وكانت النتيجة ترك القارة تعتقد اعتقادا وثيقا بأن البريطانيين ــ باستثناء هيئة صغيرة نسبيا من الاحرار ــ كانوا يبدون اما غير مكترثين ، واما معادين فعلا للتكامل الاوروبي • ومن الناحية الظاهرية تبدو مثل هذه النظرة الضيقة شاذة ، وعلى أي الاحوال، في حالة الاشتراكيينالذين لم يشاركوا المحافظين اطلاقا في ايمانهم بالامبراطورية• ولا يمكن أن يكون لهذاعلاقة بالولاء للكومنولث، لان هذا في حد ذاته لا يمنع الناس من الاعتقاد بأن بريطانيا كانت جزءا من أوروبا الغربية دون مناص • والفرنسيون كذلك كانوا ورثة ماض امبراطوري ومع ذلك فقد لوحظ بحق أنهم لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أقرب الى أهل غرب أفريقيا منهم الى الهولنديين • والحقيقة هي أنه بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٦٠ كان معظم الشعب البريطاني من جميع الاحزاب ما زال يميل الى الاعتقاد في امكانية المشاركة الانجليزيةالامريكية المطلقة التي يمكن أن تصبح محور نظام أطلنطي • ان التخلي التدريجي عن هذا الحلم ــ أولا من جانب الاحرار ثم من عناصر داخل الحزبين الكبيرين ــ جعل من المستحيل على الحكومة البريطانية في سنة ١٩٦٢ أن تبدو بالاحرى أكثر اقتناعا بشأن موضوع « التوحيد الاوروبي » • ولكن لغاية النصف الاول من العام المذكور كان السلوك السياسي السائد يوضع طبقا للتأكيد العقائدي بأن الاولوية يجب أن تكون للكومنولث عندما يكون الامر الاختيار بينه وبين

أوروبا • وهذا يمكن أن يعتبر انتصارا للعقيدة على الحقيقة المجردة ، أو بمعنى آخر كمنفذ للهروب نحو الاتحاد الاطلنطى المفترض حصوله فى السنوات السبعينيات .

ويعتبر سجل الاجتماعات البرلمانية غير الرسمية في ستراسبورج اختبارا جيدا للمشاعر والنوايا البريطانية خلال هذه المدة ، لانها خلافا لاتفاقية السوق المشتركة التى تلت ذلك ، ظهرت نتيجة للمشاركة الرسمية ولو لم تكن حماسية، للكومنولث البريطانى(١٢) •

ان الدستور الذى قام عليه المجلس الأوروبى فى ستراسبورج قد وقعه يوم ٥ من مايو ١٩٤٩ فى لندن مندوبون عن حكومات البلجيك والدانمرك وفرنسا وايرلندا وأيطاليا ولكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة ، ودخل حيز التنفيذ يوم ٣ أغسطس من نفس العام(١٣) • وقد سبقته حملة غير رسمية باشراف بعض الرجال ذوى النفوذ من جميع الاحزاب ، ونال تأييدا رسميا الى حد ما من جميع حكومات أوروبا الغربية التى يهمها الامر • ويمكن الرجوع الى بعض تصريحات ونستون تشرشل المثيرة وقت الحرب ، وكان وقتها فى أوج قوته(١٤) ثم بعد ذلك الى الوقت الذى قد تستطيع فيه ألمانيا الغربية الانضمام الى الدائرة • وفى المدة التى تلت الحرب مباشرة سادت بعض الشكوك الدور الذى يمكن أن تريد بريطانيا القيام به ، ولكن تشرشل ـ ولم يكن وقتها فى الحكم ـ قبل رياسة (حركة أوروبا المتحدة فى بريطانيا) وفى ١٩ سبتمبر ١٩٤٦ فى خطاب عام فى زيوريخ أكد مرة أخرى : « يجب علينا أن نقيم نوعا من الولايات

---

(١٢) وصف دالتون فى الجزء الثالث من مذكراته الوقع الشديد الذى كان لحضور الوفد البريطانى اجتماع المجلس الأوروبى فى ستراسبورج ١٩٤٩ على دول القارة ، وكان تشرشل وقتها فى المعارضة ، وكان يزعج حكومة العمال بموقفه الموالى للأوروبية ولذلك بدا لحكومة العمال ان تصب ماء باردا على رأس الوفد البريطانى ، وساعدهم على ذلك ان الزعيم العمالى فى البرلمان وليم هوايتلى لم يكن قد عبر ابدا القنال الانجليزى وكان المعروف عنه أنه لا يوثق به من جميع الأجانب كما انه يجهل لغاتهم ـ وقد رشحه زملاؤه كرئيس للمجلس الأوروبى ـ انظر كرستوفر لايتون « العمال وأوروبا (النشرة السياسية ربع السنوية (لندن) يناير ـ مارس سنة ١٩٦٢ .

(١٣) انظر روبرتسون « المجلس الأوروبى » لندن نيويورك سنة ١٩٦١ ص ١ .

(١٤) على سبيل المثال رسالته التالية الى وزارة الحرب فى اكتوبر ١٩٤٢ : « انها لكارثة هائلة لو انالبربرية الروسية غطت على ثقافة واستغلال الدول القديمة الاوروبية •• ومن الصعب القول الآن ولكنى واثق أن العائلة الأوروبية يمكن أن تعمل متحدة كشخص واحد تحت المجلس الأوروبى •• وانى اتطلع الى الامام نحو دول متحدة أوروبية وآمل أن أرى مجلسا ربما من عشر وحدات تشمل الدول العظمى السابقة فرنسا والمانيا ، دون بريطانيا ، التى كان يعتبر أنها لا زالت دولة عظمى .

المتحدة الاوروبية (١٥) » وردد أقواله وزير الخارجية أرنست بيفن الذى صرح فى مجلس العموم يوم ٢٢ من يناير ١٩٤٨ بقوله « أعتقد أن الوقت قد حان لتضامن أوروبا الغربية » وأيده بحرص رئيس الوزراء عندئذ مستر آتلى (الذى كان قد صرح فى سنة ١٩٣٩ بأن أوروبا اما أنتتضامن واما أن تهلك) (١٦) وأبدى تأييده كل من مسيو سباك رئيسوزراء بلجيكا وقتئذ، ووزيرا الخارجية الفرنسى والايطالى مسيو بيدو وكونت سفورزا ، وفى (المؤتمر الاوروبى) الذى دعت الى عقده اللجنة الدولية لحركات الوحدة الأوروبية والذى عقد فى لاهاى من ٨ الى ١٠ من مايو ١٩٤٨ وحضره ٧١٣ مندوبا من ١٦ دولة شعروا كما لو كانوا محمولين فوق تيار ظافر(١٧) ٠ وأمكنهم أن يشعروا بالأمل ، لأنه فى يوم ١٧ من مارس ١٩٤٨ كانت حكومات بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا ولولكسمبرجقد وقعت اتفاقية بروكسل التى نصت على التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والدفاع الجماعى ، وعلى انشاء المجلس الاستشارى لوزراء الخارجية ، ثم وقع فى باريس يوم ١٦ منأبريل ١٩٤٨ اتفاقالتعاون الاقتصادى الأوروبىالذى يربط معا الدول الست عشرة التى استجابت لمشروع مارشال الامريكى ٠ على أنه فى يولية عندما قدم وزير الخارجية الفرنسىعلى مايبدو أول اقتراحرسمى لانشاء البرلمان الأوروبى، تقدم البريطانيون فورا باقتراح مضاد لانشاء جهاز حكومى بحت للمشاورة ، وبذلك أتاحوا للاوروبيين القاريين أول بادرة لهم للتلميحعن أحجام لندن عن قبول أى ارتباطات ملزمة ٠ وأخيرا تم التغلب على الصعوبة عندما وافق البريطانيون ، وقد تبينوا قوة شعور القارة ، على الاشتراك فى جمعية أوروبية عامة ، ويجدر بالذكر أن الاتفاق على انشاء لجنة من الوزراء وجمعية استشارية عامة تكونان معا المجلس الاوروبى جاء متفقا فى الغالب مع توقيع اتفاقية شمال الاطلنطى فى ٤ من أبريل ١٩٤٩ ـ ومن الواضح أن البريطانيينقد سلموا لان الامريكيين (طبقا لتصريح وزارة الخارجية الأمريكية الصادر فى يولية ١٩٤٨) يحبذون بقوة ازدياد

---

(١٥) انظر اندرو وفرنسيس بويد (الاتحاد الغربى) لندن وواشنطن ١٩٤٩ الملحق ب ٠

(١٦) روبرتسون ص ٢ ـ ٣

(١٧) كان مستر تشرشل رئيس الشرف فى هذه المناسبة ، وكان رؤساء اللجان الثلاثة الرئيسية مسيو راماديه الزعيم الاشتراكى الفرنسى ، والسياسى البلجيكى فان زيلاند والبروفسور سالفادور دى مادرياجا عن الأحرار الاسبانيين فى المنفى ـ وقامت بعد ذلك اللجنة الدولية للحركة الأوروبية يوم ٢٥ اكتوبر ١٩٤٨ وتولى رياستها الشرفية مستر تشرشل ـ مسيو ليون بلوم مسيو هنرى سباك ـ سنيور جاسبيرى ٠

تضامن الشعوب الحرة فى أوروبا الغربية[١٨] ولكنهم ظلوا يعتبرون أنفسهم الحلقة التى تربط أوروبا بالولايات المتحدة وهو اتجاه بدا واضحا من المندوبين البريطانيين من جميع الاحزاب فى الاجتماعات التالية للجمعية الاوروبية فى ستراسبورج • ولما كانت هذه الجمعية ، خلافا لمجلس الوزراء ، عبارة عن هيئة برلمانية تتكون من أعضاء من مختلف الهيئات التشريعية الوطنية يعملون بصفتهم الفردية ، فان تلك التعبيرات عن مشاعرهم كانت لها دلالة اضافية على أنهم يدلون بها من تلقاء أنفسهم وانهم يصرحون بها دون تدبير سابق[١٩] •

وليس هنا مجال الافاضة فى القصة المعقدة للمفاوضات الخاصة بالوحدة الأوروبية ، وكثرة الهيئات الرسمية وشبه الرسمية التى ظهرت نتيجة لهذه الجهود الطويلة الامد • وسيرد فى الفصل التالى بيان مختصر عن هذا الموضوع • وما يهمنا هنا هو الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية، والاحزاب والشخصيات السياسية الهامة ، طوال المدة التى كان فيها الاوروبيون القاريون يبذلون أولى جهودهم العظمى للتغلب على انقسامات الماضى التاريخية •

وكانت الخمسة عشر عاما التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية بالنسبة لبريطانيا فترة للتكييف مع عصر بدأت الامبراطورية البريطانية تتفكك فيه تدريجيا (مثل الامبراطورية الفرنسية، ولكن على عكس الامبراطورية الروسية التى امتدت الى جميع الجهات تحت اسمها الجديد وتحت ستار مذهب جديد) • وسواء أكان هذا يرجع الى انتصار الديمقراطية ، والى أثر الاحرار والعمال فى السياسة البريطانية ، أم الى عدم اكتراث الشعب البريطانى والى مشاعر الكراهية الذاتية التى أصابت الصفوة الاجتماعية الممتازة التى انهكتها حربان أهليتان أوروبيتان[٢٠]، وعلى أى حال فان هذا أقل أهمية من ادراك الفكرة التى تقول ان الشعب البريطانى لم يستطع أن يتنبأ من فوره بالمدى الذى يمكن أن تصل اليه هذه العملية • كانت هناك محطات وسطى على الطريق ، حتى بعد أن أحرزت الهند استقلالها الذاتى فى سنة ١٩٤٧ ، حينما كان يبدو أن الشرق الاوسط يمكن الاحتفاظ به كمنطقة تحت النفوذ البريطانى • وعندما تبين أن القومية العربية ، فى شكلها العربى الجماعى والعدوانى الجديد لم يعد يمكن السيطرة عليها، تحولت تلك الآمال جزئيا

(١٨) روبرتسون ص ٥ - ٦ •

(١٩) عندما أخذت الجمعية فى اقرار أول قانون اساسى أوروبى - وهو تصريح حقوق الانسان - تميز الوفد العمالى البريطانى بالامتناع ، بل انه حشد جبهة لمعارضته (انظر لايتون ص ٤١) •

(٢٠) هيوج سيتون واطسون « السياسى الجديد » لندن - ١٦ مارس ١٩٦٢ •

الى افريقية ، هناك أيضا أرغم ظهور الوطنية السوداء ومقاومة المستوطن الابيض الحكومة البريطانية الى اجراء الاختيار التعيس ، الذى كانت دلالته أن أخرجت جنوب افريقية نفسها من الكومنولث فى مارس سنة ١٩٦١ • وفى كل مكان كان الشعور الامبريالى القديم قد استرد قواه داخل حزب المحافظين ، بينما تذبذبت معارضة العمال والاحرار بين « الأوروبية » المستترة ، وبين الأمل فى أن يتخذ الكومنولث شخصيته الدائمة الخاصة به بعد اعطاء تسهيلات كافية للوطنية الهندية والعربية والافريقية • وفى الواقع جاء الكومنولث لكى يعنى بالنسبة لكثير من الاحرار والاشتراكيين على وجه التحديد هذا الحكم الخاص بالوطنيـة المتطرفة الجديدة ، واخوة العناصر المتعددة الاجناس • وكان المحافظون يأملون بطبيعة الحال أن يفلتوا بواسطة تسهيلات مبسطة للوطنية والديمقراطية (غالبا من نوع رمزى) بينما يحتفظون بجوهر المركز الاستعمارى القديم وبكيان قوة عالميـة تستطيع مواجهة أمريكا وروسيا ، وفى هذا الجو لم يكن ممكنا الارتباط ارتباطا حقيقيا بالتكامل الاوروبى الذى يمكن أن يدل على التقبل الضمنى الى وضع جديد تماما فى العالم • وكان الالتجاء الى الناخبين أقل احتمالا اذ أن الكومنولث فى نظر الرجل العادى كان يعنى دولا مثل استراليا ونيوزيلانده وكندا وجنوب أفريقيا وروديسيا حيث استوطنها ملايين من الشعب البريطانى وأقاموا فيها • والقول بأن علاقات بريطانيا المشتركة بهؤلاء « أعضاء العائلة » أقل من علاقاتها المشتركة مع دول أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وايطاليا كان يبدو فى نظر بعض الناس ليس فقط مثيرا للسخط بل سخيفا وغير معقول• والواقع أنه يحسن القول أن الشعور العام فى هذه النقطة لم يغير حقيقة وقد لا يتغير لجيل آخر مهما كانت الاجراءات الرسمية التي تتخذ لتسهيل التحول التدريجى نحو « الاوروبية » •

واذا كانت هذه مجرد أوهام ، فقد دعمتها اتجاهات قوية ، وسلسلة من التصرفات السياسية فى فترة ما بعد الحرب ، وبعض التمويه القانونى البارع ، وقدر ما من الخداع الذاتى[٢١] كما دعمها أيضا عنصر ، نادرا ما يذكر ، وان كان يجب النظر اليه بأهمية بالغة : الا وهـو الحلم بالمشاركة الاطلنطية حيث

---

(٢١) ذكر سيتون واطسون « ان الكيفية التى انتهت بها الامبراطورية البريطانية أكثر كياسة من نهاية الامبراطورية (العثمانية ، أو النمسوية أو الفرنسية) ولو أنه يحسن أن نبالغ فى ذلك • وكانت ماو ماو وقبرص والملايو مسائل متواضعة اذا قورنت بفيتنام والجزائر • ولكنها لم تكن سارة كثيرا للمختصين بها ولا زالت هناك أيضا مسألة الكونجو • وقد تكون حقيقة ان اجمالى قتلى البلقان فى ثورات القرن التاسع عشر وفى الحروب التى شنت ضد تركيا أكبر من عدد المسلمين والهنـود الذين قتلوا فى الهند سنة ١٩٤٧ موضوعا هاما جديرا بالبحث •

تتقاسم بريطانيا السيطرة مع أمريكا • ان الاتحاد الاطلنطى يعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الأشخاص • فهو قد صار يعنى حديثا بالنسبة للولايات المتحدة المشاركة مع أوروبا الغربية الموحدة والفيدرالية • أما الرأى البريطانى فيمكن أن يقبل هذا الهدف ، ولكن ليس هناك ما يخفى حقيقة أن السياسة البريطانية كانت حتى الآن تهدف الى شىء آخر •

تيارات الأطلنطى المتعارضة :

منذ سنة ١٩٤٥ كان لحركة الاتجاه نحو تحقيق الاتحاد الاوروبى شبيه مقابل فى محاولة تعميم فكرة اتحاد الأطلنطى • وأخيرا فى الواقع أصبح من المألوف معاملة الفكرتين كأنهما يتمم بعضهما البعض ، ولكن لم تكن الحالة دائما كذلك • ففى أوائل الفترة التالية للحرب ، وغالبا طوال سنوات الخمسينيات كان ينظر الى التحالف العسكرى الذى أمكن تحقيقه بواسطة منظمة حلف شمال الاطلنطى (الناتو) على أنه نظام عالمى يحتضن التجمعات الثلاثة الكبرى : أمريكا الشمالية ، الكومنولث البريطانى (مع كندا أو بدونها ، وهذا يتعلق بكيفية دورها) ثم دول أوروبا القارية ، وظهر مثل طيب على هذا الاتجاه من التقرير الذى أصدرته فى سنة ١٩٥٢ جماعة من كبار الرجال ذوى النفوذ فى لندن ، عزت فيه هذه الجماعة تكوين (الناتو) الى الحقيقة التى تقول أن أوروبا الغربية وبريطانيا وحدهما لا تستطيعان تنظيم قوة كافية لمنع محاولات العدوان ضد أوروبا الحرة • وكانت الجدة الجوهرية لهذا فى سنة ١٩٤٩ تكمن فى حقيقة تقريب قارة أمريكا الشمالية - الولايات المتحدة وكندا - للاتحاد بدرجة وثيقة مع بريطانيا وأوروبا الغربية ، ليس فقط من أجل الدفاع بل من أجل جميع الجهود التى تدخل فى تخطيط العوامل الرادعة ضد الحرب الشاملة (٢٢) وبالنسبة لواضعى الوثيقة الذين من بينهم بعض الممثلين البارزين « للعناصر » العسكرية والديبلوماسية ، كان التمييز بين « بريطانيا » و « أوروبا الغربية » يبدو واضحا من تلقاء نفسه بحيث لايحتاج الى توضيح آخر واستطرد التقرير موضحا أن بريطانيا ، بالرغم من كونها عضوا فى مجموعة أوروبا الغربية التى تكونت بمقتضى اتفاقية بروكسل لسنة ١٩٤٨ فانها قوة عالمية لها مصالح حيوية خارج أوروبا تحول دون اندماجها الكامل مع جاراتها الاوروبيات ، كما أنها تحدد

---

(٢٢) المعهد الملكى للشئون الدولية (حلف الأطلنطى) ، تقرير بواسطة (جماعة البحث فى شاتهام هاوس) لندن ونيويورك ١٩٥٢ ص ١ .

ما تستطيع أن تفعله من أجل أوروبا الغربية (٢٣) • أما بالنسبة لأوروبا الغربية في الواقع فان مسئوليات بريطانيا ينبغى الا تكون أهم من – أو أعظم بقليل من – المسئوليات التى قبلتها الولايات المتحدة (٢٤) •

واذا كان لانسان أن يدهش اليوم لكيفية تمسك أشخاص من ذوى النفوذ بمثل هذه الآراء من عشر سنوات مضت ، فان جزءا من الرد على هذا التساؤل يوجد فى هذه الملاحظة ، وهى أن بريطانيا ، كما فى الأزمات الشديدة الأخرى ، كانت الحلقة الرئيسية بين نصفى الكرة الارضية ، وكانت المحافظة على التوازن بين مصالحها فى أوروبا ومصالحها فى الخارج احدى المشكلات الهامة فى السياسة البريطانية • ولولا وجود (الناتو) لكان الاحتفاظ بهذا التوازن أشد صعوبة(٢٥) . فكان (الناتو) يعتبر بمثابة وسيلة ملائمة تمكن الحكومة البريطانية من مواصلة دورها التقليدى فى التوسط بين أوروبا وأمريكا كما لو لم تكن الجزر البريطانية هى نفسها جزءا من أوروبا الغربية ، وكما لم يكن مصـيرها فى العصر الذى لايرتبط هذا الارتباط الشديد بمصير القارة • على أن هذا التصور الغريب كان فقط مظهرا واحدا لعقيدة شبه رسمية تقول : أن بريطانيـا قد أصبحت تحت « نقطة تقاطع ثلاث دوائر » : أوروبا ، والكومنولث بالاضافة الى الدول الحديثة التحرر فى آسيا وأفريقيا ، وأمريكا الشمالية ، مع النتيجة المترتبة على ذلك وهى الاهابة بالسياسة البريطانية للتوسط بين الدوائر الثلاث وأصبح هذا الاعتقاد الذى كانت تعتنقه وزارة الخارجية البريطانية على الاقل ، واضحا عندما أصبح الموجه الرئيسى لسياسة بريطانيا الخارجية فى تلك المـدة السير أنطونى ايدن رئيسا للوزراء فى سنة ١٩٥٥ • وقد اتيحت لقراء مذكراته الفرصة ليدركوا كيف خدع سوء التقدير القائل لما كان يسمى « بالتحالف الانجلو أمريكى » ايدن وجره الى طريقة فى التصرف تفاقمت فى النهاية الى كارثة قناة السويس سنة ١٩٥٦ (٢٦) •

وقد يبدو أنه منذ سنة ١٩٥٧ لم تكن هناك حاجة للاهتمام بموضوع أن المشاركة الانجلو أمريكية بهذا المفهوم كانت وهما وخيالا ، ومع ذلك فقد استمرت

---

(٢٣) نفس المرجع ص ٢ .

(٢٤) نفس المرجع السابق •

(٢٥) نفس المرجع ص ٣ .

(٢٦) « الدائرة الكاملة » – مذكرات السير انطونى ايدن (لندن وبوسطن ١٩٦٠) وللتعليق التعليمى على هذا المؤلف راجع عرض الكتاب فى ملحق التايمس الادبى بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٠ •

قوة الجاذبية الغربية لهذا السراب فدفعت بسياسة بريطانيا الى الانحراف حتى بعد أن أسفرت هزيمة السويس عن طبيعتها الواهية • وكانت تلك هى السنوات التى بدأ فيها اتحاد فى القارة تحت ستار السوق المشتركة ومعاهدة روما لسنة ١٩٥٧ ـ وجاء فى دراسة حديثة لهذا الموضوع •

« كانت تتاح من حين لآخر لبريطانيا فرصة لزعامة أوروبا الغربية والمساعدة فى تشكيلها ، ولكنها كانت فى كل مرة ترفض هذا الدور الذى كانت تدفع اليه تقريبا ولا عجب اذا كانت القارة قد تحولت الى الارتياب فى توددها اليها ، والجهود التى تبذل اليوم للوصول الى تسوية تجارية وسياسية مع الدول الست مصيرها الخيبة وعدم التوفيق ان لم تدخل فى حسبانها تماما القرائن التاريخية والمذهبية التى بدأت تلك الدول تبنى مجتمعها الجديد • والروح الذى يلهم السياسيين والموظفين المدنيين الذين يقودونها(٢٧) » •

وعندما يتحرى الانسان الاتجاهات التى تكمن وراء هذا التخاذل الغريب ، يصل الى مجموعة من المشاعر المعقدة لايمكن أن تؤخذ على محمل الانعزالية أو التقليدية • فقد اختلطت فيها الآراء « الأوروبية » و « الأطلنطية » • ان المؤلف الذى لايخامره شك فى ضرورة وحدة أوروبا ، بما فيها الجزر البريطانية ، يرى نفسه مضطرا لأن يؤكد أن بريطانيا تقع عند نقطة تلاقى عالمين مختلفين • ففى سنة ١٩٥٧ أكد أحد المؤرخين أن فكرة الرابطة الاطلنطية تبدو فى نظر كثير من الناس أكثر موافقة لحقائق الحياة الدولية من رابطة مركزة على « أوروبا »(٢٨) وقبل ذلك بصفحات قليلة لفت نفس الكاتب النظر الى الاصرار على وجود انماط ثقافية أوروبية خاصة تسخف المزاعم الوطنية المنادية للوحدة « وهكذا ففى أيرلندا نجد أن الاحذية المستخدمة فى صيد البط مشابهة للمستعملة فى اسكندنياوه . وقد أصيب الوطنيون النرويجيون بصدمة عندما علموا أن ملابسهم « المحلية » أصلها من فرنسا ، وأن رمزهم الوطنى وهو القلنسوة الحمراء هى نفسها القبعة التى كانت تلبس وقت الثورة الفرنسية » (٢٩) • وان الانسان ليعجب لماذا يقال للقارىء بعد هذا انه « اذا سئلت بريطانيا أو النرويج لكى تختار

(٢٧) كيتزنجر ـ « تحدى السوق المشتركة » (اكسفورد ١٩٦١) ص ١ •

(٢٨) بيلوف « أوروبا والاوروبيين » ص ٢٥ •

(٢٩) نفس المرجع ١٧ ـ ١٨ •

رابطة الأطلنطى أو أوروبا ؟ فانهما سيختاران رابطة الأطلنطى(٣٠) فلماذا هذا الاختيــار غير الحقيقى ؟ وماذا عن فرنســا وهولندا وكلاهما يحفان بشواطىء الاطلنطى ؟ يبدو فى بعض الاوقات أن المؤرخين حتى ذوى العقلية المتحررة يجدون صعوبة فى الاعتراف بأنه بالنسبة للمراقب عبر الاطلنطى فان جميع دول أوروبا الغربية تبدو متشابهة بدرجة ملحوظة ٠

فما الذى يعنيه اذن القول الذى يسمع غالبا بأن الحل الحقيقى لبريطانيا ــ والولايات المتحدة أيضا ــ يكمن فى تنمية رابطة الاطلنطى التى تضم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والكومنولث البريطانى ؟ ان هذا السؤال يجب أن يكون موضع التأمل قبل الدخول فى مناقشة الشئون الاوروبية البحتة ٠ لأنه على هذه الاجابة يتوقف المظهر الذى يمكن للانسان من خــلاله أن يرى حركة الوحدة الاوروبية ٠ فاذا كان الاتجاه « الاطلنطى » ينطوى على معنى أكثر من أن يكون موضع التفاهم المشترك على آن معظم الدول المختصة تتجمع حــول طرق تجارة الأطلنطى ،(٣١) فلابد أن تكون له أهمية بالنسبة للدوائر الثلاث. والا فلماذا يوجد غالبا أنصار « الأطلنطية » ، سواء فى الولايات المتحدة أو بريطانيــا ، من بين الناس الذين كانوا الى عهد قريب يرجون فكرة المشاركة المطلقة الانجلو أمريكية ؟ ٠

وقد تساعد نظرة فاحصة الى الماضى القريب على وضع الأمور فى نصابها ٠ ان معــارك الحرب العالميــة الثانية قد جرت ــ الى حد ما بريطانيا ــ ووضعهــا تحت علم المقاومة الانجلو أمريكية للطغيان فى القارة ٠ وقامت الدول البحرية مرة أخرى بممارسة دورها التاريخى ، وكانت ستواصله فى فترة ما بعد الحرب لو أن الخطر الروسى قد أعقب التهديد الالمانى ، ونجد التكوين الكلاسيكى لهذه العقيدة فى المجلدات الستة لسير ونستون تشرشل عن دوره فى الحرب ، ولكن كتاب (الحرب العالمية الثانية) هو الوثيقة الوحيدة الاكثر أهمية ، النابعة من بريطانيا ، والتى يتركز فيها الاهتمام على المشاركة الانجلو أمريكية والاتحاد فى الوقوف ضد جميع المعتدين ، ولما كان سيل المطبوعات فيما بعد الحرب يتدفق من الجانب الامريكى ، فقد كان يتضح تدريجيا ، بأن الموضوع كان ينظر اليه

---

(٣٠) نفس المرجع ص ٢٥ ٠

(٣١) وهذا بطبيعة الحال ليس صحيحا فيما يتعلق بدول الكومنولث البريطانى مثل استراليا ونيوزيلاند اذا لم نذكر الهند ٠٠ ولكن فى هذه الحالة فان الافتراض الضمنى يبدو فى أن روابطهم بالعالم الانجلو أمريكى أو العالم المتحدث بالانجليزية يسبغ عليهم كيانا اطلنطيا شرقيا ٠

بكيفية أخرى فى وشنطن حيث كان الرئيس ومن حوله أكثر اهتماما باقامة علاقات مقبولة بعد الحرب مع روسيا ، والاحتفاظ بقبضة أمريكا على الصين ، عن ارضاء الرغبات البريطانية فى اقامة صداقة انجلو أمريكية دائمة (٣٢) • وعندما يستنكر أنصار « حلف الاطلنطى » اليوم فكرة دخول بريطانيا فى نطاق «ضيق» على حساب نطاق أطلنطى « أوسع » فانما يحترمون تقليدا • والسؤال الوحيد هو ما اذا كانوا لا يخدعون أنفسهم بتصورهم أنه من الممكن لبريطانيا أن يكون نصفها فى أوروبا ونصفها خارجها ، بينما ترأس فى نفس الوقت مجموعة كومنولث داخل نطاق « اتحاد عضوى » يشمل ما يسمى بالعالم الغربى بأكمله (٣٣) •

ان ما يمكن أن يقال عن هذه المقترحات هو أنها بينما يمكن أن تتيح للولايات المتحدة فرصة لتنسيق سياسات التحالف ، فانها قلما تمكن بريطانيا من أن تتملص من الاختيار بين : الاتجاه الأوروبى أو الانجلو أمريكى • وعندما يقال للانسان أن التحالف الغربى يمكن أن يعتبر ثلاثى القوائم ـ أى يشمل أوروبا الغربية والكومنولث والولايات المتحدة (٣٤) يكون من الواضح أن هذا النص الصريح يتملص من مسألة ما اذا كانت بريطانيا عضوا فى مجموعة أوروبا الغربية • ومن وجهة نظر أولئك الذين يستمرون فى تأييد آراء تشرشل بشأن المشاركة الانجلو أمريكية فى السيطرة على العالم ـ أو على أى حال العالم « الحر » ـ فان هذا يعتبر بالضبط مزية المشروع • أما ما اذا كان يحوز كثيرا من القبول

---

(٣٢) أنظر وودوارد •• والحديث فى هذا الموضوع لا نهاية له ولكن ربما أمكن على سبيل التلخيص أنه عند المقارنة يتبين أن المشاركة الانجلو أمريكية كانت مفهوما بريطانيا قبله الامريكيون بشىء من الاحجام وببعض التحفظات غير القليلة وترجع هذه الاوضاع الى نصف قرن سبق الفترة حول سنة ١٩٠٠ عندما وضعت الحكومة البريطانية أول قرار لاقامة علاقة وثيقة بين بريطانيا والولايات المتحدة .

(٣٣) للاطلاع على شرح لهذا الرأى انظر مقال بروفسور جورج كاتين وموضوعه « وضع الاتحاد الاطلنطى أولا » فى صحيفة الدايلى تلغراف بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٦٢ حيث أشار الى تصريحات بعض المتحدثين الامريكيين مثل السناتور فولبرايت ، وولتر ليبمان ويندل ويلكى ، وجميعهم يحبذون مثل هذا الاتحاد • وكان هذا بالطبع قبل ان يدخل الرئيس كينيدى الى المسرح •

(٣٤) كاتين ، نفس المرجع ، ان الانسان ليعجب كيف أن أمريكا اللاتينية والهند واليابان تصلح ضمن هذا التكوين الثلاثى •• الارجح أنهم يجدونه مكانا غير مريح بالنسبة لهم ، بالرغم من تأكيد المؤلف أن طلبهم العضوية بعد ذلك سيبحث بروح التساهل دون مشاعر العنصرية •

لدى الامريكيين ، فان هذا موضوع آخر ، وقد أخذ الكتاب الذين يعطفون على الفكرة العامة للرابطة الاطلنطية ينظرون اليه أخيرا بالارتياب (٣٥) ٠

وستبحث مسألة اقتصاديات حلف الاطلنطي في فصل قادم مع تحليل للسوق الأوروبية المشتركة ٠ ويبقى أن نقول هنا أن المذهب الذى يؤيده كانت له نتيجة سيئة هى تضليل المتحدثين البريطانيين عن التصميم الواضح للغاية لثلاثة حكومات أمريكية متوالية على انجاح الاتحاد الاوروبى ، ولغاية سنة ١٩٦١ كان من المعتقد فى هوايتهول أن بريطانيا تستطيع البقاء خارج السوق المشتركة، لأن واشنطن قد تتردد فى النهاية عن العمل على انشاء كتلة قوية اقتصاديا من جميع دول أوروبا الغربية التى يمكن أن تتحامل ضد الولايات المتحدة ٠ انالتفكير المقترن بالتمنى لابد من أن يكون له نصيب كبير فى رسـوخ مثل هذه التخيلات الوهمية ، كما كان له دور على الأرجح فى المحاولات الملحة للحط من قدر الدول القارية الكبيرة فى أعين الجمهور الامريكى (٣٦) ٠

كان لهذه الاتجاهات أثرها المقابل فى الجانب الآخر من القنال الانجليزى ٠ وليس هناك شىء يمكن ايضاحه على أساس شخصى فقط ، ولكن معاملة الملاطفة التى لاقتها أوروبا الغربية ، وبالاخص فرنسا ، من الانجليزوالامريكيين المنتصرين فى سنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ لا يمكن تجاهل أهميتها فى تحليل للقصة التالية ٠. فى المجلد الثانى من مذكرات الجنرال ديجول ، روى الجنرال المقابلة الغريبة له مع تشرشل فى يونية ١٩٤٤ عندما ألح عليه رئيس الوزراء لزيارة واشنطنوالحصول على تصديق روزفلت لكى يعمل كممثل لفرنسا ٠ فقد حدث أثناء هذه الجلسة الصاخبة أن تشرشل ، فى حضور ايدن وبيفن ، صرخ قائلا « هنا شىء يجب أن تعلمه . فكلما كان علينا أن نختار اما أوروبا واما البحر المكشوف ؟ فاننا سنختار دائما البحر المكشوف ٠ وكلما كان على أن أختار اما أنت واما روزفلت فسأختار روزفلت دائما (٣٧) ولما كان روزفلت من جانبه ينوى استبعاد فرنسـا من الاشتراك فى تسوية ما بعد الحرب ، فان هذا التصريح المثير كان بمثابة بيـان

---

(٣٥) مقال بروفسور بيلوف عن الاتحاد الاطلنطى فى صحيفة التايمس بتاريخ ٢ فبراير ١٩٦٢ .

(٣٦) قال معلق بريطانى هام « كان من الامور المطمئنة ان نسمع مستر مكملان يعلن فى ربيع ١٩٦١ انه اكتشف أن الحكومة الامريكية لا تعارض فكرة توسيع السوق الاوروبية المشتركة بادخال بريطانيا فيها ٠ (اندرو شونفيلد) « مناقشات الاطلنطى » مجلة اتكاونتر لندن مارس ١٩٦٢ ٠

(٣٧) شارل ديجول « مذكراته عن الحرب » المجلد الثانى (لندن ونيويورك ١٩٥٩) ص ٢٢٧ ـ مع تحريف قليل فى نص هذه الترجمة ٠

واضح أن تشرشل كان يفضل كيانا ثانويا داخل نطاق المشاركة الانجلو أمريكية، على دور المدافع عن مصالح أوروبا (٣٨) • وعلى أثر ذلك حصل ديجول على ايضاح لوجهة النظر الامريكية شرحها له في واشنطن روزفلت نفسه (٣٩) • وكان مضمونها ان عالم ما بعدالحرب ستحكمه هيئة رباعية تتكون من: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي ، وبريطانيا العظمى ، والصين مع برلمان من الدول الأصغر ـ وهى الأمم المتحدة المستقلة ـ التى تعمل بمثابة (كوراس) لتعطى مظهرا ديمقراطيا لادارة «الأربعة آكبار» وقد عملت واشنطن على أن تكسب الصين وتضمها الى صفها ، حتى يمكن عزل الاتحاد السوفييتي والتغلب عليه . أما بالنسبة لباقى الدول فستكون هناك قواعد أمريكية فى سائر أنحاء العالم ، بعضها على الارض الفرنسية • ان السلام القادم سيكون سلاما أمريكيا ، وسيدخل العالم فى القرن الامريكى وكل ذلك باسم الديمقراطية بطبيعة الحال • ولذلك لا ندهش عندما نرى آن ديجول ، بعد أن سمع هذه الآراء اتجه الى موسكو لتوقيع تحالف قصير لمدة الحرب ، زوده بثقل متوازن ازاء موقف روزفلت الخانق تجاهه • وكانت حقيقة اتجاهه قد تحددت قبل ذلك بوقت قصير أثناء زيارة قام بها الى روما حيث بحث موضوع اتحاد بعد الحرب بين دول أوروبا الغربية ـ المانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال ـ وليس من العجيب أن تجرى هذه المباحثات فى الفاتيكان (٤٠) •

ومن المفيد أن نعى هذا الأساس فى الذاكرة عند بحث القصة المعقدة للجهود الأوروبية بعد الحرب من أجل التكامل السياسى • كان العامل الشخصي يتدخل فى كل تدبير ، ولكنه كان يفعل ذلك بكيفية فعالة فقط عندما كان يستطيع توجيه القوى المجهولة ، غير الشخصية ، التى تنتظر القيادة • وفى أوروبا الغربية ، بعد سنة ١٩٤٥ ، جمعت هذه القوى نفسها حول محور حركات المقاومة اثناء الحرب

---

(٣٨) فى هذه النقطة لم يكن يؤيده جميع زملائه فى الوزارة ، ولا وزارة الخارجية ولكن اثناء الفترة الحرجة الحاسمة كان نفوذه هو السائد •• ومن هنا كان تأييده لحركات الاتحاد الاوروبى بعد الحرب مما أثار بعض الشكوك فى القارة ، كلما كانوا يذكرون دوره فى وقت الحرب •

(٣٩) أنظر (مذكرات الحرب) المجلد الثانى ص ٢٣٩ ـ ٢٤٤ ويجب القول ان ديجول كان بالاحرى كريما ازاء ما اظهره روزفلت نحوه من خسة وحقد •

(٤٠) ديجول ص ٢٣٨ ـ وبعد ١٨ سنة ، و ٤ سنوات من توليه السلطة فى سنة ١٩٥٨ ما زال الرئيس ديجول يفكر فى الاتحاد الاوروبى فى شكل اتحاد فيدرالى مرن بين الدول ، ولو ان اسبانيا والبرتغال اختفيا من كشف هذه الدول ، لتحل محلهما هولندا وربما انجلترا (ولو اظهرت روحا اوروبية) انظر ملاحظاته فى مؤتمر صحفى فى باريس يوم ١٥ من مايو ١٩٦٢ •

وهي حركات ديمقراطية وطنية ، ولو أن الشيوعيين حاولوا التأثير عليهم وأمكنهم أن ينجحوا في أماكن متفرقة من الاستيلاء على بعض الجماعات • وعندما ضعفت قبضة الشيوعيين بعد انقلاب براغ سنة ١٩٤٨ وانتصار الديمقراطيين المسيحيين في الانتخابات الايطالية في ربيع العام المذكور ، سرعان ما ظهر أن الاتحاد الأوروبي لجأ الى مجموعة متسعة من القوى السياسية تمتد من الاشتراكيين الى الاحزاب الكاثوليكية المعتدلة ، مستبعدا كلا من اليمين المتطرف وأتباع موسكو • أما التاريخ التالي للحركات الحكومية الهادفة الى التكامل الاقتصادي ، والسياسي نهائيا ، فترجع أصوله الى ذلك الخليط من الولاء الشخصي والسياسي ، وليس أقلها أن كثيرا من الشخصيات البارزة من أنصار الاتحاد الاوروبي كانوا قد تعارفوا في السجون ومعسكرات الاعتقال وقت الحرب • وكان من بينهم المان وفرنسيون وغيرهم من الدول التي كان يحتلها الالمان • وهكذا خرجت الحركة الى بداية تختلف كلية عن الظروف الاعتيادية التي تنتظر الاندماجات السياسية أو الاقتصادية • وليس من المبالغة القول أن ما جعلها تستمر في حركتها هو ذلك الدافع الاصلي ، الذي ربما يمكن تلخيصه في هذه العبارة أنه من أجل أن تتجنب أوروبا نكبة في النهاية ــ أو على أي حال أوروبا الغربية ــ فمن الواجب أن تتحد فيدراليا • واذا كان هذا ينطوي على انتهاء السيادة الوطنية في شكلها التاريخي، فان الزعماء « الأوروبيين » ــ ولو لم يكونوا تقليديين مثل ديجول بالرغم من عقيدته في شكل ما من أشكال التوحيد الاوروبي ــ كانوا على استعداد للوصول الى هذه النتيجة• والشيء الذي كان ناقصا هو استعداد مماثل من الجانب البريطاني للاستغناء عن مبهمات الاطلنطي والكومنولث التي لم يعد لها علاقة كبيرة بالواقع السياسي الحالي • ولم يكن هناك استعداد في لندن للتخلي عن الحلقة التي تربطها مع واشنطن ، والأهم من ذلك ــ حتى من ناحية الشعور العام ــ موقفها كدولة عظمى منتصرة ذات التزامات عالمية واسعة. وأما باقي الدول الأوروبية فكان ينظر اليها كضحايا سيئة الحظ لكارثة أمكن لبريطانيا أن تنجو منها لحسن حظها(٤١) .

وكان الجهد الذي بذل في التحول التالي الى وجهة نظر أكثر واقعية بعدم التنافس المتزايد بين الموارد الاقتصادية والاهداف العسكرية السياسية موضعا

---

(٤١) انظر المناقشة بين رايموند ارون واندرو شونفيلد التي نشرت في صحيفة ليسنر لندن عدد ٨ فبراير ١٩٦٢ خاصة ملاحظة شونفيلد « حقيقي ان بريطانيا ولنقلها بصراحة قد حذفت من حسابها قارة اوروبا في سنة ١٩٤٥ » والاكثر صراحة ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد حطمتا ادعاءات بريطانيا بانها دولة عظمى ــ وقد القت اولاهما اول قنبلة ذرية لاثبات هذه الحقيقة • على أن هذا الامر اقتضى وقتا لكي يدركه الشعب البريطاني •

للنزاع ، ولكن في بريطانيا على الاقل كان مما يجدر ذكره أنه في كل عام ، وفي كل ميزانية سنوية ، كانت هناك زيادة في عدد ونفوذ الناس الذين كانوا يشعرون بأن الدول الصغرى يجب ابعادها من سباق التسلح الذرى : ليس فقط لاسباب معنوية أو حتى سياسية ، بل فقط لان امكانياتها المالية لا تمكنهـا من مواجهة تكاليفها ، أما بالنسبة لبريطانيا فكان السبب أن القوة الذرية المستقلة لبريطانيا لم تكن تمكنها أن تساهم الا مساهمة ضئيلة في قوة الغرب ، وفي هذا الصدد كان هنـاك تغيير ملحوظ في الموقف منـذ أوائل الخمسينيات ، عنـدما كانت الاستراتيجية الانجلو أمريكية ولا تزال تبحث على أسس تقليدية ، كما لو كانت مسألة قوة بحرية ازاء قوة برية • وفي سنة ١٩٦٠ كان خصـوم فكرة دخول بريطانيا في اتحاد فيدرالى أوروبى مستعدين لتحبيذ الاعتماد على « المظلة » الذرية الامريكية ، بدلا من انشاء قوة ذرية مستقلة ، سواء كانت وطنية أو عن طريق حلف الاطلنطى (الناتو) • وكانوا قد بدأوا يشعرون بأنه طالما بقى التوازن بين أمريكا وروسيا قائما ، فان الدول الاوروبية بما فيها بريطانيا تستطيع أن تستغنى عن جهود انشاء قواتها الضاربة الخاصة بها ، ان مثل هذا التقدير قد سهل بشكل واضح الاتجاه من جديد نحو مشكلة الوحدة الاوروبية ، ولو أنه لم يكن جميع أولئك الذين يتمسكون بالواقعية في السـياسة العسـكرية يرغبون في السير بالأمور الى حد تحبيذ « الانغمار » في أوروبا • كانوا يستطيعون بطبيعة الحال أن يشيروا الى الحقيقة أن بعض كبار الاوروبيين البارزين ــ وعلى رأسهم الجنرال ديجول ــ كانوا مصممين على أن يقرنوا التكامل الاقتصادى بانشاء قوات ذرية تحت رقابة وطنية(٤٢) •

كانت بذور هذا الشك تكمن في وعود حلف شمال الاطلنطى سنة ١٩٤٩ الذى اقترن بانشاء المجلس الأوروبى ، وأولى الخطوات نحو وحدة قارية أعظم • ففى المادة الخامسة اتفقت الدول الموقعة على أن أى اعتداء مسلح ضد واحدة أو أكثر منها يعتبر اعتداء ضدها جميعا • ولما كان العمل الثأرى يجب أن يكون فوريا ، فقد اتفقت أيضا على أن تضع بعض قواتها الوطنية تحت قيادة مشتركة، الى المدى الذى يحدد أو يلغى سلطتها الوطنية ، الى قيادة مركزية تكون في الواقع قيادة أمريكية • وكان هذا الاجراء مقبولا من معظم الاوروبيين في الفترة التالية للحرب

---

(٤٢) انظر دنيس هيلى « السباق ضد القنبلة الذرية » (سلسلة ابحاث فابيان) رقم ٣٢٢ مارس ١٩٦٠ خاصة ص ٦ : كان الخوف من أن يفقد الرادع الذرى الامريكى صلاحيته للحلف هو السبب الاساسى في ان الدول الاوروبية بقيادة بريطانيا وفرنسا ، بدات تنتج أسلحة ذرية استراتيجية لنفسها . ولو ان فكرة « المكانة » او « الهيبة » لا تقل اهمية •

مباشرة طالما أنهم كانوا يشعرون أنهم في أمان بحال معقولة تحت حماية « المظلة » الذرية الامريكية • ثم أصبح الامان أقل اقناعا أو كفاية مع ازدياد الشك حول ما اذا كانت الولايات المتحدة تقدم أو تستطيع أن تستخدم قوتها الذرية لمساعدة حليفة أوروبية بعد أن أنشأ الاتحاد السوفييتي قوته الضاربة الخاصة به ، بدرجة تكاد تكون مساوية للقوة الامريكية • وبدون محاولة الدخول في الموضوع المعقد لاهلية أو معقولية الطاقة الذرية، يمكن القول أنه مع مرور الزمن اكتشف الشركاء الاوروبيون في (الناتو) أسبابا لانشاء قوتهم الرادعة الخاصة بهم • وقد عزز تصميمهم على ذلك التصريح الذى أدلى به وزير الخارجية الامريكية وقتئذ مستر كرستيان هيرتر أمام لجنةالعلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم ٢١ أبريل ١٩٥٩:

« لا أستطيع أن أتصور أن يقدم أى رئيس على الاشتباك في حرب ذرية شاملة الا اذا كنا نحن أنفسنا معرضين لخطر التدمير الشامل » •

وبالرغم من أنه ما من دولة من الدول الاوروبية المختلفة كانت تأمل جديا في أن تبنى قوة استراتيجية تكون في حد ذاتها من القوة بحيث تكفى لان تكون قوة رادعة للاتحاد السوفييتي ، فان الدول المذكورة يمكن أن تزداد اقترابا من هذا الهدف بواسطة تجميع قواتها معا• ومن ناحية أخرىيمكن القول أنها لو فعلت ذلك فانها قد تعجل باليوم الذى قد تقرر فيه الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لأن تركز جهودها على شئونها الاقرب لوطنها • وقد ذكر كاتب يعتبر حجة في هذه الشئون : « أنه اذا كانت لامريكا عندئذ قوة ضاربة معينة خاصة بها ، فقد تفضل أن تلغى جميع التزاماتها الاستراتيجية في أوروبا بدلا من أن تضع نفسها تحت رحمة حلفاء هوائيين ؟ »(٤٣) وربما لا يكون من الضرورى افتراض أن الحلفاء قد يكونون في الحقيقة هوائيين ، فقد يكونون مسالمين أو حتى محايدين ، وعلى أى حال فان حيازة قوة ذرية رادعة معتدلة (بالاضافة الى قوة انتاجية هائلة وحضارة صناعية) قد تعطى الحلفاء قدرة على المساومة وسببا معقولا للتخلص من المشكلات أو التعقيدات العالمية •

وليس هنا مجال الدخول في مشكلات سباق التسلح ، كما أن مؤلف هذا الكتاب ليس أهلا لان يفعل ذلك • ان المسألة التى تهمنا هنا هى في وقت واحد

---

(٤٣) هيلى ص ٨ – وفى مقال للتايمس بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٢ فضلت الاهتمام بالناحية الاخرى من الموضوع : « ان المخاوف من تخاذل امريكا في اقحام نفسها في قضية حرية اوروبا ليست جديدة – ولهذا السبب تتشبث بريطانيا بقوتها الذرية « المستقلة » ، ويسير الجنرال ديجول قدما في تكوين قوته الذرية » •• وقد ايد هذا الراى الرئيس الفرنسى في تصريحه العام يوم ١٥ مايو ١٩٦٢ عندما توقع بكيفية صريحة أوروبا الغربية القائمة بذاتها وبامكانياتها الذرية الدفاعية الخاصة بها •

مسألة أضيق وأقل شأنا من أن تكون موضع اهتمام الخبراء العسكريين • ويمكن تلخيصها في هذا السؤال : هل يمكن الدفاع عن أوروبا ؟ ولكن هناك غموض في المعنى المقصود هنا بكلمة « أوروبا » • فهل يفكر فيها الانسان على أنها مجموعة من الدول الوطنية ذوات السيادة، تنتهج كل منها خطتها الخاصة بها ، والكل مرتبط معا بالتزام شامل نحو التحالف الغربي ؟ أم أن أوروبا في طريقها نحو تنمية تضامن سياسي وعسكري خاص بها ؟ ان هذا التساؤل يرجع بنا حقا الى الموضوع الذي تضمنته المقدمة • واذا كانت أوروبا الغربية على وشك أن تنزع جلدها التاريخي القديم وتصبح منطقة موحدة فوق الوطنية ذات سلطة مركزية سياسية، فهل يهدف زعماؤها الى أن يجعلوها شريكا معادلا للولايات المتحدة داخل حلف الاطلنطي أو « قوة ثالثة » محايدة ؟ ونكون بعيدين عن الصدق والصراحة لو أنكرنا أن الاوروبيين منقسمون على أنفسهم في هذه المسألة ، وربما كان الحال كذلك بالنسبة لبعض الامريكيين ذوي النفوذ • ومن بين المتحدثين بلسان الحكومة الامريكية مستر ماك جورج باندي ، وكان من المعروف أنه يعبر عن رأي الرئيس كيندي عندما صرح يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ في النادي الاقتصادي بشيكاغو : « ان اعتقادي الخاص أن أفضل وسيلة مثمرة لادراك المستقبل السياسي لرابطة الاطلنطي هي التفكير فيها على أساس المشاركة بين الولايات المتحدة من ناحية ، وقوة أوروبية عظمى من الناحية الاخرى » • وعلق معترضا على هذا التصريح المستر نيس هيلي ، الذي كان وقتها مشرفا على سياسة الكومنولث لحزب العمال البريطاني والذي كان ناقدا معروفا لوجهة النظر « الاوروبية » •• وقال :

مما لا يقبله العقل أنه اذا أصبحت أوروبا ، بما فيها بريطانيا ، قوة عظمى، كما توقع باندي ، فانها لن تجعل نفسها مستقلة بصفة كلية عن الولايات المتحدة في ميدان القوة الذرية الضاربة • فبمجرد أن تفعل ذلك فان (الناتو) سيفقد سبب وجوده ، وستتوقف رابطة الاطلنطي عن التطور ، ان لم يكن عن الوجود • وقد يكون هذا هو ما يتمناه كثير من الامريكيين سرا • ولكني لا أعتقد أن هذا يكون في المدى الطويل في مصلحة الولايات المتحدة أو أوروبا أو العالم بجملته(٤٤) .

---

(٤٤) انظر (نيو ليدر) بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٦٢ • ولعله لا يكون من قبيل المصادفة البحتة أن نفس الكاتب كان يرى أيضا امكانية نشوب حرب اهلية في فرنسا او قيام دكتاتورية فاشية ذات عواقب خطيرة على رابطة الاطلنطي ، وكان يرى ان « الاوروبية » كانت في طريق التلاشي في المانيا الغربية كما دلت على ذلك تصلب بون في صدد السياسة الزراعية للسوق المشتركة •• وفي الواقع ان بون لم تظهر اي صلابة ولكنها على العكس اظهرت انها متجاوبة للغاية •• والانقلاب الفاشستي في فرنسا رفض بعناد ان يتحقق ، بالرغم من الحاحات اليسار البريطاني عدة سنوات •• ولكن الكتاب الذين تنقصهم الحجة لدعم ما يريدون تفصيله ، يستطيعون دائما ان يعثروا على شواهد لتاييد وجهات نظرهم •

ومن الواضح أن هذه المسألة قاطعة • وسيذكر فيما بعد أن حركة ما بعد الحرب نحو التكامل الاوروبى التى أحرزت أول انتصار كبير لها بمعاهدة روما سنة ١٩٥٧ ، وكانت هناك ثغرة بين أنصار تضامن أطلنطى أوثق وبين أولئك الذين يرون أوروبا الموحدة بمثابة « قوة ثالثة » محتملة فى منتصف الطريق بين التكتلات العالمية التى ترأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى • ان مفهوم الوحدة الاوروبية كان فى حد ذاته محايدا بالنسبة لتلك التفسيرات المتنافسة ، ولكن هذه الثغرة ستظل باقية حتى اذا لم تظهر أوروبا الفيدرالية الى حيز الوجود ولم تصبح قوة عسكرية عظيمة • انها شىء غريزى ملازم فى وضع أوروبا الجغرافى، ان أمريكا الشمالية هى الجزء الوحيد من منطقة حلف شمال الاطلنطى الذى يمكن أن يتحمل عواقب حرب ذرية شاملة • ويعلم الاوروبيون جميعا أنه عندما يبدأ نزاع مسلح فى التطور الى أبعد من حد معين ، فان حضارتهم المشتركة يكون قد قضى عليها بالهلاك. وهذه نقطة يجب التركيز عليها لان بعض الامريكيين يتعمدون غض النظر عن هذه الحقيقة أو يخلطون مثل هذه الآراء « بالحيادية » • وفى الواقع أن الموقف الحالى ينتج عن انهيار « أيقونة بريطانيا » والنمو فى القوة الجوية الى أبعد بكثير من النقطة التى وصلت اليها أثناء الحرب العالميــة الثانية (اذا استثنينا المرحلة الاخيرة جدا) • والواقع أن القوة الذرية قد وضعت حدا نهائيا لنوع الحرب « الكلاسيكية » التى كان لا يزال فى الامكان احتمالها بواسطــة الدول الوطنية الاوروبية فى سنة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، ونذكر هنا قول ثقة بريطانى فى هذا الصدد ، وهو شخص غير مصطبغ بالمشاعر الحيادية :

« كان شىء واحد يمكن من احتمال التدمير الشديد هو أنه مهما كان مدى التلف الذى يسببه التدمير فان البناء الاساسى للمجتمع يظل متماسكا ، لقد كان هذا • ولكن الآن يجب أن يتطلع الفرد للامام نحو التحطيم الشامل لحضارته تحطيما لا أمل فى اصلاحه الى غاية ما للفرد من طاقة ، ولكن التعزية الوحيدة أن العدو سيلقى هو أيضا نفس المصير(٤٥) » •

والسؤال الآن بالنسبة للأوروبيين الغربيين هو ما اذا كانت « الايقونة » الامريكية ستكفل السلام فى الواقع ، أم أن حالة الحيرة الذرية الحالية تعتبر مقدمة

(٤٥) مشيل هوارد « التدمير بالقنابل والقنبلة » صحيفة (انكاونتر) بتاريخ ابريل سنة ١٩٦٢ ـ انظر ايضا فى نفس العدد (عكس استراتيجية الناتو) بقلم جون ستراشى وزير الحرب فى وزارة العمال ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ عرض تفصيل لنظرية ان اوروبا تستطيع ويجب ان يدافع عنها بواسطة الوسائل التقليدية وبواسطة الاوروبيين انفسهم ـ وانظر « هدسن » (حماقة قنابلنا) « انكاونتر » بتاريخ يولية ١٩٦٢ •

لحرب قد تتطور بسرعة لتتجاوز الحد الذى يلائم النطاق الموروث للحضارة الاوروبية • وكلمة « الاوروبية » يجب أن يوضع تحتها خط فى هذا النص • ولا فائدة من محاولة اخفاء الحقيقة أن الاوروبيين (كسائر الناس) يهتمون أساسا بأمنهم الخاص • وأن مجتمعهم يعتبر أكثر تعرضا للحرب الذرية من المناطق المختلفة فى العالم • وقد لا يكون لسكان أوروبا مطلب أدبى بأن يوضعوا فى مثل هذا الوضع المميز نسبيا ، ولكن مثل هذه الاعتبارات ليس من شأنها أن تعطل الشعوب أو زعماءها اذا اقتضى الحال الاختيار بين الاوضاع المتقابلة والتى لا شك فى أن الحياد المسلح يعتبر واحدا منها • واذا استمرت الاستراتيجية الامريكية مرتبطة بفكرة « القوة الرادعة » وبخطط مواجهة الهجوم السوفييتى المحتمل بواسطة زيادة مستمرة فى الاسلحة الذرية « الاستراتيجية » ، فلن تحتاج الحالة الى موهبة للتنبؤ بأن قواعد (الناتو) السياسية ستذوب وتضمحل • وعلى العكس ، اذا عملت الامم الاوروبية الغربية ــ وفى مقدمتها فرنسا وألمانيا ــ على انشاء قواتها البرية « التقليدية » بقوة كافية ، بالاضافة الى مجموعة منسقة من الاسلحة الذرية التكتيكية تحت اشرافها الخاص (المنفصل أو المتحد) وأيضا « قوة استراتيجية رادعة » متواضعة ، فانها ستشعر فى الوقت المناسب بأنها قادرة ليس فقط على الاستغناء عن القواعد الامريكية الموجودة فى أراضيها ــ وهى رصيد معطل على اى حال ــ بل أيضا عن « المظلة » الامريكية • وعندئذ ستتكون (رابطة الاطلنطى) من نصين مستقلين ، ولو أنه يمكن الافتراض أن الوحدة الكامنة فيها قد تكون قوية بالقدر الكافى الذى يجعلها تبقى بعد تغير العلاقة العسكرية والتكنولوجية .

على أن اعتبار بريطانيا جزءا من النصف الاوروبى أو اعتبارها قوة مستقلة تقوم بمثابة مسمار المحور الذى يحفظ التكوين كله ، فهذا يتوقف جزئيا على تفضيل الانسان الشخصى لاحد الافتراضيين • وعلى وجه الاجمال فان الرأى الاوروبى يميل نحو تحبيذ وجهة النظر الاولى ، وكانت الحركة الفكرية فى بريطانيا الى عهد حديث تسير فى نفس هذا الاتجاه ، ولو أن عقبات قوية ما زالت قائمة • ومن الواضح انها ليست اقتصادية بحتة ، ولو أننا فى الاجزاء القادمة من هذا البحث سنوجه اهتماما خاصا بهذه الناحية من الموضوع • ان المشكلة الحقيقية كانت دواما مشكلة السيادة الوطنية ، سواء كمسألة مبدأ وكمسألة تقترن بالاستراتيجية العالمية التى تنظر الى التضامن الانجلو أمريكى كدعامة للتحالف الغربى كله ، وان نظرة الزعماء الامريكيين الى أوروبا الغربية (بما فيها بريطانيا) كوحدة ، وكشريك معادل للولايات المتحدة لهى شىء حديث وليس موضع الترحيب التام من جانب المتحدثين بلسان البريطانيين سواء من اليمين أو اليسار • ان مذهب الأطلنطى الخاص «بالتبعية الداخلية» التى أبرزها الرئيس كنيدى فى بيانه الهام

يوم ٤ يولية ١٩٦٢ ، لها أخطارها من وجهة نظر أولئك الذين يقدرون « مركز بريطانيا الخاص » • وفكرة أن بريطانيا هي احدى دول أوروبا الغربيـة ، وأن المشاركة الانجلو أمريكية ما هي الا خرافة في طريق الزوال ، وان الحكومات البريطانية المتتالية منذ سنة ١٩٤٥ كانت تحير ثلاثةحكومات متوالية في واشنطن بتتبع هذا السراب الخادع ـ كل هذه الافكار لم تسقط بعد من وعى الناخبين ، وما زالت موضع جدل ونقاش حتى الى اليوم بين قطاعات هامة من الاقلية التي تشكل الرأى •

وبصراحة فان ما هو معرض للخطر أكثر بكثير من مجرد التفاخر الوطني • فهناك آراء ضد عضوية بريطانيا في الرابطة الاقتصادية الاوروبية ـ وبالاحرى في الرابطة السياسية الاوروبية المستقبلة التي لا تزال غير محدودة المعالم ـ وهي لا تعتمد في صلاحيتهـا على قبول الخرافة الامبرياليـة أو على الخيـال الغريب « للاشتراكية في جزيرة واحدة » • واذا تركنا جانبا كلا من الاحلام الخاصة بالحنين الوطني « لليمين القديم » ، والسخافات المتعبة « لليسار الجديد » ، نجد أن هناك حالة خطيرة ضد تحويل المملكة المتحدة الى دولة عضـو في الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، وهذه ترتكز أساسا ، على فكرة أن المصالح الاوروبية قد لا تنسجم بسهولة مع مصالح الكومنولث، أما فيما يتعلق بالمواد الغذائيةوغيرها من المسائل الاقتصادية فهذه حقيقة مسلم بها ، ولكنها تنطبق أيضا على مستقبل التوجيه السياسي لاوروبا ، وليس هذا بسبب أن اتحادا أوروبيا تسيطر عليه فرنسا وألمانيا وايطاليا من شأنه أن يكون رجعيا وعسكريا ، وانما بسبب أن أوروبا الفيدرالية لهى قوة أعظم بكثير من أن تحصر وتحتوىداخل النطاق الانجلو أمريكي الحالى • ولا ضرورة للذهاب الى حد التأكيد بأن الفكرة الاوروبية لها طعم مضاد للامريكية(٤٦) ولو أنه من الواضح أنها تتردد في أذهان بعض ذوى النفوذ في أوروبا • ويكفى أن نتحقق من أن مقدماتها تشمل الاعتقاد بأن أوروبا قد حجب شأنها في النظام الذى أنشىء بعد سنة ١٩٤٥ تحت الرعاية الانجلو أمريكية • ولهذه الفكرة أنصارها حتى في بريطانيا من بين أنصار الاوروبية السفسطائيين، في الجناح اليسارى من حزب المحافظين ، الذين يقف وراءهم أعضاء أكثر يقظة من أعضاء الجيل الصاعد في الصناعة التكنولوجية • انه رأى يتناقض بكيفية غريبة مع أمل واشنطن المعروف في أن تعمل بريطانيا كأعظم حليف لامريكا يمكن الاعتماد عليه في أوروبا • ومن المفهوم أنه يوجد أناس في هوايتهول وفي وزارة

---

(٤٦) ليونارد بيتون « القضية ضد الانضمام لاوروبا » صحيفة جارديان مانشستر بتاريخ ٢٦ من يولية ١٩٦٢ •

الخارجية الامريكية ما زالوا يعتقدون ، أن البريطانيين بمجرد أن ينغمروا في أوروبا فانهم سيعملون على توجيهها نحو المصلحة المشتركة للدول الانجلو سكسونية ٠ وهذا تفكير ينطوى على التمنى فانالاوروبيين ليسوا مستعدين لان يتركوا شئونهم ليديرها أناس يعتبرونهم خارجين عنهم ٠ واذا كان البريطانيون يعولون على أن يلعبوا دورا قياديا فى أوروبا الجديدة ، فان عليهم أن يظهروا لشركائهم المرتابين أنه عند قيام تضارب خطير فى المصالح بين نصفى عالم الاطلنطى، يكون من الممكن الاعتماد عليهم فى أن ينحازوا الى الجانب الاوروبى ٠ ومن الواضح أن هذا قد يثير بعض التوتر فى كل من الكومنولث والشركة الانجلو أمريكية التى كانت بمثابة الملاذ لسياسة بريطانيا الخارجية لسنوات عديدة٠ وليس من المتعذر التنبؤ بظروف يمكن أن يحدث فيها انشقاق قد يفرق ما تبقى من تماسك سياسى فى الكومنولث ٠ وهذه مسألة حساسة للغاية لان الكومنولث يعتبر أساسا كأسرة ، ليس من السهل فهمه على الخارجين عنه ، وقادراً على بعث مشاعر غير معقولة ، ربما تكون فى قوة « الفكرة الاوروبية » ذاتها ٠ والواقع أنه يمكن القول : انه اذا أحس البريطانيون الذين هم فى الميزان بأنهم أشد ارتباطا بهذه الدول البعيدة والمتشابهة العقلية ، منهم بجاراتهم الاوروبية فانهم يحسنون صنعا بالبقاء خارج الرابطة السياسية الاوروبية٠ ومن المؤكد أنهم لا يحسنونلانفسهم ولا للاوروبيين القاريين بأن يصبحوا أعضاء موزعى القلب وساخطين فى شركة لا يرغبون حقا أن ينتموا اليها ٠

ان ما يجعل اتخاذ القرار حرجا هو أن الرابطة ستهدف طبعا نحو السيادة الذاتية ، ان لم يكن الاستقلال ، فى ميدان الاستراتيجية السياسية العسكرية ٠ وكان هذا على أى حال هو المشكلة الناشبة بين الولايات المتحدة وفرنسا منذ قيام حكم ديجول ٠ وأنه لمن السذاجة بدرجة كبيرة الافتراض بأن هذه المشكلة ستختفى عندما يغيب الجنرال ديجول عن المسرح ٠ فان الديجولية ربما تكون قد تأصلت فى الوطنية الفرنسية التقليدية ٠ لقد اندمجت الآن فى شىء أوسع وأحدث لدرجة أنها لم تعد مجرد الحيـاد الاوروبى بل قد تتميز بمفهوم « الحيـاد المسلح » بين التكتلات ، الجدير بأن يلقى التأييـد من جانب جميع الجهات السياسية ـ دون استثناء اليسار المتطرف ٠ ان ما يكمن وراء الخلاف شبه الفنى حول استعمال « القوى الرادعة » الوطنية أم الاوروبية ، هو فى الحقيقة مسألة ما اذا كانت أوروبا الغربية تستطيع أن تصبح مستقلة ذاتيا داخل (الناتو) وعلى هذا التساؤل ـ كما هو معروف ـ ترد كل من واشنطن وباريس باجابات تختلف عن بعضها

البعض اختلافا جذريا(٤٧) • فوجهة النظر الامريكية هى أن أوروبا ، لا هى فى حاجة الى ، ولا هى تستطيع مواجهة تكاليف ، قوات ذرية خاصة بها ، ولو أن « الرادع » البريطاني مقبول ضمنا طالما أنه يبقى بالفعل تحت الرقابة الامريكية• وبانشاء مركز مقاومة لوجهة النظر هذه التى لا تزال هى المتغلبة للآن • تكون السياسة الديجولية قد أعدت المسرح لنزاع فرنسى أمريكى ينذر بأنه يمكن أن يتحول الى نزاع أوروبى ــ أمريكى •• وقد أوضحت (التايمز) اللندنية هذا الموضوع عندما كتبت : «أنه من الواضح أن السوق المشتركة ، باشتراك أو عدم اشتراك بريطانيا فيها ، على وشك أن تدخل المرحلة الثانية من مراحل تقدمها نحو نوع من الاتحاد الفيدرالى السياسى • وقد نشأت عن هذا أزمة تتعلق بالسلطة والقيادة فى التحالف الغربى ، وثورة من جانب الدول الأوروبية ضد الاحتكار الامريكى للقوة الذرية الاستراتيجية • ولما كان الاتجاه الطبيعي لسياسات القوة ينحو الى وجود قطبين ، فقد تطورت المشكلة الى ما يعتبر حقا نزاعا فرنسيا ــ أمريكيا ــ ففى سنة ١٩٦٣ سيكون لدى فرنسا قوتها الذرية التى ستكون بمقتضى معايير « نظريات المباراة » السفسطائية للحرب الذرية ، فجة وغير مقنعة • اذ ستتكون على أى حال لغاية سنة ١٩٦٥ من طائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت مزودة بقنابل ذرية يمكن استخدامها بطلاقة • ويقول الدارسون لتعقدات توازن القوى الذرية أن هذه لا تمثل قوة رادعة يعتد بها » •

وكان هناك اتجاه فى الولايات المتحدة ، والى حد ما فى بريطانيا ، للتنديد باتجاه الجنرال ديجول بأنه نوع من جنون العظمة • ومن الواضح أن اعتبارات المكانة الوطنية كانت تدخل فى تقديراته ، على أنه من الخطأ رفض الفكرة بسبب أنها تقوم فقط على التفاخر العنيد ، والواقع أنها كما يقول والتر ليبمان : « مسألة سياسات القوة يلعبها سادة اللعبة » وعلى حين تجلس بريطانيا مزودة

---

(٤٧) شرح وزير الدفاع روبرت مكنمارا الموقف الامريكى بوضوح فى خطته فى متشيجان يوم ٢٦ يونية ١٩٦٢ • أن السياسة البريطانية بصفة عامة مائعة الى حد ما ولكنها فى الشهور الاخيرة يبدو انها ازدادت اقترابا من الموقف الفرنسى •• وكان هذا من بين النتائج العديدة فى التغيير الوزارى فى بريطانيا فى يولية سنة ١٩٦٢ الذى احرز تقدما « للاوروبيين » الذين يكونون ايضا الجناح اليسارى فى الوزارة وفى حزب المحافظين ــ ولا يزال الراى الفرنسى منقسما بين « الاوروبيين » اى الفيدراليين وبين الديجوليين من أنصار القوة الضاربة الوطنية ولكن ليس بين هذين من يحبذ الاعتماد الكلى على الولايات المتحدة •

بقوتها الرادعة المستقلة التى كان لها أثر كبير فى التأثير على السياسة الذرية الفرنسية ، فانها تحظى بالعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ، الامر الذى يجد الجنرال ديجول صعوبة فى التسامح فيه ، وفى نفس الوقت تسعى للحصول على حق الدخول فى الرابطة الاوروبية • أن أولئك الذين سيكيفون سياسة بريطانيا الدفاعية للسنوات القليلة القادمة يضعون أمامهم هـذه المشـكلة على أنهـا أول مشكلاتهم صلاحية للترويض وأقلها (٤٨) •

وبوصولنا الى هذه النقطة يحسن أن ننهى بحثنا الاولى لهذا الاطار الذى يجب أن توضع فيه حركة الوحدة الاوروبية لفترة ما بعد الحرب • وسنركز البحث فيما يلى هذا على الموضوع الرئيسى عن تكامل القارة الاوروبية منذ سنة ١٩٤٥ وبالاخص (الرابطة الاقتصادية الاوروبية)، التى تشتهر باسم (السوق المشتركة). ان بعث أوروبا ـ والمفهوم هنا أنها تعنى القارة وبدهى أن بريطانيا تكون جزءا من الكل ـ يجب أن ينظر اليه من خلال الصورة التى أريد اظهارها بواسطة هذا الفصل التمهيدى• ولكن عندما نجىء الى موضوع كيف ولماذا اتجهت حركة القارة نحو التكامل بعد سنة ١٩٤٥ يكون المرجع (الاطلنطى) غير نافع حقـا • لان الاندفاع انبعث من نفس قلب القارة القديمة ، قبل أن ينتشر لخارجها • ولذلك فانا نضطر عند هذه النقطة الى أن ننهج منهجا مختلفا وأضيق نوعا ما ، قبل أن نرجع مرة أخرى الى ذلك «البحر المكشوف» الذى يربط أوروبا بأمريكا • ولا شىء يمكن أن يفيد ذكره حول تكييف رابطة الاطلنطى فى المستقبل ، تؤيده الآراء الواقعية الا اذا عملنا أولا على ايضاح ماذا عليه أوروبا الجديدة فعلا فى عصرها المتفوق على الوطنية ، وأين تكمن جذور أهميتها المستديمة • ان هذه الجـذور تاريخية ، من ناحية أنه يمكن اعطاؤها أهمية محددة • ان لها علاقة بتلك الظاهرة

---

(٤٨) مقال للتايمس بتاريخ ٢٦ يولية ١٩٦٢ (بقلم مراسلها لشئون الدفاع) نشر فى نفس الوقت الذى جرت فيه مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية لسياسة الحكومة فى انشاء قوة ذرية ضاربة • والجدير بالذكر انه فى تلك المناسبة ان بعض النقاد الصحفيين الديجوليين من اليساريين اقحموا أنفسهم فى مجادلات بشأن معارضة (أو قبول) مغامرة تنطوى على الوعد بجعل فرنسا من الناحية العسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة •• اما اضدادهم المعارضون فى بريطانيا فكانوا يرون أن المسألة كلها ليست الا مظهرا آخر لجنون العظمة الديجولية•• وهكذا تجنبوا المسألة بحذافيرها الخاصة بالنزاع حول دور أوروبا فى المستقبل •

الطبيعية الفريدة ، الدولة الوطنية ـ نموها ، وذروة كوارثها فى حربين عالميتين والتحول الذى تقوم به حاليا • ان التكامل الاوروبى يعتبر نسبيا أمرا تافها اذا اقتصر على الشئون الاقتصادية ، ولم يشمل مسألة السيادة السياسية كما كانت مفهومة الى الآن فى مكان ميلاد الوطنية • فلقد كان المفهوم بين الاوروبيين من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٩٤٥ انالسياسات كانت تدورحول المنازعات والاطماع الوطنية المتضاربة • ولكن منذ سنة ١٩٤٥ أخلى هذا المفهوم مكانه لمفهوم جديد ، هو أن أوروبا فى عصرنا هذا يجب أن تطور منظمات (فوق الوطنية) ـ ان التوتر بين الولاء القديم أو الجديد ليكمن تحت سطح الاحداث ، ويعطيها الدافع الذى يرفع الدراما السياسية فوق مستوى النزاع المصلحى البحت •

الفصل الثانى

نحو التكامل الأوروبى : ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠

من مارشال الى مسينا

قامت الحركة نحو زيادة التكامل السياسى والاقتصادى فى أوروبا الغربية على أساس من الصورة الخلفية التي رسمناها باختصار فى الفصل السابق • ان لها أيضا تاريخا خاصا ، ينبغى تلخيصه قبل أن ندخل فى موضوع موارد أوروبا الحالية والتوقعات المستقبلة •

اذا طرحنا جانبا مشروعات وقت الحرب للحكومات الاوروبية المنفية فى لندن، وانشاء هيئة الامم المتحدة (التى لاتدخل فى موضوعنا) يمكن أن نبدأ القصة بتكوين المجلس الاوروبى فى ستراسبورج ، الذى سبقت الاشارة اليه • وقد اقترن ذلك ، فى الجانب الاقتصادى ، بحركات نحو التكامل الاقتصادى انبعثت من القارة نفسها التى مزقتها الحرب ، ولو أن نجاحها أصبح ميسورا بسبب الثقل الهائل الذى قامت به الولايات المتحدة للاندفاع للامام • وكان مشروع الجنرال مارشال المشهور للمعونة فى يونية سنة ١٩٤٧ واستجابة الحكومة البريطانية الفورية بكيفية غير عادية ، هو الذى دفع بالكرة التى واصلت دورانها نحو المرمى ، وهو جعل أوروبا الغربية تكفى نفسها بنفسها وبذلك تكون مستقلة عن أى معونة أمريكية أخرى • وكانت الست عشرة دولة التى وقعت حكوماتها يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٤٨ اتفاقية التعاون الاقتصادى الاوروبى (المعروفة باسم مشروع مارشال) كلها ممثلة اما فى (الناتو) واما فى (ستراسبورج) حيث كان مسموحا بالحضور أيضا لدول محايدة مثل النمسا أو سويسرا التى كانت ممنوعة أما بمقتضى معاهدة واما بقانون وطنى من الاشتراك فى أحلاف عسكرية • وتبدو الصورة الناتجة معقدة ولا سيما اذا أخذ فى الحسبان الانقسام الذى تلا ذلك بين الدول الاوروبية « الست » والدول الاوروبية « السبع » ، ولكن النقطة البارزة أنه بطريقة أو بأخرى فان كل دولة فى أوروبا الغربية بما فيها اسبانيا ، التى كانت قد قوطعت دبلوماسيا من جانب بعض الدول الأخرى ، قد تم ضمها • ويمكن

أن نتبين هذا من قائمة الاعضاء للمنظمات الست الرئيسية المتداخلة : من (الناتو) الذى كان يضم بطبيعة الحال الولايات المتحدة وكندا ـ الى منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى (معونة مشروع مارشال) والمجلس الاوروبى ، الى الهيئات الاقتصادية المتنافسة الخاصة بالدول « الست » والدول « السبع » التى ظهـرت الى حيـز الوجود بالتوقيع على (معاهدة الرابطة الاوروبية للفحم والصلب) فى سنة ١٩٥٢ معاهدة روما فى سنة ١٩٥٧ • وبذلك نكون قد أوردنا بياننا المختصر لحركات التكامل المذكورة لتقديم عرض تصويرى للحالة السياسية الاقتصادية الناجمة • ويجدر بالذكر أن اتفاقية ابريل سنة ١٩٤٨ للتعاون الاقتصادى الاوروبى قد سبقت مؤتمر لاهاى « للحركة الاوروبية » بمدة شهر واحد فقط ، وظهر (الناتو) الى حيز الوجود فى نفس الوقت تقريبا، بينما ظهرت الهيئات الاقتصادية الاوروبية فى حقبة الخمسينيات • ولا أهمية هنا للخلافات بالنسبة للترتيب الزمنى •

يتضح مما تقدم أن هذه المنظمات المتداخلة قد وضعت لتشمل كل الدول الاوروبية التى لا تقع تحت سيطرة الاتحاد السوفييتى ، بما فى ذلك الحالات المشكوك فيها مثل تركيا (نصفها فقط فى أوروبا ولو أنهـا كانت ممثلة فى ستراسبورج) ويوغسلافيا (أوروبية ولكنها شيوعية) واسبانيا (فاشستية ولذلك قوطعت من مؤتمر ستراسبورج البرلمانى) وأخيرا قد تم ادخالها جميعا بطريقة أو بأخرى ، وقدمت الولايات المتحدة وكندا تأييدهما بقـدر كبير الى (الناتو) والى (منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى) التى خلفتها على أن هذه الجداول التنظيمية تكشف القليل عن الحياة التى تنشط مثل هذه الهيئات • وعلى أى حال ؟ كان من المفهوم أن حركة ما بعد الحرب بحذافيرها ستحل نفسها وتتحول الى لغو معقد من البيروقراطيات المتنافسة • وقد حدث هذا فى (الناتو) الى حد ما بحيث بعث على التندر بالقول بأنه اذا أقدم الروس يوما ما على التحرك فسيكون عليهم أن يشقوا طريقهم عبر غابة من اللجان ، والارجح أنهم سيرهقون أنفسهم فى السير • وربما كان هناك ما هو أشد خطرا وهو أن حركة خلق أوروبا المتحدة قد تغرق فى « لجـة » البيروقراطية • ومن فضل المشرفين عليها أن هذا لم يحدث، بالرغم من عدة مظاهر لخيبة الامل الشديدة التى صادفتها فى طريقها • وكان أسوأها عدم نجاح رابطة الدفاع الاوروبى التى رفضها البرلمان الفرنسى فى أغسطس ١٩٥٤ ، بعد سنتين من التوقيع على اتفاقية تكفل المساهمة الالمانية فى الدفاع الأوروبى، بواسطة الحكومات المختصة • ومن التناقض الظاهر أنه بعد هذه النكسة اتفق شركاء المانيا على السماح لها بأن يكون لها جيش وطنى ، وأن تصبح عضوا

(العلامة × تدل على العضوية)

الدولة	حلف شمال الأطلنطى (الناتو) (Nato)	منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى (ا) (OEEC)	المجلس الاوروبى (ب)	الهيئات الاقتصادية الاوروبية	منطقة التجارة الحرة (EFTA)	السكان (بالمليون)
النمسا		×	×		×	٧,—
بلجيكا	×	×	×	×		٩,١
الدانمرك	×	×	×		×	٤,٦
فنلندا					مشتركة	٤,—
فرنسا	×	×	×	×		٤٥,٤
المانيا	×	×	×	×		٥٢,١
اليونان	×	×	×	×		٨,٨
ايسلانده	×	×	×			—,٢
ايرلندا	×	×	×			٢,٨
ايطاليا	×	×	×	×		٤٩,٢
لكسمبرج	×	×	×	×		—,٣
هولندا	×	×	×	×		١١,٤
النرويج	×	×	×		×	٣,٦
البرتغال	×	×			×	٩,١
أسبانيا		×				٣٠,٠
السويد		×	×		×	٧,٥
سويسره		×	×		×	٥,٣
تركيا	×	×	×			٢٧,٣
المملكة المتحدة	×	×	×		×	٥٢,٣

المصدر كيتزنجر نفس المرجع ص ٨ •

(ا) فى ١٩٦١ تحولت الرابطة الاقتصادية الاوروبية الى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مع انضمام امريكا وكندا كأعضاء — وليوغوسلافيا مراقب فى المنظمة •

(ب) انضمت قبرص للمجلس الاوروبى فى سنة ١٩٦١ •

(ج) توقع على مشروع اتفاق لاشتراك اليونان فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية فى سنة ١٩٦١ •

في (الناتو) ، وهي نفس الأشياء التي جاهد مجلس الدفاع الاوروبي لتجنب وقوعها حرصا على المشاعر الفرنسية (٤٩) ٠

ولكن قبل أن تصل الامور الى ذروتها في المجال العسكرى ، وتترتب عليها هزيمة وقتية لهدف التوفيق الفرنسي الالمانى ، أيدت الحكومتان المختصتان بصفة رئيسية تصميمهما ، في مجال آخر ٠ وفي يوم ٩ من مايو ١٩٥٠ اقترح وزير الخارجية الفرنسي مسيو روبرت شومان ادماج صناعات الفحم والصلب الفرنسية والالمانية ، ودعا دولا أوروبية أخرى للانضمام ، وقد قبلت أربع منهـا الدعوة وهي ــ ايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج ــ وفي يوم ٢٥ من يوليـة ١٩٥٢ أصبحت الاتفاقية التي أنشئت بموجبها الرابطة الاوروبية للفحم والصلب سارية المفعول ، وعندما دعيت بريطانيا للاشتراك في المفاوضات رفضت ، وعبر مستر هارولد ماكميلان ، وكان وقتها لا يزال في المعارضة ، عن شعور شاركته فيه حكومة العمال وأنصارها عندما قال أثناء المناقشة « أن أمرا واحدا محقق وأن علينا أن نواجهه ، أن شعبنا لن يسلم الى أى سلطة فوق الوطنية الحق في أن يغـلق مناجمنا أو مصانعنا للصلب » (٥٠) ٠ وهكذا ظهرت الرابطة الاقتصادية «للست» في حيز الوجود ، ان لم تكن ضد المقاومة البريطانية ، فعلى الاقل في ظروف كانت تؤكد ابتعاد بريطانيا عن القارة ٠ فكان لب الرابطة فرنسـا المانيـا وقد ظل كذلك (٥١) ٠

ومشروع شومان (وهو في الواقع من بنات أفكار مسيو جان مونيه الذى كان وقتها رئيسا للجنة التخطيط التى أنشئت في سنة ١٩٤٦ لتنسيق اعادة تشييد الاقتصاد الفرنسي) قد أدى مهمتين : فقد سد الثغرة التاريخية بين فرنسا والمانيا ، واحتفظ بالكرة مندفعة في اتجاه رابطة اقتصادية أوروبية أكثر اتساعا في أواخر السنوات الخمسينيات ٠ وكان واضعوه الاساسيون هـم المراقبـون الفعليون للسياسة الخارجية في ايطاليا وفرنسا ــ أديناور وشومان ودى جاسبيرى ــ

(٤٩) كتزنجر نفس المرجع ص ١٣ ــ للعلاقة بين رابطة الدفاع الاوروبي والمجلس الاوروبي انظر روبرتسون ص ٩٩ ــ لم تكن بريطانيا عضوا في رابطة الدفاع ، ولكنها وقعت على المعاهدات التالية التى اقامت اتحاد أوروبا الغربية لاشتراك المملكة المتحدة مع « الست » (بما فيها المانيـا الغربية) للاغراض العسكرية ٠

(٥٠) كيتزنجر ص ١٠ ٠

(٥١) شيرلى وليمز ــ (السوق المشتركة وسوابقها) (مجموعة فابيان للابحاث) العدد ٢٠١ ــ أكتوبر ١٩٥٨ ص ٨ ــ وجون بيندر بريطانيا والسوق المشتركة (لندن ١٩٦١) ٠

وكانوا جميعا بالمصادقة زعماء أحزابهم الديمقراطية المسيحية • وكان رابعهم المسيو بول هنرى سباك البلجيكي ، الذى أدخل الاشتراكيين فى الصف من أجل جعل الرقابة فوق الوطنية على الصناعة هى الوسيلة للتغلب على الخصومات الوطنية التقليدية في أوروبا ، التى لم يعد لها معنى الآن • وهكذا كانت الحركة من بادىء الامر تلقى التأييد الاشتراكى القوى ولو أن الديمقراطيين الاشتراكيين الالمان احتاجوا لبعض الوقت لكى يتحرروا من مشورة البريطانيين ومن الوطنية الضيقة لزعيمهم كورت شوماشر • على أنه من العبث الادعاء أنه حتى هذا التضامن الاشتراكى الكاثوليكى القوى كان يمكن أن يتغلب على العقبات الكامنة فى طريق التكامل ، لو لم تكن المصالح الوطنية قد عولجت بكيفية ملائمة ، ولو لم تقدم الولايات المتحدة معاونتها الحسنة • والواقع أن مشروع شومان قد فعل المستحيل بتمكينه المانيا الغربية من الدخول فى رابطة أوروبية صغيرة كانت فرنسا تتولى فيها مكان الزعامة السياسية • وباقامة اتحاد لصناعتى الفحم والصلب على أسس مفيدة للفرنسيين ، ووضعها تحت سلطة عليا مشتركة ، يكون المشروع قد أخضع مشروع اعادة بعث ألمانيا صناعيا وسياسيا الى مفاوضة حرة طليقة • وكان هذا مقبولا لدى كل من الجانبين واستغنى به عن رقابات نظام الاحتلال • ولذلك فانه كان خطوة هامة نحو ذلك التصالح الالمانى الفرنسى الذى على محوره دار كل التاريخ التالى لحركة الوحدة الاوروبية • وقد أعطى البريطانيون ، بابعاد أنفسهم، اللمسة الاخيرة دون قصد ، وأخيرا بعد أن أصبح الالمان والفرنسيون أمام بعضهما البعض وجها لوجه ، قرروا أن يحصلوا على أفضل ما يمكن الحصول عليه وأن يصبحوا أوروبيين •

لقد تطلعت ديباجة اتفاقية الفحم والصلب التى وقعت عليها الدول «الست» في سنة ١٩٥١ الى رابطة اقتصادية أوروبية كاملة : « لأنها كانت تدرك بأن أوروبا يمكن أن تبنى فقط بواسطة الاعمال المتماسكة التى تخلق تضامنا فعليا ، وباقامة أسس مشتركة للتنمية الاقتصادية » • وكان هذا أكثر من مجرد فصاحة كلامية • وانما كان تعبيرا عما يجول فعلا فى أذهان موقعى الاتفاقية • على أنه لغاية الآن كان مجرد تعبير عن هدف • فان الكسب المباشر قد تضمنته تلك البنود التى اقترحت الغاء القيود على تحركات الفحم والصلب بين الدول الاعضاء الست • كما اتخذت خطوات لازالة أنواع التفرقة التجارية واقامة نظام موحد للنقل • وأوضحت المعاهدة أيضا أنه بعد فترة انتقال مدتها خمس سنوات تنتهى فى فبراير سنة ١٩٥٨ تفرض تعريفة خارجية مشتركة على واردات الفحم والصلب ، وقد أشار هذا النص والتحديد الزمنى قبل ذلك الى اتفاقية روما سنة ١٩٥٧ التى أقامت الرابطة الاقتصادية الاوروبية الكاملة• ومن الناحية التنفيذية،

فان السلطة العليا للاعضاء التسعة (ثمانية منهم معينون بواسطة الحكومات الست) ، قد خولت سلطات أدت الى وصفها بأنها هيئة فوق الوطنية ، ومن هذه السلطات حق مراقبة الاسعار ، وتوصيل الاستثمارات ، وعقد القروض والاعتمادات ، وتخصيص حصص الصلب والفحم أثناء فترات النقص ، وتحديد الانتاج اذا كان هناك فائض • ولما كانت هذه (الهيئة) تمول ادارتها الخاصة بواسطة ضريبة تفرض على كل طن من الفحم والصلب ينتج في الرابطة ، فهى تعتبر مستقلة عن الحكومات وبالتالى ذات سيادة حقيقية • وفى نفس الوقت كانت مضطرة لأن تتعاون مع مجلس وزراء مكون من ممثلين للحكومات الاعضاء ، وتصدر القرارات فى المجلس بأغلبية الاصوات ، على خلاف الاجراء فى منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى الذى يشترط اجماع الآراء ، وبذلك يعطى لكل مشترك حق الفيتو • وهذا التخلى عن قاعدة الاجماع كان أحد الاسباب الذى جعل البريطانيين يشعرون فى هذه المرحلة انهم غير قادرين على الاشتراك فى المنظمة • فلم يكن الانجليز على استعداد للتمشى مع السمو على عقيدة الوطنية Supranationalism وبالتالى بالتخلى عن السيادة الوطنية (٥٢) •

وهكذا نشأت الحركة نحو التكامل الاوروبى على جبهة أكثر اتساعا من جبهة رابطة الفحم والصلب • وقد كانت الرابطة فى الواقع ، ان لم يكن فى الشكل ، نواة سلطة سياسية مستقلة فوق الوطنية ، اذ أن الشئون السياسية والاقتصادية أصبحت غير قابلة للانفصال فى الموضوعات التى تؤثر على صناعات أوروبا الأساسية • وقد كان هذا واضحا من بنود المعاهدة التى أقامت (الهيئة العليا) المستقلة ذاتيا والجمعية العامة ، التى تستطيع بأغلبية ثلثى الاصوات أن ترغم (الهيئة) على الاستقالة ، بالاضافة الى مجلس وزراء ومحكمة للعدل • وكان النمط الاصلى التأسيسى وهو مجلس ستراسبورج الاوروبى ، بفارق أن مجلس ستراسبورج لم يصبح سلطة سياسية حقيقية بل ظل مجرد هيئة استشارية • وبالمثل أيضا أنه فى ستراسبورج لم يكن فى استطاعة وزراء خارجية أربع عشرة دولة (بالاضافة الى ٣٠٠ مندوب من ١٥ برلمان) اتخاذ قرارات سياسية في حالة عدم التفاهم حول مستقبل أوروبا ، وفى نفس الوقت كانت الدول الست قد

---

(٥٢) بالاضافة الى ذلك تكونت جمعية برلمانية كانت بطبيعة الحال تتضارب مع جمعية ستراسبورج التى انشئت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٤٩ وخاصة لأن واجباتها كانت أكثر تحديدا •• البرلمانات الوطنية بغض النظر على الاسس الحزبية عند تعيينها المندوبين البرلمانيين فى هذه الجمعية العامة ، وبذلك لم يعين مندوب شيوعى واحد بالرغم من حجم الاحزاب الشيوعية فى فرنسا وايطاليا •• ولما كان الشيوعيون من ناحية المبدأ يعارضون التكامل الاوروبى ، فانهم لم يجدوا المجال للشكوى من تركهم •

حزمت رأيها بشأن التكامل ، وكانت تسير قدما نحو تنفيذه فى محيطها الاضيق ولكنه أكثر فاعلية • ومما له دلالته أن رابطة الفحم والصلب سرعان ما تطورت الى برلمان أصيل مع تشكيلات حزبيـــة نظامية ومع اتجـــاه الى وضع الخطوط التوجيهية للسياسة •

اتجهت « الجمعية » الى المظاهر فوق الوطنية لرابطة الفحم والصلب اتجاه البطة نحو المياه • فمن وقت لآخر كان أعضاء « الجمعية » يلحون من أجل المزيد من الاستخدام القوى للسلطات المخولة (للهيئة العليا) ضد نقابات المنتجين ، ومن أجل سياسة الاستثمار ، وفى تجنب أعمال التفرقة • وغالبا ما اتجه النقد بأن (الهيئة) قد خضعت لبعض المصالح الوطنية أكثر مما كانت تتغلب عليها •

وقد كان لهذا تأثيره على مسلك الاعضاء أنفسهم • ففى السنة أو السنتين الاوليين كان معظم الاعضاء يتكلمون كألمان أو فرنسيين أو هولنديين • ولكن فى السنة الاخيرة أو نحوها أخذ طابع الانحياز الحزبى يتغلب على الطوابع الوطنية • وتكونت شـيع حزبيـة كان الديمقراطيون المسيحيون أكبرها والاشتراكيون والاحرار (٥٣) » •

وبالاختصار أخذ الاتجاه يتحول نحو التكتلات القارية وقد وجد هذا الميل تعبيرا فى التحالف بين المندوبين وبين (السلطة العليا) فوق الوطنية ضد المصالح الوطنية المقررة أو المكتسبة • وكان البرلمانيون يرغبون ، وهم أبعـــد من أن يكونوا عقبة فى طريق التكامل ، فى أن تتقدم (السلطة العليا) بسرعة أكثر ضد العوائق الوطنية • وبذلك أحرز الزحف الاوروبى طابعا ديمقراطيا مما سهل على الاشتراكيين ورجال الاتحادات العمالية ، الاشتراك فيما كان يبدو فى بادىء الامر لبعض المرتابين أشبه ما يكون باتحاد منتجين • وفى الواقع أن ازالة الحواجز الداخلية فى تجارة الفحم والصلب قد تمت نهائيا فى سنة ١٩٥٨ عندما تشكلت منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى وفى خلال السنوات الخمس نفسها ، ارتفعت قيمة التجارة فى منتجات الصلب داخل الرابطة بنسبة ١٥٧ ٪ وارتفع انتـاج الصلب بنسبة ٦٥ ٪ بينما منحت صناعة الفحم والراكدة المعونة لتجديد نفسها• وهذا النجاح الذى سهله دون شك الازدهار العالمى ، جعل من الممكن التنبـؤ بالخطوة التالية ، التى كانت عبارة عن انشاء الرابطة الاقتصادية التى تضم المجال الاقتصادى بأكمله • وأظهر هذا التقدم التدريجى سخف الرأى القـــائل بأن

---

(٥٣) انظر وليمز ص ١٢ •

الفيدراليين الاوروبيين قد اعتنقوا فكرة نظرية غير عملية ، وضعت بين فكي الواقع الاقتصادى • وفى الواقع كان « العمليـون » (وبالاخص البريطانيون والسكندينافيون) هم الذين كانوا فى خلال تلك الفترة نظريين فى استنكارهم لكل حركة كانت تهدد بالتدخل فى السيادة الوطنية المطلقة • وعندما اجتمع وزراء خارجية الدول الست فى مسينا فى يونية سنة ١٩٥٥ فانهم احتجوا عن وضع أهداف سياسية لم يكن الرأى العام قد نضج بعد لقبولها ـ كما دل على ذلك انهيار الرابطة الدفاعية • وجاء فى بيانهم « أن المرحلة التالية فى بناء الوحدة الاوروبية يجب أن تكمن فى الميدان الاقتصادى » وهكذا عادوا الى الاتجاه الذى تمثل فى المعاهدة الناجحة التى أقامت (هيئة الفحم والصلب) •

معاهدة روما :

برهنت مسينا على أنها ليست الا محطة فى الطريق الذى أدى الى عقد معاهدة روما فى ٢٥ من مارس سـنة ١٩٥٧ التى أقامت منظمة التعـاون الاقتصـادى الاوروبى المعروفة باسم « السوق المشتركة » • ويمكن أن نتجاهل هنـا حركا التدخل الحكومى بما فيه من محاولات استعراضية للحصول على مراكز ، ولكن توجد نقطتان جديرتان بالذكر • الاولى أن مؤتمر مسينا قد أنشأ لجنة برياسـة مسيو سباك وزير خارجية بلجيكا وقتئذ ، اجتمعت فى بروكسل مدة تسعـة شهور لكى تدرس ، بين الموضوعات الاخرى ، اقامة تجميع لموارد الطاقة الذرية فى أوروبا ، وكانت هذه الجهود (التى تمخضت عن التقرير الذى صدر فى ابريل التالى) هى التى وضعت أسس مفاوضات روما • والنقطة الثانية أن معاهـدة روما (٥٤) • كما جاء على لسان كاتب بريطانى « قد وضعت بشىء من العجلة من أجل استغلال التكوين السياسى فى ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧ عندما كان مسيو موليه رئيسا للوزارة الفرنسية ، وقبل أن يواجه الدكتور أديناور ناخبيه فى خريف ١٩٥٧ وبينما كانت اقتصاديات أوروبا تمارس تقدما وازدهارا (٥٥) ان هذه المناورة توضح حالة سبق الاشارة اليها ألا وهى اعتماد « الفيدراليين » الاوروبيين

---

(٥٤) وحقيقة القول انه كانت هناك معاهدتان تتعلقان على التوالى بالسوق المشتركة وبالطاقة الذرية •• وقد وقعت كل من الاتفاقية الخاصة بانشاء الرابطة الاقتصادية ، والاخرى الخاصة باقامة الرابطة الذرية الاوروبية فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ فوق (تل كابيتولين) المشرف على روما ، مما أتاح للايطاليين بديلا عن الامبراطورية الرومانية القصيرة الاجل التى وعدوا بها فى عل الحكم الفاشستى •

(٥٥) كيتزنجر نفس المرجع ص ١٧ ــ للوقوف على تاريخ مختصر لمفاوضات السوق المشتركة ورفض بريطانيا الانضمام اليها فى أى مرحلة انظر بيندر نفس المرجع ص ١٥ •

على القوة السياسية للاحزاب الحاكمة الديمقراطية المسيحية والاشتراكية • وفى الواقع أن الاضطراب السياسى فى فرنسا فى خلال السنة التالية الذى انتهى بانهيار جزئى للحكم البرلمانى وعودة الجنرال ديجول الى السلطة ، قد أظهر الحكمة فى هذه الاحتياطات • ولبضعة شهور قليلة كان يبدو غير مؤكد ما اذا كانت المعاهدة ، التى دخلت التنفيذ فى أوائل سنة ١٩٥٨ ، ستحترم تماما بواسطة احدى الدول الهامة الموقعة عليها • كان التاريخ القاطع فى هذا الصدد هو أول يناير سنة ١٩٥٩ عندما بدىء فى تنفيذ الدورة الاولية للتخفيضات الجمركية فقد نفذت الحكومة الفرنسية الجديدة التعهدات القانونية التى ورثتها ، ولم تثر أى صعوبات حول التخفيضات الضرائبية ، ولو أنهـا أظهرت عدم تحمس نحو الفيدرالية • وزالت العقبة الاولى الكبرى دون مصادفات سيئة ، ودخل ما يعرف الآن باسم السوق المشتركة الى حيز التنفيذ فى نفس التاريخ الذى توقعه الموقعون على الاتفاقية •

ولا شك فى أن هذا القرار من جانب الحكم الديجولى والذى يسير فى الطريق الذى ورثه عن الحكم السابق ، يرجع بعض الشىء الى أن معاهدة روما كانت تحتوى على بعض بنود للتملص ، اذا قورنت (بتقرير سباك) الذى كان وثيقة فيدرالية أكثر صلابة لا مهرب منها • وعلى عكس الاتفاقية التى انشئت بمقتضاها (رابطة الحديد والفحم) كانت اتفاقية روما « بيانا عن التصميم » يتوقف على رغبة الموقعين فى تنفيذ أحكامه • والواقع ، أنهم لم يفعلوا ذلك فقط ، بل أنهم من بعض النواحى ذهبوا حتى الى أبعد من البرنامج الاصلى ، وهذا هو أكبر أمر ملحوظ اذ أن الاتفاقية فى الحقيقة قد أدمجت السياسات الاقتصادية بكيفية لا تتفق مع السيادة الوطنية غير المحدودة • من ناحية المبدأ على الاقل كانت تتطلع الى اتحاد اقتصادى سياسى ، ولم تكن للاعمال الخلفية التى قامت بها الحكومات الفردية من أثر الا ابطاء سير العملية نوعا ما • وطبقا للمعاهدة فان السوق المشتركة ـ أو اذا استعملنا الاسم الصحيح منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى ـ الزمت الموقعين عليها (فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا والبلجيك وهولندا ولكسمبرج) بدرجة من التكامل لم تصل الى درجة الاتحاد الاقتصادى الكامل ولكنها تجاوزت الاتحاد الجمركى • وسنبحث فيما يلى بعض مقتضيات الاتفاقية ، ولكن المبدأ العام جدير بالتركيز اذ أن له أهمية واضحة بالنسبة للمؤمنين بالتخطيط الاقتصادى • وكان هذا التركيز على التكامل فى الواقع ـ تمييزا له عن مجرد ازالة الحواجز التجارية ـ هو الذى أتاح للاشتراكيين وغيرهم من مؤيدى التخطيط أن يلعبوا مثل هذا الدور البارز فى المفاوضات ، وكان على الحركة الاوروبية للعمال أن تقدم تأييدها •

ويبدو هنا ما يشبه التناقض • لأن المعاهدة نادت بازالة التعريفات الوطنية وغيرها من العوائق التى تقف فى طريق حركة التجارة ، وكمـــا نادت بالالغاء التدريجى للاعانات المالية الحكومية ، ولكن هذه القرارات كانت فى حد ذاتهـا سياسية وكانت تتوقف على السلطات المركزية ، اذ أعطيت سلطة كافية لتجاوز المصالح المحلية• ان الدولة، بعبارة أخرى، قد دفعت الى اعادة تكييف الاقتصاديات الوطنية المعطلة والمقيدة بكيفية مفتعلة ، ولو أن الغرض البعيد المدى من العملية كان تقليل الرقابات البيروقراطية • وفى الحال تجاوب مظهر الحرية التجـارية للمعاهدة مع ضرورة اقتصادية ومنظمة للغاية • ففى السنوات الست بين انشاء مشروع مارشال (منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى) فى سنة ١٩٤٩ ، وبين اجتماع وزراء الخارجية فى مسينا سنة ١٩٥٥ ، زاد حجم التجـــارة الداخلية الاوروبية الى أكثر من الضعف وتغلبت على الحواجز النقدية والجمركية • ولكن كانت فرنسا بنوع خاص متخلفة فى الوفاء بالتزاماتها بشأن تحرير تجارتها ، بينما كان اتحاد (البنيلوكس) (المكون من هولنــدا وبلجيـكا ولكسمبرج) يضغط من أجـل زيادة سرعة ازالـة الحواجز الجمركية وفى الواقع كانت حركة تحرير التجــارة تتجـه نحو التوقف • وطالما كانت كل حــركة تتــوقف على الاتفــاق بين الثمــانى عشرة دولة الاعضــاء فى منظمــة التعــاون الاقتصــادى الاوروبى ، فلم يكن من المستطاع تحقيق أى تقدم هام • وكان للحل المختــار ــ أى تخفيض الضريبة الجمركية على أساس اقليمى ــ ميزة مزدوجة هى ملاءمته للدول المنتظرة للانضمام كأعضاء فى « أوروبا الصغيرة » ، وانطباقه مع « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التى كانت تنضم لعضويتها كل دول منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى (٥٦) ، ولذلك كان ما حدث فى مسينا وروما هو أن الزحف السياسى نحو التكامل اختلط بالضغط الاقتصادى لازالة الحواجز من أمام تجارة أوروبا الداخلية النامية • وقد اختارت الدول الست هذا الحل الخاص لأنه أتاح وسيلة لاعادة حركة التكامل مرة أخرى فوق القضبان دون اعطائهـا صبغة سياسية سافرة • وكانت السوق المشتركة وسيلة وهدفا فى آن واحد ، تبعا للكيفية التى ينظر بها اليها • كان البريطانيون ينظرون اليهـا فى هــذه المرحلة كحلم أو خيال ورفضوا الاشتراك فى المفاوضات الخاصة بها • وبدلا من ذلك ، تقدموا بعد شيء من التشكك بفكرة انشاء (منطقة التجارة الاوروبيــة الحرة) منطقة تدور حول الاتحاد الجمركى المقترح للدول الست •

---

(٥٦) بمقتضى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية (الجات) يمكن تخفيض التعريفات على اساس اقليمى بشرط ان تخفض الى صفر على مدى وقت معقول •• وكانت هذه طريقة بصدد الصعوبة التى نشأت عن منع (الجات) للتخفيضات الجمركية التى تنطوى على تفرقة ضد اطراف ثالثة ••

الدول الست والدول السبع :

يجدر بالذكر في هذه المرحلة أن أولى المحاولات التى جرت بعد الحرب لتزويد كل أوروبا الغربية باطار قانونى مشترك قد واجهت مقاومة من جانب بريطانيا أو على الاكثر لقيت تأييدا فاترا للغاية • ان منظمة ستراسبورج لم تلق رواجا اطلاقا فى بريطانيا ، وفى الحقيقة أن الحكومة البريطانية قد أبدت اهتماما عند انضمامها الى المجلس الاوروبى لكى تجعله « أقل احراجا لها بقدر المستطاع » (٥٧) وأخذ « اتحاد أوروبا الغربية » العسكرى الذى انشىء فى عجلة فى سنة ١٩٥٤ يسير متلكئا ، وفى سنة ١٩٥٧ سحبت هوايتهول واحدة من الفرق الاربع التى وعدت بها ، والتى تعهد السير أنطونى ايدن بوضعها على الراين لغاية سنة ٢٠٠٠ ! ــ وفى المجال الاقتصادى رفضت بريطانيا الانضمام الى رابطة الفحم والصلب ورفضت حضور مباحثات مسينا • ولذلك فقد سمع الاوروبيون بشىء من الدهشة فى ديسمبر ١٩٥٦ (أى بعد قليل من حملة السويس الفاشلة) مستر سلوين لويد ، وزير الخارجية وقتئذ يقترح « المشروع العظيم » لجمعية أوروبية واحدة ، تندمج فيه منظمات ستراسبورج ومختلف الهيئات البرلمانية الاستشارية الدولية مع الجمعية العامة لرابطة الفحم والصلب • ولما كان قد أصبح من الواضح أن الاخيرة فى طريقها لأن تصبح نواة للبرلمان الاوروبى فقد بدت هذه الحركة فى نظر الفيدراليين أشبه بمحاولة « لاغراق أوروبا فى الاطلنطى » (٥٨) ولم يكن « للمشروع العظيم » ــ وهو اسم يدعو للسخرية لمشروع فاشل وضع على وجه السرعة بقصد تعطيل حركة التكامل الاوروبى ــ أى أثر أكثر من أن يكون تحذيرا للدول الست بأن الحكومة البريطانية تقف من مشروعهم موقف العداء •

وظهر الدليل على ذلك فورا عندما واجهت لندن نجاح مفاوضات روما بمشروع منطقة التجارة الحرة ، الذى كان من الواضح أنه ارتجل على الفور ليدرأ التهديد عن الصادرات البريطانية الذى تنطوى عليه معاهدة روما • ولما كانت أعضاء التعريفة المنخفضة على السوق المشتركة ــ المانيا ودول البنيلوكس ــ هى أفضل عملاء بريطانيا فى القارة ، فقد كان من المفهوم بأن هوايتهول ينبغى ألا تستسيغ فكرة تعريفة خارجية أوروبية مشتركة تكون فى المتوسط أعلى نوعا ما

---

(٥٧) لورد سترانج « الداخل والخارج » لندن ١٩٥٦ ص ٢٩٠ ونقله عن (روبرتسون) ، فى « المنشئات الاوروبية » لندن ونيويورك سنة ١٩٥٩ ص ١٣ وكان لورد سترانج فى ذلك الوقت وكيل الخارجية الدائم وقد عبر بجلاء عن مشاعر رئيسه مستر ارنست بيفن •

(٥٨) كيتزنجر ص ٨٦ •

من الضرائب التى تحصل عن البضائع البريطانية بواسطة أربع من الدول الست، بينما فى نفس الوقت كان يقتضى أن تزول الحواجز الداخلية بين الدول الست • على أن الاقتراحات البريطانية كانت تبدو أشبه بتخريب متعمد • فقد كانت تهدف الى انشاء منطقة أوروبية شاملة للتجارة الحرة ، تشمل كلا من دول السوق المشتركة والدول التى لم ترغب فى الانضمام الى الدول الست من أجل انشاء اتحاد اقتصادى أصيل • وهذه المنطقة لا يكون لها تعريفة خارجية مشتركة ، ولكنها تسمح لكل أعضائها بأن تتبع سياسات ضرائبية منفصلة بالنسبة للدول غير الاعضاء • وبعبارة أخرى ، فهى تمكن بريطانيا من أن تحتفظ بترتيباتها الخاصة مع دول الكومنولث • ولدرجة كبيرة لم تكن التخفيضات الجمركية المتبادلة داخل نطاق المنطقة لتنطبق على المنتجات الزراعية • ولما كانت واردات الأغذية المعفاة من الضرائب والواردة من وراء البحار هى حجر الزاوية فى تجارة بريطانيا مع الكومنولث ــ وبالاخص فى حالة كندا واستراليا ونيوزيلاند ــ فان الامر لايحتاج الى تفكير عميق لادراك أن الحكومة البريطانية كانت تحاول الحصول على جميع المزايا للتعريفات المنخفضة فى القارة ، بينما تستمر فى منح الافضليات للكومنولث على حساب المزارعين الاوروبيين ، وقد سيطرت فكرة الاحتفاظ بالافضليات المتبادلة الى بريطانيا وشركائها فى الكومنولث منذ قيام اتفاقيات أوتاوا لسنة ١٩٣٢ على عضوية بريطانيا فى اتحاد أوروبا للضرائب الجمركية • على أنه فى تلك المرحلة لم تعتبر الحكومة البريطانية ذلك سببا يجعلها تنبذ أو تعدل اتفاقيات أوتاوا • كانت الفكرة بالاحرى هى أنه اذا كان القاريون يريدون أن تشترك بريطانيا فى مشروعهم (أوروبا الصغيرة) فان عليهم أن يدفعوا ثمن السماح للمملكة المتحدة بأن تحصل على أفضل ما فى العالمين • وكان ما يرمى اليه هذا الاقتراح هو أن تستمر بريطانيا فى الاحتفاظ بتكاليف الصناعة منخفضة بكيفية مفتعلة عن طريق استيراد المواد الخام والمواد الغذائية الرخيصة الثمن من الكومنولث ، بينما تتمتع بحرية الدخول فى أسواق القارة • وبالرغم من ذلك كان هناك بعض التأييد للمشروع من جانب الهولنديين والالمان ، ولو أن الاولى لم تكن تحب استبعاد الزراعة ، والاخيرة كانت منشقة بين اتجاه مجتمع الاعمال الموالى لبريطانيا ، وبين رغبة بون فى التفاهم مع الفرنسيين • وفى النهاية اختار كل من أديناور ووزراء خارجية بون صف فرنسا وهو ما أحزن كثيرا دكتور ايرهارد ، الذى كان يعلق عليه البريطانيون عن غير بصيرة ، آمالا كبيرة • وكان تدخل الفيدراليين فى لجنة السوق المشتركة ، التى كانت فى ذلك الوقت قد خرجت الى حيز الوجود هو الذى رجح الكفة •

وبعد أن ضمن الفرنسيون هذه الدرجة من التأكيد من جانب الالمان أنهت الحكومة الفرنسية الجديدة ، والتى كانت على أى حال أكثر تصميما من سابقتها (ولو أنها لا تحبذ الفيدرالية بصفة خاصة) ، فى ديسمبر عام ١٩٥٨ أنهت فجأة مفاوضات منطقة التجارة الحرة ، وبذلك اضطرت شركاءها فى منطقة التعاون الاقتصادى الاوروبى بأن يفعلوا بالمثل • وترك البريطانيون لشأنهم ، وأخذت السوق الاوروبية تعمل على انقاض مشروع منطقة التجارة الحرة • وكان رد الفعل البريطانى هو أن أنشأوا ، فى أواخر سنة ١٩٥٩ اتحاد التجارة الحرة المكون من : بريطانيا والسويد والدانمرك والنمسا والبرتغال ، والذى انضمت اليه فنلندا كعضو منتسب فى سنة ١٩٦١ • وبالمقارنة مع الـ ١٧٠ مليون نسمة المشتركين فى السوق المشتركة فان الـ ٩٠ مليونا المشتركين فى منطقة التجارة الحرة يعتبرون أيضا شيئا له أهميته ، ولكن من وجهة النظر البريطانية ، فانها لم تضف الا ٣٨ مليون نسمة الى سوق المملكة المتحدة ـ وفى الغالب من العملاء الطيبين على أى حال ـ لأن التعريفات الجمركية السكندناوية كانت منخفضة ، ولم يكن من المرجح أن يسبب الغاؤها فارقا كبيرا للصادرات البريطانية ، (التى لم ترتفع فى الواقع بأسرع مما ارتفعت فى الدول الست) •• وبذلك استفاد شركاء بريطانيا من اتحاد التجارة الحرة أكثر جدا مما استفاد البريطانيون • وقد أنشىء المشروع بكيفية سريعة على أمل أن يعطى درسا للاوروبيين القاريين ـ وبالاخص الألمان والفرنسيون وبذلك يغريهم على تغيير موقفهم • وكان ما فعله هو مضايقة الفرنسيين بينما لم يوفق فى التأثير على الألمان (٥٩) ـ وقد أتاحت منطقة التجارة الحرة تخفيضات جمركية متبادلة تصل الى الالغاء التام فى سنة ١٩٧٠ ، ولكنها فيما عدا ذلك لم تدع الى التوحيد الاقتصادى • فاذا كان قد ظن أن الدول الست يمكن أن يقبلوا فى النهاية الدول السبع كشريك متفاوض واحد ، فان الامل يكون قد خاب • وفى نفس الوقت فان الحكومة البريطانية ذاتها كانت قد بدأت فى اعادة التفكير •• ففى يناير ١٩٦٠ اعترف مستر سلوين لويد بأنه كان من الخطأ عدم الانضمام الى المحادثات التى أدت الى قيام رابطة الفحم والصلب ، وفى يونية من نفس العام كانت هوايتهول تحاول متأخرة الدخول فيها وسافر مستر ماكميلان فى أغسطس الى بون لمقابلة دكتور آديناور وبدأت الاشاعات تروج بأنه طلب من الألمان أن يبذلوا مساعيهم الطيبة فى باريس • ومع ذلك فقد احتاج الامر الى سنة أخرى ، مع أزمة اقتصاديةخطيرة حقا، قبل أن تعلن الحكومة البريطانيةفى أغسطس ١٩٦١ عن استعدادها للدخول فى مفاوضات للانضمام الى السوق المشتركة •

---

(٥٩) اظهرت الحكومة الفرنسية معارضتها برفضها السماح (لاتحاد منطقة التجـارة الحرة) بانشاء مركز رياسته فى باريس اذ قال الرئيس ديجول : « ان باريس ليست فندقا » •

ان الصعوبات التى تنطوى عليها أى محاولة لادماج بريطانيا مع أوروبا الغربية القارية تشكل بالضرورة بحثا متكررا فى هذه الدراسة ، والمقصود هنا فقط هو ايضاح بعض المشكلات التى نشأت نتيجة للانشقاق السابق لأوروبا الغربية الى جماعتى الست والسبع المتنافستين. وكان رد الفعل البريطانى الاصلى لمعاهدة روما هو اقتراح انشاء منطقة تجارة حرة صناعية بحيث تمكن المملكة المتحدة من الاحتفاظ بنظام امتيازات الكومنولث الذى أنشىء فى سنة ١٩٣٢ ــ وعندما لم يوفق هذا ــ وبالاخص لأن الفرنسيين وقفوا ضد فكرة اعادة البضائع البريطانية من الضرائب طالما أنها تعان بكيفية غير مباشرة بواردات غذائية رخيصة ــ لم يعد من الممكن أن يهدفوا الى تدبير يبدأ بمقتضاه سريان تخفيضات الضرائب الجمركية للسوق المشتركة ولمنطقة التجارة الحرة أيضا فى سنة ١٩٥٩ ، ثم تسيران معا بعد ذلك. وبدلا من ذلك بدأت منطقةالتعاون الاقتصادى الاوروبى، ومنطقة التجارة الحرة تظهران ككتلتين متنافستين داخل المنطقة العامة (للناتو) بفارق هام هو أن منطقة التعاون الاقتصادى الاوروبى كانت عبارة عن اتحاد جمركى أصيل له أجهزة مركزية قوية بحيث تستطيع أن تفرض سياسة مشتركة، بينما كان تكوين منطقة التجارة الحرة أكثر تفككا ولم يكن لها تعريفة خارجية مشتركة . وعلى هذا الوضع ، كان يعتبر نصرا بالنسبة للمدرسة « العملية » والوظائفية التى كانت دائما تلقى التأييد القوى فى بريطانيا ، حيث كان الجدل القارى والمتاجرة بالدساتير تقابل بالشك العميق من جانب اليسار السياسى ومن اليمين أيضا(٦٠) .

على أن منطقة التجارة الحرة لم تنجح فى القيام باللعبة بمعنى أنها لم توفق فى التأثير على القاريين أو على الامريكان . فقد اعتبرها الاولون مجرد عملية حجز، والاخيرون كانوا يفضلون عليها منظمة التعاون الاقتصادى E. E. C. ، على وجه التحديد ، لأنها كانت عبارة عن وعد بالتعجيل فى تحقيق التضامن السياسى لأوروبا الغربية . وعلاوة على ذلك لم يكن لواشنطن مصلحة فى ترتيبات تجارية من شأنها أن تعطى شركاء بريطانيا فيما وراء البحار سوقا مميزة فى أوروبا على حساب الفلاح والصانع الامريكى . ولذلك لم تشجع فكرة أن توسع الدول الست مبدأ المعاملة المنفصلة بحيث يشمل الكومنولث البريطانى ، وبذلك تقفل عمليا السوق الاوروبية أمام صادرات الولايات المتحدة . فاذا كانت الحكومة البريطانية تعمل لتحقيق نوع من التفرقة تميز به الكومنولث فقد كان من المحقق أن يثير

---

(٦٠) للرجوع الى بيان واضح عن هذا الموضوع انظر وليم بيكلز « ليس مع أوروبا » ــ الحالة السياسية للبقاء فى خارجها ــ (نشرة مكتب فابيان الدولية) لندن ــ ابريل ١٩٦٢ .

هذا استياء أمريكا • وقد اتضح كل هذا فى خلال مدة تزيد قليلا عن عام فيما بين يولية ١٩٦٠ (عندما بدأت منطقة التجارة الحرة تخفيضاتها الجمركية) وبين الصيف التالى ، عندما أعلن مستر ماكميلان فجأة استعداد بريطانيا للتفاوض للدخول فى منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى [٦١] أن نقطة التحول الفعلية كانت قد جاءت مبكرة قليلا فى يناير ١٩٦٠ عندما قرر مؤتمر اقتصادى اطلنطى مكون من دول (الناتو) استبدال منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى O.E.E.C. بتشكيل جديد هو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.E.C.D • وقد ضمت هذه الأخيرة الولايات المتحدة وكندا • وكانت أهمية هذه الحركة أنها مكنت اللجنة الأوروبية فى بروكسل ـ التى يسيطر عليها الآن الفيدراليون برياسة البروفسور هلشتين وزملائه الفرنسيين الاكفاء للغاية ـ من وضع يدها فى يد أمريكا الشمالية ، وبذلك تجاهلوا كل مشروع منطقة التجارة الحرة ، وانزال بريطانيا الى مجرد دولة أوروبية أخرى • وكان هذا الوضع بالتحديد هو الذى أغضب البريطانيين خصوم الفيدرالية الاوروبية : الذين تضاعف استياؤهم عندما غيرت هوايتهول خطتها فى تخاذل واحجام [٦٢] عندما شاهدت علامة الخطر فى النهاية •

ولا يدخل تاريخ المفاوضات البريطانية التالية مع الدول الست ضمن نطاق هذه الدراسة • على أنه من المفيد أن نلقى نظرة فاحصة على ما كان يعتبر دائما الحافز البريطانى الجوهرى فى هذه الامور ، الا وهو الرغبة فى أن تربط بريطانيا نفسها مع كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية [٦٣] • وقد اتخذ هذا غالبا شكل الادعاء بأن منظمات بريطانيا السياسية لا يمكن ادماجها فى منظمات القارة [٦٤] • وبالتبادل ، أمكن مواجهة الاعتذار بأن الكومنولث البريطانى المتعدد الاجناس والذى يسد الهوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة (وبين الشعوب البيضاء والشعوب الملونة) كان أفضل كثيرا من التجمع الاوروبى « الضيق » : ولو أنه لم يوضح كيف يمكن أن تعتبر أوروبا ، الوثيقة الارتباط

---

(٦١) هانسارد ـ مجلس العموم ٢ اغسطس سنة ١٩٦١ انظر أيضا بيان ادوارد هيث المفاوض الرئيسى مع دول السوق المشتركة فى بروكسل بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٦١ •

(٦٢) كيتزنجر نفس المرجع ص ١٠٣ ـ وللشئون الاقتصادية التى ينطوى عليها هذا الاتجاه انظر التقرير الهام للبروفسور جيمس ميد (المملكة المتحدة والكومنولث والسوق المشتركة) •

(٦٣) انظر ماكاى « نحو ولايات متحدة أوروبية » لندن ١٩٦١ ص ١١٧ ـ والمؤلف احد اعضاء العمال البرلمانيين القلائل من ذوى النفوذ الذى كان يؤيد القضية الاوروبية ـ ومات بعد وقت قصير من نشر كتابه •

(٦٤) انظر بيكلس ـ وانظر بليندر ص ٨٠ •

بممتلكاتها السابقة البريطانية والفرنسية ، « ضيقة » ، والواقع أن العقبة الحقيقية هي أن كلا من اليسار واليمين قد ازداد اعتيادهم على وضع كانت تقف فيه بريطانيا في موقف هو مركز لعالم الكومنولث ، الذى يربط أوتاوا مع دلهى بواسطة طرق اتصال تسيطر عليها لندن كلية • وكان هذا بمثابة الحافز الرئيسى داخل هذا النظام العالمي (المرادف في الحقيقة لمنطقة الاسترليني ، باستثناء كندا) ، أن بريطانيا كانت ولا تزال تلعب دورا مستقلا عن كل من أوروبا ومن الولايات المتحدة ، وكان اكتشاف سعى الامريكيين المتزايد نحو المشاركة ليس مع « أوروبا زائدا بريطانيا » وانما مع أوروبا بما فيها بريطانيا ، هو الذى غير الصورة تغيرا جذريا •

وكان هذا الاكتشاف في الواقع غير مقبول لحزب المحافظين الذى كان يعتبر حزب الامبراطورية التقليدى أكثر مما هو غير مقبول لخصومهم العمال • ولكن كان المحافظون في الحكم في ذلك الوقت وكان عليهم أن يعالجوا الموقف ، بينما كان موقف (المعارضة) موقف الناقد • وهكذا شملت خيبة الامل بشأن منطقة التجارة الحرة ، ولو بكيفية غير مباشرة ، موقف كل من الحزبين السياسيين الكبيرين وهذا كان السبب الرئيسى الذى أصبحت السياسة البريطانية من أجله في حالة انزعاج في سنة ١٩٦١/١٩٦٢ بعد حالات الحيرة والارتباك التى عانوها في السنوات السابقة • فاذا كانت قد حدثت في سنة ١٩٦٢ اضطرابات تمردية في صفوف المحافظين ، بينما يمكن أن يقال بكيفية معقولة : أن « المعارضة » في صفوف العمال كان لديها فرصة اكتساح البلاد على أساس مضاد للاوروبية وموال للكومنولث ، هذه الاهتزازات التى بدت على السطح السياسى قد ترجمت ــ الى عبارات سياسية ــ ذلك الاستياء المبهم من جانب الجمهور عما كان يبدو بمثابة تخل شامل عن كل من السيادة الوطنية ، وروابط الكومنولث من أجل « أوروبا » (٦٥) ولكن بالرغم من أن هذه المشاعر تصل الى أعماق أبعد غورا من أى حجج عقلية أخرى كان من المحقق أن يوضع القرار النهائي على مستوى مختلف• ولكن العوامل الاستراتيجية والاقتصادية ، كما ينظر اليها من وجهة نظر هوايتهول (حيث يجب مراعاة التوازن العالمي للقوى) كان من شأنها أن تقلب الوضع ، بغض النظر عن حقيقة حالة الشعور العام • فاذا كان هذا قد تطلب التخلى الاختيارى

---

(٦٥) في هذه المرحلة كان الاحرار فقط هم الملتزمون كلية بالدخول في التعاون الاقتصادى الاوروبى بأى ثمن في الغالب (وبالتخلى عن القوة الذرية الرادعة البريطانية باعتبارها عديمة الجدوى وباهظة التكاليف) ، وتمسكت الحكومة في الواقع بموقفها بالرغم من عدم الموافقة الاجماعية تقريبا التى ظهرت في مؤتمر ساسة الكومنولث في سبتمبر ١٩٦٢ ، ولكن معارضة العمال ضد « الانغمار في أوروبا » كانت تزداد صلابة ــ وكانت هناك شكوك حول موقف اليمين في حزب المحافظين •

عن السيادة في الامور المتعلقة بالطريقة الجديدة فوق الوطنية في معالجة الشئون الاقتصادية الاوروبية ، فان القرار البرلماني ـ كيفما كان في النهاية ـ يجب أن يتقرر بواسطة اعتبارات غير قانونية .

منشآت منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى [٦٦] :

لما كان الغرض من معاهدة روما هو انشاء سوق مشتركة أو اتحاد جمركي بين الدول الموقعة عليها ، فقد اهتمت الوثائق القانونية التي تحدد الاطار الانشائي للمنظمة بدرجة كبيرة بالبنود التي تغطي كل نواحي السياسة الاقتصادية . على أن هذا يجب الا يؤدى بنا الى معاملة « التكوين العالى » السياسي للمنظمة على أنه مجرد وسيلة نحو هدف اقتصادى . ولكن من الاصح القول بأنه كان يخطر في عقول الموقعين على اتفاقية السوق المشتركة باعتباره الاساس المادى للاتحاد السياسي لاوروبا الغربية فى المستقبل سواء مع بريطانيا أو بدونها . وللهيئات الحاكمة للسوق المشتركة التي نعرف رسميا باسم « منشآت المنظمة » صبغة سياسية من ناحية أنها قد حلت محل بعض الوظائف التي كانت تمارسها تقليديا الحكومات والبرلمانات الوطنية .

ويوجد من هذه المنشآت أربع وهى : « الجمعية » (وتعرف الآن بالبرلمان الاوروبى) [٦٧] ـ ومجلس الوزراء الذى تمثل فيه الحكومات الاعضاء بكيفية مباشرة ـ ومحكمة العدل ولها سلطات تفسير المعاهدة وتسوية المنازعات بشأن بنودها ، ثم اللجنة (التي هى الجهاز التنفيذى الحقيقى) . وبالاضافة الى ذلك توجد هيئتان استشاريتان : اللجنة المالية واللجنة الاجتماعية الاقتصادية . ثم هيئتان خارجيتان متناسقتان مع المنظمة ذاتها ، وهما : رابطة الفحم والصلب الاوروبية E.C.S.C. ورابطة الطاقة الذرية الاوروبية EURATOM . أصبح أخيرا لمنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى E.E.O. الرقابة على الموارد المالية لبنك استثمار أوروبى ، وصندوق اجتماعي أوروبي (أساسيا لزيادة التدريب الصناعى وتعويضات العمل) ، وصندوق تنمية

---

(٦٦) بالنسبة لهذا القسم والذى يليه انظر بصفة خاصة (روبرتسون) «المنشآت الاوروبية» ص ١٤٨ ـ اميل بنوا (أوروبا الستة والسبعة) نيويورك ١٩٦١ ص ٩ ـ جان فرانسوا دانيو (السوق المشتركة) لندن ونيويورك ١٩٦١ ص ٥١ بول سترتين ـ (التكامل الاقتصادى) ـ (المظاهر والمشاكل) ١٩٦١ .

(٦٧) فيما عدا ما فى النص الفرنسى الرسمي حيث تعرف باسم «الجمعية البرلمانية الأوروبية» .

ما وراء البحار ، ولهذا الاخير أهمية خاصة بالنسبة للاراضى المستعمرة السابقة والتى تشترك الآن بكيفية غير مباشرة فى السوق المشتركة .

وتقابل « الجمعية » (التى أوضحت واجباتها فى المواد من ١٣٧ الى ١٤٤ من معاهدة روما) تقابل بصفة عامة الجمعية المشتركة ، التى انتهت الآن ، لرابطة الفحم والصلب ، فيما عدا أن عدد أعضائها يبلغ الضعف تقريبا وأن الدول الكبرى أكثر تمثيلا فيها . وقبيل قرار بريطانيا الانضمام اليها كانت تتكون من ١٤٢ عضوا موزعة بالتساوى فى الغالب على أربع كتل تصويتية : فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا لكل منها ٣٦ مندوبا ، ومجموعة (البنيلوكس) ولها ٣٤ مندوبا (١٤ لكل من بلجيكا وهولندا و ٦ للوكسمبرج) . وهى بتكوينها الحالى من مندوبين تعينهم البرلمانات الوطنية من بين أعضائها ، فانها لا تعكس بالضبط التكوينات الحزبية فى الداخل نظرا لاستبعاد الشيوعيين . ومن ناحية أخرى فقد استمرت على عادة رائديها السابقين من تكوين تكتلات تسمو فوق الوطنية من الديمقراطيين المسيحيين ، والاشتراكيين ، والاحرار يجلسون ويقترعون معا بغض النظر عن أصولهم الوطنية . واتجهت منذ قيامها فى سنة ١٩٦٠ نحو التطور فى اتجاه تشريعى حقيقى وازاحت باطراد الهيئة التنفيذية ، أو بالأحرى الهيئتين التنفيذيتين ، اللتين أنشئتا بواسطة الاتفاقية . وأصبحت « اللجنة » فقط هى المسئولة مباشرة أمام « الجمعية » . وان كان يمكن حلها اذا أراد ذلك ثلثا الأصوات . أما مجلس الوزراء فغير مسئول أمامها . وعلى أن هذا الوضع للامور عرضة للتغيير ، كما يبدو ذلك محتملا ، عندما يخلف الجمعية الحالية برلمان أوروبى حقيقى ينتخب مباشرة بواسطة الاقتراع العام (٦٨) .

ولما كانت (الجمعية البرلمانية الاوروبية) ــ مثل الجمعية العمومية لرابطة الفحم والصلب من قبلها ــ تجتمع فى ستراسبورج وتعمل بمثابة شبه هيئة تشريعية ، كان لابد أن تجتذب قدرا كبيرا من الاضواء المسلطة على (الجمعية التشريعية للمجلس الأوروبى) المشار اليها آنفا . وفى المدى الطويل يبدو من

---

(٦٨) اتخذت أول حركة سافرة فى هذا الاتجاه يوم ١٧ من مايو ١٩٦٠ عندما اصدرت «الجمعية» قرارا يوصى بأن تتخذ الدول الاعضاء الخطوات اللازمة . وقد أيدت هذا القرار بعد ذلك « لجنة العمل من أجل الولايات المتحدة الاوروبية » وهى المحرك الحقيقى لكل حركة التكامل .. ومما له اهميته ، هنا كما فى أى موضع آخر ، ان القوى الفيدرالية والديمقراطية كانت تسير معا جنبا الى جنب .. كما ذكرت لسان حال (شاتام هاوس) (العالم اليوم) فى مقال افتتاحى (مايو ١٩٦٢) ان « اللجنة » و « البرلمان » ينجهان الى اعتبار أنفسهما كحلفاء فى طريق تنمية التكامل الأوروبى ضد ما يبدو احيانا من تخاذل « مجلس الوزراء » .

المحتمل أن برلمانا أوروبيا حقيقيا ـ أى هيئة مكونة من أعضاء منتخبين ومخولة سلطات تشريعية حقيقية ـ ستجعل نفسها بدلا من « الجمعيات » الحالية ، التى ستبدو عندئذ كهيئات سابقة أو طلائعية بالنسبة لها • ان المشكلة تكمن فى العلاقة المستقبلة لقلب أوروبا الغربية ـ « أوروبا الصغيرة » كما يسميها ناقدوها ـ مع الظل الاوسع مجالا لدول (الناتو) الممثلة فى ستراسبورج • ومن المفهوم أن المجلس الاوروبى الاصلى يمكن أن يصبح بمثابة الطليعة لبرلمان منظمة الاطلنطى ، الذى يمثل أمريكا الشمالية وكذلك أوروبا الغربية والجنوبية ودول البحر المتوسط مثل تركيا • وحتى مع هذا ، يبدو من غير المحتمل أن يتخلى الأوروبيون الغربيون عن وحدتهم الجديدة ومنشآتهم المشتركة • أما السرعة والمدى اللذان تتغير بهما المنظمة الاقتصادية الى منظمة سياسية فمسألة أخرى ، وحتى الوقت الحاضر ينبغى أن نؤكد بأن السيادة الوطنية فى الامور المتعلقة بالشئون الخارجية أو الدفاع لا تتأثر بمعاهدة روما : فان السلطات التى تفوضها للمنظمة سلطات اقتصادية بحتة ، وأى حركة أخرى الى الامام نحو الفيدرالية الاصلية ستتطلب معاهدة جديدة • فلا « مجلس الوزراء » الذى يتخذ قراراته عادة بالاجماع أو بأغلبية الاصوات (٦٩) ولا محكمة العدل (سبعة قضاة يعينون بواسطة الحكومات لمدة أقصاها ست سنوات) ، يمكن أن تعقب عليها تعقيبا معينا على أن هناك نقطة جديرة بالذكر : أن التعليمات التى يصدرها المجلس تعتبر ملزمة قانونا من وقت صدورها • وهذا يتفق مع ما جرى به العرف القارى ، ولكنه يتعارض مع التقليد البريطانى لدستور غير مكتوب ، الذى يخضع من ناحية المبدأ للسيادة غير المحدودة لبرلمان وستمنستر • ومن الاسهل أن تعمل أى معاهدة تحل محل القوانين الوطنية فى القارة أكثر مما يمكن أن تعمل فى بريطانيا حيث يستطيع البرلمان ، نظريا ، أن يرفض أى التزامات يلتزم بها بسبب تشريع أسبق، ولو أنه ، عمليا ، لا يحتمل أن يحدث هذا ، ويمكن القول بأن أى دولة تستطيع أن تخرج من أى تعاقد اذا صممت على ذلك حقا ، ولكن مبدأ السيادة البرلمانية المطلقة يجعل من الاسهل الى حد ما رفض أى التزامات شديدة الوطأة ـ اذا كانت الحكومة تميل الى ذلك •

وهذه الهيئات الاربع المذكورة عاليه ، ليست ذات أهمية متساوية • ولأسباب عملية يبدو أن اللجنة الاوروبية أكثر احتمالا من مجلس الوزراء ، لأن

---

(٦٩) قبيل مفاوضات انضمام بريطانيا كان هذا يعنى ١٢ صوتا من ١٧ صوتا : اذ أن فرنسا والمانيا وايطاليا كان لكل منها اربعة اصوات والبنيلوكس خمسة ولذلك كان من الممكن لدولة كبيرة ودولة صغيرة تتحدان معا ان تسيطرا على اصوات معارضة وبذلك تحولان ضد اقتراحات تتطلب اغلبية الاصوات •

تصبح الجهاز التنفيذى الحقيقى ـ وهذا بالرغم من النص على أن « المجلس » هو صاحب الكلمة الأخيرة فى موضوعات السياسة • والحقيقة الماثلة هى أن المديرين التسعة الذين يكونون « اللجنة » ويعينون بواسطة الحكومات الاعضاء مشتركة معا ، يخلع عليهم وضعا خاصا • وهم علاوة على ذلك مخولون بمقتضى النظام الاساسى « لممارسة وظائفهم فى استقلال تام » عن حكوماتهم الوطنية • وهم فى هذا يتبعون المثال الذى وضعته (السلطة العليا) لرابطة الفحم والصلب باستثناء أن سلطات الهيئة الاخيرة أبعد أثرا اذ لا يقاسمها فيها أى جهاز وزارى (٧٠) •

ومعاهدة روما وثيقة مطولة ومعقدة بحيث لا يمكن اعطاء ملخص عنها هنا ، وبعض الأجهزة الفرعية التى أنشئت بمقتضاها مثل : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، قد تبدو أكثر أهمية على الورق مما هى فى حقيقة أمرها • ولكن يقتضى ايراد ملخص عن (لجنة الطاقة الذرية الاوروبية Euratom) التى انشئت متناسقة مع المنظمة الاقتصادية • فقد جعلت موضع اتفاقية خاصة لسببين : الاول ، أن الحكومات الست سبق أن وصلت الى اتفاق بأنه يقتضى بذل مجهود مشترك فى هذا الميدان الجديد من أجل كبح طاقات أوروبا الذرية ، واذا أمكن ، جعل المنطقة أقل اعتمادا على الولايات المتحدة • وقد تطلب هذا رقابة الدولة ، أو حتى ملكية الدولة ، وبذلك خرجت عن نطاق الاحكام الاقتصادية العامة للمعاهدة ، التى تهدف الى تقليل أو ازالة التدخل الحكومى فى اقتصاد السوق ، وهذه نقطة سنعود اليها فيما بعد • وثانيا : كان من الضرورى النص على أن الاستخدام العسكرى للطاقة الذرية يقتضى استبعاده • وكان هذا شرطا للموافقة الفرنسية ، اذ أن الحكومة الفرنسية ، حتى قبل قيام الحكم الديجولى ، كانت مصممة على المحافظة على حقوقها فى هذا المجال • ولما كانت ألمانيا الغربية بمقتضى اتفاقيات باريس سنة ١٩٥٤ قد تخلت عن الحق فى صناعة الاسلحة الذرية ، ولم يكن لدى المشتركين الاربعة الآخرين النية على أن يفعلوا ذلك ، فان الاتفاق لم يكن صعبا • وهكذا فان لجنة الطاقة الذرية الاوروبية انما تشبه سوقا مشتركة فى ميدان النشاط الذرى للأغراض الصناعية والعلمية ، ومركزا لتنسيق البحث الوطنى ، وكذلك للتعاون مع الدول غير الاوروبية • وعلى غرار (السلطة العليا)

---

(٧٠) أنظر المواد ١٥٥ ـ ١٦٣ من معاهدة روما ـ وللوقوف على تفسير أنظر (روبرتسون) « المنشآت الاوروبية » ص ١٥٦ ـ وقد يكون جديرا بالذكر أن التعبير « فوق الوطنية » فى اتفاقية روما (الوارد فى المادة ٩ من اتفاقية الفحم والصلب التى نقلت عنها المادة ١٥٧ من اتفاقية روما) قد حذف •• ولكن هذا التساهل اللغوى نحو خصوم الفيدرالية قلما يؤثر على جوهر الموضوع •

للفحم والصلب ولجنة السوق المشتركة كانت عبارة عن صورة مصغرة « لاوروبا الصغيرة » وكان أعضاؤها على أى حال ـ مسئولين فقط أمام المنشآت فوق الوطنية للرابطة (٧١) •

ويبدو التكوين الانشائى الناتج معقدا ، ولكن تبسطه من الناحية العلمية سهولة الوصول فى مختلف مراكز السلطة • ونظرا لوجود البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج ، ولجنة السوق المشتركة ولجنة الطاقة الذرية فى بروكسل ، والسلطة العليا للفحم والصلب فى لوكسمبرج المجاورة ، فان الانشاء المقترح (لسكرتارية سياسية) جديدة فى باريس (التى لا تزال فى مرحلة المناقشة) لن يعقد الامور بدرجة كبيرة ، وخاصة لأن سفراء الحكومات الاعضاء المفوضين لدى منطقة التعاون الاقتصادى الاوروبى يكونون حلقة غير رسمية بين « المجلس » وبين « اللجنة » وهكذا فان هذه الاخيرة ستصبح القوة الدافعة الحقيقية • والسبب واضح : هو أن « اللجنة » على خلاف مجلس الوزراء ـ الذى يصدر قراراته باجماع الآراء أو بأغلبية معينة ـ فانها تصدر قراراتها على أساس الاغلبية العادية • ومهمتها هى تنفيذ الاتفاقية ، وهذا يعنى من الناحية العملية فرض أحكامها على المصالح المعارضة ، ولو أنه يمكن ، فى هذه الناحية ، مراجعتها بواسطة المجلس والمحكمة • ولها سلطات اصدار توجيهات وقرارات وكذلك توصيات وتصديقات، وهى بذلك تستطيع بكيفية معينة أن تأمر دولة معينة أن تتخذ اجراءات معينة أو أن تكف عن اجراءات أخرى • وأخيرا فهى فوق الوطنية ومركزية فى آن واحد، ومن هنا فهى تجسيد مثالى لفكرة الفيدرالية ، التى تتطلع الى الازالة التدريجية للعقبات الوطنية فى طريق التخطيط والتكامل الاوروبى الشامل • ولهذا السبب نفسه أصبحت هدف الدول اليمينية التى تشعر بالقلق من ناحية اضمحلال السيادات الوطنية والبرلمانية (٧٢) •

ان الفيدرالية هى فى الواقع الوجه المقابل للتكامل ـ وقد كان الامر كذلك من بداية الخطوات الاولى التى اتخذتها (لجنة العمل) للمسيو مونيه ، وظل صحيحا طوال كل التقلبات السياسية التى وقعت فى السنوات التالية • ولهذا السبب أصبحت « اللجنة » حليفة لكل تلك القوى السياسية فى القارة التى

---

(٧١) من الناحية العملية فان الحكومة الفرنسية قد حددت تحت ضغط الرئيس ديجول نوعا ما استقلال ممثلها فى الهيئة التنفيذية فى لجنة الطاقة الذرية الاوروبية، ومقرها حاليا فى بروكسل .

(٧٢) انظر بيكلس نفس المرجع ـ ص ١٩ يوجد شرح عن الطبيعة البيروقراطية للجنة • وقد يكون للجدول وزنه لو لم تكن القوى الديمقراطية الممثلة فى (الجمعية البرلمانية) فى صف « اللجنة » فى جهودها لازالة العقبات من طريق التكامل الأوروبى •

تهدف الى اقامة حكومة أوروبية حقيقية • ان تكوينها البيروقراطى ـ أو الفنى ، اذا كان من الافضل استعمال هذا التعبير ـ قد أعدها لصالح « فوق الوطنية » ، وهكذا تفعل أيضا علاقتها الرسمية بمجلس الوزراء • والاخير وهو السلطة السياسية النهائية ، يستطيع أن يقبل أو يرفض السياسات العريضة « للجنة » ولكنه لا يستطيع تغييرها الا باجماع الاصوات ، وهو ما لا يمكن الحصول عليه الا نادرا • ويعطى هذا الحكم وزنا كبيرا لجهود اللجنة ، التى تغطى كل ميدان التعريفات والزراعة ، والسياسات الاجتماعية والتشريع المضاد لاتحاد النقابات، وكذلك الشئون المالية التى تؤثر على ميزان المدفوعات الخارجية للرابطة ، ورقابة سياسات الاستثمار•وأخيرا ، باعتبارها الممثل الرسمى لمنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى فى العلاقات مع المناطق غير الاوروبية ، فقد اضطلعت بالدور القيادى فى المفاوضات مع الاعضاء المنتظرين أو الاعضاء المنتسبين • وبها هيئة أفراد تبلغ حوالى ١٨٠٠ من الخبراء المدربين والموظفين المدنيين ، وقيادة تكرس نفسها للتكامل لذلك فان اللجنة تحتل قلب الزحف الفيدرالى نحو تحقيق أوروبا المتحدة • ولم يدهش أحد عندما التزم نائب رئيسها علنا (وهو فرنسى) بالتصريح بأنه فى النهاية سيكون من الضرورى اقامة ما وصفه بأنه « حكومة حقيقية وليس مجرد اجتماعات وزراء فترية » (٧٣) •

السوق المشتركة :

تستمد المنشآت حياتها من الأهداف التى تقدم لخدمتها • وكان الهدف الرئيسى لمنشآت الرابطة الأوروبية هو انشاء السوق المشتركة • وبينما يفهم ذلك بشكل واسع ، الا أن الاصل فى مفهوم السوق المشتركة ليس مقدرا بصفة عامة • وحتى أنصارها يبدون غامضين من ناحيتها ، بينما لا يهتم نقادها دائما بايضاح اعتراضاتهم بدقة كافية •• فان الحديث عن التخطيط وعدم التدخل فى سير العمل أو حول اخطار الحماية الأوروبية ازاء الدول المتخلفة (أى الدول منتجة المواد الاولية) يجب أن يظل مبهما ، ان لم يقم عليه دليل بواسطة فهم حقيقة ما تعهد أعضاء الرابطة الاقتصادية فعلا بعمله •

وأبسط طريقة لوصف السوق المشتركة هو تعريفها باتحاد جمركى • ولكن هذا لا يكون الا نصف القصة فقط وربما كان النصف الاقل أهمية • ان التوحيد الضرائبى ليس بأكثر من وسيلة لا غنى عنها لانشاء رابطة اقتصادية حقيقية ، على أنه يعتبر المفتاح لباقى الوسائل الأخرى • ان التعريفة المشتركة على الواردات

---

(٧٣) روبرت مارجولين « السوق المشتركة وتوحيد أوروبا » (بروكسل ١٩٦١) ص ١١ •

من خارج الرابطة ، بالاضافة الى الازالة التدريجية لكل التعريفات الداخلية ، والحصص المخصصة للاعضاء ، هما الاجراءان الأساسيان اللذان أقاما منذ بداية الأمر مفهوم منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى منفصلا بوضوح عن مشروع منطقة التجارة الحرة الذى تتبناه بريطانيا • وينص الجزء الأول من معاهدة روما على المواصفات التفصيلية في هذا المجال ، والهدف العام هو الوصول الى الحرية التامة للتجارة الداخلية فى خلال مدة من ١٢ الى ١٥ سنة من بداية المعاهدة • ومن الناحية العملية زيدت سرعة هذا البرنامج ، حتى أننا نذكر من الآن أن سنة ١٩٧٠ ــ أو حتى سنة ١٩٦٧ ــ على أنها تاريخ اختفاء التعريفات والحصص الداخلية بما فيها المفروضة على المنتجات الزراعية ، وتاريخ بدء تعريفات خارجية مشتركة(٧٤) •

وبينما يمكن أن تعتبر ازالة الحواجز الداخلية مسألة لا تؤثر الا على الدول الأوروبية المعنية ، الا أنه من الواضح أن تطبيق تعريفة خارجية مشتركة يكون له تعقيدات بالنسبة لباقى العالم • وقد وضعت بمقتضى معاهدة روما أقصى معدلات التعريفات التى تتراوح فى معظم الحالات من ٣ الى ٢٥ فى المائة ولو أنها ترتفع عن هذا المعدل فى بعض المنتجات • وتدل المقارنة بين متوسط الضرائب الخارجية وبين الضرائب الوطنية السابقة على أن ناقدى منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى الذين وصفوها بأنها كتلة وقائية كانوا على خطأ مبين • وفى الواقع أن التعريفة المشتركة بمقتضى المعاهدة ، أسفرت عن معدل أكثر انخفاضا بدرجة كبيرة عن متوسط التعريفات الوطنية التى كانت سارية قبل أن تدخل السوق المشتركة الى حيز العمل• أما بالنسبة لكل من فرنسا وايطاليا فقد وصلت الى نصف معدلاتها السابقة • صحيح أن بلجيكا وهولندا ولكسمبرج اضطرت أن ترفع معدلاتها السابقة ، التى كانت منخفضة بكيفية غير عادية ، ولكن الأثر الاجمالى مع ذلك يتجه الى زيادة تحرر التجارة الدولية • وبعبارة أخرى أن المنتج الأوروبى سيحصل على قدر أقل من الحماية الضرائبية من غير الأوروبيين، وبطبيعة الحال لن يحصل على أى حماية داخل الرابطة ذاتها ، حيث سيتعرض لأول مرة للصدمة التامة لقوى السوق غير المقيدة(٧٥) •

---

(٧٤) لواردات الكومنولث الى بريطانيا موضوع قائم بذاته ، كانت المفاوضات لا تزال تدور بشانه فى يناير ١٩٦٢ عندما وافقت الدول الستة على تنسيق سياساتها الزراعية •

(٧٥) للوقوف على التفاصيل انظر بنوا ص ٢٠ ــ مع بعض الاستثناءات ، توضع التعريفة المشتركة على المستوى الذى يمثل المتوسط الحسابى للضرائب التى كانت تتقاضاها الدول الاعضاء فى اول يناير ١٩٥٧ ــ تبعا لتساهلات متبادلة صار التفاوض بشانها بواسطة الرابطة الاقتصادية وشركائها التجاريين •• وكان معنى هذا ، عمليا ، تخفيضا هائلا فى الضرائب الفرنسية والايطالية ، وارتفاعا فى ضرائب البنيلوكس ، ولا تغيير يذكر فى المانيا الغربية •

على أن الاتحاد الضرائبى انما يطلب كوسيلة لهدف أوسع ، تعتبر عبارة (الاتحاد الاقتصادى) ملائمة له ، ولو أن المعاهدة قد تجنبت هذا التعبير • ان عبارة «الرابطة الاقتصادية» قد اختيرت للتغلب على صعوبة ايجاد تسمية مشتركة تكون مقبولة من جميع المشتركين • وتتميز الرابطة الاقتصادية كما وصفتها المعاهدة بالأهداف التالية التى تذهب الى أبعد من مجرد الاتحاد الجمركى :

(أ) حرية حركة رأس المال واليد العاملة عبر الحدود الوطنية •

(ب) ازالة الاجراءات الحكومية (وبالأخص المعونات المالية من جميع الأنواع) التى يكون لها تأثير على تقييد التجارة أو افساد المنافسة •

(جـ) العمل على انسجام السياسات الاجتماعية أى بصفة خاصة السياسات المتعلقة بالاجور ومزايا الضمان الاجتماعى والعمالة •

(د) وكالات مشتركة لتنسيق الاستثمار داخل الرابطة وخارجها ، وبالأخص فى الأراضى التابعة السابقة فيما وراء البحار •

ان تحقيق هذه الأهداف ـ التى كتبت جميعها فى المعاهدة ـ لا يزال قاصرا عن تكوين الاتحاد الاقتصادى الكامل ، من ناحية أنها لا تنص على عملة مشتركة ، ولا تتطلب أن تصبح الاجور والاستثمارات الوطنية أو سياسات العمالة جميعها متشابهة . ان كل ما تتطلبه المعاهدة هو « انسجامها » الى الحد الذى يمكن الرابطة من القيام بعملها • وعلاوة على ذلك فان قبول هذه الاجراءات بواسطة الاعضاء محدد فى معظم الحالات ، نظرا لأنه لا يمكن تقريرها بواسطة (اللجنة الاقتصادية) وانما يجب اعتمادها بواسطة مجلس الوزراء مع ماله من حق الفيتو ، وحتى فى مرحلة أبعد ، عندما يصبح المجلس فى كثير من الحالات قادرا على العمل بواسطة اقتراع أغلبية محددة ، فان أى دولة من الأعضاء تستطيع مع ذلك أن تلجأ الى مختلف بنود التهرب مدعية أولوية التشريع الوطنى ، أو الأخطار التى تهدد الأمن القومى • وعلى وجه الاجمال يمكن القول أن هذه الأحكام تتناسب مع علاقة سياسية من نوع كونفيدرالى ، أكثر منها مع النظام الفيدرالى الحقيقى • وكان من المشاهد بوضوح أنه فى تلك المرحلة قد فرض حكم الاغلبية قدرا كبيرا من الضغط والتوتر ، سواء عن طريق برلمان وطنى ذى سلطات تشريعية حقيقية ، أو عن طريق التصويت فى مجلس الوزراء . وكانت النتيجة اتفاقا أو تفاهما كان من مزاياه على الأقل عدم ايذاء المشاعر الوطنية الى حد الاضرار بالمشروع كله •

ولا تستدعي النصوص التي تحكم حرية حركة رأس المال واليد العاملة تقرير الاعتمادات المالية المركزية لمواجهة صعوبات التحويل اهتماما خاصا ٠ ومن ناحية أخرى ، هناك نقطتان جديرتان بالذكر لما لهما من أهمية عامة كبيرة : أن المعاهدة عملت حسابا للاضرار التي ينطوي عليها أي اتحاد جمركي بالنسبة للاعضاء الاضعف اقتصاديا ، ولنفس السبب قد أدرجت بعض أحكام خاصة لمعالجة الحقل الزراعي بأكمله على مستوى فوق وطني ، وابعاده عن حيز الاقتصاد السوقي ، وينبغي أن تخطط زراعة أوروبا كمجموعة ٠ وليست هذه هي أقل الظواهر أهمية في عملية حازت رضاء كل من الاحرار والاشتراكيين في أوروبا الغربية ، بما فيهم بعض المدافعين عن آخر حصن للاقتصاد السوقي البحت ، الذين هم في هذه الحالة قد اتفقوا ضمنا على التوفيق بين مبادئهم (٧٦) ٠

وهذا الارتباط بين التخطيط بصفة عامة وبين التخطيط للزراعة ليس مصادفة ٠ ان كل اتحاد جمركي يحمل بين طياته أضرارا خطيرة بالنسبة لأعضائه الضعاف ، وفي داخل أراضيهم ، بالنسبة للفروع الاقتصادية الاقل انتاجا ٠ وبدلا من أن يساعدهم هذا على التغلب على نقط ضعفهم فانه يسبب لهم مزيدا من التخلف ٠ وفي التاريخ الأوروبي الحديث ، نجد أن الحالة الكلاسيكية هي توحيد ايطاليا منذ قرن مضى ، الأمر الذي ترك الجنوب الزراعي الفقير في حالة أسوأ مما كان ٠ أما شمال ايطاليا فقد أحرز فوائد جمة من الاتحاد الجمركي الذي وضع وقتئذ ليغطي البلاد كلها ٠ ولم يحصل جنوب ايطاليا على أي فائدة ، بل تفاقمت حالة تكوينه الضعيف وأسفرت عن نتائج بعيدة المدى كانت في السنوات العشرينيات تعتبر قاتلةبالنسبة للديمقراطية الايطالية. وهذا هو نوع من مشكلة مذهبية يرفض أنصار حرية التجارة أن يروها أو يعالجوها على أنها مجرد مضايقة عابرة . وكمثل على هذا الاتجاه يمكن أن نذكر ملاحظة لاقتصادي شهير يمثل كثرة من الاقتصاديين قال :

« ان ازالة التعريفات وغيرها من الحواجز التي تعوق مرونة الحركة التي تنبع من توحيد ايطاليا ، قد وسعت نطاق المبادلات المفتوحة أمام شعب جنوب

---

(٧٦) وقد اربك هذا نوعا النقاد الاشتراكيين البريطانيين للمشروع بأكمله ٠٠ وقال مستر بيكليس في نشرة مكتب فابيان السابق ذكرها (يجب أن نعترف بجدارة فكرة التخطيط الزراعي على مستوى القارة حتى لو كره الانسان الوسائل المتبعة لذلك واحس بالخوف من نتائجها المحتملة) ص ٢٥ ـ ثم كتب بعد ذلك بقليل في ص ٢٩ يقول : « ان الطريقة لتقليل حالة عدم الاستقرار في اوروبا هي اعطاء اي مساعدة نستطيعها من الخارج ، وليس بتضحية بريطانيا لها ٠٠ فان المبعوث الديني الحساس (المبشر) لا يقفز الى قزان اكلة لحوم البشر من اجل تخفيف درجة الحرارة فيه » ٠

ايطاليا ، واتسـاع نطاق الاختيار عادة يفيـد السـكان بدلا من أن يلحق بهم الضرر » (٧٧) ٠

وفي الواقع أن ما فعله التوحيد ، وما عاصره من تطبيق مبدأ حرية التجارة على مستوى الامة ، لايطاليا فى سنة ١٨٦١ ـ أى قبل قرن بالضبط من عقـد معاهدة روما ، التى وضعت لحسن الحظ بمزيد من الحكمة بواسطة اقتصاديين لم يعودوا بعد منحازين لفكرة حرية التجـارة كان من شـأنه أن يدمر الصناعات الضعيفة وغير المحمية فى الجنوب ، بينما كان التحول الى الحماية الصناعية فى سنوات ١٨٨٠ سببا فى الاضرار بزراعته ٠ وكانت النتيجة القصيرة المدى هى اجبار السكان على الهجرة الجماعية الى أمريكا الشمالية والجنوبية ٠ أما العواقب البعيدة المـدى فكانت أسوأ من ذلك أثرا : فان الجنوب قد هبط بايطاليا بصفة مؤقتة الى مستواه الاجتماعى والسياسى ، لأنه بالرغم من أن الحركة الفاشسستية قد ولدت فى الشمال الا أنها زادت فى الريف المتخلف مشكلة الجنوب الزراعية غير المحلولة ، وبصفة عامة التنديد الذى كانت تتهم به الديمقراطية بواسطة الاحرار الحاكمين وتمسكهم العنيد بمذاهبهم الاقتصادية ٠ وكان هذا يعنى من الناحية العملية تخريب أجزاء كبيرة من البلاد ، أو اهمال تنميتها ، على حساب منفعة قليل من المراكز الصناعية المتقدمة ٠ وعلى خلاف هذا فى المذهب الاقتصادى ، فان معاهدة روما تبذل محاولة لتصحيح المفارقات الاقليميـة عن طريق تخطيط الاستثمار فى المركز ٠ ويستطيع الاشتراكيون المجادلة بأن هذا لا يحقق التقدم بالدرجة الكافية . والشيء الذى لا يمكنهم أن يفعلوه بأمانة هو الادعاء بأنه وثيقة لأنصار الحرية الاقتصادية(٧٨) ٠

ويحدد مكان الزراعة من هذه الصورة وزنها النوعى فى الحياة الاقتصادية الأوروبية ، واذا تركنا بريطانيا جانبا ، وهى التى يعتمد أقل من ٥٪ من سكانها على الزراعة ، كحالة خاصة ، فان دول أوروبا الغربية ملتزمة بأن تحمى مصالح

---

(٧٧) ت باور « التنمية الاقتصادية الدولية » الجريدة الاقتصادية مارس ١٩٥٩ ص ١١٠/١١١

(٧٨) وهذا لا ينفى أن كثيرا من مؤيديها ـ ربما بخاصة فى الولايات المتحدة ـ ما زالوا يداعبون وجهة نظر عادية التفكير عن الاقتصاد العالمى ٠٠ وفى تلك الهيئات يمكن تفسير العبارة القديمة « ان كل المصالح القانونية تنسجم معا » بحيث تعنى ان الحرية التجارية التامة يجب ان تستفيد منهـا جميع اقسام المجتمع ، فيما عدا ـ بالطبع ـ اولئك الذين تكون مصالحهم غير قانونية ٠ ولكن مثل هذا الهراء لم يعد يحظى باى تاييد ، وليس له اى اثر على السياسات الاوروبية المعاصرة ٠

منتجيها ، الذين يبلغون بعائلاتهم من ٢٠ الى ٤٠ فى المائة من تعداد سكانها(٧٩) .
وتتضمن معاهدة روما تبعا لذلك ، أحكاما خاصة (واردة فى الملحق الثانى)
تصور ما وصف بأنه (سوق منظمة) للزراعة الأوروبية(٨٠) وقد وصف هدفها
رسميا بأنه « لزيادة الطاقة الانتاجية الزراعية ، لضمان مستوى معيشة ملائمة
للسكان الزراعيين ، ولاستقرار الاسواق وضمان الامدادات المنتظمة ، وضمان
الأسعار المعقولة للمستهلكين » وستكون هذه اللغة مألوفة للامريكيين . وهى
بالطبع لا تنطبق على المذهب الاقتصادى فى القرن التاسع عشر . ان الانسان
يحتاج فقط الى التساؤل عن «مستوى معيشة ملائم» أو بأى مستوى يمكن تحديده
حتى يتحقق من أن هذه الأحكام فى حد ذاتها تقطع الافتراضات التى تتمسك بها
المذاهب الحية الباقية للتحرر الاقتصادى .

وفى الجهات التى تطبق مبدأ الحرية التجارية غير المحدودة ، نجد أن هذا
الاهتمام بالزراعة وبالفلاح يخضع غالبا للاعتبارات السياسية العادية. كما لو كان
للسكان الزراعيين أى وسائل أخرى لجعل وزنهم محسوسا، غير الاجراء السياسى.
أو كما لو لم يكن هذا بالطريق الديمقراطى السليم لمواجهة موازنة الجذب
الاقتصادى الأعظم للمراكز الصناعية المدنية . ولكن فى الواقع أن واضعى
المعاهدة كانت لديهم كل الاسباب ، بخلاف التقديرات السياسية وأغراض الفوز
بالأصوات ، لاخراج الزراعة من نطاق منطقة المنافسة غير المحدودة ، التى تكون
(منطقة التجارة الحرة) قد تركتها . أما محاولة توحيد أوروبا صناعيا ، دون
توجيه اهتمام للزراعة ، فقد يعنى اعادة ظهور جميع المفارقات الداخلية التى
سبق أن اجتاحت الدول الست فرادى فى المستوى الأعلى للرابطة الأوروبية . واذا
كان الفلاحون الفرنسيون فى سنة ١٩٦١ قد سدوا الطرقات وهددوا باستخدام
اعمال العنف ، فانهم لم يفعلوا ذلك لانهم كانوا يستنكرون السوق المشتركة
وانما لأنهم كانوا يشعرون بالقلق بسبب عدم توفيقها الى الآن لحل مشكلة فائضاتهم
التى لم يمكن تسويقها . وكان تأثير مظاهراتهم فى الواقع هو دفع حكومات الدول
الست الى بذل مجهود لوضع سياسة مشتركة للزراعة، مستوفاة بأسعار مضمونة
حتى ولو لم ينص على المبدأ بالتفصيل عندما أتم الوزراء عملهم الشاق فى يناير

---

(٧٩) فى سنة ١٩٦٠ كانت نسبة السكان العاملين فى الزراعة تقل عن ربع المجموع ولكن
النسبة كانت اعلى قليلا فى فرنسا واكثر فى ايطاليا .

(٨٠) دنيو نفس المرجع ص ٦٨

التالى • وكان يبدو أن المصالح الوطنية كانت تسيطر على المساومات العنيفة بين الدول الست ، وكانت فرنسا وايطاليا وهولندا بصفة خاصة تصر على أنه اذا كان عليها أن تخفض تعريفاتها على البضائع الصناعية، فانه يقتضى أن يفتح الألمان حدودهم للفائضات الزراعية • على أن المشكلة التى تحولت الى مطالب وطنيــة متضاربة على مستوى السياسات الأوروبية كانت المشكلة الاجتماعية الاقتصادية للوصول الى توازن معقول للصناعة والزراعة • وهذا هو السبب فى أن الاتفاقية كان لها مثل هذه الأهمية • فان أى شخص كان يستطيع أن يتنبأ بأن الحكومات التى تعتمد على ناخبين ، يكون العمال والفلاحون بنسبة الربع فى المتوسط تكون متجاوبة للضغوط التى تقع عليهـا منهم • والشىء الذى كان يتطلب دليلا على صحته هو أن تستطيع الدول الست الاتفاق على سياسة مشتركة ـ الأمر الذى عملوا فى النهاية على تحقيقه •

ان هذا البحث السطحى الى حد ما للسياسات الاقتصادية التى نصت عليها معاهدة روما قد يمكن استكماله بواسطةعرض مختصر للاجراءات التى سبق اتخاذها أو رسمها لتحقيق تدفق متحرر للبضائع والخدمات وكذلك لليد العاملة والمهارات الفنية داخل الرابطة . وهذه يمكن تلخيصها تحت العناوين الثلاثة التالية :

(أ) الحواجز الداخلية للتجارة :

بدأت الجولة الأولى لخفض التعريفات بين الدول الأعضاء فى أول يناير سنة ١٩٥٩ عندما خفضت جميع الضرائب بنسبة١٠٪ طبقا لقانون ، ثم تلا ذلك تخفيض معادل تبعا للجدول المقرر يوم أول يولية سنة ١٩٦٠ ـ ومنذ هذا الوقت زادت السرعة وأجريت التخفيضات أكثر مما هو مسجل بالجدول • وفى يناير سنة ١٩٦١ كانت التعريفات الصناعية داخل الرابطة تقف عند نسبة ٧٠٪ فقط من معدلها فى سنة ١٩٥٧ ، وفى يولية سنة ١٩٦٢ كانت قد هبطت الى ٥٠٪ من النسبة الأساسية • والمتوقع الآن أن يتحقق الهدف من الالغاء الكلى للحواجز الجمركية الداخلية فى أوائل سنة ١٩٦٧ ، وقد اختفت الحصص كلية تقريبـا (باستثناء المواد الغذائية التى تخضع للاتفاقية المنفصلة المعقودة فى بروكسل فى يناير سنة ١٩٦٢) • وكان من بين نتائج زيادة سرعة هذا الاجراء ارتفاع يبلغ ٥٠٪ فى التجارة داخل الرابطة خلال السنتين الأوليين بعد أن بدأت مرحلة خفض التعريفات الجمركية •

(ب) التعريفات الخارجية :

في مارس سنة ١٩٦٠ كانت ثغرات الاتفاقية قد سدت ، وحددت نسب الضرائب النهائية بواسطة مجلس الوزراء • ومع السماح بقائمة بالمنتجات الخاصة التي تتطلب ضرائب أعلى ، كانت التعريفة الخارجية العامة تعمل بمعدل ٤ر٧٪ (ونسبة ضئيلة للمواد الخام ـ و ٩ر٥٪ للبضائع المصنوعة ومن ٦ر١٣ الى ٢ر١٧ في المائة للمهمات الرئيسية وغيرها من المصنوعات) • وهكذا أتيحت درجة معتدلة من الحماية للمنتجين الصناعيين الأوروبيين ، ومنذ هذا الوقت أدت المفاوضات مع الولايات المتحدة الى مزيد من التخفيض[٨١] •

(ج) حرية نقل رأس المال واليد العاملة :

كان الهدف هنا وما يزال معاملة المواطنين في الدول الأعضاء كما لو كانوا مواطنين أوروبيين • أي ازالة جميع العقبات القانونية التي تعوق طريق حركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود الوطنية • وفي الواقع كان هذا من الأسهل تحقيقه بالنسبة لرأس المال أكثر من اليد العاملة • اذ أن الاموال أكثر قدرة على الحركة والنقل من الناس • ومع ذلك فان مبدأ قيام سوق أوروبية لليد العاملة لجميع العاملين الذين يتقاضون أجورا وللباحثين عن العمالة قد نص عليه القانون ، ولو بكثير من الاستثناءات وبنود للتملص مثل تلك التي تتعلق بالادارة العامة (ستستمر الدول في تعيين رعاياها في الوظائف الحكومية) ، والصحة العامة والأمن (فالهجرة لغير المرغوب فيهم تظل محظورة) ثم الخدمة لمدة قصيرة (بأن تكون تصاريح العمل قابلة للتجديد، ولكن بعد أربع سنوات فقطمن العمل المنتظم تسقط كلية جميع أنواع التفرقة على أساس الوطنية) • وفي الواقع لم تحصل حركات انتقال جماعية نظرا لان جميع دول «الرابطة» باستثناء ايطاليا

---

(٨١) انظر دنيو ص ١٣٤ ـ وللوقوف على تفصيلات عن اجراءات التخفيض الجمركي، والاستثناءات الممنوحة بالنسبة لسلع معينة (وخاصة من أجل استفادة الدول المشتركة في أفريقيا) انظر كتزنجر ص ٣٢ ـ وفي ربيع سنة ١٩٦٢ تعهدت دول الرابطة الاقتصادية الستة تخفيض ضرائبها الخارجية بنسبة ٢٠٪ على معظم مصنوعاتها ، وبذلك جعلتها ادنى من الضرائب البريطانية ازاء دول ثالثة •• وبمجرد ان تدخل السوق المشتركة مرحلتها الثالثة (في سنة ١٩٦٦) لن تحتاج أي تخفيضات اخرى الى الاتفاق عليها بالاجماع بل يمكن اقرارها بمجرد أغلبية الاصوات •

تعانى نقصا فى اليد العاملة ، وحتى فى ايطاليا قد تخلص التقدم الصناعى من حشود المتعطلين من « الجيش الاحتياطى » ـ ولهذا السبب فان النصوص المعقدة الخاصة « بالصندوق الاجتماعى » الذى أنشىء من أجل تعويض العمال عن فقد العمل قد دلت على أنها ملائمة للغاية • وأخيرا ، حدث بعض التقدم فى التنسيق الموعود للاجور ودفعات الضمان الاجتماعى ، وهو شرط لدخول فرنسا ، بالنظر للتشريع الفرنسى الذى ينص على مساواة الأجر بالنسبة للرجل والمرأة ، والمزايا الاجتماعية المتساوية لخمسين فى المائة فى الغالبمن قانون الأجور الأساسية(٨٢) .

التخطيط والحرية :

« التخطيط » تعبير له قيمته وكذلك « الحرية » ، وكلاهما قد لجأ اليه نقاد وكذلك أنصار الرابطة الاقتصادية الأوروبية وهدف كل منهما التدليل على أن السوق المشتركة هى فى الحقيقة اتحاد نقابات ضخم مكون من كبار ذوى المصالح ومن السياسيين الرجعيين ، أو بقصد اظهار أنه اذا كان على السوق المشتركة أن تكفل الوفاء بأهداف معاهدة روما ، فان عليها أن تتطور مبتعدة عن التحرر الكلاسيكى ، وتتجه الى اقتصاد مخطط ، بدون أن تصبح مطلقة أو وقائية وبدون أن تنقلب فتتحول الى تعليمات حكومية • وهناك بطبيعة الحال القدامى من أنصار الحرية الاقتصادية (أو الاحرار فى الاصطلاح الأوروبى) (٨٣) الذين يؤيدون السوق المشتركة لأنهم يرون فيها استيفاء جزئيا لهدفهم الطويل الأمد للتخلص من جميع الحواجز التى تعوق حرية التجارة • ومن الواضح أنه بفضل براعة مؤسسيها تستطيع الرابطة أن تكسب التأييد من جانب المحافظين والاحرار والاشتراكيين على السواء • ومع ذلك فانه يبدو أن الامر يتطلب بعض التوضيح

---

(٨٢) للوقوف على تفصيلات انظر بنوا ص ٣٣ ـ وكيتزنجز ص ٣٠ ـ ومن الناحية العملية اتضح انه ليس من السهل التوفيق بين التخطيط الوطنى وسياسات تحديد الأسعار مع احكام الرابطة الاقتصادية الأوروبية وقواعد رابطة الفحم والصلب التى تحظر التفرقة •• وللوقوف على الحالة الخاصة الناجمة عن تصميم الحكومة الفرنسية مراقبة مستوى اسعار الصلب انظر مجلة الايكونوميست بتاريخ ٥ من مايو ١٩٦٢ .

(٨٣) ربما يقتضى التنويه الى أنه فى أوروبا لا يدل التعبير « بالأحرار » ما يعنيه غالبا فى الولايات المتحدة : الشخص الذى يحبذ المزيد منالرقابة العامة أو توسيع القطاع العام ، والاوروبيون الاشتراكيون ، وحتى تشكيلة فابيان ، ما زالوا يسمون أنفسهم اشتراكيين وليسوا احرارا •

النظرى • فان المحافظين من الزراعيين ، والاحرار الذين يعملون فى قطاع العمل الحر والاشتراكيين ذوى العقلية التخطيطية ، قد يكون لديهم جميعا أسباب معقولة لتأييد أهداف معاهدة روما ، ولكن لابد فى النهاية من مواجهة السؤال الكئيب : ما هو المنطق الاقتصادى الذى يميز المعاهدة ، والكيفية التى يتوقع أن تتطور بها الرابطة ؟ وهل هى مجرد خليط من الاتفاقيات أو هى تتعلق بمجموعة معترف بها من الأهداف التى لها مفهومها فى نظر المجتمع الحديث ؟

وكانت السياسات الأوروبية ، من الناحية التقليدية ، تدور حول تقسيم ثلاثى للمجتمع : المحافظون الذين يدافعون عن طريقة الحياة قبل قيام الصناعة ، والأحرار من أنصار الاقتصاد السوقى وعدم التدخل الاقتصادى ، والاشتراكيون المؤيدون للملكية العامة •

وفى القرن التاسع عشر (وفى تقدير آخر لغاية السنوات الثلاثينيات) كانت هذه الاقسام تقابل النزاع الطبقى التاريخى الذى كان يدفع الملاك والفلاحين ضد البورجوازية الصناعية والتجارية ، ويدفع كليهما ضد الطبقة العاملة الناهضة • وهذا هو وضع الاستعداد الذى تنطوى عليه وجهة النظر الاشتراكية المألوفة للسياسة الأوروبية . ولم يوفق هذا جزئيا فى الحقبات الأخيرة ، الا فى المناطق التى لم تتحول تحولا تاما بواسطة الثورة الصناعية • ولكن بالرغم من أن العلاقات الطبقية السابقة لم تعد تحتفظ بأهميتها السابقة ، فان التقسيم الثلاثى ما زال قائما • وترتكز السياسة الأوروبية على جهاز ثلاثى الارجل يتكون من المحافظين والأحرار والاشتراكيين ، يدافع المحافظون فيه بصفة عامة عن قيم المجتمع قبل قيام الصناعة ، ويؤيد الاحرار شكلا حديثا للرأسمالية يحتوى على ضمانات ضد التدهورات والبطالة الجماعية ويلح الاشتراكيون على أقصى توسع ممكن فى تشريع العمل وحالة الترفيه ، بالاضافة الى تخطيط اقتصادى شامل لمصلحة المجتمع كله • وليست هذه الاهداف متناقضة ، ولكنها تتعارض وبذلك تعطى الانطباع الذى يشير الى أن المجتمع ما زال يواجه المنازعات الطبقية الخاصة بالقرن التاسع عشر • والحقيقة الواقعة ، أن المشكلة هى مشكلة التفاهم على مستوى جديد كلية ، هذا المستوى هو المدى الذى يمكن أن تعتبر فيه الملكية العامة وتخطيط الموارد الاقتصادية متمشية أو ملائمة مع العملية الاقتصادية للسوق • وهكذا فان الجدل يتسبب عنه خلافات خطيرة • ولكن من جهة المبدأ فان جميع الأطراف التى يهمها الأمر على يقين من أن المسألة مسألة توازن ، وليست مسألة استبدال نظام اجتماعى بنظام آخر • وفى هذا الصدد يمكن أن يقال : أن الاقتصاد المختلط وحالة الرفاهية قد أحرزت اعترافا عاما وان يكن ضمنيا •

ولكن بالرغم من أن المنازعات السياسية قد فقدت كثيرا من حدتها ، فانها ما زالت حادة من الناحية النظرية ، وهى من بعض الاعتبارات تتعذر على الحل ، لانها ترجع الى نظريات مختلفة متضاربة • وربما كان من الاسهل على حكومة ائتلافية من المحافظين والاشتراكيين الوصول الى تفاهم بشأن الملكية العامة (ونذكر فى هذا الصدد النمسا وايطاليا) ، من أن يصل الكتاب المحافظون والاشتراكيون الى الاتفاق على القيم المختصة بطرق الحياة الزراعية والصناعية • وبالمثل فان الاقتصاديين من الاحرار والاشتراكيين فى الدول المتقدمة مثل بريطانيا أو السويد أو هولندا، قد يكونون على أتم وفاق فيما بينهم ومتفقين على تسعة أعشار الموضوع عندما يتعلق الأمر باجراءات عمليـة لتمويل حالة الترفيـه أو اسـتعمال علاج كنسية × ضد التدهورات الاقتصادية • ولكن يتحطم الاتفاق على العشر الباقى ، الذى يتعلق بمفهوم التخطيط الاقتصادى • وكون هذه ليست مسألة أكاديمية فانه يجب أن يتضح لكل انسان يقدر ما هو المقصود بعبـارة « التخطيط » فى الظروف التى تتخذ فيها الحكومات أى الهيئات السياسية القرارات الأساسية التى تتوقف عليها كل حياة المجتمع • وفى هذا الصدد كان الاحرار ، لحقبات من السنين يقاتلون فى عملية مؤخرة ، على حين قنع الاشتراكيون من جانبهم بمجرد الاقتراب من هـدفهم النهائى • ان قدرا كبيرا يتوقف على ما اذا كان ينظر الى (الرابطة الاقتصادية الأوروبية) على أنها اطار انشائى للتحرر الكلاسيكى أم الى حد ما كأداة تخطيط اشتراكى ، أم كتوازن لكليهما (لو أمكن تحقيقـه) ، كما يتوقف الكثير من الناحية السياسية على الاتجاه غير الأكيد للاحزاب الكاثوليكية الرومانية القوية واتجاه اتحادات العمال عندما تواجه هذه الضغوط المتضاربة • هذه هى حقيقة أمر السياسات المعاصرة فى أوروبا ، وتبدو جميع المسائل الأخرى تافهة بالمقارنة معها •

ويمكن تبسيط الأمور بدرجة كبيرة لو أمكن تخفيف حدة نزاع الاحرار والاشتراكيين الى عامل مشترك أقل غموضا من (الترفيه الخاص والعام) • ولكن بالرغم من بعض (التقارب) المتبادل بالمقارنة الى حالة ما كان قبل الحرب ، فان الجانبين فى هذا النزاع ، لا يتكلمان فى الحقيقة نفس اللغة ، فكل منهما مصر على اعتقاده بأن الطرف الآخر يتجه اتجاها غير معقول وغير واقعى وغير متفق مع

× نسبة الى البارون ماينهارد جون كينيس (١٨٨٣ ــ ١٩٤٦) الاقتصادى الانجليزى والمؤلف فى علوم الاقتصاد (المراجع) •

العصر • وبينما لم يعد التحرر الكينيسيانى الجديد يؤمن بسياسة « عدم التدخل الاقتصادى » من ناحية وضع كل ثقته فى اقتصاد السوق فانه يذعن لضرورة مراقبة الدولة فقط الى الحد المطلوب لاتاحة اطار انشائى يمكن للافراد فى نطاقه أن يدخلوا بحرية فى علاقات اقتصادية مع بعضهم البعض • والتشريع المضاد للائتمان يجب أن يحافظ على المنافسة ، وفرض الضرائب يمكن أن يعالج مفارقات الدخل الكبيرة ، كما يمكن أن تفعل السياسة النقدية ما فى استطاعتها لتجنب التدهورات • ولكن الهدف يبقى كما كان من قبل ، مجتمع يكون فيه « الشراء من أرخص الأسواق والبيع فى أعلاها سعرا » • ويكون من المتوقع أن يؤدى الى التوسع المستمر فى الفرص الاقتصادية بالنسبة للجميع• وتعتبر المنافسة وحرية التجارة وسائل تستهدف النمو الاقتصادى السريع ، وازدياد حالة المساواة فى دخول الأفراد والطبقات • ان المواصفات المادية التى تنبع من هذه الافتراضات قد تضمنتها تلك الاحكام من معاهدة روما التى نصت على الاستغناء عن التعريفات الداخلية ، وعلى حرية تدفق رأس المال واليد العاملة من أحد أطراف الرابطة الى الطرف الآخر • وتعتبر المعاهدة ، من هذه الناحية ، وثيقة للتحرر • وهذا الاعتبار بالطبع هو الذى أكسبها التأييد القلبى ، الى حد ما ، من جانب طبقة أصحاب الأعمال فى الرابطة (٨٤) •

ومن سوء حظ راحة بال الاحرار الذين يذهبون مذهب كينيسى اذا لم نذكر أنصار عدم التدخل الاقتصادى السابقين له الذين لا يزال لهم أتباع فى أوروبا الغربية ويستطيعون من حين لآخر ممارسة نفوذ سياسى ـ أن هذه الافتراضات يعارضها الاشتراكيون وأنصار التخطيط الاقتصادى بصفة عامة (٨٥) • انفلسفة التحرر الكامنة ، غير مقبولة فى نظر أولئك الذين ما زالوا مقتنعين أنها ـ بالرغم من بعض التساهلات عن حقيقة الواقع ـ لا تزال أساسيا مسألة تحتاج الى تساؤل • ان التكامل الاقتصادى عندما يوصفبواسطة الاحرار ، يفترض كقضية مسلمة أن المنافسة وحرية التجارة يجب أن تؤديا فى المدى الطويل الى تخصيص

---

(٨٤) على أثر بعض الحالات العصبية فى فرنسا ، التى صار التغلب عليها عندما اكتشف رجال المصانع الفرنسيون ، لدهشتهم العظيمة ، انهم كانوا فى أتم حالات التنافس مع الألمان •

(٨٥) ان الاختلاف تافه للغاية ، ولكن بيروقراطية الرابطة الاقتصادية الأوروبية تضم اناسا بارزين ، وبخاصة الاقتصاديون والاداريون الفرنسيون الذين تدربوا فى مدرسة التخطيط الاقتصادى بعد الحرب ، والذين هم فى الواقع اشتراكيون ولو انهم ليسوا باعضاء فيه •

الموارد بحيث يمكن افادة جميع الوحدات الاقتصادية الحية ، بينما تبقى صامتة ازاء مصير غير الحية nonviable • أنها تتجاهل أيضا حقيقة أن أهداف الاقتصاد الحر ـ وهى النمو السريع وحرية الاختيار ـ يمكن احرازها بواسطة التخطيط الهداف ، بينما تتلافى التأثيرات الجانبية ، التى تحدث عرضا وغالبا ما تنطوى على كوارث ، للمنافسة غير المنظمة • أن الاختيار بين الاعتماد على نظام آلى للسوق وبين رقابة شاملة بواسطة سلطة تخطيط مركزية ، يرجع الى ترجيحات اجتماعية مختلفة • ان الحرية والمساواة لا تتناقضان من ناحية المبدأ ، ولكنهما من الناحية العملية تتضاربان• « ان المساواة فى السوق والمساواة فى نظر القانون ، والمساواة فى الدخل والثروة ، يمكن أو لا يمكن أن تكون تعبيرات للمساواة الاساسية المكنونة فى مفهوم المثل الأعلى للمساواة [٨٦] » وفى الاقتصاد الضئيل ـ وحتى أوروبا الغربية لم تصل بعد الى ماهو فوق هذا المستوى ـ لا يمكن تجنب المصادمات ، ولو أنه من الممكن تخفيف حدتها بواسطة اجراءات الترفيه • وبالاضافة الى ذلك فان التعبير بكلمة « التكامل » لا يقول شيئا عن الوزن النسبى الذى يعطى لمصالح العمال ازاء مصالح رأس المال أو الادارة • وقصارى القول أن التنازع السياسى مستمر ويمضى فى طريقه ، شأنه فى ذلك شأن التنازع النظرى •

وقد يبدو كل هذا معنويا أو مجردا ، ولكنه يتحول بسرعة الى سياسة عملية عندما يطلب الى الأحرار والاشتراكيين وأنصار عدم التدخل الاقتصادى وواضعى الخطط ، ايضاح وجهات نظرهم عن الشكل المستقبل للرابطة الاقتصادية• فعقيدة الاحرار فى تحرير التجارة تشير الى مفهوم عن الرابطة الاقتصادية الأوروبية على أنها خطوة نحو الاقتصاد الاطلنطى ـ الذى هو اقتصاد عالمى فى النهاية ـ تختفى منه جميع التعريفات الوقائية ويصل فيه المفهوم الاقتصادى فى النهاية الى حالة مستقرة • ومن العدل أن نقول : ان مثل هذه الآراء ينظر اليها بشىء من عدم الثقة ، ليس فقط من جانب المحافظين ذوى العقلية الضرائبية الذين يشعرون بالقلق من ناحية مصير الزراعة والطرق التقليدية للحياة ، بل أيضا من جانب الاشتراكيين ذوى العقلية التخطيطية الذين يشكون أنه فى ظل هذه الظروف يصبح الاتجاه الهدفى للحياة الاقتصادية أكثر صعوبة • أن عالم سنة ١٩١٤ ، الذى ينظر اليه هذا النوع من التحرر باعتباره عصرا ذهبيا ، ليس هو

---

(٨٦) سترتين ـ نفس المرجع ص ١٧ •

بالعالم الذى يتطلع اليه الاشتراكيون بشغف • وعلاوة على ذلك ، فانه مما يقبل الجدل أن فكرة اعادة هذا العصر مجرد خيال • ان التكامل الاقتصادى الشامل للعالم كله ليس بحال ما مما يؤمل فيه جديا فى المستقبل القريب حتى من جانب أشد الاحرار تحمسا • وفى نفس الوقت فان الاتجاه الحالى - التجارة الحرة الاقليمية - الذى يبدو من بعض الاعتبارات أشبه بخطوة أولى ، قد يتداخل عمليا مع الهدف • والرابطة الاقتصادية لكى تكون قابلة للحياة يجب أن تعمل على تحقيق نسبة عالية من التقدم ، الذى يتوقف بدوره على حجم ملائم من الصادرات ، ومع ذلك فان الجذب الداخلى لسياسة العمالة التامة تدفع بالاسعار والاجور الى الارتفاع وبذلك تتداخل فى هدف التصدير • وللاحتفاظ بتوازن سليم بين الاحتياجات الخارجية والداخلية - التى تعنى من الناحية العملية توازن الضغوط المتنافسة لرأس المال واليد العاملة - ينبغى على الحكومات أن تنشىء أجهزة للتخطيط ، تحصل بدورها على قوة دافعة خاصة بها • والمطالب المتضاربة الخاصة بالعمالة التامة ، وزيادة الصادرات ، وزيادة سرعة معدلات النمو ، وزيادة المساواة الاجتماعيه ، يمكن كفالتها مبدئيا دون « تدخل » الدولة ، ولكن فقط على حساب تقلبات عنيفة • وفى معركة تقرير التوازن الصحيح بين الاعتبارات البعيدة المدى والاعتبارات القصيرة المدى ، يستطيع كل طرف أن يعبىء تأييدا اجتماعيا قويا ، وتكون الدولة مضطرة الى التدخل والى أن تجعل نفسها حكما بين جماعات الضغوط المتنافسة • ومن الناحية العملية يتجه هذا الى تدعيم دور البيروقراطية بصفة عامة وبيروقراطية التخطيط بصفة خاصة • ولا يوجد حل وسط طالما أننا قبلنا فكرة اختصاص الهيئات السياسية المسئولة بتقرير السياسة المعقولة •

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، يمكننا أن نختتم القول : بأنه لما كانت (منطقة التجارة الحرة) تمثل الحل المتحرر للمشكلة ، فان الرابطة الاقتصادية الاوروبية - بالرغم من كل التحفظ السياسى من جانب موقعى معاهدة روما - تتجه الى ما هو أبعد من التحرر ، وباقامة سلطات فوق الوطنية ، لها سلطة تخطيط الاستثمارات، وتنمية التطور الاقتصادى فى المناطق المختلفة فى جنوب أوروبا وفيما وراء البحار، وتخطيط الزراعة والنقل الاوروبى ، وهدم الاحتكارات النقابية (الكارتل) ، ووضع تعريفة خارجية مشتركة تجاه العالم الخارجى ، تكون المعاهدة قد تخطت أو تجاوزت حدود المذهب الكلاسيكى المتحرر ، وانها لتفعل ذلك بينما تحقق فى نفس الوقت المطلب المتحرر الخاص باكتساح الحواجز الداخلية أمام حرية التجارة• وقد ترك التفاهم المتبادل الناجم عن هذا معنى « التكامل » غير محدد ، فيما بين الهدف المتحرر للمنافسة الحرة ، وبين ايمان واضعى الخطط فى الاتجاه الهداف •

ومن الناحية العملية فان التنازع يترجم نفسه الى جذب بين المنشآت الحقيقية للرابطة ـ وفى مقدمتها اللجنة الاقتصادية ، واللجنة الاوروبية للطاقة الذرية ، وبنك الاستثمار الاوروبى الخ ـ وبين قوى السوق التى تنادى باكتساح الحواجز الداخلية ٠

وقد ظهر مثل واضح على ما يمكن أن يعنيه التخطيط فوق الوطنى من الناحية العملية وذلك فى يونية ١٩٦٢ عندما اعتمدت رابطة الفحم والصلب فى لوكسمبرج ما أسمته « بوثيقة التركيب » بشأن انشاء سوق مشتركة نشطة (٨٧) للوصول الى هذا الهدف ، كان على (الهيئة العليا) أن تحسب امدادات الطاقةالداخلية لأوروبا الغربية، وكذلك مواردالطاقة المستوردة وبالاخص البترول ـ ثم تبحث فى السياسات التى تتبعها بازاء احتمال تعطيل مناجم الفحم غير الاقتصادية ، وقد افترض أنه عند حلول سنة ١٩٧٠ سيأتى حوالى نصف اجمالى احتياجات أوروبا من الطاقة من البترول (مقابل ١٠٪ فى سنة ١٩٥٠) ، وحوالى ٣٥٪ من الفحم مقابل ٧٠٪ فى عام ١٩٧٠ ، وعلى ذلك فسيكون مفتاح أسعار الطاقة هو تكاليف البترول الخام المستورد ، الذى سيدخل بعد سنة ١٩٧٠ الى السوق المشتركة بدون أى قيود ، باستثناء واردات أوروبا الشرقية التى ستخضع لنظام الحصص ٠ والتقدير المتوقع للطلب الاوروبى من الطاقة فى سنة ١٩٧٠ يبلغ ٧٠٠ مليون طن « معادل للفحم » سنويا مقابل ٥٠٠ مليون طن حاليا ، وتتكون معظم الزيادة من البترول المستورد ٠ وحاليا يكون لسوق مشتركة للطاقة تدخل وارداتها من البترول المستورد الخام بدون ضريبة تعقيدات واضحة بالنسبة لصناعة التعدين الاوروبية ، وكذلك بالنسبة لبعض موردى البترول مثل الجزائر ٠ وهذا مثل من الامثلة التى توجب اتخاذ قرار يلزم أصحاب النظريات من الاحرار والاشتراكيين أن يعملوا على تكوين أساسى أو موقف مشترك ٠ وهو أيضا جزء من الجواب ـ ولو أنه جزء فقط ـ على السؤال الملح عما يعنيه « التخطيط » عمليا ٠ ان كل حكومة تتورط الآن قليلا أو كثيرا فى كل أنواع التخطيط ـ المالى والصناعى وميزان مدفوعات وهكذا ـ ومن السهل أن تتضارب أمامها المصالح المتنافسة التى تهدف الى الاشادة بمطالبها الخاصة عندما تعطى هذه المطالب طابع الشعبية المألوف ٠ ويمكن من ناحية المبدأ أن يحدث هذا أيضا ـ وسيحدث دون شك ـ على المستوى الاوروبى ٠ والامر الاكثر أهمية أن يرى الانسان أمامه حالة واضحة « للأوترقراطيين » الاكثر خبثا الذين يحاولون أن يفرضوا نمطا معقولاً على موارد الطاقة الاوروبية ٠ ولا حاجة الى القول أن

ـ (٨٧) انظر مجلة ايكونوميست بتاريخ ١٦ من يونيه ١٩٦٢ ٠

حلهم المختار يمكن تحديه • ويمكن انتقـاده ، مثـلا ، على أساس أنه ليس من الاقتصاد بالنسبة لاوروبا أن تنتج كثيرا جدا من طاقتها الخاصة بها ، ولكن هذه مسألة أخرى • واذا كان هناك من يهتم بمســألة الى أى حـد يمكن أن يصبح التخطيط ممارسة معقولة للرقابه الواعية فى المحيط الاقتصادى ، فان التجارب التى تجرى الآن فى أوروبا الغربية يجب أن تعتبر من أهم المستحدثات الكبرى فى عصرنا •

ومن المهم أن ندرك أن هذا النوع من التخطيط فوق الوطنى قد نشأ عن وضع السياسة الوطنية المألوفة للغاية ، التى بدأت بعض دول أوروبا الغربية الكبرى تنتهجها بعد سنة ١٩٤٥ ، عندما زحف واضعوا الخطط الى الحكم • وكان معظم التفكير الأساسى الذى تنطوى عليه الرابطة الأوروبية تفكيرا فرنسيا الى الآن وكانت فرنسا منذ سنة ١٩٤٥ ملتزمة بمبدأ « التوجيه » وان كانت درجات التشديد على هذا تختلف تبعا لاختلاف الجماعات السياسية نفسها • ولا شيء أكثر بلها من فكرة أن الرابطة ــ بسبب أن بعض مبادئهــا تكافح ضـد مبدأ الحمـاية الوطنية ــ تلتزم بالاعتماد على قوى السوق ، ثم أن معارضة ألمانيا الغربية المعروفة ضد التخطيط ــ وهى جزئيا رد فعل غير مفهوم ضد التجربه المدمرة للاشتراكية الوطنية ــ تذكر عادة كدليل عند مناقشة النوع الوحيد للرقابة الاقتصادية الفعالة فى الرابطة وهو الذى يقمع جهود النقابات الاحتكارية (الكارتلات) • ان ما يتجاهله أولئك النقاد هو أن اتجاه بون النظرى (الذى ذبل قليلا فى المدة الأخيرة مع انتهاء عهد « المعجزة الاقتصادية » تاركة الطريق أمام مشاعر القلق المعروفة حول التضخم وارتفاع الأسعار) لم يمنع فرنسا من التسلط على (لجنة بروكسل) ، وأصبحت فرنسا ــ عن طريق محاولة حل مشكلاتها الخاصــة بالنمو ــ المخططــة العظمى لأوروبا • كما أنه لم يمنع الاتجاهات الايطالية الحديثة جدا نحو مزيد من الرقابة العامة على الاقتصاد ، هذه الرقابة التى بدأت بتأميم امدادات طاقة القوى •

وللتخطيط منطقه الخاص به ، الذى يبدأ بقرار اتخاذ وجهة نظر اجمالية عن الاقتصاد ، وكما لوحظ بحق ، فان الرابطة الاقتصادية تعتبر « توجيهية » بطبيعتها (٨٨) • انها تحكم بواسطة رجال يدركون أن يوم الرأسمالية الحرة غير

---

(٨٨) ليسل (المنافسة فى اوروبا الجديدة) مجلة «ليستنر» ١٦ من اغسطس ١٩٦٢ « لعدة سنوات كرس زعماؤها جهودهم للوصول الى نهاية مرغوبة بوسيلة مدبرة •• لقد عاشت لكى تخطط وعاشت بواسطة التخطيط.» •

المنظمة قد انتهى • وقد أقامت فعلا نطاقا تعمل فى داخله المنافسه كحافز على الكفاءة فقط ، وكمساعد على التخطيط المركزى الشامل • وأكثر ما يلاحظ هذا فى الزراعة التى يجرى فى الواقع تخطيطها الآن استجابة للأهداف الاشتراكية السياسية التى وضعت من القمة • ولكنها أقل ظهورا فى الصناعة ، لان المقاولات الكبرى « المكرتلة » (أى الخاضعة للكارتلات ، وهى النقابات الاحتكارية) تبدى مقاومة للمراقبين ، لخلق وهم بأن المنافسة لم تتفوق فى الواقع • وعلى أن الحقيقة الأساسية هى ، أنه هنا أيضا ، تتخذ القرارات المركزية على أسس سياسية • والصخب المتزايد حول « الفنية » وحول السلطات المتطرفة للجنة بروكسل ، لدليل على أن عالم العمل لا يشترك فى الفكرة الساذجة القائلة بأن معاهدة روما قد جعلت أوروبا بمنأى عن مبدأ حرية التصرف الاقتصادى •

والخطر ، طالما يوجد خطر ، يكمن فى وجهه أخرى • فان المنطق الاقتصادى يقضى ليس فقط بقدر من التخطيط المركزى بواسطة الحكومات ولكنه ينص أيضا على زيادة تركيز القوى فى المستويات الادنى • سواء كانت تحت رقابة حكومية أو فى أيدى خاصة ، فانها تتجه نحو اتخاذ مظهر التكوين الاحتكارى • ويتحد التخطيط العام مع الخاص للوصول الى حالة تتضاءل فيها أهمية المنافسة الاصلية، وتخصص بصفة متزايدة للصناعات الصغرى والى هوامش الحياة الاقتصادية ، بينما تسيطر على القطاعات الاساسية للاقتصاد الصناعات المملوكة للدولة ، والاحتكارات الخاصة من مختلف الاحجام والكفايات • وفى نهاية هذا الاجراء يوجد تفاهم مستقر بين التخطيط العام والتخطيط الخاص ، والاخير اما متحد (مكرتل) أو فى أيدى شركات ، ومن الناحية العملية يجب أن يأخذ هذا الشكل مشاركة وثيقة متزايدة بين الحكومات وبين الاعمال الكبيرة • ويمكن أن يؤدى هذا تحت ظروف سياسية معينة ، ومع الاتحادات المسيطرة على الدولة ، الى ظهور التكوين الاتحادى للمجتمع ، مع الديمقراطية المتحررة جنبا الى جنب المنافسة والمقاولات الحرة • ويوجد فى تكوين أوروبا الاشتراكى ما يحبذ مثل هذه النتيجة • وفوق كل شيء فلقد حدث ذلك قريبا جدا فى بعض الدول الاوروبية الهامة كرد فعل ضد الانهيار الاقتصادى الذى حدث فى السنوات الثلاثينية •

ولكن رؤية هذا الخطر ليس معناها أنه لابد أن يقع فعلا • ويتوقف ما اذا كان هذا سيحدث أم لا يحدث على توازن القوى الاجتماعية الذى يتغير تبعا لتقدم الاتجاهات المتضاربة أو تدهورها• ويوجد على الأقل عنصران متميزان يعملان ضد سيطرة المقاولات الكبيرة وتضامن الدولة : الديمقراطية على هذه الصورة، والاندفاع

نحو تخطيط الاقتصاد الاوروبي في نطاق الاهداف الاشتراكية الموضوعة بواسطة « الفنيين » في لجنة بروكسل ، وهم أيضا أكثر « الأوروبيين » اقتناعا ، وستستمر الديمقراطية في أن تجد حصنها في البرلمانات الوطنية وفي الحركات العماليه ، وغيرها من المنظمات الشعبية ، وفي بقايا الليبرالية القديمة طالما أنها ليست الا اداة ملائمة للمقاولات الكبيرة • والمأمول أن السلطـة المعنوية للجنـة بروكسل ستؤيد ليس فقط من جانب الحكومات الوطنية ـ والحكومة الفرنسية في مقدمتها ـ بل بالوعي السياسي المتزايد للطبقة المثقفة الفنيه التي بدأت تظهر بمثابة الطبقة الرئيسية في المجتمع الجديد • وسيتوقف على الاتجاه السياسي لهذه الطبقة الراقية ما اذا كان ميزان القوى سيتحول في اتجاه التخطيط الديمقراطي أو الفني أو التضامني ـ والاخير قد يجد مقابلة السياسي في بعض أشكال « الفاشية » • ان حكومة أوروبيه لا تسيطر عليها الديمقراطية المتبقية بدرجة كافية القوى يمكن في الواقع أن تتدهور الى حكومة أقلية أو بيروقراطيين تحركهم الاتحادات الكبيرة والمتحدثون بلسانها • ولان هذا الخطر حقيقي على وجه التحـديد فـان حركات العمال في أوروبا والاحزاب الاشتراكية قد حاولت من بادىء الامر السيطرة على البيروقراطية الاوروبية وانشاء مواقع استراتيجية داخل التكوين السياسي : وقد نجحت في ذلك حتى الآن •

ولهذه الصورة المزعجة لأوروبا التي تسيطر عليهـا الاعمـال الـكبيرة كما يسيطر عليها البيروقراطيون من الواقعية مايكفي لتعبئة التيارات المتضاربةالملازمة للمجتمع الحديث • ولما لم يكن من المستطاع تجنب تركيز وضع القرارات ، فان على القوى الديمقراطية أن تستوثق أن العملية تسير تحت الرقابة ، وأن الحكومة بالموافقة وحكم القانون تتقوى ولا تضعف • وستكون أكثر نجاحا اذا عزفت عن أن تسمح لنفسها بالانحراف لتكون مجرد قانصة أصوات ، والدفاع عن مصالح طائفية ، أو منازعات أكاديمية عن مزايا أنواع الحكومات البرلمانية أو الرياسية كتلك التي استوعبت أخيرا بعض جهودها في فرنسا • وانه من العبث والخطر ربط قضية الديمقراطية بمثل هذه المسائل الجانبية • وفي النهاية ، فان الامر الذي له أهميته هو مقدرة القوى الديمقراطية على تهيئة بعضأفراد الصفوة المختارة القادرة على التغلب على تعقيدات فترة ما بعد عصر التحرر فاذا لم تنجح في تلك فانها لن تفلت من مسئوليتها بواسطة الخطب الرنانة ضد الحلول شبه الاستبدادية من نوع الحلول الديجولية التي يتكهنون بأنها ستملأ الفراغ الذي تركه انهيار السلطة البرلمانية التقليدية • ان الاستجابة الديمقراطيه للتحدي الملازم لمثل هذه الحالات يكمن في اعادة النظر فيما تعنيه الرقابة الشعبية على الهيئة التنفيذية •

ولا يحتاج هذا الى أن يكون قاصرا على العلاقة المألوفة بين الحكومة وبين البرلمان ، بل يمكن أيضا أن يأخذ شكل هيئة ديمقراطية متشاركة ومسئولة ـ مع النقابات العمالية فى مقدمتها ـ وبكيفية أكثر مباشرة مع وضع المشروعات الاقتصـــادية والوطنية وتنفيذها لمدةأربع أوخمس سنوات• كما أنه ليس من المتعذر اعادةتنظيم تكوين الهيئات النيابية حتى تستطيع أن تعطى الوزن للمصالح المتضامنة • ان خطر التضامنيةكبديل للرقابة الديمقراطية ينشأ على وجه التحديد عندما لا تكون هذه المصالح متكاملة بكيفية صحيحة فى كيان الحكومة النيابيـــة • ان المجتمع الجماعى الحديث الذى يعترف باخلاص بالحاجة الى توازن المصالح المتضاربة ، غير مضطر لهذا السبب لأن يقوم باختيار غير واقعى بين السلطة وبين الديمقراطية • ومع قليل من حسن الحظ والادراك الجيد يمكن الحصول عليهما كليهما معا •

الفصل الثالث

تكوين أوروبا الغربية

الملامح العامة :

ان أوروبا التى يختص بها هذا الفصل تشمل عشرين دولة • وهى تبعا لترتيبها الأبجدى (الأجنبى) : النمسا ـ بلجيكا ـ بريطانيا ـ الدانمرك ـ فنلندا ـ فرنسا ـ اليونان ـ أيسلانده ـ أيرلنده ـ ايطاليا ـ لكسمبرج ـ هولندا النرويج ـ البرتغال ـ أسبانيا ـ السويد ـ سويسرا ـ تركيا ـ ألمانيا الغربية ـ يوغوسلافيا • وهذه ليست أوروبا الجغرافية ولا هى « أوروبا الصغيرة » الخاصة بمعاهدة روما • وباستثناء فنلندا ويوغوسلافيا فان جميع الدول الواردة فى هذه السطور أعضاء فى منظمة التعاون والتنمية (OECD) التى أنشئت بمقتضى الاتفاقية الموقع عليها فى باريس فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ مع انضمام كندا والولايات المتحدة مع شركائهما الاوروبيين فيما اعتبر الهيئة الاقتصادية المقابلة لحلف (الناتو) • ومع أنها تضم كذلك الدول المحايدة الأساسية : النمسا والسويد وسويسرا ، ولا تضم : فنلندا ويوغوسلافيا لأسباب سياسية واضحة ، بينما تضم : كندا والولايات المتحدة من ناحية أخرى فان هذا يجعل مناقشة اقتصاديات أوروبا الغربية فى (منظمة التعاون والتنمية) أمرا غير عملى ، ولو أنه من الضرورى القيام بذلك اذا روعيت (رابطة الاطلنطى) • وفى هذه النقطة كما فى أى ناحية أخرى ، على الانسان أن يختار ، وأن يوضح قصده الفنى ، ويحصل هذا على أفضل وجه لو يقرر ما هو الامر الذى يريد أن يتكلم عنه • فاذا كان موضوعه هو الجغرافية الاقتصادية لأوروبا الغربية فعندئذ يجب ألا تحول الحقيقة بأن أسبانيا كانت تحكم بواسطة دكتاتورية فاشستية منذ سنة ١٩٣٩ ، بينما كانت يوغوسلافيا تحت الحكم الشيوعى منذ سنة ١٩٤٥ ، ويجب ألا يحول هذا دون بحث تكوينها الاقتصادى جنبا الى جنب مع اقتصاديات الدول الاخرى المجاورة • ومن ناحية أخرى فلابد من وضع حد فاصل فى مكان ما لو أن البحث اقتضى أن يظل واقعيا • ولا يمكن للانسان أن يتجاهل حقيقة أن معظم

أوروبا الشرقية تكون كتلة اقليمية متماسكة ، تعتبر ألمانيا الشرقية مثلا جزءا منها ، بينما أن يوغوسلافيا ليست جزءا منها (٨٩) • ويعتبر هذا التقسيم من الناحيه التاريخية جديدا ولذلك يتضح أنه عديم المعنى • ولا حاجة لتفكير عميق لادراك أن النمسا والمجر ولو أنهما منقسمتان بخط حدود لا يمكن اختراقه ، فان بينهما من المصالح المشتركة أكثر مما تشتركان فيه مع شركائهما المختصين بكل منهما • ولكن بالرغم من أن كلا منهما تتبع حوض نهر الدانوب ، الا أنهما يتبعان أيضا تكتلات اقتصادية اقليمية قائمة بذاتها ، تسير باضطراد فى اتجاهات تنمية مختلفة • وفيما يلى سنعتبر كقضية مسلم بصحتها أن وسط أوروبا ـ كوحدة سياسية واقتصادية ـ قد اختفا بصفة وقتية أو دائمة ، وأن التقسيم الحالى الى أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يتناسب مع الاتجاهات الاقتصادية التى تؤدى ـ فى الممارسة ـ الى ظهور طرازين مختلفين للمجتمع (٩٠) •

ولأغراض عملية ، يمكن أن نتجاهل كلا من: تركيا ويوغوسلافيا باعتبارهما على حافة منطقة أوروبا الغربية، بينما تقع كل من : أسبانيا والبرتغال واليونان (بقبرص أو بدونها) فى مجموعة فرعية محددة خاصة بها • واذا استبعدت : الجزائر وتونس ومراكش ، لا يمكن للانسان أن يتحدث جديا عن اقتصاد منطقة البحر المتوسط • ويمكن أن يكون هناك مجال لتجميع هذه الدول الثلاث من دول شمال أفريقية مع : تركيا واليونان واسبانيا والبرتغال ويوغوسلافيا، وفى هذه الحالة يمكن القول بأن : مصر واسرائيل يقتضى ادخالهما أيضا • ولكن الى أى حد نقف ؟ ومن الواضح أن هذه التجمعات تتداخل ، وكل ما يمكن عمله هو محاولة عدم تعقيد المشكلة باقحام معايير غير مختصة مثل التوازن بين قوى السوق والتخطيط العام فان هذا الميزان على أى حال ميزان متغير حتى فى داخل المملكة الواحدة وليس صحيحا بصفة محتمة أن تكون هناك علاقة ارتباط بين الليبرالية الاقتصادية والتمسك بالديمقراطية • وأقصى ما يمكن قوله هو أن الدول المتخلفة تتجه نحو تنمية أشكال حكم استبدادية واقتصاديات مخططة لكى تلائمها • ولكن

---

(٨٩) لو أصبحت بلغراد عضوا فى منظمة (الكوميكون) التى تنسق اقتصاديات جميع دول أوروبا الشرقية الخاضعة للسوفييت فانها عندئذ تعتبر طبقا للتصنيف كاحدى دول اوروبا الشرقية . وهذا هو المعيار الواضح الوحيد اذا فكر الانسان من ناحية الحقائق السياسية الحالية •• فان حقيقة ان يكون للدولة حكومة شيوعيــة واقتصـاد مخطط ، أقرب الى اليونان وتركيا منهــا الى المانيــا الشرقية مثلا ••

(٩٠) فيما يختص بهذا الصدد ، وما سياتى ايضا • انظر بصـفة خاصة فردريك ديورست (احتياجات أوروبا ومواردها) نيويورك ١٩٦١ •

طريقة « تخطيطها »مختلفة للغاية فى القصد وفى الأسلوب ، عن تخطيط الدول المتقدمة صناعيا مثل فرنسا التى انتهجت اقتصادا (شبه مخطط) بعد سنة ١٩٤٥ • ومرة أخرى ، لا يمكن للانسان استبعاد أسبانيا من أوروبا الغربية بسبب اتجاهها السياسى الحالى ، على أن طلبها الخاص باعتبارها كدولة « حرة » أسوأ من طلب تركيا • والاجراء المعقول هو اغفال مثل هذه الاعتبارات جميعها • واذا ما تم ذلك فان ما يقصد به « أوروبا الغربية » لن ينطوى على أى تعقيدات معينة (٩١) •

وبالحالات المشكوك فيها أو بدونها فان هذا الجزء الغربى من أوروباجغرافيا، يضم التركيزات العظمى للقوى الاقتصادية خارج الولايات المتحدة • ومن المؤكد أن موارده الاقتصادية لا تتناسب مع حجمه ، فمساحة أوروبا الغربية تبلغ فقط ٣٪ من مساحة الارض فى العالم ، وتعداد سكانها يزيد قليلا عن ١٠٪ من سكان العالم ، الا أن اجمالى انتاجها يصل الى ٢٥٪ من اجمالى انتاج العالم و ٢٠٪ من اجمالى انتاج المواد الغذائية و ٤٠٪ من اجمالى تجارة العالم • وتعداد سكانها وقدره ٣٢٠ مليون نسمة(٩٢) يسكنون منطقة تعتبر من أشد المناطق ازدحاما بالسكان فى العالم وأعظمها تصنيعا • وعلاقتهم الاقتصادية مع باقى العالم تضعهم فى مركز خاص أشبه « بالمصنع » الذى يجهز المواد الخام المستوردة • واذا تركنا جانبا التجارة الداخلية فى داخل أوروبا الغربية فان مركز هذه المنطقة « كمصنع العالم » تنم عنه حقيقة أن ٨٠٪ فى الغالب من وارداتها عبارة عن منتجات أولية ، و ٢٪ فقط مصنوعات • بينما أن النسب المئوية لصادراتها معكوسة تماما فى الغالب(٩٣) ومع توقع ازدياد الاعتماد على الموارد غير الأوروبية من الوقود (وبالأخص البترول) ، فالارجح أن يزداد هذا التباين وضوحا • ويقدر أنه فى سنة ١٩٧٠ يحتمل أن تصل واردات أوروبا الغربية من العالم الخارجى الى حوالى ٤٥٪ أكثر من مجموعها فى سنة ١٩٥٥ الذى بلغ ١٨ بليون

---

(٩١) المبحث الخاص « بصندوق القرن العشرين » الذى يستبعد تركيا ويوغوسلافيا (والأخيرة لأسباب سياسية) ، يترك مجالا لاسبانيا ، والأرجح لأنها احدى الدول غير الشيوعية ذات الميول الغربية فى أوروبا ، واقتصادياتها تتجاوب على نطاق واسع مع الدول ليست فى هذه الناحية أو تلك • فيوغوسلافيا جغرافيا ومن ناحية النمو الاجتماعى المتحررة لقوى السوق أقرب منها الى الأوامر الحكومية •• وكل التصنيفات تحكيمية ••

(٩٢) بالأرقام التقريبية ، مع مراعاة مشكلة تحديد المنطقة وللرجوع الى التفصيلات انظر (ديورست) فصل ٢ ص ٣٢ •

(٩٣) نفس المرجع فصل ٢٨ ص ٨٨٩

دولار ، مع زيادة ارتفاع الوقود والمواد الخام والمعادن الأخرى ارتفاعا كبيراوبسرعة أكثر من المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية • وبالرغم من انخفاض ضئيل فى نسبة الواردات بالنسبة لاجمالى الانتاج ، فان هذا سيضع أوروبا الغربية فى مركز المستورد الاكبر الوحيد للمنتجات الأولية • وتمثل التجـارة الداخلية الأوروبية الآن حوالى نصف اجمالى النشاط التجارى لدول أوروبا الغربية ويرجح أن يزداد بسرعة أكثر (٩٤) •

ويجب أن تقترن هذه الملاحظات العامة بما يذكرنا أن أوروبا الغربيةتشمل مناطق كبيرة مما درج حتى الآن على تسميته « بالدول المتخلفة » وهو تعبير يخفى تحته حقيقة أنه فى بعض الحالات تكون هناك حركة « تنمية » قوية كانت تجرى منذ قرون على أسس خاطئة كانت نتيجتها أن تآكل التربة وانهاك المحصول قد أضافتا أنفسهما الى حالة الفقر وتكدس السكان • وتشمل هذه المناطق الراكدة المتخلفة جزءا كبيرا من جنوب ايطاليا ، ومعظم أسبانيا والبرتغال ، واجزاء من اليونان وتركيا وبعض مناطق من أيرلندا • وسكان أراضى منطقة البحر المتوسط الذين يبلغ تعدادهم مائة مليون نسمة أو نحو ذلك اذا أخذوا كمجموعة (بما فيهم تركيا واليونان ويوغوسلافيا وكذلك الاجزاء الفقيرة فى جنوب ايطاليا) ، لا يشتركون فى المزايا الجمركية الخاصة بالانتماء الى حضارة صناعية ـ وهذه ظاهرة تدل عليها بشكل واضح حقيقة أن متوسط دخلها لا يبلغ الا ثلث دخل سكان مجموعة شمال غرب أوروبا • (وفى حالة جنوب ايطاليا يجرى علاجها الآن عن طريق ما حققته ايطاليا بعد الحرب من ازدهار صناعى وعضويتهـا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية) • وفى الواقع تشتمل أوروبا الغربيـة على « حضارتين » مختلفتين ، احداهما وهى الجنوبية الأكثر تخلفا تتميز باعتمادها الشديد على الزراعة وأوجه النشاط المتعلقة بها • وتوجد حالة من البطالة بدرجة كبيرة فى الاراضى ، وفى الغالب بين العمال غير المؤهلين الذين لا يمكن استيعابهم بسرعة فى مجال الصناعة ، حتى لو كانت الموارد الاقتصادية ميسورة ، وقد حاولت هذه الدول بطريقة مثالية فى الماضى أن تحل مشكلتها الخاصة بتكدس سكانها ، وذلك بارسال المهاجرين الى الخارج ، وبالاخص الى الولايات المتحـدة وأمريكا اللاتينية • وهى تجد حاليا بعض التفريج لأزمتها عن طريق الازدهار الصناعى فى شمال ايطاليا وفى فرنسا وألمانيا الغربية والمناطق المجاورة • وهذا جزء من الاجابة على السؤال لماذا لا تفعل « أوروبا » المزيد لمساعدة الدول المتخلفـة ؟ ، ففى أوروبا أقاليمها المتخلفة الخاصة بها ولا تزال بعيدة عن حل مشكلاتها •

---

(٩٤) نفس المرجع ص ٨٩٠ ـ وكما تبين قبلا هذا البحث يستبعد : تركيا ويوغوسلافيا •

وحتى مع هذا الاحتياط الهام ، فان أوروبا الغربية اذا أخذت كمجموعة ، تظل واحدة من ثلاثة أوساط عظمى للقوة الاقتصادية فى العالم الحديث • والمركزان الآخران هما أمريكا الشمالية والاتحاد السوفييتى • ويقصد بالملاحظة التالية أن تكون تلخيصا مختصرا لبعض الملامح الرئيسية الشائعة فى هذا الاقليم. وتترك الى ما بعد سلسلة من الايضاحات العامة عن مقوماتها الوطنية الرئيسية •

وتبعا لأى قياس خاص بكتابة التاريخ ، قد وصلت أوروبا الى ذروة قوتها وثروتها ، بالنسبة للقارات الاخرى ، فى أوائل القرن الحالى • ومن الواضح أن أولئك الكتاب الذين رأوا حوالى سنة ١٩٥٠ تدهورا مطلقا ونسبيا كذلك (٩٥) قد قللوا من شأن القوى التحديدية للمجتمع الحديث • فبعد ذلك بعشر سنوات، كان ممكنا لمجموعة من الاقتصاديين الامريكيين أن يلاحظوا مع الارتياح أن أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة وهم سكان أوروبا الغربية يتمتعون بمتوسط دخل ذى قدرة شرائية يزيد بأكثر من الثلث عما كان لمتوسط الفرد من الـ ٢٦٠ مليون نسمة الذين كانوا يعيشون في نفس هذه المنطقة عشية نشوب أعظم حرب مدمرة عرفت في التاريخ • أن الانتاج الصناعى فى مهد هذا المجتمع الصناعى الحديث زاد الى أكثر من الضعف فى خلال الحقبتين الماضيتين • والانتاج الزراعى ـ مع تناقص عدد الرجال المشتغلين بالزراعة ـ قد زاد بأكثر من الثلث عما كان عليه فى السنوات السابقة للحرب مباشرة(٩٦) وعلاوة على ذلك ، فبينما كان هذا التقدم غير متعادل ، وترك بعض المناطق المتخلفة دون أن تتأثر بشىء فى الغالب، تجاوزت معدلات التقدم فى جميع الدول الأوروبية تقريبا فى سنة ١٩٥٠ وحدها معدلات التقدم فى الولايات المتحدة وكندا(٩٧) • وفيما بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٩ زاد اجمالى الانتاج الوطنى المشترك للدول الثمانى عشرة فى (منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى) ، التى أصبحت فيما بعد (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) بنسبة ٤٦٪ أو ٨٠ بليون دولار (مقدرا فى سنة ١٩٥٤

---

(٩٥) شاكلتون « الجغرافيا الاقليمية فىأوروبا » ص ١ قال : انه من المحقق أن الحربين العظيمتين الأخيرتين قد افقرتا القارة بشكل خطير » ••

(٩٦) ديورست ص ٣ ـ قدر الكاتب بطريقة مختلفة نوعا ما أن الأوروبيين الغربيين فى سنة ١٩٦٠ كانوا يستهلكون ٦٠٪ من البضائع والخدمات أكثر مما كان يستهلكه السكان الذين كانوا يقلون عنهم بنسبة ١٥٪ والذين كانوا يعيشون على نفس هذه الأرض قبيل الحرب العالمية الثانية ـ راجع ص ٨٦٢

(٩٧) نفس المرجع •

بأسعار السوق) • وكان هذا يعادل ربحا مركبا سنويا يزيد على ٣ر٤٪ وهو ما يكفى لأن يحقق زيادة تبلغ حوالى مائة فى المائة عن ١٩٥٠ فى سنة ١٩٦٧ ـ وهذه أرقام الانتاج الاجمالى • أما الانتاج الصناعى فقد ارتفع أسرع من ذلك بدرجة كبيرة(٩٨) •

وهناك بعض نقط اضافية جديرة بالذكر • أولا ، أنه فى سنة ١٩٥٠ كانت أوروبا الغربية قد أصلحت كثيرا من أضرار الحرب وحققت انتاجا وطنيا اجماليا أعظم ـ بالنسبة لاجمالى السكان وبالنسبة للفرد ـ أكثر مما كان عليه فى السنة الأخيرة السابقة للحرب (١٩٣٨) وكان من المعروف أنها ليست جيدة للغاية ، وثانيا ، ان جزءا كبيرا جدا من أكبر انتاج قد صار استثماره أى أنه استخدم فى تكوين رأس مال • وكان هذا صحيحا بالنسبة لدول مثل : فرنسا وايطاليا وهولندا والنرويج التى اتبعت بعد سنة ١٩٤٥ تخطيطا حكوميا واسع النطاق ، كما كان صحيحا لمناطق حرة التصرف مثل المانيا • ومن ذلك الوقت كان التقدم غير متعادل ولكنه كان ضخما ، وفيما بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٦٠ حققت : المانيا والنمسا واليونان (التى كانت متقاعسة فى سنة ١٩٥٠ عندما كانت لا تزال تعانى من وطأة أضرار الحرب) حققت تقدما سريعا فى الانتاج الاجمالى (بلغ فى المانيا ٩٠٪) • وتليها ايطاليا وكانت نسبة زيادتها ٦٤٪ فى سنة ١٩٥٩ ، ثم تجاوزت هذه النسبة بعد ذلك • وأحرزت : فرنسا وهولندا وسويسرا حوالى ٥٠٪ خلال هذه الحقبة ، والدول السكندينافية حوالى الثلث • وبلجيكا ولوكسمبرج حوالى الربع ، والمملكة المتحدة الخمس • أما فى أيرلندة حيث كان تعداد السكان يهبط لم يزد الانتاج الا بنسبة ١٠٪ فقط • وعلى وجه الاجمال حققت ألمانيا وايطاليا أسرع تقدم ولو أنه فى ايطاليا كان التقدم يتركز فى الشمال الكثيف التصنيع وبذلك زاد من اتساع التباين مع باقى ايطاليا ، وتمثلت هذه الحالة على نطاق أوسع مرة أخرى فى توسيع الثغرة بين دول البحر المتوسط الأكثر فقرا وبين مجموعة الشمال الغنية ولو أنه من بين الدول الاولى ، حققت اليونان تقدما مذهلا كما حدث تقدم حتى فى اسبانيا • ومن بين دول مجموعة السوق المشتركة الست • تعثرت بلجيكا خلف الدول الاخرى فى حين أنه من بين الدول السبع كانت النمسا وسويسرا فى المقدمة ، بينما أحرزت الدول السكندناوية تقدما مرضيا ولكنه ليس مثيرا • وتأتى بريطانيا فى المؤخرة • ويبدو أن هذا التقدم

---

(٩٨) نفس المرجع ص ١٦ وللتفاصيل انظر (الرابطة الاقتصادية الأوروبية احصائيات عامة) باريس يناير ومارس ١٩٦٠ ـ أوروبا والاقتصاد العالمى سنة ١٩٦٠ ـ وفى المسح الاقتصادى لأوروبا سنة ١٩٤٩ رأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا انه بعد عشر سنوات سيزداد الانتاج الصناعى بنسبة من ٤٠٪ الى ٦٠٪ ، والواقع انه حصلت زيادة فى سنة ١٩٥٤ تبلغ ٤٠٪ وفى سنة ١٩٥٦ تبلغ ٦٠٪

الضئيل نسبيا لبريطانيا وبلجيكا يعكس مشكلات أساسية لهذه البلاد التي كانت في طليعة الثورة الصناعية ، وواجهت صعوبة في تكييف أنظمتها القديمة المتعلقة بالصناعة والنقل لكي تتمشى مع المطالب الحديثة • وارتفع الانتاج الصناعي في كل مكان تقريبا بأسرع من الانتاج الكلي • وفي سنة ١٩٥٧ حصلت خمس دول فقط وهي : الدانمرك والبرتغال وأسبانيا وأيرلندة واليونان ، على أقل من ٤٠٪ من اجمالي انتاجها الوطني من الصناعة ، ومع ذلك فكان من بينها واحدة من أغنى الدول (الدانمرك) كذلك أربعة من أفقرها (ليس من بينها تركيا ويوغوسلافيا التي تعتبر من نفس الفئة (٩٩) •

والنتيجة الواضحة ـ وهي أن الازدهار الاقتصادي لأوروبا الغربية في هذه الحقبة كان مرتبطا بحركة التصنيع النامية في المنطقة ـ لها ارتباطات بعيدة المدى بعلاقة أوروبا بالقارات الاخرى • وعلى وجه العموم فان المنطقة تقف في نفس العلاقة تقريبا مع باقي العالم ، كما تفعل سويسرا مع باقي أوروبا • وكلما اصبحت أكثر غنى فانها تصبح أيضا أكثر تعرضا ، هذا الاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية يوضح كثيرا سياسة أوروبا الغربية ذات الطبيعة المسالمة في العصر الحاضر • فان الدول التي تعتمد الى حد كبير على الروابط التجارية مع العالم الخارجي هي أقل ميلا من الدول « الاستبدادية » الكبيرة الى الاقدام على مخاطرات سياسية كبرى • وفي هذا الصدد اتجهت المانيا الغربية الى تطور أشبه في خصائصه بتطور دول أوروبا الغربية الصغيرة منذ توقفت هذه الدول عن أن تعتمد على النطاق العالمي • وسنبحث فيما بعد المقتضيات السياسية لهذا التغيير •

واذا تركنا جانبا التقلبات الصغيرة (مثل الركود القصير الذي وقع سنة ١٩٥٨ الذي لم يكن بالكاد أكثر من مجرد فترة لاسترداد النفس) فانه يمكن القول أن أوروبا الغربية قد حظيت بازدهار اقتصادي دائم منذ بدأت المساعدة الامريكية بعد الحرب مباشرة (١٩٤٦ ـ ١٩٤٩) فساعدت على بداية أعمال التعمير والانشاء ، فاذا قيل أن تلك السنوات الاولى كانت مجرد فترة انتعاش من اضرار الحرب ، فان الاثنتي عشرة سنة التالية كانت فترة نمو وازدهار

(٩٩) نفس المرجع ص ٢١ ـ ٢٢ وحقيقة ان الدانمرك تحصل على حصة كبيرة من اجمالي انتاجها الوطني من الزراعة لا تعني بطبيعة الحال ان هذه البلاد يمكن وضعها في فئة مجموعة دول البحر المتوسط ، وكان اشد تغير مذهل في هذه المجموعة الأخيرة في ايطاليا حيث بلغ اجمالي الانتاج الصناعي في سنة ١٩٥٠ ثلث الانتاج الاجمالي بينما بلغ في سنة ١٩٥٧ ـ ٤٤٪ وفي سنة ١٩٦١ حوالي ٥٠٪

متواصل غير متقطع وغير متأرجح كانت ظاهرة مذهلة : ولا سيما اذا قورنت بالتطور الأكثر بطؤا وتقلبا فى أمريكا الشمالية خلال نفس هذه المدة ٠ لقد كان التوسع فعلا مستمرا فى كل مجال ولو أنه كان أكثر سرعة فى المناطق المصنعة (خلاف بلجيكا والمملكة المتحدة) ٠ وقد كان هناك توسع نظامى من عام الى عام فى المانيا وفرنسا وايطاليا ولو أن فرنسا عانت من نكسة قصيرة فى سنة ١٩٥٨، كما بدا أن المانيا كانت على وشك أن تترنح فى أوائل سنة ١٩٦٢ ٠ لقد وضعت الحكومات المعنية بصفة عامة التوسع قبل استقرار الاسعار، وقد كوفئت على ذلك برواج استثمارى أدى فى سنة ١٩٦٢ الى ما يقرب من حالة عمالة كاملة ، ليس فقط فى المراكز الصناعية التقليدية بل حتى فى ايطاليا (بالرغم من حالة البطالة المستمرة فى البلاد) ٠ وبالاجمال يمكن القول أن : فرنسا والنمسا وفنلندا والنرويج واليونان دفعت من أجل توسعها ثمنا هو ارتفاع سريع فى الاسعار وبعض الانخفاض فى سعر العملة ، وسجلت : المانيا وايطاليا وسويسرا نموا كبيرا فى الانتاج مع ارتفاع متواضع نسبيا فى الاسعار ، واختارت بريطانيا بالاجمال اجراءات انكماشية للحد من مؤثرات تكاليف أجور العمالة التامة ، ولم توفق فى احراز استقرار الاسعار ، وحاق بها أسوأ ما حدث فى كلا العالمين ، وفى دولة واحدة فقط وهى البرتغال كان هناك الاستقرار التام فى الاسعار ولكنها ظلت بشكل واضح بالقرب من قاع قائمة الدول النامية (١٠٠) ٠

ويبقى أن نضيف أن حكومة الولايات المتحدة على الرغم من كل التزامها بعقيدة حرية التعامل كان لها فاعليتها فى تمكين دول أوروبا الغربية من انتهاج نظام ما بعد سنة ١٩٤٥ الخاص بالتوفير والاستثمار وتوسيعه (المخطط) ٠ وفى الواقع كان مشروع مارشال للاعانة وغيره من أشكال المساعدة مؤثرا فى حمل أوروبا ، خلال فترة الانتقال دون أى اضطراب ، ولكن صور المساعدة هذه كانت متوقفة على اتباع برامج مخططة للاستثمار بواسطة الدول المتسلمة للمساعدات ، وبذلك عززت الاتجاه الذى كان من الأصل قويا لدى الزعماء : السياسيين والاداريين والاقتصاديين الذين ظهروا من حركات المقاومة (اليسارية بصفة أساسية) نحو

---

(١٠٠) ديورست ص ٢٧ و ١١١ و ٤٤٣ ـ الصورة العامة التى تبرز فى أوروبا الغربية فى الحقبة التى تلت الحرب العالمية الثانية هى صورة تمثل الحجم الكبير من الاستثمار الناشىء من قرارات سياسية اكثر مما هو ناشىء عن قرارات اقتصادية فردية ٠٠ وفى الرأى الكلاسيكى انه نوع من التضخم الذى تعرضت له أوروبا بكيفية مضطردة غالبا فى تلك الحقبة ، كان من المتوقع ان يؤثر على سير الادخار الخاص فى أشكاله التقليدية ٠٠ وما زالت حقيقة انه لم يؤثر فعلا على الادخار تحتاج الى توضيح ٠٠ نفس المرجع ص ٤٦١ ـ ٤٦٢

تخطيط اقتصادياتهم على مستوى وطنى أى حكومى • وقد تمت مواجهة هذا الميل جزئيا بواسطة الاحكام الخاصة بحرية التجارة فى معاهدة روما ورابطة الفحم والصلب ، ولكن فى نفس الوقت جعل التخطيط على مستوى أوروبى مع التأييد التام من حانب حكومة الولايات المتحدة • وهذه يمكن أن توصف بأنها حالة انتصرت فيها العقلية الاقتصادية (وبطبيعة الحال الضغط السياسى والخوف من الكتلة السوفييتية) على الالتزامات المذهبية • ويمكن أن يعزى السماح فى واشنطن بقبول الصورة الناتجة والتسامح فيها الى حقيقة أن المانيا الغربية كان يتوقع منها أن تجعل « واضعى الخطط » الأكثر نفوذا فى : فرنسا وهولندا والنرويج ، وأقل من ذلك فى ايطاليا ـ نموذجا مثاليا• ولما كانت الآراء الفرنسية الخاصة بالتخطيط أكثر تمشيا مع الحقائق الاقتصادية ومع المطالب الاوروبية ، فقد تغلغلت حتى فى معاقل الاحرار المحافظين فى بلاد مثل المانيا وبريطانيا وبلجيكا (١٠١) •

ان ما قيل حتى الآن يتعلق اما بغرب وجنوب أوروبا واما بمنطقة المتوسط بما فيها الدول المتأخرة : (اليونان وتركيا ويوغوسلافيا وأسبانيا والبرتغال) أو يتعلق بشمال غرب أوروبا المصنع ، زائدا أو ناقصا جنوب ايطاليا • ولتمييز الدول الست المشتركة فى معاهدة روما يقتضى اتباع منهج آخر مختلف ، ولكن الصورة الناتجة تخدم فقط تأكيد ابعاد توسع ما بعد سنة ١٩٤٥ واعتماده على صلابة الدول العالية التصنيع • ان الرابطة الاقتصادية الأوروبية للدول الست، مع التزاماتها الاستثمارية الضخمة فى أفريقية واعتمادها على الوقود المستورد (بما فيه بترول الصحراء الكبرى) تضاعف بعض المشكلات الكبرى للمنطقة كلها ، ولكنها تبدى ايضا الكثير من قوتها الكامنة • فقد زادت التجارة بين دول الرابطة الست بدرجة أسرع من زيادة التجارة الاوروبية الداخلية عامة • كما زاد الانتاج بالمثل بنسبة سريعة ، حتى من قبل أن تبدأ السوق المشتركة فى العمل ، وفيما بين سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ارتفع اجمالى الانتاج الداخلى للرابطة فى مجموعها من ٧٥ بليون دولار الى ١٢٢ بليون دولار وهى زيادة تصل الى ٦٣٪ فى

---

(١٠١) فيما يختص بالبحث البريطانى انظر بصفة خاصة (التخطيط الاقتصادى فى فرنسا) تقرير PEP لندن ، اغسطس سنة ١٩٦١ (الاقتصاد النامى ـ بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا) تقرير PEP اكتوبر سنة ١٩٦٠ ـ وللوقوف على تقليد هام • انظر « اوروبا المخططة » بمجلة الايكونوميست ٥ مايو سنة ١٩٦٢ حيث استخلصت بعض استنتاجات هامة من العلاقة بين التيارات السياسية اليسارية فى فرنسا وايطاليا ، والزحف نحو « التخطيط على المستوى الأوروبى » • وفى سنة ١٩٦٢ كان التباين بين التوسع المخطط والركود غير المخطط قد أصبح واضحا الى حد أن حكومة المحافظين فى بريطانيا قد اتجهت بعد كثير من التردد نحو انشاء هيئة تخطيط •

٨ سنوات أو ٣ر٦٪ سنويا بالفائدة المركبة • ومن المقرر أن يشمل هذا السنوات الاولى للانتعاش من اضرار الحرب ، عندما تيسرت الاعتمادات الماليـــة لمشروع مارشال . وعند ذلك الحد كان معدل النمو غير نموذجي • وتبقى الحقيقة أنه خلال هذه المدة ارتفع اجمالى الدخل القومي بالنسبة للفرد (وبأسعار السوق سنة ١٩٥٤ وأسعار التبادل) الى الضعفين تقريبا ، بسرعة كالتى حدث بها فى الولايات المتحدة أى بمعدل مركب سنوى يبلغ ٤ره ٪ مقابل ٥ر٢ ٪ (١٠٢) ـ وفى مدة الأربع السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ كانت زيادة اجمالى الدخل لا تزال ٣ر٤٪ لكل الرابطة الاقتصادية الأوروبية • وكان هذا ينطوى على هبوط واضح ولكنه لايزال يعتبر انجازا محترما جدا (١٠٣) ، وعلى أساس النسبة المركبة ٣ر٤٪ فان اجمالى الدخل القومى بالنسبة للفرد (بالقياس لأسعار ١٩٥٨) قد يزيد من ٩٥٠ دولار في سنة ١٩٥٨ الى ٥٨٠ر١ دولار في سنة ١٩٧٠ ـ وعلى افتراض أن اجمالى الدخل القومى فى الولايات المتحدة استمر في الارتفاع خلال هذه المدة بالمعدل السنوى المركب الذى سجل فى المدة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٨ ، فان التقدم المقابل لذلك فيما بين ١٩٥٨ الى ١٩٧٠ قد يكون من ٥٥٠ر٢ دولار للفرد الى ١٢٠ر٣ دولارا (١٠٤) ـ وهكذا فانه فى سنة ١٩٧٠ قد يكون دخل الفـرد فى الدول الاعضاء فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية أكثر قليلا من نصف دخل الفرد فى الولايات المتحدة ، بينما لم يزد فى سنة ١٩٦٠ عن ثلثه الا قليلا (١٠٥) ـ والى هذا الحد تتجه الثغرة الى أن تسد ، بينما تزداد وضـوحا فى نفس الوقت بين

---

(١٠٢) أنظر ديورست ص ٨٤٢ ـ ان زيادة اجمالى الدخل العام بالنسبة للعامل والفرد لم يختلف كثيرا فى الولايات المتحدة خلال هذه المدة ولكن يوجد اختلاف اذا حسب الدخل بالنسـبة لساعة عمل لرجل واحد اذ أن ساعات العمل قد خفضت ـ وبالنسبة لكل الفترة من سنة ١٩٤٧ الى سنة ١٩٦٠ ، قدرت الزيادة فى القدرة الانتاجية بالنسبة للعامل بحوالى ٣ر٢٪ وبحوالى ٩ر٢٪ بالنسبة لكل ساعة عمل وكان هناك اتجاه مضطرد لزيادة البطالة فى الولايات المتحدة ـ وهو اتجاه لا يوازيه اتجاه مماثل فى أوروبا ••

(١٠٣) نفس المرجع ص ٨٤٢ ـ كانت اعلى نسبة فى المانيا اذ بلغت ٢ر٥٪ وتليها ايطاليا ٩ر٤٪ ثم فرنسا ٩ر٣٪ وهولندا ٦ر٢٪ وبلجيكا ٦ر١٪

(١٠٤) نفس المرجع ـ المعدل السنوى المركب ٧ر١٪ الذى حسب على اساسه هذا الارتفاع ، يرتكز على تقدير مختلف وبذلك ينحرف عن نسبة ال ٥ر٢ المعدل السنوى السابق ذكره •

(١٠٥) دخل بريطانيا لا ينطوى على تغيير اساسى اذ ان تكوين دخلها الأسـاسى لا يختلف اليوم عن تكوينه فى الدول الست الأعضاء الأصليين للرابطة الاقتصادية الأوروبية ، على ان الآراء الشائعة تقول بعكس ذلك ، ولو أن مستويات المعيشة فى القارة فى سنة ١٩٦٠ لم تعد متخلفة عن مستوياتها فى بريطانيا بدرجة كبيرة ••

وسط اوروبا المصنعة وبين المناطق المتخلفة منها • ولكن ليس هـذا الا مجرد ظاهرة على التقدم غير المتعـادل • واذا كان هذا مفيدا للمناطق المتخلفة ، فانه يتوقف على السياسة التى تتبعها المناطق الأكثر تقدما •

ومما لا شك فيه أن تكوين الرابطة الاقتصادية الاوروبية قد أوجد حافزا جديدا ، بالضبط فى الوقت الذى بدأ يضعف فيه الزحف الاصلى • ومنذ أن بدأت السوق المشتركة فى العمل حافظت دولها الاعضاء على أكثر من معدل النمو الذى حققته فى منتصف السنوات الخمسينيات • وفى الحقيقة ان سنة ١٩٦٠ كانت سنة ازدهار فارتفع الانتاج الصناعى بمقدار ١٣٪ ، وارتفع الانتاج العام بمقدار نصف هذه النسبة • ولو أن التقدم ابطأ فى سنة ١٩٦١ اذ لم يرتفع الانتاج الصناعى الا بمقدار ٦ر٥٪ الا أن لجنة الرابطة الاقتصادية فى ابريل سنة ١٩٦٢ توقعت توسعا يتراوح بين ٥ر٤٪ الى ٥٪ فى سنة ١٩٦٢ للدول الست فى مجموعها ، بينما يعمل مشروع الاربع السنوات الفرنسى سنة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٥ على أساس افتراض تقدم سنوى يبلغ ٥ر٥٪ (١٠٦) ــ أما بالنسبة لأوروبا الغربية فى مجموعها فقد افترضت اللجنة الاقتصادية الأوروبية نسبة التوسع بمعدل ٤ ٪ (١٠٧) ، وتتفق هذه التوقعات جوهريا مع المشروعات الابعد مدى التى سبق أن اقترحت للمدة المنتهية فى سنة ١٩٧٠ ــ وبعد هذا التاريخ تصبح المشروعات غير محققة الى حـد ألا تكون لها قيمة كبيرة • وبالأخص ، يعتبر من المستحيل التنبؤ بالمدى الذى ستؤدى اليه ضغوط الاجر المتزايد ــ الذى سبق أن لوحظ فى كل انحـاء منطقة الرابطة الاوروبية فى المـدة ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ الى تحول من الاستثمارات الى الاستهلاك ثم الى الانخفاض المترتب على ذلك فى معدل النمو • وبالنسبة لأوروبا الغربية فى مجموعها ، فان الدلائل أدنى كفاية للقياس عليها • وتقدير نسبة ال ٣ر٤٪ الزيادة السنوية التى حصلت بعد مدة ١٩٥٠ ــ ١٩٥٩ لغاية ١٩٧٠ قد يعطى نتيجة مرضية للغاية : ربح ٨٨ ٪ أعلى من سنة ١٩٥٥ عندما كانت أوروبا قد انتعشت كلية من الحرب • ولكن النقص فى الايدى العاملة والمواد الخام الحيوية قد يتدخل ويعمل على ابطاء معدل التقدم (١٠٨) • وحتى مع

---

(١٠٦) انظر الايكونوميست ٥ مايو سنة ١٩٦٢ ــ ومنذ ذلك الوقت ارتفع تقدير سنة ١٩٦٣ لغاية ٦٪

(١٠٧) انظر تقريرها السنوى (جنيف ــ ابريل سنة ١٩٦٢)

(١٠٨) ديورست ص ٨٦٥ وهذا المعدل للنمو لثمانى عشرة دولة فى غرب وجنوب اوروبا يجب عدم الخلط بينه وبين زيادة اجمالى الدخل الوطنى بالنسبة للفرد فى منطقة الرابطة الاقتصـادية الاوروبية الاصغر حجما •

معدل نمو سنوى قدره ٣ ٪ (أى أعلى من المعدل ٥ر٢ ٪ المقدر بأنه تحقق فى المدة بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩١٣عندما كانت أوروبا الغربية هى الاقليمالصناعى الرئيسى للعالم) فان اجمالى الانتاج القومى فى سنة ١٩٧٠ قد يكون أكثر من مستوى سنة ١٩٥٥ بنسبة ٥٥ ٪ ٠ ولما كان تعداد سكان أوروبا الغربية ـ على خلاف الفترة السابقة لسنة ١٩١٣ ـ يتزايد ببطء للغاية فان المكاسب بالنسبة للفرد ستكون فى الغالب كبيرة بقدر مكاسب اجمالى الانتاج الوطنى ٠ وبعبارة أخرى يمكن أن نتوقع أن ترتفع مستويات المعيشة بسرعة معقولة ٠ وفى عصرنا هذا الخاص « بالانفجارات السكانية » فأن هذا يضع أوروبا الغربية فى مركز فريد ٠ ان هذا الاقليم فى الواقع يتمم تحولا سكانيا بعيد المدى من مناسيب عالية للمواليد والوفيات الى مايقرب من الاستقرار على أسس عائلات صغيرة ومعدلات منخفضة للوفيات ٠ وفى خلال السنوات الخمسينيات كان سكانه يتزايدون بحوالى مليونين سنويا ـ وتعداد السكان المتوقع لسنة ١٩٧٠ يبلغ ١٩٢٠ مليونا ـ أى بزيادة تبلغ ٨٪ فقط عما كانوا عليه فى سنة ١٩٥٥ (١٠٩) ٠

واذا كانت التوقعات الحالية لنمو السكان ، وحجم قوة الايدى العاملة ، وزيادة القوة الانتاجية (أى انتاج الرجل فى الساعة) تقبل كحقيقة مسلم بها ، فان الارتفاع المقدر بنسبة ٥٥ ٪ فى اجمالى الدخل الوطنى سيؤدى الى زيادة فى الدخل الوطنى بالنسبة للفرد من ٧٤٧ دولار فى سنة ١٩٥٥ الى ١٠٦٧ دولار فى سنة ١٩٧٠ للسكان البالغ تعدادهم ٣٢٠ مليونا للثمانى عشرة دولة فى غربى أوروبا وجنوبيها (ويقل عن هذه النسبة قليلا اذا أضيفتتركيا ويوغوسلافيا الى القائمة (١١٠) ٠ وفى داخلية هذا الاقليم يرجح أن يكون التقدم النسبى أسرع ما يكون فى ايطاليا ، حيث ما زالت القوى الاحتياطية من الأيدى العاملة تجتذب نحو الانتاج الصناعى ، وأبطأ ما يكون فى ايرلندة بالرغم من ثبات تعداد السكان أو تناقصه ٠ واذا افترض الانسان معدلا للنمو أكثر من نسبة مركبة ٣ ٪ سنويا فان الصورة الناجمة لا تزال تترك الخاصيتين الاساسيتين السابق ذكرهما دون تغيير ٠ وهما نمو مذهل فى الوزن النسبى للصناعة ازاء الزراعة فى كل

---

(١٠٩) نفس المرجع ص ٨٦٦ ـ وهذا لا يشمل تركيا ويوغوسلافيا التى تعانى أولاهما على الاقل « انفجارا اسكانيا مزعجا » ٠٠ ولكن حتى مع هذا فان الرقم الاجمالى لكل الدول العشرين لن يتجاوز ٣٧٠ مليونا فى سنة ١٩٧٠

(١١٠) نفس المرجع ص ٨٦٩ ـ ان التباين المذهل بين هذا الرقم وبين مبلغ ٥٨٠ر١ دولار للفرد فى دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية (كما تبين سابقا) يعكس الثغرة التى ما زالت تفصل الوسط الصناعى لاوروبا عن الاقاليم الجنوبية المتخلفة ٠

الدول المختصة تقريبا ، وتفاوت جوهرى بين المجموعة المصنعة تصنيعا كليا وبين الدول الباقية • وعندئذ تصبح المشكلة متعلقة بتوجيه رأس المال الفائض من الأقاليم المتقدمة الى الأقاليم المتخلفة • وبعبارة أخرى تصبح احدى مشكلات التخطيط الأوروبى ، بل تصبح مسألة سياسية ، اذ أن القرارات المختصة يمكن أن توضع فى المركز فقط •

وبالرغم من هذه الملاحظة التحفظية ، فانه من الضرورى أن نقول شيئا عن المتوقع بالنسبة للهيئات الوطنية المختصة • ولكن لنحاول أولا مواجهة انتقادين محتملين ينصبان على مبدأ التكامل الاقتصادى الأوروبى : عدم ملاءمته للمفارقات القائمة الاجتماعية الاقتصادية ، والطبيعة المضللة للاجراءات الكثيرة عندما تطبق على التجارة بين الدول ذات التكوين الاقتصادى المتشابه الكمية بوجه التقريب •

وبالنسبة للأول يمكن الرد بكيفية معقولة بأن مجرد الزيادة فى الدخل الاجمالى للدول المختصة لا شأن لها بمستويات المعيشة باعتبارها تؤثر على الاغلبية • وكما أن الفجوة بين الأعضاء المتقدمة والأعضاء المتخلفة فى العائلة الأوروبية تتجه الى الاتساع فى حالة عدم وجود قوة مضادة ، لذلك يمكن القول : أن الارتفاع فى معدل الدخول فىدول أوروبا الغربية الى ما يقرب من نصف مستوى الولايات المتحدة سيترك الثغرة بين الاغنياء والفقراء فى أوروبا ليس فقط دون تغيير بل حتى قد يزيدها وضوحا أكثر مما هى عليه اليوم • ان السلع التى لها وزنها الثقيل فى ميزانية الطبقات العاملة والطبقة المتوسطة الدنيا من أصحاب المرتبات ــ مثل المواد الغذائية من محلات البقالة ، وملابس العمل ، وأجهزة التدفئة ألخ ــ تعتبر أرخص نسبيا فى الولايات المتحدة منها فى أوروبا ، وهو ما يعنى أن مستوى المعيشة للعامل الامريكى أعلى من مستوى زميله الأوروبى • واذا افترضنا اذن أن اجمالى الدخول القومية قد ارتفع ، بينما بقيت المفارقات الاجتماعية دون تغيير ، فان الثغرة بين الاغنياء والفقراء قد تزداد اتساعا فى سنة ١٩٧٠أكثر مما هى الآن ، وبالأكثر لأن خدمات الرفاهية وبضاعتها التى يستهلكها الاغنياء أرخص فى أوروبا مما هى فى الولايات المتحدة • وقد يصبح الاثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا ولو أنهم فى الواقع فى حال أفضل • وهذا أمر حقيقى وهام ولكنه لا يتجاوز القول بأن النمو الاقتصادى فى حد ذاته لا يفعل شيئا فى تغيير الفوارق الاجتماعية • ومن وجهة النظر الديمقراطية تعتبر هذه حجة ضد اقتصاد السوق وليست ضد التكامل الأوروبى • والنتيجة التى تؤدى اليها ببساطة أنه فى تكامل أوروبا الغربية فانعلى الاشتراكيين ــ والديمقراطيين بصفة عامة ــ أن يتدبروا عملهم من أجل منع الطبقات المالكة من احتكار ثمار التقدم •

اما الصعوبة الثانية فأكثر خطورة ، وربما لا يوجد لها حل مقبول • قد يتطلب الاتحاد الأوروبي درجة معينة من سياسة الوقاية • والى الحد الذى تذهب اليه في عمل ذلك فانها تمنع بشكل واضح تخصيص الموارد العالمية • وأوروبا التي حاولت الاعتماد تماما على نفسهـا فى انتـاج المواد الغذائية ، لن تكون بحال ما سـوقا للدول التى تعتمد على تصـدير المواد الغذائية مقابل استيراد المصنوعات • وفي الممارسة العملية فان هذا يؤثر على منتجى المواد الغذائية فى المناطق المعتدلة أكثر مما يؤثر على الدول الاستوائية التى هى بطبيعة الحال الدول الفقيرة حقا • ولكن من الواضح أن هناك خطرا فى هذه الممارسات على سياسة الوقاية بالقدر الذى للانتعاش المصطنع للانتاج الاوروبى من الارز وبنجر السكر على حساب الموردين الاستوائيين وشبه الاستوائيين • ولعل أشد اجراء مضاد بالنسبة لهذه الاتجاهات يكمن فى الارتباطات السياسية لأوروبا الغربية مع الدول الافريقية والآسيوية التى كانت تابعة لها قبلا • وهذه المشاركة مع بعدها عن أن تكون نوعا من « الاستعمار الجديد » فانها تخدم فى اعطاء هذه الدول ضمانا ضد تهديد مستتر بالحماية الاوروبية • وأسهل من ذلك أن نرى ماذا تستطيع أوروبا عمله لمساعدة استراليا أو كندا دون الاضرار بفلاحيها هى. ومن الناحية الاقتصادية البحتة ، واذا تركنا جانبا التأثير المدمر على فلاحى القارة فان المستهلك الاوروبى قد يكسب من انضمام كندا الى السوق المشتركة أكثر مما يكسب من عضوية بريطانيا للسوق ، اذ أنه فى هذه الحالة سيحصل على الحبوب الكندية بأسعار منخفضة وعلى معادنها بدون ضرائب • ولكن مثل هذه الممارسات المتناقضة فى المنطق الاقتصادى لا تخدم الا فى ابراز عدم صحة التعليل المعنوى • والاتحاد الأوروبى ، من الناحية العملية ، ولو أن له منطقا اقتصاديا خاصا به ، الا أنه ينطوى على بعض الاعباء الاضافية • وقد يذكر أنه لن تطلب أى تضحيات من الدول الفقيرة فعلا ، ولكن هذه هى الصلاحية الكبرى الوحيدة التى يقبلها معظم الأوروبيين • وأما بالنسبة للدول الاخرى فان عليها أن تتحمل ، بأى جلد ممكن، الاتهام بأنهـا فى صهرها لاقتصادياتها غير المتباينة كثيرا ، انما تخضع المنطق الاقتصادى للأهداف السياسية •

أوروبا الشمالية الغربية :

من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، تسيطر ألمانيا وفرنسا على منطقة السوق المشتركة، وتتبعهما ايطاليا على مسافة ما، وتكون دول البنلوكس مجموعة خاصة بها ، وهى لبعض الاغراض تعمل كحلقة بين المجموعة الفرنسية ــ الألمانية وبين المملكة المتحدة • وبطريقة عكسية ، كانت بريطانيا من بين الدول السبع فى

عضوية (منطقة التجارة الحرة) تمثل القوة الكبرى . ان هذه الانقسامات الداخلية، التى كان لها فى بعض الاوقات أهمية سياسية كبيرة[١١١] تبدو ثانوية عندما ينظر اليها فى ظل الصورة الخلفية للتباين الاكثر دواما القائم بين نصفى أوروبا الغربية : القسم الشمالى الغربى ، وقسم البحر المتوسط .. فالأول يغطى جميع الدول الست والسبع باستثناء البرتغال وربما اجنوب الايطالى . وتشمل المجموعة الثانية عددا من الدول الواضح أنها تشترك مع بعضها البعض فى روابط مشتركة أكثر مما تشترك مع الاقليم الشمالى الغربى.وليس من المهم بالنسبة لغرضنا،نوع الشكل الذى يمكن أن تنضم به دول مثل : السويد وسويسرا والنمسا الى الاتحاد السياسى الاقتصادى لأوروبا الغربية . وهى من الناحية البنائية تكون جزءا من المجموعة « المتقدمة » وتكون هذه الانقسامات الفرعية ملائمة لو أن الانسان كان يحاول أن يدرك الحقائق التى تنطوى عليها تتابع الاحداث السياسية[١١٢] .

(أ) ولنبدأ من أجل التبسيط بالمملكة المتحدة المكونة من بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا (باستثناء أير التى تعتبر من وجهة النظر الجغرافية غير هامة) ومرة أخرى من أجل الترتيب الاولى لنبدأ بقليل من الاحصائيات الأساسية ، التى أيدها المسح الاقتصـادى الذى قامت به منظمة التعـاون الاقتصادى والتنمية OECD فى مارس سنة ١٩٦٢ وكما ذكرنا قبلا كان النمو الاقتصادى فى بريطانيا خلال سنوات الخمسينيات بطيئا . وأحرزت الدول الاعضاء فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية حوالى نصف المعدل ، وارتفع الانتاج الصناعى بسرعة معتدلة فى فورتين قصيرتين : من أواخر ١٩٥٢ الى أواسط ١٩٥٥ ، ومرة أخرى من أواخر ١٩٥٨ الى أوائل ١٩٦٠ . ولكن كانت الحالة فى باقى الوقت راكدة الى حد ما : وهى حالة استمرت لغاية النصف الأول من سنة ١٩٦٢ ، ولو أن الصادرات قد تحسنت عن

---

(١١١) فمثلا فى اثناء مفاوضات الوحدة الاوروبية فى ابريل ـ مايو سنة ١٩٦٢ عندما حاول مسيو سباك التوسط بين وجهتى النظر البريطانية والفرنسية وكان نصيبه الانتقاد من كل من الطرفين : أنظر « صحيفة الجارديان » بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٢ ـ وقبل ذلك كانت دول البنلوكس قد رفضت مؤقتا ان تدخل فى مباحثات بشأن مستقبل اوروبا الغربية السياسى قبل ان يتخذ قرار بشأن عضوية بريطانيا . وقد وضحت وجهة النظر الفرنسية بواسطة الجنرال ديجول فى ١٥ مايو وكان لها تاثير كبير .

(١١٢) جوتمان فى «جغرافية أوروبا» يحدد أوروبا الغربية بأنها: بريطانيا وايرلندا واسكنديناوه ومجموعة البنلوكس وفرنسا وسويسرا بينما تعتبر المانيا (الشرقية والغربية) من وسط اوروبا كما تعتبر : النمسا وايطاليا ضمن مجموعة دول البحر المتوسط .. والأرجح ان هذا لا يبدو مقبولا كما كان منذ حقبة مضت ..

السنة السابقة • وبالرغم من أن الولايات المتحدة وكندا قد بقيتا طوال الحقبة الماضية فى أسفل القائمة الا أن هذا ليس فيه تعزية لواضعى السياسة البريطانيين، اذ أن المقارنة الاكثر أهمية هى مع مجموعة دول القـارة الأوروبية • وبالنسبة للسنوات الخمسينيات فى مجموعها كان اجمالى الدخل القومى فى المملكة المتحدة حوالى نصف المعدل الذى أحرزته منطقة الرابطة الاقتصادية الأوروبية(١١٣) • وعلاوة على ذلك ارتفعت صادرات المملكة المتحدة فقط بنصف سرعة الواردات فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ فى حين أنه فى منطقة الرابطة الاقتصادية الأوروبية لحقت الصادرات تدريجيا بالواردات بحيث كونت فائضا • ويبدو عند الموازنة أن انخفاض المعدل للنمو هو نتيجة للحقيقة التى تقول : أن التجارة الخارجية لا تلعب دورا هاما فى انعاش الطلب فى حين أن الازدهار الاقتصادى فى القارة كان يغذيه التدفق الديناميكى لحركة الصادرات الذى ظهر بشكل مثالى فى سنوات الخمسينيات فى حالة ألمانيا الغربية ثم فى ايطاليا وكذلك فى فرنسا • وسواء أكان هذا البطء بسبب الاتجاه الصاعد للتكاليف والاسعار ، أو الى عـدم سهولة انتقال الايدى العاملة ، أو الى سوء العلاقات الاقتصادية ، والتحفظ الادارى ــ فقد كان كل هذا موضعا لكثير من النقاش فى بريطانيا • وظاهر الامر أن عامل المقاومة كان النمو السريع نسبيا فى الدخل النقدى، ومن ثم فى نفقات الوحدات بالمقارنة مع الدول المصنعة بالقارة ، ولو أنه منذ سنة ١٩٦٠ فصاعدا كان هذا الفارق يتجه الى أن يضيق نتيجة للارتفاع الاكثر سرعة فى الاجور الحقيقية فى القارة• أن فكرة أن الأجور كانت أسرع ارتفاعا بالنسبة الى القدرة الانتاجية كانت سـائدة على نطاق واسع فى الدوائر الرسمية البريطانية مما أدى الى حركة « ركود الاجور » غير المقبولة فى سنة ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ التى ربما كان تأثيرها الاساسى هبوط التأييد الانتخابى لحزب المحافظين • وكان ضغط الطلب فى الداخل على المصدرين موضـع لوم ، ولو أنه لوحظ بواسطة ناقدى السياسة الرسمية أن فترات ازدياد الطلب الداخلى فى سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٩ كانت تقترن بارتفاع الصادرات • وقد ألقى هذا بعض الشك حول الفكرة ــ التى كانت موضع القبول فى دوائر الخزانة ــ ان الصادرات يمكن أن تستفيد من الاجراءات الانكماشية التى يقصد بها تحديد الطلب الداخلى• وقد رأى رجال الاقتصاد ورجال الاعمال الناقدون للسياسة الرسمية أنه من المرجح أن الانكماش كان له تأثير ساحق على الجو الاقتصادى بأكمله • كما بدا من المحتمل أنه فى أسواق منطقة الاسترلينى عبر البحار التى كانت تتسع ببطء لأسباب أخرى (الاضمحلال التدريجى لمزايا الضرائب والحصص التى كانت تحابى

---

(١١٣) المسح الاقتصادى (لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) الخاص بالمملكة المتحـدة ــ مارس سنة ١٩٦٢ ص ١٠

المنافسين البريطانيين ضد المنافسين الأوروبيين واليابانيين والأمريكيين) لم تكن الأسعار هى العائق الرئيسى • وعلى أى الاحوال فان مما يجدر ذكره أنه فى سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ اتسعت الصادرات البريطانية الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بسرعه متوسطة ، بينما ركدت المبيعات الى منطقة الاسترلينى عبر البحار ، وكانت قد هبطت قبل ذلك من ٤٩٪ الى ٣٨٪ من الاجمالى فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦١ ، بينما ارتفعت حصة الصادرات الذاهبة الى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خلال نفس المدة من ٣٨٪ الى ٤٦٪(١١٤) • ومنذ سنة ١٩٥٨ كان من المطلوب أن يكون هناك فائض متزايد من الصادر على الحساب الجارى عندما كان صافى الايرادات من الاستثمارات « غير المنظورة » (من عمليات البنوك والملاحة والاستثمارات الأجنبية ألخ) لأول مرة غير كاف لتغطية نفقات الحكومة عبر البحار (وبالأخص العسكرية) وصافى الصادرات الرئيسية (أو صادرات رأس المال) للخارج • وكانت مشكلة ميزان المدفوعات الناتجة عن ذلك هى الشغل الشاغل للسلطات فى السنوات الاخيرة فأدت الى تقلبات شديدة فى احتياطى الذهب مع ما ترتب على ذلك من مناورات فى سعر الفائدة ، وما يتبعها من تأثيرات ضارة على حائزى الاسترلينى الاجانب والمنتجين الوطنيين على السواء • ان قرار السعى للوصول الى عضوية الرابطة الاقتصادية الأوروبية قد انبعث بالاكثر من هذه الصعوبات ، وفقدان الثقة الناتج عن ذلك فى فاعلية الترتيبات التجارية التقليدية ، التى كان يبدو أنها تجعل البلاد معتمدة على منطقة الاسترلينى فى وقت كانت فيه أسواق أوروبا الغربية :

(أ) تتسع بسرعة أكبر • •

(ب) تهدد بأن تصبح متكاملة وراء جدار تعريفة مشتركة ، ما لم تستطع بريطانيا الانضمام الى السوق المشتركة • ويمكن بطبيعة الحال الاحتجاج بأنه حتى بدون الوصول الى العضوية فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية، فان بريطانيا فى سنة ١٩٦٢ كانت تحسن صنعا بالتصدير الى أوروبا الغربية •

ومن وجهة نظر بعيدة المدى كان هناك بعض الشك فيما اذا كانت الايضاحات عن حالات الضعف بعد سنة ١٩٤٥ تتعلق بالحالة الاقتصادية غير المرضية للبلاد•

---

(١١٤) نفس المرجع ص ٢٢ - للوقوف على التحليل الرسمى انظر المسح الاقتصادى للحكومة فى أبريل سنة ١٩٦٢ وبالأخص ما بعد ص ٢٩

وتدل التحريات في معدل نمو بريطانيا الاقتصادى فى القرن الماضى على أن الخطى كانت في الواقع بطيئة بالنسبة لدول أخرى لوقت طويل جدا(١١٥) • ولذلك فليس هناك مبرر قوى لتطبيق الجداول الاقتصادية League tables للسنوات الخمسينيات ، اذ أن هذه المقارنات تفترض أن كل دول أوروبا الغربية بدأت من مستوى واحد حوالى سنة ١٩٥٠ أو على أى حال فى سنة ١٩٥٥ عندما تم اصلاح أضرار الحرب • واذا كان التباطؤ فى معدل النمو البريطاني يرجع الى أوائل سنوات هذا القرن ، أو حتى الى تاريخ أسبق ، فان هذا الاجراء يصبح موضع نظر أو موضع شك • ومن ناحية أخرى تلح الضرورة لاتباع استراتيجية طويلة المدى للاسراع بمعدل النمو • وفى أوائل سنة ١٩٦٢ اتخذت خطوة فى هذا الاتجاه بانشاء (المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية) لكى يشير على الحكومة بالاجراءات الكفيلة بتنمية التقدم بخطوات أسرع ، مقترنة بالاستقرار المالى • وعلى خلاف زميلتها الفرنسية (قومسارية التخطيط) التى كان نجاحها فى تقوية النمو الاقتصادى لفرنسا بعد الحرب لمنشئيها فان المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية كان يبدو أن مفهومه هو أن يكون هيئة استشارية بحتة ، ذات فرصة محدودة للغاية للافلات من رقابة الخزانة (اذا لم نذكر رقابة المصالح المكتسبة الرئيسية التى كان عليه أن يتغلب عليها) • وربما كان انشاؤه يشكل قبل كل شىء تغييرا فى جو التفكير • وعلى أى حال فانه أعاد عبارة « التخطيط » مرة أخرى الى مكانتها بعد عشر سنوات من اعتماد « المحافظين » على قوى السوق ، تلتها بدورها ست سنوات من تخطيط فاتر تحت حكومة العمال فى السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥١ •

وربما لم يكن من المدهش فى الجو الذى خلقته حقبة من التحفظية أن هذه البدعة ينبغى أن تواجه اتجاها دفاعيا من جانب الاقتصاديين الذين سبق أن عابوا على واضعى الخطط ثقتهم الزائدة عن الحد بتنبؤاتهم • وهذا بالاحرى يتجاهل الفارق بين مجرد التخمين وبين الوضع الاصيل للقرارات • وعلى أى حال فان بعض الاخصائيين كانوا ما زالوا يشعرون بارتياحهم فى سنة ١٩٦٢ الى أن السجل لم يكن رديئا للغاية • وكتب أحدهم يقول : « أنه على عكس مفهوم خاطىء آخر ، فان معدل تقدمنا ، فى السنوات الخمسينيات التى يزعمون أنها كانت سنوات ركود ، لم يكن منخفضا بالنسبة للمقاييس التاريخية أو بالمقارنة بمعدل النمو فى دول مثل اسكنديناوة التى بدأت الحقبة بأوضاع قابلة للمقارنة بوجه التقريب

---

(١١٥) انظر بالأخص عدد يوليه سنة ١٩٦١ من (مجلة المعهد الوطنى للبحث الاقتصادى) ويوجد بحث مختصر فى (الجارديان) بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢

فقط(١١٦) • وهذا يتجاهل المقارنة بالتقدم الألماني وكذلك بالتقدم الفرنسي ، وكما تبين قبلا فان مثل هذه المقارنات في غير مصلحة بريطانيا ولو أنه من الصعب القول بأي شيء يعزى الى ذلك • وقد سبق أن اقترح في سنة ١٩٦٠ بواسطة مجموعة من الباحثين أن معدل الاستثمار البريطاني المعبر عنه بأنه نسبة مئوية من اجمالي الانتاج الوطني كان منخفضا جدا بالمقارنة بمعظم الدول الاخرى في أوروبا الغربية ، كما كان معدل نمو الانتاج منخفضا(١١٧) ولكنهم سرعان ما أضافوا أن معدلا أعلى للاستثمار ليس بالحل التلقائي (الاوتوماتيكي) • وفي الواقع أن الاستثمار بعد ذلك قد زحف صاعدا الى نسبة مئوية أفضل دون أن يبدو أنه أحدث اختلافا كثيرا • ومما لا مناص منه أن هذا أدى بانصار الحركة الاقتصادية الى أن ينادوا بأن ما كان ينقص في الواقع ليس هو تكوين رأس المال الثابت بل الجو المناسب للمنافسة • « ان أفضل ما نفعله •• هو أنه يجب أن نخلق مجتمعا أكثر قدرة على الاقدام والتنافس والواقعية(١١٨) » • ويمكن مسامحة الآخرين لاعتقادهم أن نفس النتيجة كان يمكن الوصول اليها بمساعدة قدر أكثر من الاقدام في المركز المختص باتخاذ القرارات • ولم يكن الاشتراكيون وحدهم هم الذين يرون هذا الرأي والذين لا يقدرون المنافسة وقوى السوق حق قدرها ، بل أيضا الاحرار الذين أعيد تنظيمهم والذين في سنة ١٩٦٢ كان يبدو أنهم نفضوا عنهم ما ورثوه عن غلادستون وأحرزوا مكاسب انتخابية على أساس ازعاج رجال الأعمال المتحررين من الطراز القديم• وعلى حد تعبير معلق آخر محير نوعا ما•

ان المبادىء التاريخية لحزب الأحرار : الفردية ، عدم التقيد الاقتصادي ، حرية التجارة من النادر أن تبدو (فيما عدا المبدأ الاول) فوق السطح في الحزب الجديد الذي كونه مستر جريموند ، لقد أفسح عدم التقيد الاقتصادي الطريق لقابلية التخطيط الاقتصادي بالاسلوب الفرنسي ، وقد عطلت حرية التجارة نتيجة للحماس من أجل تعريفة جمركية أوروبية مشتركة(١١٩) •

---

(١١٦) جون برونر « الهروب من الحقيقة » صحيفة ليستنر ١٧ مايو سنة ١٩٦٢

(١١٧) الاقتصاد النامي ـ بريطانيا ـ المانيا الغربية ـ فرنسا « نشرة PEP ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٠ ص ٢٨٩

(١١٨) برونر

(١١٩) مقال افتتاحي في التايمس ١٩ ابريل سنة ١٩٦٢

يبدو ان هذه النظرة الاجمالية تتلاءم مع التغييرات الاجتماعية التى كانت تدفع بريطانيا ـ وبالاخص الطبقة المتوسطة التى يتكون أفرادها من ذوى الاجور والحرف الذين عرفوا بانضمامهم الى حزب للاحرار نظم طبقا « للحدود الجديدة » ـ الى اتجاه سبق أن اتخذه بعض منافسيها الأوروبيون • وهنا كان يتمثل مظهر « للأمركة » لا يشترك عادة مع الولايات المتحدة ، وغير مقبول أساسيا لدى حزب المحافظين ، اذ أنه يذهب بعيـدا عن الاعتماد على السـوق • وعلى أى حال كان (التخطيط على الطريقة الفرنسية) بديلا « لاقتصاد السوق الاجتماعى » للدكتور ايرهارد الذى كان يعتبر الى ذلك الوقت مثالا للشعب البريطانى بواسطة عدد كبير من المتحدثين باسمه ، وأصبح من العادة فى المدة الآخيرة مقارنة البريطانيين بالألمان فى الاجراء ثم بعـد ذلك بالفرنسيين • وقد سهلت مثل هذه المقارنات بالنسبة للرجل العادى ، الالتزام الرسمى (لمجلس التنمية) فى ربيع سنة ١٩٦٢ لتحقيق هدف طموح لنمو البلاد الاقتصادى لمدة خمس سنوات تنتهى فى سنة ١٩٦٦[١٢٠] •• فاذا أمكن تحقيق هذا الهدف فانه يسجل تقدما يفوق أى فترة أخرى فى التجربة البريطانية ، وخاصة لانه اتسم بارتفاع هائل للقوة الانتاجية للعامل[١٢١] • وبالرغم من أن الرقم المستهدف كان محوطا بالتحفظات الا أنه يبدو أنه كان ملزما للحكومة ـ التى كانت مسئولة نهائيا عن بيانات المجلس ـ بسياسة توسعية كان نجاحها يتوقف على عوامل أخرى ، على ما يشبه السياسة الوطنية للاجور • وفى أواخر سنة ١٩٦٢ كانت هناك أسباب معقولة تدعو للشك فيما اذا كانت هذه الاهداف يمكن تحقيقها دون حاجة الى درجة أعلى من التخطيط المركزى ، أو على ظهور فورة انتاجية ألمانية وهوس تنافسى، يمكن بدوره أن يساعد على التضخم واضطراب ميزان المدفوعات بدلا من التوسع المنتظم • وعلى أى حال يبدو أن المسيطرين على اقتصاد بريطانيا قد قرروا أنه سـواء انضمت المملكة المتحدة أم لم تنضم للسوق المشتركة ، فمن الواجب التقارب مع معدلات النمو الاكثر سرعة فى القارة • ولم يكن هناك أى خلاف واضح بشأن هذا الرأى ولو أن المتشككين قد يتساءلون عما اذا كان مثل هذا الخروج عن التقليد مرجحا تحت حكومة محافظين أو كان فى الحقيقة فى حكومة العمال ، فلم يضع أى من الحزبين

(١٢٠) انظر الايكونوميست بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ ـ كان معدل النمو قد حدد بنسبة اجمالية ٤٪ للمدة من ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ او تقريبا ٢٢٪ جملة وهى نسبة لا تزال ادنى من ال ٢٤٪ هدف المشروع الفرنسى لفترة اقصر (١٩٦٢ ـ ١٩٦٦)

(١٢١) مع مراعاة النمو السكانى ، يمثل الهدف ٤٪ نسبة قدرها ٣ر٣٪ تحسينا سنويا فى الانتاج للعامل •

كل ثقله فى الماضى خلف مبدأ التوسع ، ولو أن كلا منهما يبدى الآن الحماس بتأكيده أن التوسع كان فعلا هدفه الاول ، الذى يجب أن تتفرع منه جميع الاعتبارات الاخرى(١٢٢) •

وفى النصف الاخير من سنة ١٩٦٢ كان لا يزال فى امكان الاقتصاديين الذين ينتقدون انجازات بريطانيا الماضية أن يشكوا فيما اذا كان مجلس التنمية ليس أكثر من مجرد طلاء خارجى • وقد يذكر مثل هؤلاء النقاد أن معظم السلطات لم يعدلوا بعد عادتهم الغريبة من احتساب اجمالى الدخل القومى البريطانى بسعر التكلفة ، بينما الدول القارية ـ والولايات المتحدة ـ تحسب اجمالى الانتاج بأسعار السوق • فلو أن الانتاج البريطانى فى سنة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ كان قد عرض على الطريقة الأوروبية والأمريكية المثالية ، لكان يبدو بدرجة واضحة أكبر ـ بحوالى ٣ بليون جنيه • وقد يبدو غريبا أن الاحصائيات الرسمية تقلل من تقدير الانتاج الوطنى ، ولكن هناك جانب آخر لهذا التواضع : فاذا كان الانتاج الوطنى أكبر ، فان النسبة التى تؤخذ للاستثمار ـ أى بالاضافة الى رأس المال ـ تكون أصغر مما يبدو فى الاحصائيات الرسمية • وبكيفية معينة ، اذا كان الانتاج الوطنى البريطانى بأسعار السوق فى سنة ١٩٦١ بلغ حوالى ٧ر٢٦ بليون جنيه (أى حوالى ٣ بليون جنيه زيادة عن الرقم الرسمى) ، فان الحصة للاستثمار وقدرها ٣ر٤٥ بليون جنيه كانت ١٧٪ فقط مقابل الادعاء الرسمى ١٩٪ ومقابل النسبة المقدرة بـ ٢٥٪ فى ألمانيا (المحسوبة على أساس اجمالى الدخل القومى الالمانى بمبلغ ٧ر٢٧ بليون جنيه بأسعار السوق وأسعار النقد الحالية) وعلاوة على ذلك عندما يجرى خصم تكاليف التجديدات ، فان صافى الاستثمار فى بريطانيا يظهر فى الرقم المتواضع بحوالى ٩٪ مقابل ١٧٪ فى ألمانيا ـ أى حوالى ضعف الرقم البريطانى. وتستمر المقارنة لتشمل الفرق فى الاجراء الاقتصادى ، اذ أنه قبل كل شيء فان الامر الذى يهم هو صافى الاضافة السنوية الى احتياطى الدولة من الارصدة الثابتة . وليس معنى هذا أن الاقتصاد البريطانى لم يكن يعانى كذلك من مؤثرات أخرى ، مثل نقص العمال المهرة ، ولكن عدم كفاية معدل الاستثمار هو الذى يجب على الارجح أن يكون له الاعتبار الاول •

---

(١٢٢) انظر مستر دوجلاس جاى عضو البرلمان فى صحيفة *Statist* بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٢ حيث يقول : ان التوسع يجب أن يكون الهدف المقدم فى السياسة الاقتصادية والاشتراكية لحكومة العمال القادمة •

ويمكن أن نضيف كلمة عن العائق المزعوم الذى يقال : ان بريطانيا كانت تعانى منه نتيجة للاضرابات وغيرها من الصعوبات العمالية الأخرى ، وهو توضيح خيالى فى دوائر الاعمال والادارة ، حيث كان يعتقد الى عهد قريب جدا ــ بالرغم من كل الشواهد ــ أن بريطانيا كانت محملة بالضرائب بكيفية أشد وطأة من ألمانيا (وفى حقيقة الامر أن العكس هو الصحيح) • ويكفى هنا أن نذكر بعض الاحصائيات التى أعدت بواسطة (مكتب العمل الدولى) فى جنيف الذى عرض الامر بحذافيره (١٢٣) • ويبدو أنه فى خلال المدة ١٩٥٣ ــ ١٩٦٠ فقدت الولايات المتحدة ستة أضعاف ما فقدته بريطانيا من أيام العمالة ، ولو أن سكان الولايات المتحده ذوى الاجور ليسوا الا ضعفين ونصفا ، وعدد العمال النظاميين أقل من ضعفى عددهم فى بريطانيا • فقد حدث ٣٫٣٣٣ اضرابا عن العمل فى الولايات المتحدة شمل ١٫٣٢ مليونا من العمال وضاع ١٩٫١ مليونا يوم عمل بالمقارنة مع ٢٫٨٣٢ اضرابا بريطانيا شملت ٨١٨٫٨٠٠ عامل كلفت خسارة ٣ ملايين يوم عمل • وكانت الارقام الامريكية من بين أفضل الارقام فى السنوات الاخيرة بالمقارنة مع أفضلها فى سنة ١٩٥٩ عندما كانت الخسارة ٦٩ مليون يوم عمل مقابل ٥٫٢٧٠٫٠٠٠ فى بريطانيا • ولليابان التى هى من أخطر المنافسين لبريطانيا فى التجارة الدولية أسوأ سجل اضراب • وفيها قوة عمال صناعية ومدنية تزيد عن ١٧ مليونا (منهم حوالى ٧ ملايين من أفراد الاتحادات العماليه) قد خسرت نحو ٥ ملايين يوم عمل سنويا فيما بين سنة ١٩٥٣ و ١٩٦٠ بزيادة مليون واحد عن بريطانيا بقوتها الضخمة من العمال • وفى فرنسا وايطاليا أقل من نصف عدد أصحاب الاجور فى بريطانيا (١١٫٥ مليون و ٩ ملايين على التوالى باستثناء العمال الزراعيين) كانت كل منهما تعانى من المنازعات بنسبة أعلى من بريطانيا • وكانت هذه تكلف فرنسا تقريبا ٣ ملايين يوم عمل سنويا ، وتكلف ايطاليا أكثر من ٥٫٥ ملايين ، ومرة أخرى أسوأ من بريطانيا • ويوجد فى فرنسا بالتقريب ٣ ملايين من أفراد الاتحادات العمالية ، ويقدر أن حوالى نصفهم يتبعون الاتحاد العام للعمال الخاضع للشيوعية •

(ب) ولا يوجد الا القليل نسبيا ليقال عن جمهورية ألمانيا الفيدرالية • فأولا يعتبر سجلها الاقتصادى معروفا جيدا ولا يتضمن مشكلات • ثانيا أن جوها

---

(١٢٣) انظر *The Statist* بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٢ ص ٤٩٩ ــ ٥٠٠ و ٨ يونيه سنة ١٩٦٢ ص ٧١٠ ــ ومما يجدر ذكره ان نشرة (المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية) عن التقدم من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٦ تخرج من التقليد باعطاء احصائيات عن اجمالى الانتاج الداخلى بأسعار السوق • وقدر الانتاج بمبلغ ٣٦٫٤٨٦ بليون جنيه لسنة ١٩٦١ ويتوقع أن ينمو الى ٣٢٫٢٢٥ بليون جنيه فى سنة ١٩٦٦

الاجتماعي السيـاسى (العـام) يتميز بركود لا يتفوق عليـه الا الجو العقلى فى بلجيكا • ان ألمانيا الفيدرالية هى اليوم أكثر دول أوروبا الغربية ازدهارا وأشدها تصنيعا • وفى اعتبارات أخرى هى أبعد ما تكون جاذبية • فالحياة السياسية فى المانيا الغربية ، منذ انهيار القومية والاختفاء التدريجى للاعتقاد المتوانى فى توحيد نصفى ألمانيا الشرقية والغربية قد وضعت نفسها داخل الاناء الممعن فى الضيق بين الائتلاف المكون من الديمقراطيين المسيحيين وما يسمون بالاحرار، وبين المعارضة الاشتراكية الديمقراطية • وهذا مما يجعل من السـهل تلخيص الوضع الحـالى للأمور ، وليس هناك فى الواقع ما يستدعى الحديث عنه سوى الاقتصـاديات ، والارقام تتحدث عن نفسها • فى أواخر سنة ١٩٦٠ كان تعداد سـكان ألمانيـا الغربية (باستثناء برلين الغربية) ٥٣٫٧٥٦٫٠٠٠ مقابل ٥٢٫٦٧٦٫٠٠٠ فى المملكة المتحدة (١٢٤) • وأنصبة القطاعات الرئيسية للاقتصاد فى قيمة اجمالى الانتاج متشابهة جدا فى كل من ألمانيا وبريطانيا • وفى الواقع ان الاقتصادين متشابهان جدا الآن فى تكوينهما ، والاختلاف الرئيسى أنه لا يزال فى ألمانيا الغربية ١٧٪ يعملون فى الفلاحة مقابل ٤٪ فقط فى المملكة المتحدة • وليست هناك حاجة الى اعادة الحديث عن القورة الانتاجية الالمانية ويكفى أن نقول: أنه فيما بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ارتفع الانتاج الصناعى ٨٠٪ (مقابل ٣٠٪ فى بريطانيا) وأن القدرة الانتاجية الصناعية أى الانتاج بالنسبة لكل عامل مستخدم قدرت فى سنة ١٩٥٠ بخمسين فى المائة أعلى مما كانت عليه قبل الحرب (١٢٥) • واتجهت مستويات المعيشة على وجه العموم الى مستوى أدنى من المستوى البريطانى ، ولكنها كانت ترتفع بالنسبة لسكان المناطق الحضرية • وعلى وجه الاجمال قد تحسنت ألمانيا الغربية عن مستواها قبل الحرب فى انتاجها بالنسبة للفرد أكثر من المملكة المتحدة، وكان هذا فى الغالب نتيجـة للتجديد الاجبارى ، وتدفق ملايين المهاجرين من الاراضى المفقودة •

وليس فى الامكان أن نترك هذا الموضوع دون الاشارة الى أن سجل ألمانيا الغربية من الايدى العاملة هو أكثرها استقرارا من أى قوة صناعية أخرى • ومع تعداد عمالها الذين يتقاضون أجورا البـالغ عـددهم ٢١ مليونا (دون العمـال الزراعيين) فقدت صناعتها أقل من مليون يوم عمل خلال المدة من ١٩٥٣ — ١٩٦٠ وهذا حوالى ربع خسارة بريطانيا • ومتوسط العمـال الذين يضربون سـنويا

---

(١٢٤) المسح الاقتصادى لمجلس التنمية الاقتصادية ديسمبر سنة ١٩٦١ وبالنسبة لألمانيـا الشرقية أنظر (العالم اليوم) يونيه سنة ١٩٦٢

(١٢٥) نشرة *PEP* ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ص ٢٩٣

۱٤۰ر۰۰۰ وهذا أقل من بريطانيا سبع مرات • ومن الواضح أن هذه الحالة - التى يجسدها الصناعيون فى أى مكان آخر - نتجت عن ظروف استثنائية نظمت العمال ، الى عهد حديث ، فى قوة أكثر مرونة وطاعة مما فى الدول الاخرى وعن الخراب الفظيع الذى أحاق وقت الحرب بالمراكز الصناعية ، والحاجة الملحة الى اعادة بناء أسس الحياة الاقتصاديه من أجل البقاء ، والاتحادات العمالية الضعيفه ، وسنوات عديدة من البطالة الشديدة الوطأة ، ولقد استمر حتى أغسطس سنة ۱۹٦۱ تدفق لا ينقطع من مئات الآلاف من المهاجرين من ألمانيا الشرقية مما ساعد على بقاء الاجور منخفضة • وأخذت الحالة تتغير منذ عهد حديث على أثر النمو الاقتصادى السريع فى السنوات القليلة الماضية وتماسك سوق العمل • وفى فبراير سنة ۱۹٦۲ أحرز اتحاد عمال المعادن ، وهو أكبر اتحاد فى أوروبا الغربية وعدد أعضائه ۱ر۷ مليون عضوا (جملة أعضاء اتحادات ألمانيا الغربية يزيد على ۸ ملايين) أحرز ٦٪ زيادة فى الاجور بعد تهديد بالاضراب كان مؤيدا من جانب الاغلبية فى الاتحاد • وبعدهم أحرز عمال الاعمال الكيمائية زيادة قدرها ٥ر۱۱٪ وعمال المناجم ۸٪ وأعضاء الخدمات العامة واتحادات النقل ۱۲٪ • وعلى وجه الاجمال ارتفعت معدلات الاجور أكثر من ۱۲٪ فى النصف الاول من سنة ۱۹٦۱ بالنسبة الى سنة ۱۹٦۰ عندما ارتفع متوسط الاجور والمرتبات (طبقا للمسح الذى قامت به « منظقة التعاون الاقتصادى والتنمية » فى ديسمبر ۱۹٦۱) بالنسبة للفرد المعين ۹ر۸٪ • وفى مايو سنة ۱۹٦۱ كان معدل المكاسب بالساعة فى الصناعة أعلى بحوالى ۱۱٪ تقريبا عن السنة السابقة • ومنذ بداية سنة ۱۹٦۰ فاقت المكاسب بالساعة فى الصناعة التقدم الانتاجى بالنسبة للرجل فى الساعة ، مع زيادة حادة فى تكاليف الوحدة • وبالاجمال فانه من المقرر الآن أن مجال التوسع الطبيعى أقل منه الان عما كان فى الماضى ، فالطاقة الانتاجية والقوة البشرية مستغلة الآن بالكامل ، وسينمو الامداد بالايدى العاملة من الآن فصاعدا بطريقة أبطأ على الارجح • وسيكون النمو الطبيعى للقوة العاملة قليلا ، ويتضاءل تدفق العمال من خارج الجمهورية الفيدرالية ، ويجرى تخفيض ساعات العمل • وسيزداد تركيز الاستثمارات على الاسلوب العقلى ويشجع على ذلك : نقص الايدى العاملة ، واعادة تقييم النقد ، وارتفاع تكاليف الاجور •

وتمثل هذه التطورات تعجيلا للاتجاهات التى كانت منظورة فى السنوات الثلاثينيات ، عندما كانت ألمانيا أكثر الدول تصنيعا فى القارة الاوروبية ، ولكنها كانت تعانى من صعوبات البطالة الشديدة وميزان المدفوعات • وعلى عكس فكرة كانت شائعة ، أن « المعجزة الاقتصادية » بعد الحرب التى أعقبت انفصال الاقاليم الشرقية ، لم تكن تنطوى على بدعة جديدة كلية ، بل بالاحرى سهلت اتجاها نحو التطور ، كان معطلا فى فترة ما قبل الحرب بكيفية مصطنعة بسبب عوامل سياسية

واجتماعية تنشأ في الاصل من تخلف النصف الشرقي من البلاد • وعلى خلاف فرنسا وايطاليا بعد الحرب ، لم تتعرض الجمهورية الفيدرالية لتحول اقتصادى • ولكنها بدلا من ذلك تعرضت لانقلاب سياسى ، أدى الى الظهور المتأخر ولأول مرة فى تاريخ ألمانيا ، لمجتمع رأسمالى تام • وعلى أثر التجربة القاسية التى عانوها فى عهد هتلر أصبحت ألمانيا الغربية منضمة مع العالم الغربى الذى حاولوا الافلات منه فى عهد الاشتراكية الوطنية • وعبارة « اقتصاد السوق الاشتراكى » وهى اصطلاح عديم المعنى يستعمل حاليا لوصف ما يعرف فى أى مكان آخر « باقتصاد السوق » ، تتلاءم مع تكوين مجتمع أصبح « بورجوازيا » تماما وينافس بلجيكا الآن فى تحفظها السياسى وفى تسلط القيم الخاصة بالطبقة المتوسطة • ومن وجهة النظر التكوينية ، فان ألمانيا الغربية على هذا الاعتبار قد تغيرت بكيفية أقل مما كان مفروضا ، اذ أن معالمها الاساسية كانت واضحة من قبل فى السنوات الثلاثينيات، ولو أنها لأسباب سياسية لم تكن تحرز فى ذلك الوقت تعبيرها الملائم•

وعلى سبيل المقارنة قد يكون من الملائم أن نذكر كلمات قليلة عن ألمانيا الشرقية • وفى معظم الاغراض تكون المقارنات بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية عديمة الجدوى ، لسبب واحد هو أن الجانبين يعملان فى اجراءات احصائية متباينة ، ولأنه من المعروف أن أرقام الكتلة الشرقية لا يعول عليها • وعلاوة على ذلك فان لدول أوروبا الشرقية المجموعة تحت اسم «الكوميكون» COMECON الآن مشكلاتها الاقليمية الخاصة بها • ولكن لما كانت ألمانيا الشرقية تحتفظ بعلاقات تجارية هامة مع ألمانيا الغربية وقد تتحدان يوما ما ؛ فمن المعقول أن نتساءل كيف كانت تتقدم فى السنوات الأخيرة ؟ والجواب على ذلك هو أن اقتصادها فى حالة سيئة نوعا ما • واستمر على ذلك بعض الوقت • وعندما عرضت الخطة الاقتصادية لسنة ١٩٦١ فى ربيع العام المذكور ، كان من المعروف منذ بضعة شهور أن الاقتصاد قد تقدم بمعدل أبطأ بكثير عما كان عليه فى سنتى ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ • وكانت سنة ١٩٦٠ فى الواقع نقطة التحول • وزاد الانتاج الصناعى بمعدل نمو كان يتضاءل باضطراد ، فكان فى سنه ١٩٥٩ بنسبة ١٣٪ وفى سنة ١٩٦٠ بنسبة ٨٪ وفى سنة ١٩٦١ بنسبة ٦٪ وهذه هى الادعاءات الرسمية • وحتى هذه المعدلات المنخفضة قد تبدو عالية ، ولكن يجب ألا يغيب عن الذاكرة أنها مليئة بالحشو الاحصائى والتقديرات المتكررة لأسعار ملفقة • وبالرغم من أنه من المعروف أن فكرة اجمالى الانتاج الصناعى فكرة خاطئة ، فانها ما زالت تستعمل فى الفلك السوفييتى ولم ينشر الرقم الخاص باجمالى الانتاج الوطنى لسنة ١٩٦١ ، الذى يستبعد بعض الاخطاء الاحصائية ، ولكن يظن أنه تم تحقيق زيادة قدرها ٥ر٣٪ بالمقارنة مع ٥ر٨٪ و ٦٪ فى سنتى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ على التوالى ومرة أخرى نجد أن المعدل يتضاءل باضطراد •

وكانت سنة ١٩٦١ علاوة على ذلك سنة حقق فيها أسوأ محصول منذ سنة ١٩٥٣ ويبدو أن الزراعة تكون عادة مجلبة للاحزان أينما كان الشيوعيون فى الحكم ، وهى فى ألمانيا الشرقية فى حالة سيئة ٠ والزراعة الجماعية الاجبارية هى المسئولة بدرجة كبيرة عن نقص المحصول المستمر ، وقد قدر انتاج الغلال وبنجر السكر فكانا أقل بنسبة ١٥٪ فى سنة ١٩٦١ عما كانا عليه فى سنة ١٩٦٠ ٠ وبلغ العجز فى الغلال والبطاطس ما يعادل مليونى طن من الغلال ٠ وبذلك تضاعف عجز ألمانيا الشرقية التقليدى من الغلال ٠ وحتى فى السنوات العادية فان انتاج المنطقة يعتبر غير مرض ٠ فناتج الغلال أقل عادة بنسبة ١٥٪ من ألمانيا الغربية ٠ ولذلك فان انتاج كمية متعادلة من المحصول الزراعى يتطلب عددا من العمال ومن المواشى أكبر مما يحتاج اليه الغرب ٠ ويبدو مرجحا أن ألمانيا الشرقية ستظل معتمدة على المعونة السوفييتية على نطاق كبير ٠ وفى سنة ١٩٦١ عقد قرض يغطى السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ يعادل أكثر من ٥٠٠ مليون دولار ، بينما بلغت الامدادات الاضافية على الحساب خلال ١٩٦٢ أكثر من ٣٠٠ مليون دولار ٠ وهكذا ستتحرك ألمانيا الشرقية نحو « رابطة اقتصادية » مع الاتحاد السوفييتى ٠ ومن اجمالى التجارة الخارجية للبلاد التى تعادل ٤ر٥ بليون دولار ، تبلغ حصة الاتحاد السوفييتى ٤٥٪ ، وتصل حصة الكتلة السوفييتية ٧٥٪ ، و ١٠٪ أخرى تجارة محلية داخلية بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، والباقى ، تجارة بين الشرق والغرب (باستثناء صفقات المنطقة الداخلية) ٠

وعندما أقيم جدار برلين فى أغسطس سنة ١٩٦١ ، تكبد سكان ألمانيا الشرقية أشد ضربة سيكولوجية أصابتهم ، ولكن زعماء الحزب أتيحت لهم فرصة قصيرة لكى يخطوا فيها بما كسبوه حديثا من حرية التصرف ، لانه عندما أعلن مستر خروشوف فى المؤتمر الثانى والعشرين للاحزاب الشيوعية فى شهر أكتوبر بأنه لم يعد يصر على اعتبار ديسمبر سنة ١٩٦١ حدا نهائيا لتوقيع الصلح مع ألمانيا ، كان الدور على المسئولين فى ألمانيا الشرقية أن يتحملوا الصدمة ٠ ومنذ ذلك الوقت عمت الفوضى ، وتركت آثارها على سير الاقتصاد ، وعمل هذا بدوره على تنمية السعى المتجدد لاحراز مكانة دولية عن طريق معاهدة صلح يعقدها معها الاتحاد السوفييتى ٠

(ج) لو كان التنبؤ مجرد استقراء الاتجاهات الحالية ، لأمكن للانسان أن يستنتج أن ألمانيا الغربية ستسيطر على الارجح على اقتصاد أوروبا الغربية فى سنة ١٩٧٠ ٠ وحقيقة الواقع أن الجمهورية الفيدرالية قد اقتربت فعلا من حدود طاقتها للتوسع السريع على حين أن دولا مثل فرنسا وايطاليا لا تزال بعيدة عن استنفاذ طاقتها الاحتياطية ٠ وهذا بالاخص حقيقى بالنسبة لفرنسا التى تبلغ

مساحه أرضها ضعف حجم ألمانيا الغربية أو بريطانيا ، وحوالى ربع سكانها العاملين يشتغلون فى الارض وبذلك يكونون احتياطيا هاما من الايدى العاملة للصناعة (١٢٦) • واذا راعينا : موقع فرنسا الجغرافى « وأهمية مواردها الطبيعية، التى لم تستغل بعد الا قليلا ولكن يجرى التنقيب عنها الآن ، والامكانيات العظمى لتحسين حاصلاتها الزراعية ، وتجديد شبابها السكانى ، وحجم فاعلية مشروعاتها الصناعية الكبرى وحداثتها ، والقوة الثقافية التى أظهرت الدليل عليها فى السنوات الماضية (١٢٧) » ••• فلن يكون هناك ما يدعو الى الدهشة أن الفكرة التقليدية فى أوروبا التى تسودها ألمانيا قد ذهبت فى السنوات الاخيرة وحلت محلها الصورة الاكثر واقعية للرابطة الاقتصادية الاوروبية المجمعة حول المحور الفرنسى الالمانى • واذا تركنا جانبا العوامل السياسية ، التى يوازنها جزئيا الاتجاه الموالى لبريطانيا لرابطة رجال الأعمال الالمان ، ودور بريطانيا مستقبلا فى أوروبا المتكاملة ـ نجد أن درجة معينة من الاندماج الالمانى الفرنسى داخل السوق المشتركة تبدو محتملة ، ان لم يكن لسبب آخر سوى أن الرابطة الاقتصادية الاوروبية تنطوى على تضامن متبادل بين الصناعة الالمانية وبين الزراعة الفرنسية • على أنه يوجد عاملان يجعلان الموقف الفرنسى أقرب الى المقارنه بالموقف البريطانى منه بالنسبة للموقف الالمانى • أولهما هو عبء نفقات الاسلحة ، والنية الواضحة للحكم الديجولى (الذى يبدو أنه ليس من المتوقع أن يتخلى عنه خلفه) على تزويد فرنسا بقوة ذرية ضاربة مستقلة ، والآخر هو اتجاه سياسة فرنسا الاقتصادية• فقد قامت فرنسا ، مثل بريطانيا ، باجراءات تأميم واسعة النطاق بعد سنة ١٩٤٥ مما أدى الى قطاع عام شمل فى سنة ١٩٥٧ نحو ٢٥٪ من اجمالى الاستثمار الثابت (مقابل ٣٠٪ فى بريطانيا) ثم اتسع منذ ذلك الوقت أكثر من ذلك ، كما التزمت فرنسا رسميا منذ سنة ١٩٤٧ باقتصاد مخطط (وعلى عكس بعض ما كان متوقعا) قد ازداد هذا الالتزام أهمية بالنسبة لواضعى السياسة ، وكانت نتيجة ذلك أن الحياة السياسية الفرنسية أصبحت تسيطر عليها بدرجة كبيرة معركة الاربع السنوات بشأن مشروع السنوات الأربع الرسمى • وفى ظل الحكم الديجولى ، الذى دعم هذه الاتجاهات ، دخل التخطيط وفنيته الوعى العام بدرجة كبيرة بحيث أنه أصبح من المستبعد الآن العودة الى التخبط والاعتماد على قوى السوق•

---

(١٢٦) انظر لوسيان سيرمون (مقومات التكامل الأوروبى) فى (احتياجات اوروبا ومواردها) ص ٨١٨ وما بعدها وبالأخص ص ٨٥٣ •

(١٢٧) سيرمون ص ٨٥٣

وفرنسا لا تحظى بحالة من الرفاهية فحسب ، بل أن لها حكومة تستطيع أن تحدد أهداف سياستها الاقتصادية ومستوى طلباتها الاجمالية وهى من هذا الاعتبار دولة حديثة جدا فى الواقع ·

ومن الناحية الاقتصادية بدأ ازدهار سنوات الخمسينيات من مستوى منخفض ، وكان قد سبقه ركود جزئى فى المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ عندما امتد أول مشروع التجديد فيما بعد الحرب ، لمعالجة أضرار الحرب ويصل الى مخلفات سنوات الثلاثينيات · واذا نظرنا الى هذا التقدم السريع منذ سنة ١٩٥٣ فى هذا الضوء يبدو أقل وضوحا اذ يكون عبارة عن محاولة متأخرة عن وقتها للحاق بألمانيا · ولكن تبقى الحقيقة أن النمو كان سريعا ومدعما بغض النظر عن تقلبات صغيرة ، مع اعطاء الاسبقية الاولى للصناعة · وواضعو الخطط الفرنسيون ــ على نقيض الالمان ــ ينشدون تحقيق هدفهم على حساب استقرار الاسعار ، وعلى خلاف البريطانيين ، يضحون دون هوادة بميزان مدفوعاتهم · وكانت النتيجة فى سنة ١٩٥٨ الوصول الى حالة تطلبت اتخاذ اجراءات خطيرة لتخفيض قيمة النقد وانكماشه لتصحيح ميزان المدفوعات ، وتدعيم الصادرات والاحتفاظ بانخفاض الاجور · وقد دبر هذا العلاج نظام الحكم الديجولى بواسطة سلسلة من قرارات الطوارىء فى سنة ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ ، واستجاب المريض للعلاج بالصدمات بالدخول فى فترة توسع أخرى (وعلى أساس أكثر صلابة) فى سنة ١٩٦٠ ، وساعد على ذلك بدرجة كبيرة اكتشاف أن الصناعة الفرنسية كانت قادرة وهى داخل السوق المشتركة على منافسة أسعار الالمان · وقد جاء هذا التوسع الذى يهدف حاليا الى ارتفاع قدره ٢٥٪ فى الغالب من الانتاج الاجمالى بين سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٥ فى الوقت المناسب ، اذ أنه نظرا للانتعاش السكانى لفرنسا منذ أواخر سنوات الاربعينيات ــ كانت نسبة المواليد ترتفع باضطراد ويوجد الآن مصدر كبير للعمال من الشبان ــ كان يقتضى التوسع فى الطاقة الصناعية لضمان العمالة التامة · وفوق هذا توجد الآن حركة هجرة كبيرة من الأيدى العاملة من حقل الزراعة الى ميدان الصناعة نظرا للحركة السريعة لجعل الزراعة آلية منذ السنوات الخمسينيات · وبالاجمال فان فرنسا تصبح دولة حديثه · وهذا الانجاز ــ الذى يجب أن يعزى الفضل الكبير فيه الى الجمهورية الرابعة ، ولو أنه حدث فى النهاية أن برهنت منشآتها السياسية أنها غير قادرة على الثبات أمام حالة التوتر ــ لا يقلل من شأنه أنه تم على حساب تخفيضات متكررة من قيمة النقد وزيادات حادة فى السعر ، فكل منهما قد انتهى أمره الآن · كانت حالة تقتضى الاختيار بين التضخم والركود ، وقد اختار المخططون التضخم وكانوا على حق · وعلاوة على

ذلك فبالرغم من ارتفاع الاسعار ، وفترة ركود الأجور الوقتية فى سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ يمكن أن يكون الدخل الحقيقى لذوى الأجور والمرتبات قد زاد بمقدار ٥٠٪ خلال هذه الحقبة ، ولو أنه من المسلم به أنه قد حقق هذه الزيادة من مستوى منخفض (١٢٨) ٠

وكان الاستثمار فى السنوات التى تلت الاضطراب السياسى لسنة ١٩٤٥ (عندما كان اليسار للمرة الاولى قادرا على فرض آرائه) يخطط بكيفية أكثر مركزية عما فى ألمانيا أو حتى بريطانيا فى ظل حكومة العمال بعد الحرب ٠وبصفة عامة كان من المعترف به حتى من جانب الاقتصاديين الاحرار أنه على الدولة أن تتولى المزيد من تمويل الاستثمار ، وأدى هذا الى درجة من التخطيط المركزى ٠ وكان مشروع مونيه لسنة ١٩٤٦ أول أربعة مشروعات ارتكزت عليها سياسة الاستثمار بعد الحرب ٠ وقد تركز على الصناعات الرئيسية : الوقود والقوى ، النقل والصلب ، والاسمنت والمهمات الزراعية ٠ وقد أسفر المشروع عن النجاح بحيث أمكن فى سنة ١٩٥٠ أن يفى بهذه البضائع والخدمات بحاجة الطلب اليها ٠ وحولت المشروعات التالية الاهتمام نحو الصناعة والاسكان والزراعة ٠ وقد تم تحقيق أهداف الانتاج التى حددت فى هذه المشروعات بمنتهى الدقة ٠ وزاد الاستثمار الحقيقى بالاسعار الثابتة بنسبة ٣٨٪ فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ وارتفع نصيبه من الانتاج القومى من ٢ر١٦٪ الى ٥ر١٨٪ ٠

وكانت المنظمة الرئيسية فى تخطيط الاستثمار هى : (قوميسارية مشروع التجديد والامداد) التى أنشئت بادىء الامر برياسة مسيو مونيه بصفته قوميسيرا عاما فى يناير ١٩٤٦ ــ وتستعين القوميسرية عند وضع الخطط باللجان المكونة من موظفين مدنيين ومن رجال الصناعة والاتحادات العمالية والخبراء٠ ثم يقدم المشروع عندئذ الى (المجلس الاقتصادى) للتوصية عليه وبعد ذلك يعرض على البرلمان لاقراره ٠ والقوميسارية مسئولة عن متابعة المشروع ووضعه موضع التنفيذ ، وعن وضع المشروعات السنوية داخل اطار البرنامج الطويل المدى ٠ ويعمل مركزها الرئيسى ، والذى لا يضم عددا كبيرا من الموظفين عن طريق الادارات الاخرى ، ويعرض على نظر الحكومة أى عوامل يمكن أن تحول دون تنفيذ المشروعات ٠ وقد أتاحت طريقة ممارسة العمل عن طريق المنشآت القائمة ودون اغتصاب وظائفها،

---

(١٢٨) انظر لوموند بتاريخ ١٥ ـ ١٦ ابريل سنة ١٩٦٢ بخصوص المستويات الحالية للأجور والمرتبات ـ وبخصوص المقارنات التفصيلية لمستويات المعيشة فى الدول الاوروبية الاخرى انظر (مستويات المعيشة والتعاون الاقتصادى فى أوروبا الغربية) فى الدراسات الاقتصادية الدولية ـ باريس سنة ١٩٦٢

الجمع بين درجة عالية من المرونة ، وبين العزم القوى العام • والواقع أن مكتب
التخطيط مدين بجزء من قوته لمركزه غير المصلحي في الجهاز الادارى • ففى بادئ
الأمر كان فرعا تابعا لمكتب رئيس الوزراء • على أنه رؤى أنه من المرغوب فيه
ولو أن وزير المالية فى فرنسا ليست له السلطات الواسعة التى لوزير الخزانة
بريطانيا ـ ضم عملية التخطيط الى ادارته• وتتبع القوميسارية العامة حاليا وزير
المالية والشئون الاقتصادية ، ولكنها لم تدمج فى ادارته ، ولا يزال مركزها بعيدا
عن التبعية الادارية • والقوة الرئيسية للقوميسيرية العامة تكمن فى أنها مكان
اجتماع دائم لتبادل المعلومات ومناقشة المشروعات الخاصة بكل من الادارة وبعالم
الاعمال • والعامل الرئيسى فى مثل هذا التعاون كان دائما « لجنة التجديد »
وتتكون هذه اللجنة من ٣٠ الى ٥٠ عضوا ونادرا ما تكون أكثر من ذلك وهم
لا يتقاضون أجرا على عملهم ، ويعينون بواسطة الحكومة بناء على طلب
القوميسيرية العامة •

وبالنسبة الى أسلوب التخطيط (١٢٩) • فان العمل يتركز على طبيعة
الأشياء فى السنة النهائية لكل مشروع ، أى سنة ١٩٦٥ بالنسبة (للمشروع
الرابع) • ولمثل هذه المدة القصيرة يمكن أن تؤخذ القوة البشرية الميسورة كما
أعطيت ، ونظرا لأن تغييرات اجتماعية كبرى لم تكن موضع اعتبار ، فانه يمكن
استبعاد وقوع تغييرات كبيرة فى توزيع الدخل أو انقلاب فى طريقة الاستهلاك
على أن العمل التمهيدى فى المشروع الرابع كان مقترنا بتخطيط طويل المدى لغاية
سنة ١٩٧٥ من أجل التقاط التطورات الهامة التى لولا ذلك لكان من الممكن اغفال
أمرها • ولا يستفاد باعتداد مشروع نموذجى شكلى للتنمية ، من جهة لأن البيانات
التى يحصلون عليها عن الحسابات الوطنية غير كافية ، ومن جهة أخرى لأنه من
الصعب استخلاص شواهد مفيدة من التاريخ الاقتصادى لفرنسا الذى اضطرب
أخيرا ، وبدلا من ذلك قد اختيرت معدلات بديلة للنمو الشامل (٥ أو ٥ر٥ أو ٦ في
المائة) ودرس عندئذ تطبيقها على مختلف قطاعات الاقتصاد . ولكل معدل افتراضى
للنمو ، يختار نوع معين من الانفاق النهائى • ويرتكز هذا على دراسات عديدة
بعيدة المدى للطلب ـ ولو أنه فى بعض الاحيان يكون الاستقراء الصحيح للاتجاهات
الماضية هو كل ما يمكن عمله ـ ثم يقدر عندئذ لكل قطاع انتاجى معدل الاستثمار
الذى يتلاءم مع الزيادة فى الاستهلاك • والتجارة الخارجية هى أكثر الميادين
التباسا ، وقد تعقدت الآن بالسوق المشتركة • وهناك بعض الأمل فى أن

---

(١٢٩) للوقوف على التفصيلات انظر (التخطيط الاقتصادى فى فرنسا) نشرة *PEP*
رقم ٤٥٤ ـ لندن ١٤ اغسطس سنة ١٩٦١

الدراسات الاقتصادية قد تساعد فى هذا المجال • وقد دلت التجربة على ان المعدل السريع للنمو الاقتصادى يتجه الى الارتباط مع عدم توازن التجارة الخارجية ، ومن الأرجح أن يتطلب معدل الاستثمار العالى (أكثر مما يجب) استيرادات هامة من رأس المال • وقد أدت هذه الاعتبارات الى الموافقة على معدل نمو يبلغ ٥ر٥ ٪ سنويا للمشروع الرابع ، الذى أعيد النظر فى رفعه بعد ذلك •

ودلت الاحصائيات التى نشرتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى يولية سنة ١٩٦١ على أن الهدف الرسمى للجزء الاخير من (المشروع الثالث) قد تم تحقيقه • وقد زاد حجم اجمالى الانتاج القومى بنسبة ٣ر٦ ٪ من سنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٠ بالمقارنة مع زيادة قدرها ٣ر٢ ٪ فقط من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٥٩ • وقد فاقت النتائج فى الواقع الأهـــداف المحددة فى المشروع المـؤقت للسنتين (زيادة ٥ر٥ ٪ فى اجمالى الانتاج القومى فى سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦١) • وعوجلت بدرجة كبـيرة التأخيرات فى تنفيـذ المشروع الثالث فى سنتى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ • ومع ذلك فان معدل النمو لم يكن مرتفعا كما فى دول أوروبية أخرى ، ولم تستغل الموارد الميسورة الى حدها الاقصى • وتبعا لذلك قد حدد المشروع الرابع هدفا أكثر جرأة ، ولو أنه ليس بالجرأة التى تكفى لاشباع رغبةالاشتراكيين وغيرهم من الذين يطلبون أقصى حد من التوسع • وفى الواقع كانت المناورات حول معدل التنمية الموضوع الرئيسى فى الخلافات السياسية بين الكتاب المهتمين بالشئون العامة • وقد علقت الايكونوميست (بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٦٢) على هذه الاتجاهات بالآتى :

« بينما يحاول البريطانيون أن يتعلموا من التكوين التخطيطى الذى انشاه الفرنسيون فى سنة ١٩٤٧ ، يبحث الفرنسيون فى كيفية تحويره ليكون صالحا فى سنوات الستينيات الحـالية • وبسبب الموارد المرهقة ، يكون الاختيـار بين مختلف السياسات البديلة أكثر أهمية وأكثر صعوبة ، وفى العام الماضى بدأ واضعو الخطط الفرنسيون عملهم فى توقعات التنمية لغاية سنة ١٩٧٥ لكىيعطوا عمقا لتوقعاتهم بالنسبة لمشروع الأربع السنوات الذى بدأ من يناير • وفىاعدادهم المشروع الرابع ، لم يضعوا تقديرا واحدا بل ثلاثة تقديرات مختلفة للنمو ، حتى يمكن أن ترى بوضوح ، قبل اختيار نسبة معينـة للنمو ، التعقيـدات الخاصـة بالاستثمار والتجارة الخارجية وغيرها • وأخيرا اختير التقدير الأوسط ـ زيادة فى الانتاج القومى بنسبة ٥ر٥ ٪ سنويا ـ مع الاهتمام الخاص بالاستثمار العام فى موضوعات معينة مثل المدارس والطرق • وحتى وزير المالية يبدو أنه قد تأثر

قليلا بالطريقة الجديدة للاشتراكية الديجولية ، فان لهجته تبدو مختلفة عن الارثوذكسية العمالية لسابقه الذى رفض مرة أن يتحدث عن الدخل أو الانتاج فى لجنة الحسابات الوطنية بعبارة خشنة « قولوا للسادة أن يتكلموا بالفرنسية » •

وعرضت آراء أكثر جرأة عن مستقبل التخطيط الفرنسى فى ثلاث مقالات بصحيفة (ليموند) فى مارس سنة ١٩٦٢ بقلم مسيو جيلبرت ماثيو • وقد أشار فيها الى أن المشروعات الاولى كانت تدبيرات تجريبية من تفكير بعض الفنيين بقصد التغلب على بعض العقبات فى صناعات الاستثمار وتمكين رجال الأعمال من أن يعتادوا التقدم • والآن وقد أصبحت الاختيارات عملية أكثر تعقيدا ، بدت الحاجة الى رقابة ديمقراطية أكثر فاعلية • وينبغى أن يكون البرلمان قادرا على اختيار أى الأهداف هو الذى يجب أن يتبع ، وهل يكون الاتجاه نحو المزيد من الراحة والعطلة أو الى مزيد من الاستهلاك ، وهل تزداد الاستثمارات الخاصة فى صناعة التليفزيون • وبالاختصار يجب أن يكون للتخطيط أهداف اجتماعية ، ويجب عند تقريرها أن يسمع رأى الشعب • وفى خريف سنة ١٩٦٢ قام المسيو منديس فرانس بالتحدى على أن يضع مشروعا بديلا للنظام الديجولى بحيث لا يرجع فيه الى النظام البرلمانى المعيب، ووسع نطاق الجدل اذ وضع مشروعا أكثر طموحا : يجب أن يعاد تنظيم كل الاطار الحكومى والبرلمانى حول (المشروع) حتى يمكن جعل الديقراطية الفرنسية واعية بالحاجة الى الاشراف على تنفيذه • وقد طالب الاقتراح بشكل واضح بهذه المبتكرات الدستورية الخطيرة مثل استبدال مجلس الشيوخ « بمجلس ثان » يمثل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية • ولما كانت هناك مقترحات مشابهة مقدمة من الجانب الديجولى فقد بدا أن المناقشة تدور حول الاختيار بين شكلى التخطيط « الفنى » ، « والديمقراطى » وكان كل من الطرفين ، بالرغم من اختلافهما الكبير بشأن أمور أخرى ، يسلمان بالحاجة الى تكبيف التكوين السياسى التقليدى لفرنسا ليطابق مقتضيات العصر المتحرر •

فما الذى يستنتج من هذه النظرة على التاريخ الاقتصادى الفرنسى بعد الحرب ؟ وبالرغم من الانتكاسات التى كان أهمها أزمة النقد سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الا أن اجمالى الانتاج الوطنى بعد سنة ١٩٥٠ ارتفع بمعدل يزيد على ٤ر٥٪ سنويا وبالأخص كانت مضاعفة الانتاج الصناعى فى عشر سنوات دليلا على التغيير الحقيقى • ومن الجانب الآخر ، بينما ارتفع اجمالى الانتاج الوطنى فى سنة ١٩٦١ بنسبة ٦٪ فبلغ ٢٦٠ بليون فرنك جديد (٥٢ بليون دولار) ، أدى الارتفاع الحاد فى الاجور والمرتبات الى بعض الضغط على المكاسب ، والهبوط المترتب على ذلك فى التمويل الذاتى • وفى سنة ١٩٦٢ استمرت الاجور فى الزيادة بمعدل مستوى

يتراوح بين ٨ الى ١٠ في المائة ، وبذلك زاد من حدة ضغط المكاسب • وحتى مع ذلك استمر المظهر دون تغيير جوهرى • وفي أواخر العام توقعت السلطات زيادة قدرها ٦ ٪ في اجمالى الانتاج القومى لسنة ١٩٦٣ للتمشى مع استيعاب العائدين للوطن من شمال أفريقية ، والتكاليف الاضافية للتسوية الجزائرية •

(د) وتشترك مجموعة دول البنلوكس ، والدول السكندناوية والنمسا وسويسرا معا في معالم مشتركة سواء بينها وبين بعضها البعض ، أو بينها وبين (باستثناء ايطاليا) الدول الكبرى في مجموعة السوق المشتركة وكذلك مع بريطانيا • وهذا ما يبرر معالجتهـا معا ، بالرغم من أنه في سـنة ١٩٦٢ كانت لا تزال عضويتها موزعة بين الدول (الست) والدول (السبع) ، مع تبعية دول البنلوكس للمجموعة الاولى وتبعية الدول الاخرى للمجموعة الاخيرة • والطبيعة المصطنعة لكل هذه التدبيرات تبين بدرجة كافية أن الدول السبع كانت تشمل البرتغال أيضا • وسوف لا نميز فيما سيأتى بين مجموعة الرابطة الاقتصادية الاوروبية وبين منطقة التجارة الحرة • وفيما يختص بالباقى فانه يجدر بالذكر أن واضعى معاهدة روما كان يدور في ذهنهم امكانية اقامة منطقة تجارة حرة لكل أوروبا الغربية ولا تستبعد المادة ٢٣٨ من المعاهدة ترتيبات التجارة الحرة بين الرابطة الاقتصادية الاوروبية كمجموعة وبين واحدة أو أكثر من الدول غير الاعضاء (١٣٠) ، على أى حال فان التمييز بين الرابطة الاقتصادية وبين منطقة التجارة الحرة يتوقف على مستقبل علاقات بريطانيا بالسوق المشتركة ، التى لم تكن قد سويت نهائيا عند كتابة هذا • ومرة أخرى فان دولا مثل لكسمبورج وأيسلاند سيكون لهما مستقبلهما الاقتصادى الذى تقرره لهما جاراتهما الاكبر منهما ، وليس هناك داع لمعالجتهما على حدة (١٣١) • وليست لبلجيكا وهولندا ولكسمبورج أى مشكلة خاصة • وهى كدول أعضاء في الرابطة الاقتصـادية الاوروبية فانها تشترك في المظاهر العامة للرابطة في الاسواق العالمية ، بينما يمكن أن يوصف تكوينها الاجتماعى كوسط بين الفرنسى والالمانى • ومن الناحية الاقتصادية كانت بلجيكا متخلفة لبضع سنوات ولكنها حققت أخيرا تقدما أفضل، وازداد اجمالى انتاجها القومى في سنة ١٩٦٠ بأكثر من ٥ ٪ في الحجم مقابل

---

(١٣٠) بخصوص مركز هذه الدول أنظر الدراسة التفصيلية الخـاصة التى نشرت بواسطة سكرتارية المجلس الأوروبى تحت عنوان « العلاقات الاقتصادية الأوروبية » ستراسبورج نوفمبر سنة ١٩٦١

(١٣١) وهذا ينطبق على قبرص بالنسبة لليونان ـ ولاسرائيل حالة خاصة ولكن من الواضح أنها تتبع مجموعة البحر المتوسط •

٤ر٢ ٪ فقط فى سنة ١٩٥٩ ٠ وتعتبر لكسمبورج فى الحقيقـــة بمثابة ملحق لبلجيكا ٠ أما هولندا التى تعتبر من بعض النواحى أقرب الى بريطانيا منها الى جاراتها فى القارة ، فقد حققت تقدما سريعا ، وسجلها فى سنة ١٩٦٠ بصفة خاصة يعتبر مذهلا ، اذ ارتفع انتاجها الوطنى بنسبة ٨ ٪ وايراد الارقام الكاملة آلاحصائيات الوطنية قد يكون عملا مضنيا وعديم الجدوى ٠ ويكفى القول بأن مجموعة دول البنلوكس بسكانها الذين يزيدون قليلا عن ٢٠ مليون نسمة ٠ واعتمادها الشديد على التجارة الخارجية (التى تتراوح بين ٣٣ ٪ من اجمـالى الانتاج الوطنى بالنسبة لبلجيكا الى أكثر من ٥٠ ٪ بالنسبة لهولندا) فان هذه الدول تبدو عليها بشكل متطرف بعض الملامح التى تصبح من خصائص اوروبا الغربية فى مجموعها ، ففيها درجة عاليــة من التصنيع والتخصص ، وحركة مستمرة فى اتجاه الاعتماد الاقتصادى ، على أى حال فى داخل المنطقة الاوروبية٠ وسارت هولندا الى أبعد من ذلك فى اتجاه الاقتصاد المخطط ، وقد جنت المكاسب الملائمة كثمرة للنمو الاسرع ٠ وكانت كل هذه الدول هى السباقة فى تنميــة التكامل الاوروبى ، وخرجت مثلا فى المعاهدة التى تكون اتحاد دول البنلوكس الاقتصادى ، الذى دخل الى حيز التنفيذ من أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ ومنذ هذا التاريخ كانت قد أكملت فعلا عملية التحول عن اتفاقياتها التجارية الوطنية الى اتفاقيات البنلوكس ٠ وباعتبـارها من الدول التى عملت فى الميـدان السياسى من أجل التوحيـد الأوروبى ، فقد أصبح رجالها العموميون الدعاة الرئيسيين للفيدرالية الأوروبية والتخلى عن السيادة الوطنية فى أكثر ما يمكن من الميادين ، وهو اتجاه ما زالت تقاومه جاراتها الكبرى ٠ وفى الحقيقة أن كلمتى « البنلوكس » و « الفيدرالية » أصبحتا مترادفتين ٠ ومن الملائم أن كلا من بروكسل ولكسمبورج قد اختيرتا مركزا لرئاسة الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، ورابطة الفحم والصلب على التوالى ، وان الاجتماعات الفيدراليه تعقد عادة فى لاهاى ٠ وعنـدما يكتب تاريخ الفيدرالية الاوروبية ، فمن المحقق أن مجموعة البنلوكس ستحتل مكان الشرف ٠ ومن الناحية التنظيمية والمذهبية ، قد نظمت أوروبا الغربية نفسها منذ سنة١٩٤٥ حول هذه الدول الصغيرة المتحضرة الديمقراطية ، ذات الاقتصاديات المتشابهة التخطيط ، وحكوماتها المكونة من ائتلاف كاثوليكى حر أو كاثوليكى اشتراكى ٠ واستطاعت منذ فقدانها لامبراطورياتها الاستعمارية السابقــة أن تركز جهودها كلية فى الشئون الاوروبية ، وبذلك أتاحت لجاراتها مقياسا تقيس به تقدمها نحو شكل أعظم من أشكال التنظيم ٠

على أنه من الناحية الاقتصادية يوجد فارق كبير بين الاجراءين : البلجيكى والهولندى ٠ فمنذ سنة ١٩٥٠ تقدمت هولندا بمعدل لا يسبقة الا معدل المانيا

الغربية ، بينما بقيت بلجيكا باستمرار بالقرب من قاع التقدم . وقد يكون مغريا أن نعزو هذا تماما الى اختلاف السياسات الاقتصادية لو لم يكن تمسك بلجيكا المخلص بالتحرر الاقتصادى قد نافستها فيه المانيا • على أنه بينما كان معدل النمو فى الاعمال الحرة فى المانيا وهولندا مذهلا ، كانت بلجيكا تتعثر فى المؤخرة ، ولعل عدم وجود البدء السليم له شأن فى هذا • فعلى خلاف كل من ألمانيا وهولندا فان أضرار الحرب أصابت الصناعة البلجيكية بالقليل ، فهل يكون التخريب بسبب أضرار الحرب هو اذن الوسيلة المثلى للتخلص من النظم الرئيسية البالية ؟ ربما كان من الاصدق القول بأن بلجيكا سبق أن عانت من معدل نمو غير كاف ، وما يترتب عليه من عدم توازن لصالح القديم ضد الجديد ، وانه لم تكن هناك هزة من الخارج تتطلب التعجيل باتجاهات جديدة ، وفى الواقع أن ظاهرة العهد الاقتصادى الغابر التى تعانى منها بلجيكا من السهل تشخيصها : بأنها عدم تكدس رأس المال ، وفيما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٧ استثمرت بلجيكا سنويا بمعدل لا يتجاروز ١١٫٣ ٪ من اجمالى انتاجها القومى فى رأس المال الثابت (باستثناء الاسكان) ـ وهذا معدل ، ولو أنه على وجه التقريب معادل لبريطانيا، الا أنه غير كاف ، بالمقارنة بدول غرب أوروبا الاخرى • وعلاوة على ذلك كان الاستثمار بالاكثر فى الصناعات القديمة المضمحلة وبالاختصار كان التخطيط الوطنى ناقصا بدرجة شديدة فى الاقتصاد البلجيكى • ومع أنه توجد دائما أسباب مختلفة للاستثمار ، الا أنها ليست متعادلة الصلاحية ، والتخطيط يقوم أصلا على وضع قائمة للاسبقيات •

وعندما يتجه الانسان نحو مجموعة منطقة التجارة الحرة ، التى تضم ماتسمى بالدول « المحايدة » (السويد والنمسا وسويسرا) والدولتين عضوى حلف (الناتو) (الدانمرك والنرويج) فانه يواجه الالتباسات الدولية التى سبقت الاشارة اليها • ان مستقبلها الاقتصادى يتوقف على ادماج المستقبل لكتلتى الرابطة الاقتصادية ومنظمة التجارة الحرة ، أو اذا لم يحدث ذلك ، على عقد اتفاقيات مشاركة ، منفصلة ، على غرار منطقة التجارة الحرة أو على غرار اتحاد الجمارك(١٣٢) والنقطة هنا هى أنه بسبب عدم عضويتها التامة ، فان المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية يترك الطريق مفتوحا أمام التناسق التدريجى للتعريفات والسياسات الاقتصادية ، بينما لا يكاد يحدث أى تغيير فى الوضع السياسى للدولة المشتركة • ويمكن أن نظن أن هذا التدبير يمكن أن يلائم احتياجات الدول المحايدة على الأقل • ان وضع المشاركة سواء فى اتحاد جمركى

(١٣٢) انظر دراسة (المجلس الأوروبى) السابق الاشارة اليها وبالأخص ص ١٧ •

أو منطقة تجارة حرة يجب أن يحمل بين طياته التزاماته الاقتصادية الهامة فى شكل جداول زمنية لازالة الحواجز التجارية (١٣٣) • ومن الناحية التنظيمية والسياسية ، لا حاجة لأى تغيير ، وبطبيعة الحال لا تلتزم الدولة المشاركة بالسياسات المشتركة التى تقررها أغلبية الاصوات. ومن الناحية الاخرى لن يكون لها أى تأثير على مثل هذه القرارات ، ويحتمل فى حالات كثيرة أن تواجه « بالامر الواقع » • كما يمكن أن تستبعد من مزايا بنك الاستثمار الأوروبى وغيره من المنشآت العامة • ويبدو من المقبول ظاهريا عند الموازنة أن قرار طلب حالة الانقسام ينبغى أن يتخذ لاسباب سياسية ، مثلا من أجل تأمين الاستقلال الوطنى فى جميع الميادين التى لا تغطيها معاهدة للانتساب • ومن الناحية الاقتصادية فان الدولة المنتسبة الارجح أن تكون أفضل بكثير من العضو الكامل على أية حال لو أنها كانت عالية التصنيع وقادرة على المنافسة • واذا أخذنا مثلا لذلك أن اعتماد الاقتصاد الدانمركى على صادرات المنتجات الزراعية الى المملكة المتحدة وألمانيا يجعل الدانمرك احدى الدول التى تتأثر بدرجة خطيرة، بالانقسام الاقتصادى المستمر فى أوروبا الغربية على الاسس الحالية ، وأنه على حين يهبط مستوى تعريفات الدانمرك عن مستوى المملكة المتحدة وعن التعريفة الخارجية المشتركة للدول الست ـ فما من شك فى أن كثيرا من الصناعات الدانمركية بسبب حجمها الصغير نسبيا ، قد تتأثر بكيفية عكسية بسبب المنافسة غير المقيدة ، من جانب صناعات الدول الست •

والصناعة والزراعة السويدية معتدلة وجيدة بصفة عامة ، وعلى ذلك ينبغى أن تكون السويد فى وضع يتيح لها الاستفادة من مزايا سوق حرة كبيرة فى أوروبا • ومن ناحية أخرى قد يشكل التكامل الوثيق على غرار معاهدة روما صعوبات فى بعض الميادين : التجارية والاقتصادية والاجتماعية . وتثير التعريفات الخارجية للرابطة الاقتصادية الأوروبية صعوبات أمام السويد سواء من ناحية مستواها الذى يعتبر أعلى بكثير من مستوى التعريفات السويدية ، وبسبب أن مداها النوعى على مختلف البنود يختلف • والسويد تقليديا دولة منخفضة التعريفة . ولذلك فان اقتصادهامكيف بحيث يلائم الرسومالمنخفضة أو المتواضعة فى تكاليف معظم المواد الخام والوقود المستوردة ، وكثير من المواد شبه المصنوعة وحتى بعض المواد المصنوعة. وقد اعتبر هذا ميزة للصناعة السويدية بصفة عامة، ولا تقل عنها أيضا الصناعات التصديرية •

---

(١٣٣) فى حالة اتفاقية منطقة تجارة حرة فقط ليس هناك مبدئيا التزام بالنسبة للتعريفات ازاء دول ثالثة ، ولكن فى الممارسة يرجح اتباع بعض التناسق مع تعريفات الرابطة الاقتصادية •

وفيما يتعلق بالنمسا ، فان نسبة مئوية كبيرة من صادراتها تذهب تقليديا الى ألمانيا • وفى سير الاحداث العادى كان يمكن أن نتوقع أن هذا العامل يمكن أن يؤدى بالنمسا الى السعى للانضمام للدول الست • على أنه بسبب صعوبات ذات طابع سياسي انضمت الى (منطقة التجارة الحرة) كوسيلة لتنمية الأسواق البديلة • وحجم الصادرات النمساوية التى تذهب الى أوروبا الشرقية أعلى من أى دولة أخرى في دول منطقة التجارة الحرة • ولاسباب قديمة ، ينطوى الكيان التجارى للنمسا على روابط مع كثير من دول أوروبا الشرقية ، وسيستمر هذا الوضع دون شك •

وتواجه سويسرا أيضا صعوبات • ان التوازن الحالى للاقتصاد السويسرى هو نتيجة التجارة الواسعة مع باقى العالم • وأكثر من ٤٠٪ من منتجات سويسرا التى تباع للخارج تذهب الى أماكن خارج أوروبا ، اذ أنها توزع على نطاق واسع فى مختلف القارات والدول • وليست هناك عقبة اقتصادية تجعل من الصعب على سويسرا الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية • والاقتصاد السويسرى اقتصاد تنافسى ويتميز بالعلاقة بموارد البلاد الطبيعية والبشرية بسبب سياسة التعريفة المنخفضة المتبعة من زمن قديم • ومع ذلك فاذا انضمت سويسرا الى السوق المشتركة أو اشتركت فيها فقد تنشأ عن هذا مشكلات ، فان الاحتفاظ بالصادرات السويسرية الىخارج أوروبا يرتبط بوجود الرسومالجمركية المنخفضة على الواردات الى داخل سويسرا . ولذلك فلو دخلت سويسرا الى مجموعة أوروبية ذات تعريفة خارجية مشتركة ، فانها ستفضل أن يكون معدلها أدنى من المعدل المشترك الحالى لتعريفات الدول الست •

على أن المشكلة السياسية هى الاكثر أهمية. فان سويسرا تعتبر أن حيادها هو حجر الاساس فى سياستها والضمان لبقائها • وهى شديدة الحرص فى المشاركة فى أى حالة يمكن أن تسىء الى حيادها • والسلطات ترفض فكرة أن قرارات الاغلبية يمكن أن تفرض على سويسرا اما بواسطة حكومات أخرى ، واما بواسطة رابطة أوروبية • على أنه مما يلاحظ أن سويسرا لم تتخذ من حيادها سببا يمنع من انضمامها الى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية •

جنوب أوروبا :

لا حاجة الى تلخيص ما سبق ذكره عن عدم التكافؤ بين نصفى أوروبا الغربية ـ المتقدم والمتخلف • فمن الامور المعروفة أن هذا الاقليم يشمل مناطق كبيرة متخلفة ، ولكنه اتخذ شكل المنظمات الاقتصادية القارية • ومن المشكوك

فيه حتى الى اليوم اذا كان المواطن العادى فى شمال غرب أوروبا يقبل تماما أن يعتبر اليونانيين والاتراك والاسبان أو حتى الايطاليين الجنوبيين كرفاق أوروبيين. وقد استتر هـذا التباين فى داخل الرابطة الاقتصادية الأوروبية تحت اسـم العضوية الايطالية ، والمفهوم الضمنى بأن الجنوب يعتبر مشكلة بالنسبة للحكومة الايطالية أكثر مما هو بالنسبة للرابطة فى مجموعها • وطالما كان الانسان يفكر على أسس قومية ، تصبح الاختلافات الاقليمية داخل المملكة الواحـدة مسألة تتعلق بالدولة المختصة ولا أحد سـواها • وفى داخل أوروبا ، أصبحت هذه الحالة فى طريق الزوال ، ولكن سير عملية التكامل هو فى مرحلة البداية • وفكرة أن دول البحر المتوسط عليها أن تنهض بنفسها ، وأنها اذا لم تنجح يكون الخطأ من جانبها ، لا تزال (هذه الفكرة) تجد تأييدا غير قائم على أساس منطقى سليم• فالواقع أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك ما لم تربط نفسها بمنظمة أكثر تقدما • وتحتوى ايطاليا فى الحقيقة على حضارتين مختلفتين ، وتتبع أسبانيا والبرتغال واليونان ويوغسلافيا وتركيا مجموعة اقليمية ذات خواص مشتركة ، والتقييم غير السطحى من الناحية السياسية ينبغى أن يضع فى حسبانه العوامل الجغرافية والمناخيـة ، وكذلك الاصل التاريخى الذى يربط هذه الدول بالعالم القـديم المنتهى(١٣٤) •

وأهم هذه الدول ـ ايطاليا ـ وهى أيضـا لحسن الحظ أكثرها تقـدما • وصحيح أن نصفها الشمالى ذو تكوين مثالى حديث وعضوية الدولة فى مجموعة السوق المشتركة دليل على مكانتها الصناعية. ولكن لولا التخلف الملح فى الجنوب، فان ايطاليا فى مجموعها كان يمكن أن تعتبر فى صف الدول التامة التصنيع وحتى مع وضع الامر الحالى فيها فانها تعتبر فى فئة تختلف عن أسبانيا ـ وهذه حالة تنعكس بكيفيـة ملائمة على أنظمتها السياسية الخاصـة بهما • ان الاستبدادية لا يمكن أن تكون النتيجة التى لا مناص منها للتخلف • ولكن الوضع (العسكرى مع ، الكهنوتى) Military cum clerical من النوع القائم فى شبه جزيرة أيبريا فهو بدون شك لا يمكن أن يوجد فى دولة متقدمة • وينطبق نفس الوضع على الدكتاتوريات فى يوغسلافيا وتركيـا للتناقض الجذرى فى العقائد الفرانسوازية والتيتوية والكمالية ، ومن ثم فانه الى أن تطرح أسبانيا عن كاهلها حكامها الحاليين ، فانها يجب أن تعتبر سياسيا فى صف تركيا ويوغسلافيا أكثر مما هى فى صف ايطاليـا واليونان • ومع ذلك فمن وجهـة النظر الاجتماعية والاقتصادية فان هذه التفرقة تعتبر ثانوية • ومع أن ثورة ديمقراطية ناجحة فى

(١٣٤) انظر (احتياجات وموارد اوروبا) ص ٧١٢ بصدد البيانات الاقتصادية لجنوب اوروبا (فيما عدا تركيا ويوغوسلافيا) •

أسبانيا أو البرتغال فانه لا يمكن أن تعجل بهذه البلاد الى العالم الحديث رأسا ، الا أنها قدتزيل أسوأ العقبات الدستورية. فلا الاستبدادية ولا الديمقراطية المتحررة تستطيع أن تقدم الحل الفورى للمشكلات الموروثة عن الفقر الريفى وازدياد كثافة السكان • ويوغسلافيا وتركيا وهما تحت شكلين مختلفين من الحكم الاستبدادى، تعانيان مشكلات متشابهة من التخلف الزراعى والتصنيعى • والزراعة الاسبانية واليونانية والايطالية فى الجنوب تتسم بملامح كثيرة مشتركة • فظروف الجو والتربة يجعلان صغار الفلاحين والعمال الذين لا أرض لهم فى اليونان أشد خطورة عنهم فى أى دولة أوروبية أخرى باستثناء صقلية • ولم تقم السياسات الوطنية بعد بقسط من التنمية يسمح بالشروع فى نهضة صناعية فى أى مكان باستثناء ايطاليا حيث بدأت فيها النهضة فعلا فى سنوات الخمسينيات ، والتى بدأت الآن فى النهاية تحل مشكلاتها البنائية الموروثة •

(أ) ان سجل ايطاليا فى السنوات الاخيرة هو الاولى فى الواقع بأن يتصف بالتعبير « المعجزة الاقتصادية » أكثر مما استحقته تجربة ألمانيا الغربية ــ كما سبق القول ــ التى لم تكن لتحتاج الى تغييرات بناءة أساسية ، بل كانت بالاكثر امتدادا لاتجاهات ما قبل الحرب • أما ايطاليا على خلاف ذلك فقد قامت بتحول أصيل ، وأصبحت للمرة الاولى دولة حديثة أى دولة مصنعة ذات معدل سريع لتكدس رأس المال • وفيما بين ١٩٥١ و ١٩٦١ زاد اجمالى الانتاج القومى بمعدل يزيد على ٥ر٥٪ سنويا • ولما كان السكان يزيدون بمعدل يقل عن ١٪ سنويا ، فان معظم رأس المال الجديد كان ميسورا للاستثمار المستند الى المدخرات • وبعد السماح بزيادة السكان وصل ارتفاع الاستهلاك بالنسبة للفرد الى ما يقل عن ٤٪ سنويا ، فى حين وصلت الزيادة فى الاستثمار الى ٩٪ تقريبا • وبدون الالتجاء الى الادخارات الاجبارية ، ارتفعت حصة الموارد الداخلية المخصصة لاستثمار رأس المال الثابت من الخمس الى الربع • ويتيح هذا التكدس السريع لرأس المال عن طريق الادخارات الداخلية أحد الاسباب الهامة لتقدم سجل ايطاليا الاقتصادى منذ سنة ١٩٥٠ ــ وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا لو تذكرنا المستوى المنخفض لمعدل دخل الافراد ، واذا أضفنا الى ذلك أنه منــذ انتهاء مشروع مارشال كان الاستثمار يمول فقط من الادخارات الداخلية وحدها[١٣٥] •

---

(١٣٥) من اهم المراجع لذلك انظر الملحق الخاص ل *Statist* ٦ ابريل سنة ١٩٦٢ ذكر فيه السنيور لا مالفا وزير الميزانية انه فى خلال السنوات العشر الأخيرة ارتفع الانتاج الوطنى بنسبة ٥ر٨٪ سنويا • وازداد الاستهلاك بالنسبة للفرد أكثر من النصف ، وازداد اجمالى الاستثمار بأكثر من الضعف • وقد كدست ايطاليا اليوم احتياطيا يبلغ حوالى ٣٫٠٠٠ مليــون دولار امريكى • وانشئت ٣ ملايين وظيفة جديدة خارج الزراعة •

وفى خلال الحقبة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ نما الاقتصاد الايطالى فى الحقيقة بسرعة أكثر منه فى أوروبا الغربية مجموعا ، وفى الغالبية بمعدل ٦٪ مقابل ٤ر٥٪ ـ بينما ارتفع الانتاج الصناعى بسرعة فائقه الى حد أنه فى سنة ١٩٦٠ بلغ ٨٥٪ فوق مستوى سنة ١٩٥٣ اذ نما بنسبة ١١٪ فى سنة واحدة هى سنة ١٩٦٠ (١٣٦) • وبالمقارنة مع سنة ١٩٥٠ نجد أن حجم الواردات فى سنة ١٩٦٠ زاد أكثر من الضعف ، بينما زادت الصادرات الى ثلاثة أمثالها تقريبا • واستطاعت ايطاليا لأول مرة ، ومع مناطقها الشمالية الصناعية فى المقدمة ، أن تجعل من نفسها فى السوق العالمية مصدرة كبرى للمصنوعات • وفى نفس الوقت أخذت حصة الزراعة فى اجمالى الانتاج القومى ، التى جمدت على حوالى ٢٧٪ فى المدة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣ ، فى الانحدار الى حوالى ٢٠٪ فى سنة ١٩٦١ ولو أن عدد المشتغلين فى الزراعة ما زال يقارب فى الغالب العاملين فى الصناعة • على أنه من الأمور المتناقضة فى الظاهر أن هذا التقدم السريع قد أبرز ـ بدلا من أن يضعف ـ ذلك التباين التاريخى بين الشمال والجنوب ، لأنه بالرغم من أنهما كليهما حققا تقدما ، الا أن الشمال قد جنى دون مناص الشطر الأعظم من الفائدة • ومما لا شك فيه أنه من فائدة البلاد أن يتمكن العاطلون عن العمل من ايجاد أعمال لهم فى ميلانو وتورين بدلا من أن يضطروا الى الهجرة خارجا (وفى الواقع أن البطاله الصناعية قد تلاشت ولو أنها ما زالت موجودة فى الزراعة) ولكن طالما أن الجنوب لا يشترك فى نمو حركة التصنيع الى مدى أبعد مما يقوم به حاليا ، فان المطالب ستستمر توزع بكيفية غير متعادلة (وسيستمر الحزب الشيوعى فى أن يكون المعارضة الوحيدة الأصيلة للجنوب من روما) وليست ايطاليا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى تتعثر فيها الزراعة خلف المعدل العام للتقدم (٣٠٪ من السكان ينتجون أقل من ٢٠٪ من ثروة البلاد) (١٣٧) • على أنه من الغريب فى هذا الشأن أن هذا الاختلاف ينعكس فى تباين اقليمى ذى جذور تاريخية عميقة وبعد عشر سنوات من نجاح غير متوازن لخص خبراء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الموقف فى سنة ١٩٦١ فى كلمات تتضمن تحذيرات :

« ان الحكومة الايطالية تعطى اسبقية كبرى للاجراءات التى تهدف الى تحسين كفاية القطاع الزراعى ، ولكن أى نجاح جذرى فى هذا الميدان يتوقف على التقدم نحو تحقيق أهداف أخرى كبرى للسياسة العامة ، أى استيعاب الأيدى العاملة الزراعية الزائدة عن الحاجة ، وتصنيع الأقاليم الجنوبية •

---

(١٣٦) احصائيات (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) فبراير سنة ١٩٦١ •

(١٣٧) نفس المرجع ص ٣٠

« وأهداف اللجنة العريضة فى الوصول الى العمالة الكاملة لكل القوى العاملة الميسورة ، وتقريب الفوارق فى مستويات الانتاج والدخول بين الاقاليم الشمالية والأقاليم الجنوبية ما زالا هما الهدف الأكبر للسياسة العـامة • وقد تم احراز نجاح كبير فى الجنوب سواء من ناحيه مستويات المعيشــــة أو من ناحية التوسع الانشائى ، ولكن الاستثمار الانتاجى المباشر لم يصبح هاما بعد ، على حين أن التقدم السريع الذى أحرزه الشمال يعنى أن التعثر النسبى فى الجنوب لم يقل عما كان عليه • ومن ناحية أخرى فان المعدلات العالية لنمو الاستثمار والانتاج الصناعى ، كانت تقترن بزيادات فى العمالة ، أقل مما كان متوقعا فى مشروع العشر السنوات الذى وضع سنة ١٩٥٤ » •

وأوصى التقرير ببذل «مجهود حاسم لانشاء مراكز صناعية جديدة فى الجنوب» ونوه بوضوح بالحاجة لمزيد من التخطيط العام لتوجيه الاستثمار الى القطـاعات الرئيسية • ومنذ ذلك الحين كان يبدو أن التغييرات السياسية نحو ائتلاف من الوسط واليسار تدل على جهد واع لتحطيم العقبة الاخيرة لحالة الركود ، واذا تذكرنا أن ذلك الركود يفيد كلا من حزبى البلاد الكبيرين ـ وهما الديمقراطيون المسيحيون والشيوعيون ـ من ناحية أنه يعمل على استدامة حالة العقم للسياسات الجنوبية ، وما يترتب عليها من استقطاب الفتن ، تبين لنا أن « التجديد » ليس مجرد مسألة اقتصاديات وأقل شىء هو أنه يخدم « تناسق جميع المصالح المشروعة » ذلك لأن تصنيع الجنوب معناه قلب طريقته التقليدية فى الحياة رأســا على عقب • والايطاليون فى هذه الحقبة يكتشفون بطريقتهم الخاصة أن الرأسمالية الحديثــــة تفرض شيئا ما أشبه بالثورة الاجتماعية •

وفى سنة ١٩٦٢ ، لم يكن لدى أحد رجال الصناعة الايطاليين البارزين الذين كانوا يشرفون على احدى الاحتكارات التى تملكها الدولة، أى شك فيما تعنيه تلك الثورة من ناحية السياسة العامة :

« ان الانتعاش الايطالى الذى يسميه بعض الناس بالمعجزة كان مســتطاعا بسبب تحول عميق فى القدرة الانتاجية والتكوين الاجتماعى والسياسى لبلادنا • وبالاخص فى المجال الاقتصادى ، حيث ظهرت آراء جديدة تم التعويل عليهـا • ومما له دلالته بالتأكيد أن المبدأ الذى كثر فيه الجدل بشأن مسئولية الدولة عن التقدم الاقتصادى هو الذى ساد فى النهايه •

وفى رأيى أن اختيارين اقتصاديين سياسيين أساسيين كانا هما العـاملين الفاصلين فى هذا الانتعاش الرائع ـ أولهما : هو التبرؤ الصريح لمبـدأ الحماية

بواسطة قبولنا المتسم بالشجاعةللمنافسة الدولية، وللتحرير التجارى، ثم ادماج الاقتصاد الايطالى داخل النطاق الاكثر اتساعا للسوقالأوروبيةعن طريق التوحيد. وثانيهما : هو قرار الشروع فى برنامج للتنمية الاقتصادية والصناعية للمناطق الأكثر تخلفا ، بقصـد استيعاب المتعطلين والذين تحت التعيين ، ومعالجة ذلك التناقض الذى لا يزال مذهلا بين مستويات الدخول فى مختلف مناطق بلادنا » .

« ان الصعوبات والمقاومة التى يقتضى التغلب عليهما من أجل احراز الموافقة على هذه الاختيارات الأساسية معروفة جيدا .. انه لحقيقى ـ وهذا أمر أساسى للتقدير الصحيح للقوى التى تدفع اليوم نظامنا الاقتصادى ـ ان المبادأة فى مسألة الاختيار وتطبيقه جاءت من جانب الدولة » بمعنى أنها فى كثير من الحالات كانت مفروضة ..

« ومن بين أوجه الانحياز التى تحطمت فى ايطاليا ، يوجد أيضا ذلك الغول القديم الذى شاهد ادارة الدولة فى الصناعة على أنه غير اقتصـــادى وغير كفء بالمقارنة بالادارة الديناميكية التنافسية فى القطاع الصناعى الخاص . ولكن أظهرت لنا الخمس عشرة سنة الماضية كيف أن المشروعات الصناعية للقطاع العام ، المكيفة طبقا لاحتياجات البلاد تتيح الحافز الذى يدفع الى تقـدم التنمية فى المنـــاطق والقطاعات التى أهملها القطاع الخاص زمنا طويلا (١٣٨) » .

(ب) وبالمقارنة مع ايطاليا ، تكون مجموعة البحر المتوسط : (اسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا ويوغوسلافيا وقبرص) مجموعة اجتماعية اقتصادية وقد تكون دراسة مختلف الامراض والمساوىء الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فرادى شاقة ولا جدوى منها . وتمثل البرتغال نفس الصورة الاسبانية تماما ، ولو أن ما يعتبر مأساةفى أسبانيا قد يكون شيئا بينالهزل والجد فى الدول المجاورة. وتحوم يوغوسلافيا حول الحد الفاصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ، وهذا الظرف ـ أكثر من فرض اقتصاد مخطط ـ هو الذى يجعل من المشـكوك فيه اذا كان هناك داع هام لبحث مشكلاتها فى نطاق موضوعنا هذا . أما قبرص فهى من ناحية امتداد لليونان ومن ناحيةأخرى جزيرة تقع أمام الساحل التركى. واليونان قريبة فى تكوينها الاجتماعى لجاراتها البلقانيات ، ولكنها تطورت أخيرا اقتصـــاديا بكيفية تبشر بنهضة أصيلة . كما أصـــبحت أيضا منتسبة لمجمـوعة الســـوق

---

(١٣٨) من اقوال السنيور انريكو ماتى فى صحيفة *Statist* بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٦٢

المشتركة (١٣٩) ـ وتقع تركيا على الحد الفاصل بين دول البلقان، والشرق الأوسط ، وتمثل الالتقاء بين تكويناتها الاجتماعية على التوالى • وبدلا من اضاعة الوقت على جميع أعضاء هذه المجموعة نكتفى بأسبانيا وتركيا ـ وهاتان الدولتان على التوالى، هما أقرب ما تكونان وأبعد ما تكونان ، عن صميم أوروبا الغربية • وقبل كل شيء يكفى فقط وقوع انقلاب سياسى لرفع أسبانيا (والبرتغال أيضا) الى المستوى الايطالى ، بينما تركيا ، مع أفضل الفروض ، لن تستطيع التخلص من التراث الاسلامى • وفيما يختص بيوغوسلافيا فان مشكلاتها هى من بعض الوجوه نفس مشكلات المجر وبلغاريا، واكتفاء بذكر عضوين فقط من الكتلة السوفييتية ، والى أن يقرر اليوغوسلافيون أنفسهم ، ليس هناك ما يؤكد اذا كانت بلادهم ستصبح فى النهاية جزءا من أوروبا الشرقية أم الجنوبية ، ويمكن كذلك القول بالطبع أن تركيا بالمثل موزعة بين ولاءين مختلفين •

ان الاقتصاد الاسبانى يمثل جميع مظاهر الاقتصاد الزراعى المتخلف ولذلك فان المشاركة فى التكامل الأوروبى تثير مشكلات خطيرة ، ويبدو من الأرجح ، اذا حكمنا من واقع الحالة الحاضرة للاقتصاد الاسبانى ، فانه سينقضى بعض الوقت قبل أن تتمكن أسبانيا من الاستغناء عن الحماية الجمركية ضد المنافسة. والرسوم الاسبانية أعلى بكثير من التعريفات الخارجية المشتركة للرابطة الاقتصادية الاوروبية • ولأسباب تاريخية ، ترجع من جهة الى الموقف الذى اتخذته بعض الدول الأوروبية تجاه أسبانيا منذ سنة ١٩٤٥ ، قد انتهجت الحكومة سياسة تجنب الالتزامات • ومن غير المحتمل أن يوافق نظام الحكم الحالى على أى تنازل عن سيادته خاصة لان فوارق هائلة تقوم بين المستويات والسياسات المشتركة التى رسمتها أهداف معاهدة روما وبين الممارسات والسياسات الاقتصادية المتبعة حاليا فى أسبانيا • ومن جهة أخرى قد يكون من الصعب أن تبقى اسبانيا منعزلة عن حركة تحقيق تكامل أوروبا الاقتصادى (الذى سيؤدى الى اندماج أسواق الصادرات الاسبانية الاساسية) وقبول الالتزامات التى ستنطوى عليها عضويتها

---

(١٣٩) اتفاقية المشاركة بتاريخ ٩ يوليه سنة ١٩٦١ تقرر اتحاد جمارك يشمل كلا من المنتجات الصناعية والزراعية يرتكز على التعريفات الخارجية المشتركة للدول الست • وسيصير ازالة التعريفات بصفة عامة على مدى فترة انتقال لمدة ١٢ سنة ، ولكن بالنسبة لبعض المنتجات الحساسة ، منحت اليونان مدة ٢٠ سنة للاستغناء عن الحماية الجمركية • والاتفاقية لا تشمل السياسة الاجتماعية ولا تحركات رأس المال •

فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية وقد يمكن أن يتوافر نوع من المشاركة أوفق للطرفين على شرط أن يكون فى الامكان اصلاح البناء السياسى ·

ولمواجهة تكاليف الواردات اللازمة للتنمية ، تعتمد اسبانيا بصفة رئيسية على موردين وهما: الدخل من السياحة، والصادرات الزراعية. وفى هاتين الناحيتين نجد أن الدول التى تريد رابطة اقتصادية أوروبية هى من أكبر عملاء أسبانيا · وتتجه السياسة التى تتبعها دول أوروبا الغربية الاخرى الى تشجيع توسع حركة السياحة الاسبانية ، ولكن لا يمكن أن يقال المثل فيما يتعلق بالصادرات الزراعية · واذا بقيت أسبانيا خارج السوق المشتركة الاكثر اتساعا ، فقد تجد الصادرات الزراعية الاسبانية أنه من الصعب منافسة ايطاليا واليونان · ويعتبر اتجاه السياسة الزراعية داخل الرابطة الاقتصادية الاوروبية تبعا لذلك حاسما فى تقرير مستقبل الاتجاه الاسبانى ·

يبلغ تعداد سكان تركيا ٢٨ مليون نسمة ويزداد بمعدل سريع جدا وقدره ٣٪ سنويا ، والدخل الوطنى بالنسبة للفرد أقل منه فى معظم الدول الاوروبية · ويشتغل ثلاثة أرباع الطبقة العاملة فى الزراعة التى تقدم الشطر الاعظم من صادرات البلاد · وقد بذل مجهود استثمارى كبير طوال السنوات العشر الماضية ، وما زال مستمرا ، بقصد تسهيل سير عملية التصنيع ، ولكن تركيا تعانى اليوم نوعا من الركود فى المناطق الحضرية مقترنا بضغط متزايد على الارض ·

وليست هناك مشكلة ذات طبيعة سياسية تكتنف اشتراك تركيا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، بل على العكس يهتم الزعماء الاتراك بأن تشترك بلادهم فى عملية التكامل الأوروبى · وفى هذه النقطة تتفق آراء الاحزاب السياسية القائمة · وتغيير نظام الحكم فى سنة ١٩٦٠ لم يغير آراء السلطات فى هذا الموضوع · ورأى الدوائر السياسية يؤيد الانضمام الى السوق المشتركة ، ليس فقط لأسباب اقتصادية بل أيضا لأغراض سياسية · وعلى أى حال فان مركز تركيا الاقتصادى ليس فى حالة تسمح بتوقع الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الاوروبية فورا ، اذ أن البلاد لا تستطيع الوفاء بالتزامات العضوية · ولذلك كانت الحكومة تحاول التفاوض لعقد اتفاقية مشاركة يمكن أن تراعى فيها صعوبات البلاد الاقتصادية ·

وأخيرا توجد اليونان • وعندما انتهت فى يولية سنة ١٩٦٢ مدة المعونة الأمريكية التى دامت ١٥ سنة كانت البلاد قد التهمت ٣٤٢٠ مليون دولار ، انفق ثلثها على المحافظة عليها على هذا الجانب من الستار الحديدى • والآن يبحثون بجد عن موارد جديدة للتمويل • وتنفق اليونان ١٧٠ مليون دولار سنويا على الدفاع ويأتى ٢٠ مليونا منها من الايراد الداخلى • ولو أن هذه الاموال انفقت على التنمية لاستطاعت اليونان أن تمول مشروعها الطامح للسنوات الخمس الخاص بالتصنيع السريع • وقد حبذ الاجتماع الوزارى لحلف (الناتو) الذى عقد فى أثينا فى مايو سنة ١٩٦٢ انشاء (كونسورتيوم) « اتحاد » لمساعدة اليونان ، وفى الحال وضع المسألة بين يدى (منظمة التعاون الاقتصادىوالتنمية) . وهذه المنظمة تدرس الآن التخطيط الاجمالى الاساسى لمشروع تنمية سريع لغاية سنة ١٩٦٦ ، يتضمن عجزا فى المدفوعات الوطنية والخارجية قدره ٨٠٠ مليون دولار • ولم يعد هذا المشروع لسوء الحظ أن يكون أكثر من مجرد تخطيط وعلاوة على ذلك فانه سيطلب أيضا من معظم أعضاء « الاتحاد » المساهمة فى مساعدة تركيا • وهناك أيضا صعوبات سيكلوجية ، وبالرغم من أن اليونان قد وصلت الى مرحلة الانطلاق الا أنها بقيت بلادا فقيرة حيث اضطروا الى مقاومة الضغوط للحصول على المساواة الاجتماعية من أجل التنمية الاقتصادية • وقد نما الدخل الوطنى بكيفية مضطردة بمعدل سنوى قدره ٦٪ خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، ولكن أوروبا الغربية قد تقدمت أيضا بمعدل ٦٪ وتبعا لذلك فان « ثغرة الازدهار » ظلت باقية •

ان هذا التلخيص للمشكلات الاقتصادية التى تكتنف بعض الدول الأوروبية الصغيرة يكون قد أدى الغرض منه اذا كان قد أوضح الاسباب التى من أجلها جمعت تلك الدول أنفسها فى كتلتين اقتصاديتين متنافستين الدول الست والدول السبع، ومن الواضح أن هذه الاسبابكانت سياسية. ومنوجهة النظر التأسيسية فان اقتصاديات دول البنلوكس ومجموعة دول اسكنديناوة تتبع نفس النمط • واذا كانت السويد والدانمرك قد اختارتا من بادىء الامر تجميع أنفسهما مع البرتغال فان هذا يكون معقولا فقط على أساس علاقة بريطانيا الطويلة الامد مع تلك الدولة • ومنطقة التجارة الحرة لا يمكن أن تكون كتلة اقليمية بحتة • وهناك بطبيعة الحال جدللصالح توحيد الاقتصاديات غير المتشابهة التى تستطيع أنتكمل بعضها بعضا ، وبالمثل مناحية أخرى يمكن التساؤل بحق عن قيمة تنمية التبادل المزدهر للسيارات البريطانية والالمانية على أساس أنه لا يساعد الا قليلا

أو لا يساعد اطلاقا على الرفاهية العامة ، ولحسن الحظ أن هذا الجدل يعمل فى كل من الناحيتين : ان الدانمرك منتجة للمواد الغذائية ومن الناحية الاقتصادية يكون ادخالها فى السوق المشتركة معقولا، كما هو الحال فى مشاركة : سويسرا والنمسا مع النطاق الداخلى للرابطة ٠

وبالرغم مما تقدم ، لا يمكن أن ننكر أن الاتحاد الاقتصادى لأوروبا يعنى انضمام الاقتصاديات التى تعتبر تكويناتها بالاحرى متشابهة ، وبالتالى ليست متكاملة ٠ وعلى أى حال تنطبق هذه النظرية على الاقاليم المصنعة فى شمال غرب أوروبا ٠ ولكن تضعف قواتها اذا أخذ فى الحسبان المدى الطويل ، لانه فى هذه الحالة يظهر انضمام التكوينات غير المتشابهة لشمال وجنوب أوروبا من بين أهداف الاتحاد الأولى ٠

الفصل الرابع

رابطة الأطلنطى

بعض العوامل الأساسية :

وجهنا الاهتمام فى الفصول السابقة بصفة رئيسية الى الدول التى تكون الرابطة الاقتصادية الأوروبية مضافا اليها بريطانيا • وليس من قبيل المصادفة أن هذه الاقاليم تكون القلب التاريخى لأوروبا الغربية • وهى ، علاوة على ذلك ، كتلة اقتصادية وسياسية قوية فى حد ذاتها ، تضم حوالى ١٧٠ مليونا من السكان (وأكثر من ٢٢٠ مليونا بافتراض انضمام بريطانيا) ولا تقل مواردها المشتركة عن موارد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى • على أنه توجد بعض الصعوبة فى بحثها كل على حدة • ففى المكان الأول ان ضرورة التفرقة بين بريطانيا وبين الدول الست يقتضى تعقيدا متعبا • فان احتساب الموارد الاقتصادية البريطانية مع موارد الدول الاعضاء الاصلية ليس من شأنه أن يساعد أحدا من الطرفين على الاطلاق • فانه من ناحية يعمل على اثارة الغموض والابهام حول وحدة الكتلة القارية التى يقتضى أن تحتفظ بتماسكها لبعض الوقت حتى لو أثبت البريطانيون على غير انتظار أنهم شركاء راغبون عن طيب خاطر فى عضوية السوق المشتركة • كما أنه يتجاهل مشكلات الدول غير الأعضاء أو الأعضاء المنتسبة ، من فنلندا الى اليونان وتركيا • وهنـاك ، المفهوم الذى يقول أن جميع دول أوروبا الغربية عندما تقارن بالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى تكون كتلة • وازاء ذلك قد تبين أن الحديث عن « أوروبا الغربية » بصفة عامة هو بمثابة غض النظر عن الثغرة الاساسية التى تفصل نصفها الشمالى المتقدم صناعيا عن أقاليم البحر المتوسط المتخلفة • وبالنسبة لرجل الاقتصاد يعتبر الخط الفاصل الممتد عبر وسط ايطاليا أكثر واقعية من أى حدود سياسية • فكيف يمكن للانسان أن يضع حسابا لائقا لكل هذه المعايير المختلفة ؟ ويوجد كذلك تعقيد آخر : فان المفاوضات التجارية التى تدخل فيها الولايات المتحدة فى الصورة ذات أهمية عظمى فقط اذا شملت الرابطة الاقتصادية الاوروبية (ببريطانيا أو بدونها) • على أن اجمالى أوروبا الغربية يجب وضعه فى الحسبان عند

التفكير فى رابطة الاطلنطى • ونعرض فيما يلى بطريقة غير منطقية نوعا ما عندما تبحث أولا الرابطة الاقتصادية الأوروبية • والكومنولث البريطانى قبل أن نعود الى المسألة الاوسع نطاقا الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين نصفى عالم الاطلنطى •

وكما تقرر فى سنة ١٩٥٨ أى قبل أن تطالب بريطانيا بالعضوية كانت الرابطة الاقتصادية الأوروبية تمثل اجماليا من السكان يبلغ ١٦٧ مليونا ، وسكانا من الطبقة العاملة ٧٤ مليونا ، مقابل ١٧٨ مليونا و ٦٩ مليونا على التوالى فى الولايات المتحدة(١٤٠) ـ وفى تلك السنة انتجت الدول الست ٥٨ مليون طن من الصلب (الولايات المتحدة ٧٧ مليون طن) وبلغ اجمالى استهلاكها من القوى ـ بما فى ذلك جميع أنواع الطاقة ـ ما يقابل ٤١٦ مليون طن من الفحم فى سنة ١٩٥٦ (الولايات المتحدة ١٣٥٦ مليون طن) • وكانت أرقام الدخل الوطنى أدنى بكثير من المستوى الامريكى ، وكان اجمالى الانتاج القومى فى سنة ١٩٥٧ يبلغ ١٥٦ بليون دولار وهو يقدر بحوالى ٤٠٪ من الرقم الذى يقابله فى الولايات المتحدة • ومن ناحية أخرى كانت الدول الست معا تحتل مكانا أكبر فى تجارة العالم عن الولايات المتحدة مع التنويه بصفة خاصة بزيادة اعتماد أوروبا الغربية على الموارد الخارجية ـ وفى سنة ١٩٥٩ كان موقف الميزان التجارى كالآتى :

	بلايين الدولارات	
	الواردات	الصادرات
الاجمالى العالمى • • • • • • • •	١٠٤ر٤	٩٩ر٩
الولايات المتحـدة • • • • • •	١٥ر٠	١٧ر٤
الرابطة الاقتصـادية الأوروبية • •	٢٤ر١	٢٥ر٢
بريطانيا • • • • • • • •	١١ر٢	٩ر٣
منطقة الاسترلينى (بما فيها بريطانيا)	٢٤ر٨	٢١ر٥ (١٩٥٨) ×

(١٤٠) دنيو • نفس المرجع ـ ص ١٠٨ يذكر الارقام التالية لعدد السكان لسنة ١٩٥٨ ، وهى اقل من المستوى الفعلى الحالى •• آلمانيا الفيدرالية ٥٢ر٥ من الملايين ـ فرنسا ٤٤ر٨ من الملايين ـ ايطاليا ٤٨ر٩ من الملايين ـ هولندا ١١ر٣ من الملايين ـ بلجيكا ٩ر١ من الملايين لكسمبرج ٠ر٣ من المليون ـ الاجمالى ١٦٦ر٩ ـ وتعزى زيادة الطبقة العاملة نوعا ما عن الولايات المتحدة الى عدم وجود البطالة (باستثناء جنوب ايطاليا) كما انها قد تعكس السن الادنى للخروج من المدارس •

× « دنيو » ص ١٠٩

وهي كدول مستوردة للمواد الغذائيـة والمواد الخام بلغت واردات الدول الست في سنة ١٩٥٩ حوالى ٣١٪ من التجارة العالمية ، والولايات المتحدة حوالى ١٦٪ والمملكة المتحدة ١٨٪ ، وهكذا أتاحت الرابطة سوقا لهذه المنتجات يبلغ ضعف حجم السوق الامريكي وأكبر من السوق البريطاني بثلثي حجمه ، ولو أن المملكة المتحدة استمرت أكبرمستورد فردي للمواد الخام والمواد الغذائية . وكدول مصدرة للبضائع الصناعية بلغت صادرات الرابطة الاقتصادية الأوروبية ٣٣٪ من التجارة العالمية مقابل ٢٦٪ للولايات المتحدة و ١٦٪ لبريطانيا • ومما يجدر ذكره عن تلك السنة أن الدول الست تاجرت على نطاق واسع مع بعضها البعض ولذلك كان هناك ما يدعو الى التضليل بشأن حصتها الفعلية في التجارة العالمية بمعنى الكلمة • ولكن السوق بالنسبة للمنتجين عبر البحار كانت مع ذلك كبيرة للغاية ونامية• ولكن لم تقدم الولايات المتحدة الا القليل جدا على مايبدو لاعتبارها سوقا بالنسبة لفلاحي الرابطـة الاقتصادية الأوروبية وغيرهم من منتجي المواد الاولية • أما في مجال المصنوعات فقد قامت الدول الست بعمل أفضل ، ولكنها مع ذلك باعت لبعضها بعضا أربعة أمثال ما باعته للولايات المتحدة •

وقد سبق أن لوحظ أن حصيلة الرابطة الاقتصادية الأوروبية فى التجارة العالميـــة فى سنة ١٩٥٩ كانت تساوى تقريبا حصـــة منطقة الاســـترلينى أى بريطانيا والكومنولث ناقصا كندا • وكانت هذه هى الحقيقة الاقتصادية التى تكمن وراء النظرة المشهورة في ذلك الوقت في بريطانيا على أى حال القائلة بأن أمريكا الشمالية وكتلة الاسترليني ، والرابطة الاقتصادية الأوروبية كانت تكون ثلاثة قطاعات متساوية تقريبا في التجارة العالمية كان من المقرر بشكل واضح أن تتحد معا على مستوى عالمى حقا • ومن هنا نشأ البحث الذى كان يروق للتجار الاحرار وبالأخص فى الولايات المتحدة• ويمكن القول من وجهة نظر مختلفة : ان هذا التقسيم الثلاثى كان يتيح لبريطانيا حلا بديلا من الانضمام الى معاهدة روما، على اعتبار أنمنطقة الاسترلينى كانتتكون سوقا جاهزة أمام البضائع البريطانية. ولكن هذه الحجة الاخيرة فقـدت الكثير من وجاهتها مع الركود النسبى لاسواق منطقة الاسترلينى ، بالمقارنة بالتوسـع السريع للصادرات البريطانية الى دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية • ولكن كان من الممكن للاقتصادى البريطانى لغاية أواخر سنة ١٩٦٢ أن يؤكد أن الكومنولث (أى منطقة الاسترلينى زائدا كندا)

كان يأخذ ٥٠٪ غالبا من اجمالى الصادرات البريطانية مقابل ١٥٪ كانت تباع الى الدول الست(١٤١) ٠

والكومنولث عظيم الاتساع ، وأهميته المستقبلة كشريك تجارى للرابطة الاقتصادية الاوروبية بعد أن يعاد تنظيمها (سواء ببريطانيا أو بدونها) هائلة جدا لدرجة تقتضى أن نذكر شيئا عنه ، ولو أنه فى حقيقة الامر يعتبر غريبا على مشكلة الموارد الاقتصادية لاوروبا الغربية ٠ ومن الناحية التاريخية أنه نتيجة التوسع البريطانى وراء البحار منذ فجر القرن السابع عشر ٠ ومن وجهة نظر لندن فانه يمثل اندماج أراضى تمتد من أمريكا الشمالية عن طريق البحر المتوسط الى الشرق الاقصى ، وتضم سكانا من الهند (حوالى ٤٥٠ مليونا) وباكستان (تقرب من ١٠٠ مليون) الى الملايو (٥ر٦ مليون) ونيوزيلاند (٣ر٢ مليون) بالاضافة الى المستعمرات السابقة فى أفريقية مثل نيجيريا (تقرب من ٤٠ مليونا) وغانا (٦ ملايين) من بين كثير غيرهما ٠ ومن الواضح أن يكون هناك شىء من المنطق الذى يجمع كل هذه الاراضى التى كانت سـابقا تحت الحكم البريطانى لكى تكون فيما بينها نوعا من الرابطة ٠ على أن الامر أصبح يزداد صعوبة فى النظر اليها كوحدة بالمعنى السياسى أو الاقتصادى ٠ وعندما يتأمل الانسان أن كندا هى باستمرار عضو فى الكومنولث دون أن تكون تابعة لمنطقة الاسترلينى، بينما أن جنوب أفريقية تحتفظ بعضويتها فى منطقة الاسترلينى بالرغم من أنها انسحبت من الكومنولث ــ يتبين بشكل واضح أن الاتجاهات اللامركزية هى التى أخذت تحصل على الكلمة العليا ٠ ولا يستطيع أحد أن يقول الى أى مدى ستهتم كل من الهند وباكستان (وكلاهما رسميا جمهوريات داخل كومنولث المفروض أن ترأسه الملكة) بالاحتفاظ بعضويتهما فى هذا الاتحاد ، ولو أنه يمكن الافتراض بأن ولاء كل من استراليا ونيوزيلاندا سوف لا يتأثر ٠ ومن الناحية الاقتصادية لا يعتبر الكومنولث وحدة ، كما يتبين من حقيقة أن كندا تكون جزءا ــ من الناحية الجغرافية ولاغراض نقدية ــ من الكيان الاقتصادى لأمريكا الشمالية ٠

---

(١٤١) « ميد » نفس المرجع ص ١٢ « ان المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية ربما تعنى المشاركة مع سوق أسرع نماء ٠ ولكنها تعنى بالتاكيد المشاركة مع ما يعتبر حاليا اصغر سوق » ٠ وهناك بالطبع الراى القائل بأن التجارة بين الدول ذات التكوينات الاقتصادية المختلفة كثيرا ما تعتبر أكثر فائدة من التجارة بين الدول التى تشابه بعضها البعض اقتصاديا ٠

وقد حاول مؤتمر أوتاوا سنة ١٩٣٢ أن يفرض نظام التعريفة الموحدة الذى لم ينجح فى هدفه الأساسى ، اذ كان المقصود من ذلك الهدف أن يخلق نظاما تجاريا على نطاق عالمى على أساس من الامتيازات المتبادلة(١٤٢) • والواقع أن تجارة الكومنولث مع المملكة المتحدة تكون حجما كبيرا ، ولكنها أيضا تخضع لقدر ما من الخداع البصرى • فاذا كانت كندا تعامل كجزء من منطقة أمريكا الشمالية ، وبريطانيا كجزء من أوروبا الغربية ، يتبين فى الحال أن الباقى من الكومنولث او منطقة الاسترلينى لا يأخذ شطرا كبيرا من اجمالى تجارة العالم(١٤٣) • ولعل أقوى حجة لصالح تجمع الكومنولث ومنطقة الاسترلينى ، أنه يسد الثغرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. وهو أيضا بطبيعة الحال تجمع متعدد الاجناس يتيح لأعضائه المصنعة فرصة انعاش التنمية الاقتصادية فى الاراضى الآسيوية والافريقية الجديدة التى أصبحت الآن ذات سيادة من الناحية السياسية • ولكن ليس من الواضح : لماذا يقتضى أن تتأثر هذه العلاقات المختلفة بدرجة عميقة (الا فى حالة المصدرين الكنديين والاستراليين الذين يستطيعون مواجهة الخسارة) من عضوية بريطانيا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية وعلى أى حال ، فانه لا يهم أن نبحث فى هذا المجال مستقبل هذه الدول ، أو مسألة مدى تمكنها من اختيار التجمع الذى تريد أن تتواجد فيه سياسيا حول محور أطلنطى جديد •

واذا جردنا مشكلة الكومنولث من أهم ما فيها : الجدل البريطانى حول الوحدة الأوروبية وهذه مسألة غير اقتصادية أساسيا ـ كانت الصلة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية فى قرار الحكومة البريطانية السعى الى الحصول على عضوية الرابطة الاقتصادية الأوروبية واضحة للغاية • ويمكن التدليل عليها بالأرقام التى تبين النمو النسبى للانتاج والتجارة فى دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية وفى بريطانيا خلال السنوات الخمسينيات أى فى أثناء الحقبة التى تم فيها اصلاح أضرار الحرب بدرجة كبيرة ، وأصبحت كل دول أوروبا الغربية مسهمة فى حركة نهضة شاملة •

---

(١٤٢) أنظر ـ بصفة خاصة ـ تعليقات الايكونوميست على مؤتمر الكومنولث فى سبتمبر عام ١٩٦٢ •

(١٤٣) كانت احصائيات الصادر والوارد لسنة ١٩٥٧ كالآتى : الولايات المتحدة وكندا ٦٢٫٢ و ١٩٫٥٪ ـ أوروبا والمملكة المتحدة ٤٠٫٥ و ٤٢٫٥٪ ـ دول الكومنولث الأخرى ١٢٫٣ و ١٢٫٩٪ ـ امريكا اللاتينية ٨٫٧ و ٨٫٧٪ ـ أنظر ماكاى ص ٥٧ •

السجل الاقتصادى

للمملكة المتحدة والرابطة الاقتصادية الأوروبية

١٩٥٠ – ١٩٦٠

	١٩٥٠ – ١٩٥٥ المملكة المتحدة	١٩٥٠ – ١٩٥٥ الرابطة الاقتصادية	١٩٥٥ – ١٩٦٠ المملكة المتحدة	١٩٥٥ – ١٩٦٠ الرابطة الاقتصادية
اجمالى الدخل القومى . .	+ ١٥	+ ٣٤	+ ١٣	+ ٢٧
العمالة	+ ٤ر٥	+ ٥ر٩	+ ١ر٧	+ ٦ر١
اجمالى الدخل القومى بالنسبة للفرد من العاملين . .	+ ١٠	+ ٢٧	+ ١١	+ ٢٠
الانتاج الصناعى . . .	+ ٢١	+ ٥٢	+ ١٤	+ ٤٠
حجم الواردات . . .	+ ٢٦	+ ٥٦	+ ٣٦	+ ٦٦
حجم الصادرات . . .	+ ٦	+ ٧٦	+ ١٣	+ ٦٣
التغير فى الميزان التجارى المتطور (بملايين الدولارات وبالسعر الحالى) . .	– ٧٥٦	+ ١ر٣٩٢	+ ٧٢	+ ١ر٤٦٤
التغير فى أرصدة الذهب والعملة الأجنبية (بملايين الدولارات فى نهاية المدة)	– ١٢٠	+ ٥ر٠٠٢	+ ٥١٨	+ ٥ر٩٧٥

المصدر ـ المسح الاقتصادى لمنظمة التعاون الاقتصادى مارس ١٩٦٢ ص ١١ .

* * *

ويتبين من هذه الارقام أنه في طوال حقبة الخمسينيات كانت بريطانيا متخلفة وراء منافسيها . وكان نموها الاقتصادى سواء بالقياس الى الارقام البحتة أو بالطاقة الانتاجية ـ أقل منه فى القارة بشكل واضح . وبعد أن تبينت الحقيقة بأن حركة العمالة كانت تتقدم ببطء فى بريطانيا (حيث لم تتفاقم احتياطيات العمال بسبب حركات الريف كما حدث فى فرنسا وايطاليا أو بسبب الهجرة

الجماعية كما فى حالة ألمانيا الغربية) كان نمو الدخل القومى بالنسبة للفرد من السكان العاملين أسرع ضعفين ونصفا ، أو ثلاثة أضعاف مما كان عليه فى القارة لغاية سنة ١٩٥٥ أو لضعفين بالتبعية ، كما أن هذا النمو البطىء لم يكن يقابله استقرار الاسعار بل على العكس ارتفعت الاسعار فى بريطانيا بأسرع من أى معدل فى دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية باستثناء فرنسا حيث تمت مواجهة التقدم السريع بواسطة تخفيضين للعملة • وهكذا جمعت بريطانيا بين مساوىء الركود النسبى – وبالاخص فى الصادرات بالمقارنة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية – وبين عدم استقرار الاسعار وما وصفته نشرة بريطانية هامة « بالقصة القائمة لسجل بريطانيا فى سنى الخمسينيات – التضخم دون توسع، والاستثمار غير الملائم فى صناعات خاطئة ، وقوة عمالية متطرفة الاتساع ، مثلها مثل قطعة لبان مهملة تلتصق فى أماكن أقل ما تكون حاجة اليها(١٤٤) » • وزاد فى شدة هذا الوصف الاخاذ أنه فى خلال النصف الثانى من هذه الفترة ارتفعت الواردات وصارت ضعفى الصادرات ، وبذلك زادت فى فداحة مشكلة ميزان المدفوعات التى اعتبرت فى أوائل سنوات الستينيات العقبة الرئيسية فى طريق نمو الذهب والنقد الأجنبى المملوكة بواسطة أعضاء الرابطة الاقتصادية الأوروبية بمقدار ١١ بليون دولار ، بينما ركدت الاحتياطات البريطانية ، ولم يحقق حتى هذه النتيجة الا التخفيض المقصود لمستوى الانتاج • وفى كل مرة يبدو فيها أن ازدهارا على وشك أن يتطور فانه كان يعطل فورا بواسطة أزمة مدفوعات ، وخنق الواردات والطلب على الاستهلاك الداخلى •

•

وعند محاولة اكتشاف السبب فى أن بريطانيا خلال هذه الحقبة من التوسع التجارى العام قد عملت على معاناة أسوأ ما فى كل من العالمين – تضخم فى الاسعار بالاضافة الى الركود النسبى – يتركز الاهتمام بطبيعة الحال الى ناحية النمو البطىء للصادرات • فبينما وجدت دول القارة المساعدة من تجارتها المصدرة المزدهرة – ولو أن هذا العامل فيما يتعلق بفرنسا لم يدخل فى الصورة الا متأخرا عن ألمانيا وايطاليا – فان الصادرات البريطانية زادت بمنتهى البطء وبذلك لم توفق فى القيام بدور كبير فى عملية النمو ، لقد كان الاحتياج الداخلى بمثابة

---

(١٤٤) ستاتيست ٦ ابريل سنة ١٩٦٢ – وفى عدد ٦ يوليه سنة ١٩٦٢ من نفس النشرة أشار البروفسور فرانك بايش الاقتصادى المعروف ومستشار الخزانة البريطانية الى ان نفس هذه الفترة قد شهدت مزيدا من الانكماش فى الاستثمار البريطانى وراء البحار واقراض رءوس الأموال للدول الأخرى. وتمثل هذه الاستثمارات حاليا حوالى ١٪ من صافى الدخل القومى مقابل ٨٪ فى سنة ١٩١٣ وفى نصف القرن الماضى لم تعد بريطانيا تعتبر موردة كبيرة لرءوس الأموال للدول النامية. » •

راس الحربة لهذه التطورات وقد نظمت عجلة التجارة عن طريق ازمات متعاقبة لميزان المدفوعات بحيث لم تستخدم الموارد الانتاجية بكيفية تامة اطلاقا(١٤٥) وأصبح التباين واضحا بصفة خاصة فى ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ عندما تعرضت المملكة المتحدة لأزمة مدفوعات أخرى وعانت من ركود صناعى كلى لمدة تزيد على عام ، بينما استمر الانتاج الوطنى فى القارة فى الزيادة بمعدل زيادة فى ١٩٦١ للدول الاكثر تصنيعا بنسبة ٥ر٤٪ على أثر قفزة هامة بنسبة ٥ر٦٪ فى سنة الازدهار ١٩٦٠ عندما ارتفعت الصادرات الى أرقام عالية قياسية ، وعلى حين كان الهبوط يعكس حالة صادرات غير ملائمة ، وبذلك أظهر مدى اعتماد أوروبا الغربية المستمر على العوامل الخارجية ، فلم تكن هناك أى دولة خلاف بريطانيا تعانى مشكلة حقيقية للمدفوعات . وبذلك ظلت المملكة المتحدة تمثل الرجل الشاذ فى الصورة، وكان هذا التباين غير المرغوب فيه سنة ١٩٦٢، هو الذى حول أغلبيةالاقتصاديين الاكاديميين فى بريطانيا الى مرتدين نحو « الأوروبية »(١٤٦) .

ان التقدم السريع الذى كانت تحرزه كل أوروبا الغربية القارية ـ وليس فقط كتلة الرابطة الاقتصادية الأوروبية ـ يمكن أن يعتبر بالطبع حجة ضد الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، وخاصة لأن الصادرات البريطانيةالى دول الرابطة وكذلك الى باقى أوروبا الغربية ارتفعت بدرجة كبيرة فى تلك الفترة، بينما تقهقرت المبيعات الى الأسواق الخارجية وراء البحار أو ركدت . وبذلك يمكن القول أن بريطانيا تستطيع أن تحصل على مزايا ازدهار أقوى فى القارة دون ان تكون مضطرة الى التمسك بمعاهدة روما . ولا حاجة الى القول : بأن هذه الحجة كان يقول بها جميع أولئك النقاد للسوق المشتركة الذين كانوا يعادونها لأسباب أخرى . ولكن عبر عن هذه الشكوك أولئك الاقتصاديون الذين كانوا لأسباب نظرية عامة يحبذون السوق المشتركة على أساس أنها تقريب لحرية التجارة . وبغض النظر عن التساؤل عما اذا كان النمو الاسرع خطى فى الدول الست كان

---

(١٤٥) تقرير منظمة التعاون الاقتصادى (مارس سنة ١٩٦٣) . « كانت الصورة تمثل أن الاحتياج الداخلىيتزايد بأسرع من الانتاج ، وصادرات أقلمن ان تكفى الاهتمام بميزان المدفوعات. وكانت حالة المدفوعات الخارجية أكثر تعقيدا بسبب العبء الكبير نسبيا لنفقات الدفاع ثم أخيرا المعونة وراء البحار » .

(١٤٦) انعكس الاتجاه الجديد مبدئيا فى صحف الأحرار مثل صحيفة (الجارديان) وفى صحف المدينة التقليدية ، بقيادة (الفاينتشيال تايمس) و (الايكونوميست) و (ستاتيست) .. ولكن كان فى الامكان الشعور به أيضا فى الجناح اليسارى لحزب المحافظين ، وفى هذه المرحلة كان حزب العمال هو الوحيد فى الغالب الذى يوحى موقفه بانه يفضل فعلا ان تدير بريطانيا ظهرها الى اوروبا .

يرجع حقا الى تكوين الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، فان هؤلاء الكتاب قد أكدوا المساوىء التى تعود على بريطانيا من جراء تحويل بعض تجارتها من الدول وراء البحار الى أوروبا (١٤٧) ٠ كما أكدوا أيضا عدم الرغبة فى فرض ضرائب على بضائع الكومنولث التى كانت تتمتع الى ذلك الوقت بحرية الدخول الى المملكة المتحدة ٠ وأخيرا نشأت نظرية أنه يمكن تخفيض التعريفات الدولية بوسائل أخرى أفضل من الانضمام الى كتلة أوروبا الغربية حتى لو كانت تعريفتها الخارجية المشتركة منخفضة (١٤٨) ٠ وهكذا تحول النقاش الى ما اعتبر فى الواقع بالمشكلة الرئيسية فى السياسة البريطانية بعد الحرب : الاختيار بين الاتجاه الاوروبى والاتجاه الاطلنطى (أى الانجلو أمريكى) مع اشتراك مضمر بأنه اذا أمكن اغراء الامريكيين على تجاهل السوق المشتركة ، وناصروا مبدأ الأطلنطى لحرية التجارة ، فان بريطانيا تستطيع أن تولى ظهرها للقارة وتستأنف القيام بدورها التقليدى ٠ وعلى ذلك يقع القرار فى النهاية على كاهل وشنجطن (كالمعتاد) ٠

ومع ذلك فان القول بهـذا لا يقلل من خطورة مشـكلة مواجهـة المملكة المتحدة فى عشية القرار التاريخى « بالدخول فى أوروبا » وتفضيل البضـائع البريطانية فى أسواق الكومنولث ما هو الا النصف الاقل أهمية من المشكلة ٠ فان الصعوبة الحقيقية كانت دائما تتعلق بحرية دخول منتجات الـكومنولث ـ وبالاخص أغذية المنطقة المعتدلة ـ الى بريطانيا ٠ وقد يكون الامر أقل أهمية فى عالم متحرر كلية من الضرائب الجمركية لو أن بريطانيا لم تعد تقدم مزايا سوقية لهذه البضائع ، ولكن ما تقتضيه العضوية البريطانية حقًا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، هو احلال مجموعة من الامتيازات محل الأخرى ٠ فقصدير الملايو ، وصوف استراليا ، ونحاس روديسيا تعتبر مأمونة ، ولكن غيرها من الحاصلات ليست كذلك ٠ وعندما كانت غلال استراليا ، وزبدة نيوزيلاند ، ومنسوجات الهند تدخل قبلا الى السوق البريطانية معفاة من الضريبة ، فانها ستواجه حاجزا من الضرائب أو الحصص ، بينما القمح الفرنسى ، والمنسوجات الالمانية أو الايطالية ، والزبدة الدانمركية ستدخل معفاة من الضريبة ٠ ان التفرقة قد تستمر ، ولـكن حدها سيتحول ضد دول الكومنولث ، وبعضها من أفقر دول العالم ـ ومن الواضح

---

(١٤٧) ميـد نفس المرجع ص ١١ ٠

(١٤٨) ميد ص ١٦ : « الانضمام الى الرابطة الاقتصادية ليس هو الوسيلة الوحيدة لخفض الرسوم على الواردات من البضائع المصنوعة فى المملكة المتحدة ـ ولو نجح الرئيس كنيدى فى الحصول من الكونجرس على مزيد من السلطة لاجراء تخفيضات فى تعريفات الولايات المتحدة لأتيحت لنـا فرص افضل فى المستقبل » ٠

ان هذا البعض ليس منه : كندا أو استراليا • وفى الواقع توجد حجة طيبة للغاية ضد هذا النوع من السياسة • وقد ذكر هذا فى كلمات قوية تستحق أن تعرض هنا :

« ان دول آسيا المتخلفة المزدحمة السكان يجب أن تتمكن ، كما فعلت اليابان ، من أن تنتج وأن تبيع فى الخارج مصنوعاتها الرخيصة مما يمكنها من أن تشترى المهمات الرئيسية والمواد الغذائية والمواد الخام من الدول المتقدمة فى أوروبا وأمريكا واستراليا • ان رفاهية المستقبل لأفقر الدول معرضة للخطر، فالدول المتخلفة المكتظة بالسكان تستطيع فى حالات كثيرة أن تحقق تقدما معقولا لو استطاعت أن تجد بسرعة أسواقا متوسعة• ان التطور المعقول لأساليب التجارة هو أن تنتج دول أوروبا الغربية الصناعية والمتقدمة للغاية ، وتصدر المزيد من البضائع الرئيسية وبضائع الاستهلاك التى تحتاج لكثير من البراعة والمعرفة الفنية ، والمهمات التخصصية كما أن تستورد المزيد من المصنوعات السهلة الصنع من بضائع الاستهلاك من الدول التى تقوم بالتصنيع وراء البحار(١٤٩) •

ونفس الحجة يمكن أن تنطبق على رابطة الاطلنطى كمجموعة ، وهو موضوع يجدر أن نعود اليه الآن •

حرية تجارة الأطلنطى :

تحتوى رابطة الاطلنطى ، كيفما كان تحديدها بالتعريف السياسى ، على ثلاث مناطق اقتصادية كبرى : منطقة الدولار ، ومنطقة الاسترلينى ، وأوروبا الغربية القارية • وبغض النظر عن مستقبل علاقات بريطانيا بالرابطة الاقتصادية الاوروبية ، فان هذا التقسيم الثلاثى سيدوم على الارجح طالما بقيت منطقة الاسترلينى (١٥٠) • ويقولون أحيانا بأن دخول بريطانيا فى الرابطة الاوروبية يجب أن يمهد الطريق للاندماج التدريجى لأوروبا الغربية ومنطقة الاسترلينى ،

---

(١٤٩) ميد ص ٢٨ ـ ٢٩ للوقوف على التفاصيل انظر من بين موضوعات اخرى (الكومنولث وأوروبا) الذى نشر بواسطة (المجلس الأوروبى) ستراسبورج مارس سنة ١٩٦٢ ـ (استراليا وبريطانيا والسوق المشتركة) • (العالم اليوم) المعهد الملكى للشئون الدولية ـ لندن ـ ابريل سنة ١٩٦٢ •

(١٥٠) والمنطقة تشمل الآن المملكة المتحدة والكومنولث فيما عدا كندا ، بالاضافة الى بعض الدول المستقلة مثل ايرلندا وجنوب افريقيا وبورما وبعض أراضى الشرق الأوسط المعروفة بصفة خاصة بحصصها البترولية وما يترتب على ذلك من تكديس أرصدة الاسترلينى •

على غرار المشاركة ، التى منحتها معاهدة روما للاراضى الافريقية التى كانت تابعة لفرنسا قبلا ، ولكن هذه المقارنة زائفة • ربما أمكن وضع ترتيبات لصالح بعض الاراضى الافريقية التى كانت قبلا تحت الحكم البريطانى ، أما الحديث عن اندماج منطقة الاسترلينى فى مجموعها مع أوروبا الغربية ففيه مجافاة لحقيقة أن الدول الست لا يمكن أن تترك أسواقها مفتوحة أمام حرية دخول منتجات الكومنولث دون أن يكون فى ذلك تدمير لفلاحيها ، وأحد الأهداف التى تنطوى عليها معاهدة روما ألا تتلف منتجات أوروبا الزراعية ، بل على العكس ، يجب أن تحمى من جهاز السوق وأن تساعد على تكييف نفسها طبقا للظروف المتقلبة على مدى فترة طويلة • وعلاوة على ذلك فان حرية دخول المواد الغذائية الواردة من الكومنولث والمواد الخام الى أوروبا قد يؤدى الى تفرقة فى المعامله ضد الصادرات الأمريكية المنافسة ، وهو أمر من المتوقع أن تقاومه حكومة الولايات المتحدة بكل قوة باسمها وكذلك باسم دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل ، التى قد تتلاشى أسواقها الاوروبية ، لو سمحت الرابطة الاقتصادية الاوروبية الموسعة بدخول أغذية المناطق الاستوائية من المستعمرات الاوروبية السابقة بدون ضريبة ، بينما تفرض الضرائب على بضائع أمريكا الجنوبية المماثلة • وقد يكون هناك بعض التلاعب بالحصص ، ولكن فى المدى الطويل يكون الحل المعقول فى تخفيض الضرائب بكيفية اجمالية ، على أن تتولى الدول المصنعة القيادة فى ذلك • والاجراء السليم هو أن تقوم الرابطة الاقتصادية الاوروبية الموسعة والولايات المتحدة بتخفيض حواجزها ، ولكن على أساس امتيازات يمنحونها بعضهم بعضا بحيث تشمل الواردات من جميع المناطق الأخرى ، فاذا تم ذلك ، فان بعض الدول المصنعة مثل كندا واستراليا واليابان يمكنها عندئذ أن تنضم الى الاتفاقية على اعتبار أنها لن تطلب الكثير مقابل ذلك من الدول المتخلفه ، المضطرة فى المرحلة الحالية الى أن تعمل على حماية صناعاتها الناشئة ، ويجب أن يسمح لها بأن تفعل ذلك • وأى تدبير آخر لا يؤدى الا الى أن تصبح رابطة الأطلنطى بمثابة (نادى الرجل الثرى) يكون هدفا للعداء والكراهية الشيوعية (١٥١) •

واذا حكمنا من واقع البيانات الرسمية فى واشنجطن وغيرها تعتبر حرية التجارة ، الى حد ما ، من أهداف حكومة كنيدى بالرغم من بعض الأحاديث الغامضة عن « انضمام » الولايات المتحدة الى السوق المشتركة ــ وهى أحاديث تبدو بالنسبة لبعض الأوروبيين خيالية ومزعجة • وكان يبدو أن هناك سببا معقولا

(١٥١) ميد ص ٣٠ ــ انظر ايضا أوسكار جاس حرب صليبية للتجارة الجمهورية الجديدة (وشنطن) ١٩ ــ ٢٦ مارس ١٩٦٢

لهذا القلق فى أواخر سنة ١٩٦١ ، عندما أشارت أقوال مختلفة غير رسمية فى واشنجطن الى أن سياسة الولايات المتحدة قد تتجه الى ناحية تحويل رابطة الأطلنطى الى اتحاد جمركى مقصور على الدول المصنعة (١٥٢) • ولحسن الحظ قوبلت هذه الأصـــوات المزعجة بمعارضـــة من الحـــكومة واستنكار علنى من الرئيس كنيدى نفسه • وقد تحدث المستر كنيدى أمام الاتحاد الوطنى للصناع يوم ٦ من ديسمبر ١٩٦١ قال : « اننى لا أقترح كما أنه ليس من الضرورى ولا من المرغوب فيه الانضمام الى السوق المشتركة ••• أو خلق منطقة أطلنطية للتجارة الحرة ، أو أن نفسد بأى كيفية روابطنا الاقتصادية الوثيقة مع كندا واليـابان وباقى العالم الحر •• واننا لا نريد ترك اليابان خـارج هـذه السوق العظيمـة أو أمريكا اللاتينية التى كانت تعتمد كثيرا على السوق الاوروبية (١٥٣) •

وقد وردت نفس هذه الملاحظة فى رسالة الرئيس الرسمية « رسـالة عن التجارة » التى أرسلت الى الكونجرس بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٦٢ : « يجب أن نتحقق من أن أى تدبيرات نتخذها مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية انما تعمـل بالكيفية التى تكفل عدم التفرقة فى التطبيق بالنسبة للدول الأخرى •• فـان الولايات المتحدة وأوروبا تشعران معا بمسئولية مشتركة بالنسبة لجميع الدول الاقل تقدما (١٥٤) » •

وصحيح أن هذه المبادىء المعقولـة لم تنفـذ بكل دقة •• وبالاخص كان لا يزال هناك شىء من الارتياب ـ لم يتلاش تماما الى اليوم ـ عما اذا كان واضعو السياسة قد أدركوا الحاجة الى التمييز لصالح الدول المتخلفة ، وهو أمر يذهب بالاكثر الى أبعد من نطاق التبادل أو الاخذ والعطاء • فاذا فتحت الدول المصنعة

---

(١٥٢) انظر وولتر ليبمان « خطوة جبارة » نيويورك هيرالد تريبيون بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ وكان هذا على أثر صدور بيان مشترك من كرستيان هيرتر و ويل كلايتون ونشر كوثيقة من الكونجرس كان يبدو انه يوحى بممارسة امريكية فى منطقة التجارة الحرة التى كانت قبلا تحت الاشراف البريطانى •

(١٥٣) ذكرت بواسطة جاس نفس المرجع •

(١٥٤) نفس المرجع ـ ـ ويجدر بالذكر ان اقتراحات الرئيس (التى تتبع الآن مع تغييرات طفيفة) ارتأت مجموعتين مختلفتـين من اجراءات تخفيض الضرائب : سـلطات لتخفيض الضرائب الأمريكية بنسبة ٥٠٪ والمساومة على سلطات لتخفيض هذه الضرائب الى الصفر فى الحالات التى تبلغ فيها صادرات الولايات المتحدة والرابطة الاقتصادية نسبة ٨٠٪ من الصادرات العالمية (دون احتساب الصادرات الى أو من الكتلة السوفييتية) وكمسألة عملية فان هذا البنـد الثانى يصبح هاما اذا انضمت بريطانيا الى السوق المشتركة •

أسواقها أمام منتجات المناطق الأكثر فقرا ، فانه لا يستتبع ذلك أن هذا يخولهم الاصرار باسم الحرية المتبادلة على أن يغمروا شركاءهم الاضعف منهم بسيل من المصنوعات الغالية الثمن أو البضائع الكمالية التى لا فائدة لهم منها باسم حرية التجارة • أن هذه التمييزات هى ضد منطق الحرية ، ولكنها ضرورية لفهم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة • ان الاخيرة تميل الى أن تسخر من أنظمة الحكم الوطنية الاشتراكية (١٥٥) القائمة على التنمية الاقتصادية المخططة ، ولما كان النزاع بين الشرق والغرب على ما هو عليه فهى ليست ملزمة بأن تجعل من نفسها ستارا أو مخلب قط لأنصار عدم التدخل الاقتصادى الغربيين ـ وما زال أمامنا أن نرى كيف فهمت هذه الحقائق فى واشنجطن ، وما اذا كان واضعو السياسة قادرين وراغبين فى التخلص من الارثوذكسية الاقتصادية • على أن بيان مستر كيندى لا يزال ، الى الحد الذى وصل اليه ، يدل على درجة سليمة من الواقعية •

كما انه أزال خوفا آخر ، كان يشعر به الاوروبيون أنفسهم • الخوف من أن تقلب واشنجطن رأسا على عقب الميزان الدقيق للرابطة الاقتصادية الاوروبية بمحاولة الانضمام الى النادى ، لأن الولايات المتحدة لكى تنضم الى معاهدة روما ـ اذا فرض أن هذا الشيء ممكن اقتصاديا ـ فانها تهدم كل البناء الذى بذلت العناية فى تشييده للتكامل الاقتصادى الاوروبى • على أن سخافة هذه الفكرة قد عبر عنها مسئول فى بروكسل لدى سماعه اياها بتساؤله : « وكيف يمكن للفيل أن يدخل فى طشت الاستحمام » • ولكن المسألة ليست بالضبط مسألة حجم • لقد انشئت السوق المشتركة لتصبح الاطار الاقتصادى لأوروبا المتحدة مستقبلا • ولا يمكن توسيعها لكى تضم الولايات المتحدة دون أن تفقد غرضها الاصلى ، وحتى « المشاركة » على طريقة المشروع البريطانى الاصلى (منطقة التجارة الحرة) ـ بمعنى أن تحتفظ كل من أوروبا والولايات المتحدة بسيادتها الضرائبية بالنسبة لاطراف ثالثة ـ فانها تضعف من غرضها أيضا ، اذا لم نذكر شيئا عن حقيقة أن (منطقة التجارة الحرة الاطلنطية) التى كانت تباشر حرية التجارة بين أعضائها فقط مع الاحتفاظ بالحواجز الجمركية ضد العالم الخارجى كما لاحظنا قبلا ، قد أضرت جميع الدول المتخلفة ، وفصلت الشعوب الغنية عن الفقيرة والشعوب البيضاء عن الملونة • ان رابطة تجارية تفصيلية للعالم الغربى تكون مفهومة فقط على افتراض أن الحرب الباردة قد خسرت ، وأن الدول المتخلفة قد انحازت الى موسكو •

---

(١٥٥) لا ينطوى التعبير على اى معنى مهين ، انه يعنى فقط حقيقة ان الحركات الوطنية الحديثة فى الدول المتخلفة تكون بالضرورة اشتراكية ، والعكس بالعكس وبعضها قد تكون تحت ستار شيوعى

والقول بهذا لايعني المجادلة ضد المفهوم العام (للرابطة الاطلنطية) ولا ضد حرية التجارة الاطلنطية ، بشرط أن تكون متمشية مع هدف مساعدة الدول غير المصنعة • على أنه لمثل هذه الاغراض فان عبارة (الاطلنطية) هي مجرد تسمية مغلوطة (١٥٦) فان اليابان ليست جزءا من عالم الاطلنطي ولا هي من بين دول الكومنولث البريطانية الهامة • واذا اتخذت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية اجراءات تخلق منطقة تجارة حرة أطلنطية فان عليها في نفس الوقت أن تحمى مصالح هذه المناطق النائية ، اما باستقرار الأسعار العالمية ، واما باتاحة أسواق مضمونة ، أو بكليهما • والمشكلة خطيرة بصفة خاصة بالنسبة لمنتجي المواد الغذائية غير الاوروبيين في المنطقة المعتدلة الذين يعانون فعلا من التفرقة ازاء السوق المشتركة ، ذلك لأنه من أهداف الرابطة الاقتصادية أن تخطط شئونها الزراعية على نطاق القارة • ومبدئيا توجد خطوة للانتقال من التخطيط الوطني الى التخطيط الدولي ـ أو من القاري الى القارات ، ولكن هذه الخطوة طويلة • وعلى أي حال فهذه منطقة لا تنفع فيها التخفيضات الجمركية ، ولا تكوين كتلة تجارة حرة أطلنطية •• ولكن من الممكن أن يوضع حل على أساس أسعار عالمية متفق عليها ترتكز على المستوى الفرنسي أو الامريكي الحالي (والاثنان متقاربان) • ومن شأن هذا أن يزيد انتاج المواد الغذائية ، ولكن في عالم لا يزال ثلث سكانه يعانون الجوع فان هذا قلما يسبب كارثة • على أنه يعنى أن « فائض » الاغذية يقتضي أن نسحب خارج اقتصاد السوق وتوزع بأقل من ثمنها حيث تكون الحاجة اليها أشد •

ولم يتعود الرأى العام بعد على أن يدرك أن الدول الصناعية الكبرى هي أيضا من أكبر الدول المنتجة للمواد الغذائية (١٥٧) والولايات المتحدة التي هي أعظم مركز صناعي عالمي هي أيضا أعظم مصدر لفائض المواد الغذائية • وكندا واستراليا ونيوزيلاند ، مع مستويات الحياة فيها التي تفوق أي دولة من دول أوروبا الغربية باستثناء السويد وسويسرا ، تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الاغذية في الوقت الذي تبنى فيه صناعاتها • وفي أوروبا ذاتها فان السوق المشتركة للدول الست تغطي فعلا تسعة أعشار احتياجاتها الغذائية ، وقد تتمكن سريعا من أن تكفي نفسها بنفسها تماما ، ان لم تصدر أيضا بعض المنتجات مثل الغلال • وتستورد بريطانيا ، من ناحية أخرى ، حوالي نصف موادها الغذائية ، وبذلك تفتح سوقا أمام أمريكا الشمالية واستراليا ـ نيوزيلاند التي ستبقى

---

(١٥٦) انظر وليم ديبولد « بريطانيا والدول الست والاقتصاد العالمي » في الشئون الخارجية ابريل عام ١٩٦٢ ص ٤٠٧ .

(١٥٧) انظر (الايكونوميست) بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢

جزئيا مفتوحة أمام المنتجين فى أوروبا الغربية اذا انضمت المملكة المتحدة الى الرابطة الاقتصادية الاوروبيـة • على أن هؤلاء المنتجين قد يجـدون أن ازالـة الامتيازات ليست هى الجواب كله • فالقمح يزرع فى كندا واستراليا بنصـف تكاليفه فى فرنسا ، ليس بسبب المساعدات ، ولـكن بسبب النطـاق الواسع لزراعته • وهكذا توجد مجموعتان مختلفتان من المشكلات : كيف يمكن التوفيق بين مصـالح المنتجين فى أوروبا والـكومنولث وأمريكا ، وكيف يتـم التصرف بفائضات الغرب الحقيقية ؟ • وربما كانت الثانية أسهل من جهة الحل • فقبل كل شىء يقتضى اعطاء الطعام فقط الى الدول النامية ، واما أن الدول ذات الانتاج الفائض هى نفسها الدول الصناعية الكبرى فى الغرب فهذه الحقيقه يجب مبدئيا أن تضع حلا سياسيا اقتصاديا متفقا عليه أكثر سهولة • ومما لا شك فيه أن هذا ممكن فى عالم معقول : فهل هناك ما هو أسهل من جمع الفائض والاستغناء عنه وتوزيعه أو بيعه بسعر منخفض ؟ (١٥٨) •

وبالرغم من أن الدول المتخلفة أو الاقل تقـدما التى عانت الـكثير بسبب زراعة المحصول الواحد ، وارهاق التربة ، وازدحام السكان ثم هى تعانى بصفة عامة نقصا فى المواد الغذائية ، الا أنها بدأت تنتج فائضا من بضائع الاستهلاك التى يمكن تسويقها ، وبالاخص المنسـوجات • ومن الصعب أن تجـد الرابطة الاطلنطية التى فيها تفرقة ضد هذه الدول ترحيبا منها ، وعلى الدول الناهضة فى آسيا وأفريقيا أن تجد أسواقا للمصنوعات التى بذل فيها قدر كبير من الجهد البشرى ، ولا تجسر الدول الصناعية المتقدمة أن تقفل الباب فى وجهها لاسباب سياسية فقط • وفى هذا الصدد فان بريطانيا التى تستورد ٣٠٪ من استهلاكها من المنسوجات القطنية من أقاليم مثل الهند وهونج كونج ، فى وضع أفضل من الدول الست القارية ، التى تستورد فقط ٥٪ من كل الدول المتخلفه مجتمعة • وللرجل الهندى العذر اذا اعتبر هذا مسألة أكثر أهمية من مستقبل التجارة فى المصنوعات المرتفعة الثمن بين النصـفين الاوروبى والامريكى لرابطـة الاطلنطى ويساعد هذا الاعتبار على وضع مقترحات واشنجطن التجاريه الحالية فى الوضـع

---

(١٥٨) انظر كتزنجر فى الجارديان بتاريخ ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ بشأن بعض المشكلات المتعلقة بخطط استقرار الأسواق العالمية للأغذية ، وأسباب معارضة بريطانيا فى ذلك •• وعلى وجه الاجمال فان الرابطة الاقتصادية حاليا تحمى فلاحيها بمعدل ٢٠٪ حواجز جمركية ، بينما ساعدت بريطانيا منتجى المواد الغذائية بدفعات مالية تعادل حوالى ٤٠٪ من اجمالى الانتاج •• واى سعر عالمى اعلى للمواد الغذائية سيربك جديا ميـزان المدفوعات البريطانى ، الذى يستفيد حاليـا من الثمن المنخفض للواردات الغذائية •• وبطبيعة الحال يمكن القول : أن السياسة البريطانية قد ادت الى الاحتفاظ بالأسعار العالية للاغذية منخفضة بكيفية مصطنعة •

الصحيح • ومع اقرار المقترحات التشريعية تلتزم الحكومة الآن بالمساومات الضرائبية للمنتجين حيث يقتضي أن تتفاوض الولايات المتحدة وأوروبا لأجل الازالة المتبادلة للضرائب على البضائع التى تحتل الدول الست وبريطانيا والولايات المتحدة معا ٨٠٪ أو أكثر من تجارتها العالمية • وتكون هذه من المنتجات الصناعية المرتفعة الثمن - كالسيارات مثلا - التى بلغت قيمتها فى سنة ١٩٦٠ ما قيمته ٢ بليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الى دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية و ١ر٤ بليون دولار واردات أمريكية منها(١٥٩) والتصاريح التى حصل عليها بهذه الكيفية ليست تفصيلية ، بمعنى أنه يمكن أن تمنح الى شركاء تجاريين آخرين للولايات المتحدة مثل أمريكا اللاتينيه واليابان • وهذا يبدو مذهلا للغاية، الى ان يتبين الانسان أن قائمة البضائع المذكورة « قد صار تدبيرها ، بلا مواربة ، لكى تغطى تلك المصنوعات الرأسمالية الرئيسية الهامة ، والكيمائيات والعربات والأدوات الهندسية - التى لا تؤدى ازالة الضرائب الجمركية عنها بواسطة أمريكا وأوروبا الى تدفق شامل من هذه البضائع من آسيا المنخفضه الاجور (١٦٠) » فلا عجب اذا علق اقتصادى أمريكى معروف بقوله : « اننا مستعدون لأن نشترى موارد شعوب أخرى ، ولكنا لا نشترى عملهم •• ان حواجزنا هى الاعلى ضد أولئك الذين ليس لديهم ما يبيعونه سوى مهارتهم وعملهم(١٦١) » فالدول التى تدخل تحت هذا الوصف الأخير تشمل ، على ما نتذكر : ايطاليا وحتى سويسرا وكذلك الهند واليابان • ومن ناحية أخرى فان بعض الدول الكبرى الموردةللمواد الخام مثل كندا وفنزويلا ، قلما تدفع أى ضرائب جمركية على صادراتها الىالولايات المتحدة • والأرجح أنه لا جدوى من توجيه لوم لهذه السياساتالضرائبية والأرجح الى حد ما أنها قد فرضت على حكومة الولايات المتحدة بسبب الحاجة الى التفرقة لصالح المنتجين فى الداخل • ولكن يجدر الاعتراف بأن المستفيدين الرئيسيين

---

(١٥٩) العالم اليوم - لندن - مارس سنة ١٩٦٢ ص ٩٧

(١٦٠) الايكونوميست ٢٤ مارس سنة ١٩٦٢ ص ٩٤•١ر صحيح ان الرئيس كنيدى عند طلب سلطات للتفاوض بشأن هذه التخفيضات الجمركية قد الح أيضا فى اتخاذ خطوات لتخفيض القيود أو ازالتها عن استيراد الاغذية الاستوائية ، ولكن معظم هذه الخطوات كانت على اى حال مدرجة بالقائمة الحرة الامريكية ، وان اقتراحات الرئيس قد جعلت متوقفة على أن تفعل الرابطة الاقتصادية الأوروبية نفس الشيء وبذلك تقلل من الامتيازات الممنوحة لمستعمراتها الأفريقية السابقة •

(١٦١) جاس - ويجدر فقط ان نضيف ان السلطات الأوروبية مشغولة باعانة انتاجها من سكر البنجر الكثير التكاليف بينما تتجاهل الحاجة الملحة للدول الاستوائية وشبه الاستوائية الفقيرة والتى تستطيع ان تفى بجميع الاحتياجات الاوروبية باسعار ادنى بكثير من الاسعار التى يتكبدها المستهلك الوطنى ، كما ان هناك الحالة الغريبة للأرز حيث اقترح فى بروكسل فرض ضريبة استيراد عالية ، ومن الواضح ان ذلك لتمكين المنتجين الايطاليين من توسيع انتاجهم العالى التكاليف •

من التعريفات المخفضة ـ اذا لم نذكر حرية التجارة الاطلنطية ـ ستكون مرة أخرى الصناعات الممولة بدرجة كبيرة مثل : السيارات والآلات والمعادن والكيميائيات والتى تسير بحالة مرضية جدا ٠

وهذا الاهتمام بحرية التجارة الاطلنطية هو فى الواقع أمر معقول بل محمود من وجهة النظر الأمريكية ، وهو على أى حال أفضل من سياسة « قلعة أمريكا » التى تحاول قفل الباب أمام الواردات الأوروبية ، أو السياسة شبه المكيافيلية للابقاء على أوروبا ضعيفة ومفككة ٠ وقد أظهرت واشنطن بمقامرتها على السوق المشتركة استعدادها للمجازفة بمنافسة أشد عنفا فى المستقبل ، حتى مع مقاومة أوروبا الغربية للضغوط الامريكيه السياسية أو الاقتصادية ٠ وليست الافتراضات المضمرة التى تنطوى عليها السوق المشتركة مضادة لأمريكا ولكنها تعارض السياسة الامريكية داخل العالم الغربى : ان أوروبا الغربية يجب أن تصبح سيدة مصيرها طالما كان هذا ممكنا ٠ وقد يظن أن هذا الاتجاه فى المدى الطويل يمكن أن يشترك فيه حتى البريطانيون ، بمجرد أن يتخلصوا من تشبثهم المتوانى بخرافة المشاركة الانجلو أمريكية ٠ أن الاستقلال الاوروبى ـ فى الحدود المعقوله ـ عن كل من أمريكا وروسيا هو نظرية جديدة نسبيا ، ولكن اذا أتيح لها الوقت الكافى ، والأساس الاقتصادى قد تصبح قلب الاهتمامات السياسية ٠ فالرابطة الاطلنطية التى تجمع بين أمريكا وأوروبا تتيح بذلك فرصة مواجهة مثيرة أمام العزلة الاوروبية ٠ وبالنسبة لبريطانيا فان لديها مؤثرا اضافيا يجعلها تتحرك نحو (الدخول فى أوروبا) وفى نفس الوقت يظهر السياسة البريطانية مرة أخرى فى دور الوسيط بين أمريكا وأوروبا ٠ ويمكن أن يتبين هذا من بيان أدلى به متحدث عن الوزارة البريطانية فى اجتماع أوروبى فى الربيع الماضى عندما كانت مسألة العضوية البريطانية على وشك التسوية ٠ عندما خاطب مستر ادوارد هيث ستة وزراء آخرين من اتحاد أوروبا الغربية (وكانوا أيضا من ست دول الرابطة) فى لندن يوم ١٠ من ابريل ١٩٦٢ فقال (طبقا لما جاء فى صحيفة التايمز بتاريخ ١٣ من ابريل) :

« اننا نوافق تماما على أن الاتحاد السياسى الاوروبى ، اذا أريد أن تكون له فاعلية حقا ، يجب أن يكون له اهتمامه المشترك بمشكلات الدفاع ، وان تظهر وجهة نظر أوروبية بشأن الدفاع ٠ على أن الأمر الاساسى هو أن أى وجهة نظر أوروبية أو سياسية دفاعية يجب أن تكون متصلة بكيفية مباشرة بالتحالف الاطلنطى ٠ ويجب أن نجعل من الواضح وفوق كل شك أن هدف سياستنا المشتركة هو أن ندافع عن الحريات التى يعتبر حلف الأطلنطى درعها الذى لا غنى عنه وأن ندعمها ٠

« ولكن بطبيعة الحال مع تطور الرابطة الاوروبية فان التوازن في داخل حلف الاطلنطي من شأنه أن يتغير • وبمرور الوقت سيكون هناك تجمعان كبيران في الغرب : أمريكا الشمالية ، وأوروبا • ونمو هذه النظرية الأوروبية في الميدان الدفاعي ، لن يحتاج لوقت طويل على ما نعتقد لكي يكون محسوسا ملموسا ، فقد رأينا الشواهد عليه فعلا ، فان لدينا اتحاد أوروبا الغربية نفسه ولدينا أيضا بوادر تعاون في مشروعات دفاع مشترك •

«وما من شك يخالجني ـ بالرغم من التكامل الوثيق لصناعاتنا الذى سيتبع انضمام بريطانيا الى الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، ـ في أننا سنشاهد تقدمات عظيمة في التعاون الاوروبي بشأن : الدفاع ، والانتاج ، والابحاث ، والتنمية » •

واذا أخذت مثل هذه النسمات تهب عبر الاطلنطي فقد أخذ الامريكيون في المناصب المسئولة يحسون أن منطقة تجارة حرة أطلنطية من شأنها أن تجعل الاوروبيين أقل انصرافا للداخل • ولا شك أن هذا يبرر بعض ما تلقاه برامج التحرير التجارى من تحمس فيالاوساط الدولية حيث يختلط الاهتمام بامتيازات الصادرات الامريكية بالتخوف من أن تحول أوروبا الغربية نفسها الى منطقة وقائية ، تاركة مهمة مساعدة الدول المتخلفة الى الولايات المتحدة • وحقيقة الواقع أن الاوروبيين الغربيين نجحوا الى حد ما في السنوات الاخيرة سواء من ناحية استيراد المزيد من مناطق أخرى وفي مساعدة الدول الناهضة • ففي المدة بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ارتفعت الواردات الشهرية بواسطة الدول الست من دول خارج منطقه (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ـ أي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بنسبة ١٣ ٪ من ٧٧٧ مليون دولار الى ٨٥٧ مليون دولار ـ وهذا أبعد من أن يكون دلالة عن النظرة الوقائية الداخلية ، وبالاخص عند المقارنة مع الاجراء البريطاني في نفس المدة ، الذى كانت نتيجته أن الاستيرادات من هذه الدول (وبالاخص المتخلفة) ظلت راكدة عند حد ٥١٠ مليون دولار شهريا (١٦٢) وفيما يتعلق بالمعونة المباشرة الى الدول المتخلفة نجد أن الصورة لا تختلف • ففي

(١٦٢) صحيفة الجارديان ١٧ أبريل سنة ١٩٦٢ ـ وقد أشار البروفسور بايش في مقاله الذى سبقت الاشارة اليه أن الشروط التجارية كانت دائما في صف بريطانيا فيما عدا سنوات الحرب ـ ومنذ سنة ١٩٥١ هبط معدل أسعار الواردات البريطانية بما يقرب من ٢٠٪ بينما ارتفعت اسعار صادراتها اكثر من ١٠٪ وهكذا أصبحت حدودها التجارية اليوم مقاربة للمعدل الذى كانت عليه في سنة ١٩٣٨ ، وفي المستويات الحالية للوارد والصادر يساوى هذا التغيير حوالى ٥ر١ بليون جنيه انجليزى لبريطانيا • وهذا من بين الأسباب التى جعلت الحكومة البريطانية لغاية الآن تبدو باردة ازاء المقترحات الفرنسية لاعادة تنظيم التجارة العالمية في اغذية المناطق المعتدلة ـ مثل هذه المقترحات قد تفيد المنتجين ولكنها سترفع ولا شك قائمة الاستيراد البريطانية •

المدة من سنة ١٩٥٧ الى ١٩٦٠ هبط اجمالى المساعدات من منح وقروض بواسطة الولايات المتحدة من ٤ر١ بليون دولار الى ٣ر٧٨١ بليون دولار ، وبواسطة بريطانيا هبط من ٩١٠ مليون دولار الى ٨٥٧ مليون دولار ، بينما فى نفس الوقت ، رفعت الدول الست مساعداتها من ٢ر٠٧٧ بليون دولار الى ٢ر٦٢٦ بليون دولار (١٦٣) وفى سنة ١٩٦٢ قدمت الدول الست وهى دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية ثلث اجمالى المعونة الغربية للدول المتخلفة ، وقدمت بريطانيا تسعها • وهذا يوحى بأن حصة أوروبا الغربية مستقبلا يحتمل أن تعادل حصة الولايات المتحدة ، وبعبارة أخرى أن عبء مساعدة الدول المتخلفة على التصنيع سيتقاسمه الى حد ما نصفا عالم الاطلنطى •

وتثير التجارة عبر الاطلنطى مجموعة أخرى من المسائل مختلفة كلية ، وهى مجموعة من المسائل يجب ألا تختلط بالأهداف السياسية أساسا والتى تنطوى عليها العلاقات الغربية مع الدول المتخلفة • ومهما كان قدر التفاهم المشترك حول مساعدة الدول المتخلفة فانه لن يستطيع أن يوسع السوق الاوروبية أمام فائض الزراعة الامريكية ، أو يزيد من تحمس الأوروبيين حول مشروعات الولايات المتحدة لاسقاط ضرائبها الجمركية و « الانضمام الى السوق المشتركة » • كما لا يستطيع أن يزيل حاجة أوروبا الى تنسيق سياسات الدول الاعضاء ، بحيث تقف حارسة ضد اضطراب ميزان المدفوعات • ومع التدفق الحالى للذهب والدولارات من الولايات المتحدة ، لا يكون ذلك مشكلة مباشرة ، ولكن من السهل أن يصبح كذلك ، أما متى تقدم الرابطة على التكامل الصحيح فان هذا يتوقف على قوة منشآتها (فوق الوطنية) مثل اللجنة الاقتصادية • فكلما كانت أشد قوة ، زادت قدرة على فرض ما تراه من حل للمشكلة المستديمة الخاصة بتوازن الاعتبارات الاقتصادية ازاء الاجتماعية : حرية التجارة ازاء العمالة ، الاحتياطى الكبير من النقد الاجنبى ازاء مستويات أعلى للمعيشة ، واردات أكبر ازاء استقرار الأسعار • وبجعل هذه المسألة موضع اهتمام (فوق وطنى) فان (اللجنة الاقتصادية) انما تقطع كلا من الوطنية المحصورة المحدودة وكذلك حرية التصرف أو عدم التقيد الاقتصادى • وقد تصبح السوق الاوروبية أو لا تصبح أكثر جاذبية

---

(١٦٣) نفس المرجع ـ ومن المهم أن نذكر انه فى مدى السنوات الخمس الماضية اعتمدت فرنسا حوالى ٧ر٢٪ من دخلها الوطنى لمثل هذه المساعدة مقابل ٣ر١٪ لبريطانيا ، ولو أن هذا الرقم يشمل بالطبع الجزائر •• ان هذه الأرقام تميل الى التضخم بسبب بعض التحايلات مثل احتساب القروض التجارية الى جانب الاضافة دون خصم الاقساط المدفوعة وهذا صحيح بالنسبة لكل الدول بما فيها بالطبع الاتحاد السوفييتى ••

لمصدرى الولايات المتحدة (١٦٤) • والهدف الاساسى من التكامل الاوروبى على اى حال ليس هو مساعدة المصدرين الامريكيين ، بل تمكين أوروبا من التغلب على عوائقها الموروثة فى عالم أصبحت فيه الدولة ذات الحجم المحدود والسيادة غير المحدودة تبتعد بسرعة عن الطراز الحديث . وبفضل الرأى العام الأمريكى أصبحت هذه النظرة مقبولة بوجه عام ، وبقدر ضئيل للغاية من الاحتجاج أو الاعتراض •

أوروبا وأفريقيا :

لا يمكن كما لا حاجة الى أن يقال الشىء الكثير عن اقتصاديات علاقة اوروبا بأراضى مستعمراتها السابقة فى أفريقيا ، أما القليل الذى يجب أن يقال فله علاقة وثيقة بالمشكلة التى سبق بحثها فى الاقسام السابقة • أن التجارة الاوروبية مع أفريقيا لا تختلف فى الواقع عن التجارة الاوروبية مع آسيا أو امريكا اللاتينية ، ولكن الاطار السياسى هو الذى يختلف • وتكفى نظرة الى الخريطة لتوضح السبب فى ذلك • ومن العبث الاحتجاج بأن السياسة يجب ألا تكون لها علاقة بالأمر • فهى ليست كذلك • ان علاقة أوروبا الغربية بأفريقيا أشد ارتباطا من علاقتها بآسيا أو أمريكا الجنوبية • لقد كانت العلاقة التقليدية من نوع مختلف ، والاحكام الاقتصادية التى وردت فى معاهدة روما هى نتيجة لهذه الحقيقة • وحتى بدون المبالغ الطائلة من الاموال (Conscience money) التى تستحق أن تحصل عليها بلاد مثل الجزائر ، فان الروابط الاقتصادية السياسية قوية • والمستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية السابقة يختلف بعضها عن بعض بشأن الحكمة فى المشاركة الوثيقة مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية • وهى لا تختلف بشأن أهمية ضمان الوصول الى الاسواق الاوروبية والحصول على أموال استثمار ، حتى لو كانت طلباتهم قد وضعت فى الصيغة التهديدية الخاصة بالاشتراكية الأفريقية ، ان اليد يد عيساو ، ولكن الصوت صوت يعقوب ، ويعقوب يضمن أن مطالبه سوف لا تهمل •

وتكشف خريطة أفريقية السياسية عن مشكلات حدود عرضية بدرجة تكثر أو تقل ، فضلا عن مرتفعات جغرافية فرضت فيها الحكومات الاستعمارية فى الماضى أنظمتها الاقتصادية واللغوية ، وأفريقية المستقلة كما تتكون الآن ــ اذا تركنا جانبا المقاطعات البرتغالية وجمهورية جنوب أفريقيا الخاضعة للسيطرة الأوروبية ــ تنقسم الى ما لا يقل عن ٢٦ دولة مستقلة و ٩ أو ١٠ أراض مستعمرة

---

(١٦٤) بخصوص الصعوبات المحتملة انظر جاس ، وبخصوص مشكلة المدفوعات الامريكية قبل سنة ١٩٦٢ انظر بنوا ص ١٢٥

(كلها تحت الحكم البريطاني) ستحصل على الحكم الذاتي في خلال سنوات قليلة ٠ وهي كدول فرادى لا تستطيع كل منها أن تخصص من مواردها ما يكفي لتصنيعها ، ولكنها مجتمعة تستطيع أن تنهض بنفسها في مجهود مشترك ، لو ساعده الغرب ، وبالاخص الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، وهذا يتطلب مرة اخرى تخطيطا قوميا (فوق الوطني) ، وقبل كل شيء بذل مجهود من أجل التغلب على الحواجز اللغوية والسياسية التي تفصل بين الاراضي الفرنسية والبريطانية السابقة ٠ والأخيرة أثقل وزنا من ناحية تعدادها (نيجيريا بالاضافة الى غانا في الغالب ضعف عدد سكان جميع المستعمرات الفرنسية السابقة) ، ولكن من ناحية الحجم ، فان الكتلة الفرنسية بالاضافة الى الكونجو البلجيكي السابق يكون معظم كتلة أراضي أفريقيا الغربية والوسطى ، وفي الجانب الآخر من التقسيم القاري يوجد الاتحاد المتكلم باللغة الانجليزية في أراضي أفريقيا الشرقية على وشك الظهور على ما يبدو ، ويخترق الانحياز السياسي بين التجمعات التي تسمى « بالمعتدلة » و « الراديكالية » هذه الحدود الجغرافية والثقافية فيربط بين غانا التي تتكلم الانجليزية بغينيا التي تتكلم الفرنسية (بالاضافة الى وبكيفية غير متلائمة ، مصر والمغرب) ، مقابل نيجيريا والكونجو ومعظم الاراضي الفرنسية السابقة ٠ والاخيرة هي التي تكون ما يعرف حاليا باسم (بورافريكا) وهو بداية اتحاد دائم بين أوروبا الغربية وبين مستعمراتها السابقة (١٦٥) ٠

ومن الناحية الاقتصادية فان هذه الاقسام السياسية والثقافية غير مرتبطة بدرجة كبيرة ، ولكن هذا لا يعني أنها عديمة الأهمية ٠ فاذا نظر الانسان الى الموضوع من زاوية رجل الاقتصاد يبدو واضحا بدرجة كافية أن التصنيع لايمكن أن يسير بكيفية فعالة اذا لم ينفذ بكيفية مشتركة وبمساعدة دول الأطلنطي ، أو على أي حال بواسطة الرابطة الاقتصادية الاوروبية (وبريطانيا فيها)٠ ولسوء الحظ أن الاستقلال قد تم تحقيقه على حساب التماسك الاقليمي ٠ فان تفتت الاتحاد التجاري السابق بين الاراضي الفرنسية السابقة في أفريقيا الغربية والاستوائية لم يساعد ، كما أن عدم نجاح الدول المتحدثة بالانجليزية في التعاون فيما بينها وبين الدول الفرنسية السابقة يعتبر علامة مشئومة ٠ ومن الواضح ان الحل المعقول هو تكوين تجمع ثلاثي من الدول الأفريقية في غرب أفريقيا ووسطها، وشرقيها يتجاهل الحواجز اللغوية ٠ واذا لم يتم احراز التنسيق في مرحلة مبكرة

---

(١٦٥) انظر باربارا وارد جاكسون ـ افريقيا الحرة والسوق المشتركة ، في مجلة الشئون الخارجية بتاريخ ابريل ١٩٦٢ ـ ولامبيرت (الرابطة الاقتصادية الأوروبية والدول الأفريقية المتحدة) في مجلة « العالم اليوم » بتاريخ اغسطس سنة ١٩٦١

فان الحدود الاقتصادية ستزداد حدة ، وستجرى عملية التصنيع بواسطة وحدات « وطنية » تكون أصغر وأضعف من أن تحقق نتائج هامة ، ولكن هذه هى الخطوة الاولى التى لها أهميتها ٠

فأين تقف الرابطة الاقتصادية الأوروبية من كل هذا ؟ لقد كانت تسودها الى الآن رغبة فرنسا فى السير بالتنمية على أساس مزدوج الأطراف : أى باتحاد المستعمرات السابقة بأوثق ما يمكن مع أوروبا ، وكان معنى هذا من الناحية العملية أن الاراضى الفرنسية السابقة تكون قد حصلت على حرية دخول منتجاتها الى أسواق دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية ٠ وطبقا لمعاهدة روما حصلت هذه الأراضى أيضا على منح مباشرة ضخمة من الرابطة ، وعلى حق حماية صناعاتها الناشئة بواسطة فرض الضرائب على الواردات الاوروبية ٠ على ألا تقوم هذه الضرائب على التفرقة ، وهكذا فان « اتحاد أراضى ما وراء البحار » مخول له الآن أن يصدر بحرية الى : فرنسا والمانيا وايطاليا ودول البنلوكس ويستورد منها بينما كانت صادراته تحت النظام الاستعمارى توجه الى فرنسا ، وكانت سوقه الداخلية يحتفظ بها فعلا للبضائع الفرنسية ٠ وهذا يعتبر تغييرا هائلا ومرغوبا فيه ٠ على أنه فى سنة ١٩٦٠ كانت فرنسا لا تزال توجه ٣٠٪ من تجارتها الخارجية الى مستعمراتها ومحمياتها السابقة ، ولو أن النسبة أخذت فى التضاؤل (١٦٦) ٠ وبالنسبة لشركاء فرنسا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية فان هؤلاء « المتشاركين » يعتبرون أقل أهمية بدرجة كبيرة ، وقد يكون هذا من بين الاسباب التى جعلت المانيا وهولندا غير متحمستين عندما اقترح الفرنسيون فى مؤتمر الوزراء الأوروبيين والممثلين الأفريقيين المنعقد فى بروكسل فى ابريل سنة ١٩٦٢ ، زيادة المعونة المخصصة بواسطة منشآت الرابطة الاقتصادية الأوروبية لهؤلاء المشاركين للرابطة ، على مدى الخمس السنوات التى تبدأ من سنة ١٩٦٣ الى حوالى ١ر٢ بليون دولار أو أكثر من ضعف المبلغ الذى خصص لها لمدة الخمس السنوات التى انتهت فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ (١٦٧) ٠

---

(١٦٦) انظر ستاتيست عدد ١٣ أبريل ١٩٦٢ ص ١١ ٠

(١٦٧) نفس المرجع ص ١١١ ـ بمقتضى اتفاقية روما تكفلت فرنسا بمعونة اجمالية قدرها ٥٨١ مليون دولار للأراضى المتحدة فيما وراء البحار (الفرنسية سابقا) فى مدة الخمس السنوات المنتهية ١٩٦٢ وكذلك حرية دخولها الى منطقة ضرائب السوق المشتركة والحماية من الضرائب الجمركية على مصنوعاتها ضد المتنافسين الأوروبيين والأفريقيين ٠ وفى يوليه سنة ١٩٦٢ التزمت الدول الست فى الرابطة الاقتصادية مؤقتا بمبلغ ٧٨٠ مليون دولار (ورفع بعد ذلك الى ٨٠٠ مليون دولار) مساعدة للدول الأفريقية المشتركة لمدة خمس سنوات تبدا من يناير سنة ١٩٦٣

وظهر مثل هذا الانقسام حول الاقتراح (الذى أيدته بحماس الولايات المتحدة باسم حرية التجارة) الخاص بخفض نظام الامتيازات الاوروبية الجمركية الممنوحة للدول الافريقية المشتركة مع فرنسا • وقد رغب الفرنسيون فى تخفيض الامتيازات الممنوحة للدول الافريقية بمقتضى (التعريفة الخارجية المشتركة للرابطة الاوروبية) ولكنهم توقفوا عند التخفيض بنسبة ٥٪ وسيتم فى المستقبل تسوية كل هذه الخلافات بواسطة تخفيض جوهرى للضريبة مقترنا بارتفاع هام فى اعتمادات التنمية كتعويض • ويتعارض هذا مع رغبة واشنطن فى التخلص من اعتمادات المعونة « المقيدة » ولكن فائدة مثل هذه المساعدة للدول الافريقية الجديدة هى أعظم جدا بالنسبة لهم بحيث أنهم لا يرفضونها لدواعى مذهبية فقط • وللسبب نفسه ، بالطبع ، أظهرت معظم هذه الدول الحديثة أنها قليلة الاكتراث نسبيا بالدعاية المضادة للغرب ، ولو أنها أبدت رغبتها فى قبول المساعدة من الاتحاد السوفييتى وحتى من الصين (١٦٨) •

ويمكن شرح المزايا المباشرة للدول الافريقية من تعاونها الوثيق مع أوروبا الغربية بالارقام • وهذا واضح جدا فى حالة الاراضى الفرنسية السابقة التى تعتبر من بين الدول التى تحصل على أعظم قدر من المساعدات المالية فى العالم • وبالرغم من أن (الدائرة المغلقة) لمنطقة الفرنك ، التى يشكل فيها الوطن الأم والمستعمرات وحدة نقدية واقتصادية ، قد قطعت ، الا أن الاستثمارات الفرنسية قد قفزت صاعدة • وفى خلال الحقبة الماضية بلغ مقدار رأس المال (العام) وحده الذى تدفق من فرنسا الى مستعمراتها الافريقية السابقة جنوبى الصحراء الكبرى - أى بدون المغرب وتونس والجزائر - رقما هائلا هو ٣٠٠ مليون دولار سنويا (١٦٩) وفى نفس الوقت كان هبوط الاسعار العالمية للمنتجات الاستوائية سببا فى جعل كل هذه الدول تعتمد بكيفية مضاعفة على الاسواق المضمونة ، وجعلت الاسعار ملائمة لهم بمقتضى معاهدة روما • وأخيرا فان التعريفة الخارجية المشتركة للرابطة الاقتصادية ستتيح لهم ميزة تنافسية على أمريكا اللاتينية وغيرها من الدول الموردة ، ولا عجب اذا كانت معظم الدول الافريقية السابقة قد بقيت على ولائها بكيفية ملحوظة لكل من فرنسا ولمبدأ الحماية (المعروف الآن

---

(١٦٨) كولين ليجوم « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، تقرير نجاح » - العالم اليوم بتاريخ يوليه سنة ١٩٦١ - والتر كولارز ضغط الشيوعية على افريقيا الغربية - الشئون الدولية - لندن - أبريل سنة ١٩٦٢

(١٦٩) جاكسون - وهذا لا يشمل المبالغ المتزايدة باضطراد التى دبرها صندوق السوق المشتركة للتنمية خلال الخمس السنوات الماضية ، وهذه الدفعات الاخيرة بلغ معدلها السنوى ١٠٠ مليون دولار للمستعمرات السابقة وكلها فرنسية تقريبا •

بالتخطيط) (١٧٠) ، ولما شجعت أفريقيا الغربية البريطانية على أن « تقف على قدميها » اقتصاديا ، وأن تستغني عن المساعدات المالية ، لم تخضع أبدا لاغراءات مماثلة وأظهرت مزيدا من الارتياب في قيمة التعقيدات الاوروبية (١٧١) ٠

أن « يور أفريكا » هي في الواقع فكرة فرنسية ٠ وأنصارها قليلون في بون ٠ حيث يشاطر الدكتور ايرهارد واخوانه واشنطن في اهتمامها بألا تضار منتجات أمريكا اللاتينية باستمرار بسبب المزايا الممنوحة لمستعمرات فرنسا الافريقية السابقة ٠ (والحادث فعلا هو أن أمريكا اللاتينية سوق المانية هامة) وكذلك لم تثر الفكرة كثيرا من التحمس في لندن حيث يعتقدون أن الاقتداء بفرنسا معناه تكبد نفقات باهظة للغاية في المنح المالية والمعونة الفنية ٠ وحتى في فرنسا تواجه التكاليف المتزايدة لمساعدة هذه الاراضي عن طريق المنح المباشرة ، ومساعدات الاسعار ، والاعانات المالية من جميع الانواع ، تواجه بعض المقاومة على الاقل في المستوى البرلماني ٠ كما أن مساوىء « يور أفريكا » هو ما تنطوي عليه من ايحاء لكثير من الوطنيين الافريقيين ـ بالايعاز الشيوعي أو بدونه ـ بأن النية هي أن تظل أفريقيا بمثابة الشريكة الفقيرة في تحالف تسحب فيه الدول الأوروبية الاحتياطيات الأفريقية من المواد الخام ، من أجل مصلحة مصنوعاتها ٠ والطريقة المثلى للتغلب على هذه الشكوك هي أن تدعم الرابطة الاقتصادية الاوروبية منحها المباشرة ، وأن تجمع الدول الافريقية مشروعاتها التصنيعية ٠ ومن الواضح أنه لا معنى لأن تقوم ٣٦ دولة مختلفة ـ وستزاد عاجلا ـ بالنهوض بمثل هذه المشروعات كل على انفراد ٠ لأنه بالرغم من أنه من الممكن موافقة كل الاطراف على المبدأ ، الا أنه ليس من السهل تنسيق سياسات مناطق مثل (موريتانيا) « حيث يعتمد ٦٠٠,٠٠٠ نسمة على منجم حديد وخط سكة حديد» مع سياسات (نيجيريا) عملاق أفريقيا الغربية التي يقرب تعداد سكانها من ٤٠ مليون نسمة (١٧٢) ٠

---

(١٧٠) الاستثناءان المعروفان هما (غينيا) التي خرجت في سبتمبر سنة ١٩٥٨ من الاتحاد الذي كان قائما وقتها ٠ و (مالي) التي كانت قبلا السودان الفرنسي التي اقتفت اثرها بعد ذلك بقليل ٠٠ وهناك شواهد على ان كليهما تفكران الآن تفكيرا آخر ٠٠ وعلى اى حال فان ما يسمى بالاتحاد بين غانا وغينيا الذى انضمت اليه مالي فيما بعد لم يزد أبدا عن ان يكون مجرد وجود خيالي ، واظهر اخيرا ما يدل على الرغبة في الرجوع الى ولائه القديم ٠٠ بينما وقعت مالي بروتوكول المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية ٠

(١٧١) جاكسون ـ لما كان الهدف النهائي من الاستعمار البريطاني هو اعداد الأراضي للحكم الذاتي ثم الاستقلال في النهاية ، فان دولا مثل غانا او نيجيريا لم تسحب لحو نظام اقتصادى مركزى يدار بواسطة بريطانيا ، فلقد كان عليها أن توازن حساباتها وان تغطي (نفقاتها) مصروفاتها ٠

(١٧٢) الايكونوميست ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢

ولا يزال للغرب ، اذا احتسبنا الولايات المتحدة معه ، الثقل الاقتصادى الساحق في التجارة مع أفريقيا • واذا تركنا غينيا جانبا ، حيث أحرزت الكتلة السوفييتية موضع قدم ـ ولكنه ربما يكون متضائلا ـ فان كل دول أفريقيا الغربية تتعامل فى أكثر من ٨٠ ٪ من تجارتها الخارجية مع أوروبا وأمريكا ، وحصة الدولة الأم السابقة تصل عادة الى حوالى ٥٠ ٪ ، وفى الواقع أنه فى بعض مستعمرات فرنسا السابقة لا تزال تصل الى حوالى ٩٠ ٪ (١٧٣) • وفى افريقيا الوسطى والشرقية ، بما فيها الكونجو المضطرب ، نجد نفس الحالة • وتعتمد كل هذه الدول بدرجة كبيرة على الخبرة الغربية وبالأخص فى التعليم • والنخبة المثقفة منهم ، مهما كان تفكيرهم متطرفا ، فانهم مع ذلك يتطلعون بصفة اساسية نحو الغرب • وترجع المتاعب الى الآن الى أن الدول الغربية قد عمدت الى أن تلقى بخلافاتها فى الوسط الافريقى • وكان هذا صحيحا حتى بعد تشكيل الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، لأن مساعدة فرنسا لمستعمراتها السابقة كانت على مثل هذا النطاق الهائل بحيث قطعت علاقاتها التجارية مع الاراضى البريطانية السابقة • وكان هذا من بين الأسباب التى حدت بالاثنتى عشرة دولة « مجموعة برازافيل » التى اجتمعت فى مارس سنة ١٩٦٢ فى مؤتمر (باتجوى) ـ الجمهورية الوسطى الافريقية ـ أن تنشىء سوقا مشتركة خاصة بها ووضعوا علما لاتحادهم (الاتحاد الأفرو ـ ملاجاش) وألحوا على عقد اجتماع سنوى مع الرئيس ديجول على غرار الكومنولث البريطانى • وبالاضافة الى ذلك فان الدولتين الخارجتين وهما غينيا ومالى كانتا تندفعان ثانية نحو فرنسا ـ والسبب الرسمى نتيجة الاعتراف الفرنسى باستقلال الجزائر ـ وأخذت أفريقيا المتحدثة بالفرنسية مرة أخرى تبدو أشبه بكتلة • ولما كانت الروابط الفرنسية الافريقية تتخطى الحواجز الافريقية فقد صدرت صرخات احتجاج من غانا وأقل منطقيا ـ من القاهرة ـ التى تعتبر نفسها مركز رياسة المعسكر المضاد للغرب• أما فى أى مكان آخر فانالاتحاد الجديد قد لقى استقبالا مختلطا • وبالاجمال فان الاراضى التى كانت تحت الحكم البريطانى سابقا تتجه نحو الارتياب من (يور أفريكا) والرابطة الاقتصـادية الاوروبية (وهذا صحيح حتى فى حالة نيجيريا التى على نقيض ذلك تقف فى صف المجموعة « المحافظة » : مجموعة « مونروفيا » مقابل كتلة الدار البيضاء « المتطرفة ») • ولذلك فان هناك خطر الانقسامات السياسية الذى يزداد شدة على امتداد الحدود الاستعمارية القديمة •

ويمكن أن يوجد بعض العلاج ، فى المعونة غير التفضيلية على اساسأطلنطى أى باستقرار الاسعار العالمية للمنتجات الاستوائية ، وبالاجمال تدعيم القرض

---

(١٧٣) نفس المرجع •

الفرنسي الذى يعتبر الآن غير ملائم بالنسبة لما يجرى عمله بواسطة دول أطلنطية أخرى ، واتجه الى وضع الاراضى الفرنسية السابقة فى وضع ممتاز • ومن حيث المبدأ ليس هناك أى سبب يمنع من امكان تحقيق هذا • أن مجموعة دول الدار البيضاء ـ مصر والمغرب وغانا وغينيا ومالى ـ وهى تشمل فى مالى دولة تعتبر فى آن واحد عضوا فى منطقة الفرنك ، وعضوا منتسبا فى السوق المشتركة • وسياسة المجموعة ـ التى تعتبر فى حالة مصر على أى حال هدامة بحتة وغير متلائمة كلية مع المشكلات الأفريقية الحقيقية ـ لا يقتضى أن تتداخل فى مبدأ الاقليمية الاقتصادية حتى اذا قررت نيجيريا وكذلك غانا أن تبقى خارج السوق المشتركة ، ومن الخطأ البحت مناقشة هذا الموضوع من ناحية « الراديكالية » ضد « التحفظ » وطبقا للمستويات الغربية ـ وبالطبع بمقتضى المستويات الامريكية ـ فان كل هذه الدول الجديدة تعتبر « راديكالية » فالسنغال (ليوبولد سينجور) لا يقل عن غينيا (سيكوتورى) ، وكلها عاكفة على مختلف أنواع التخطيط المركزى واشراف الدولة على الاقتصاد ، والمذاهب الاشتراكية الوطنية (١٧٤) ولكن غانا وغينيا فقط اتخذتا اتجاها مسايرا نحو الكتلة السوفييتية ولكنهما أقل بكثير مما سجلته كوبا فى هذا الاتجاه • وبطبيعة الحال يمكن الاعتقاد بأن ما أظهرته الحكومتان البريطانية والفرنسية ازاء هذه الاتجاهات كان له تأثيره على تلطيف شدة تحمسهما للمثل السوفييتية ، ولكن السبب الأسهل هو أنه ما من دولة أفريقية يمكن أن تكون حقلا صالحا بكيفية فعلية لأشكال السيطرة الشيوعية • فقد أبدى سيكوتورى اهتماما بالغا بألا تكون فى بلاده معركة الطبقات لأنه لا توجد طبقات فعلا • وعندما تصف هذه الحكومات أنفسها بأنها اشتراكية فانها انما تقصد ببساطة القول بأنها تفضل التخطيط المركزى مقابل نوع من الحرية للجميع، التى يعتبرها رجال الأعمال والاقتصاديون فى الغرب الشكل الطبيعى الوحيد والسليم للتنمية (١٧٥) •

---

(١٧٤) لمعرفة حقيقة نظرة النخبة من ذوى الثقافة الفرنسية فى أفريقيا الغربية الى هذا الأمر أنظر خطاب سينغور فى اجتماع فى شاتام هاوس وما تلا الخطاب من مناقشات فى الشئون الدولية بتاريخ أبريل ١٩٦٢ فقد أظهر الرئيس السنغالى الجناح الموالى للغرب من الوطنية الأفريقية انه منعكس فى سياسات مجموعة دول برازافيل من الأراضى الفرنسية السابقة ولكن دون أن يجعله هذا أقل اشتراكية

(١٧٥) يرى مستر كولارز بحق أن سيكوتورى وموديبو كيتا اللذين يعجبان كثيرا بالنظم الروسية والصينية ليسا أعظم تحمسا على الأرجح للتخطيط الاقتصادى من رئيس الوزراء السنغالى (محمد ضيا) الذى يشتق الهامه من الفلسفة الشخصية لايمانويل مونير •• ويضيف الكاتب أن نيكروما نفسه وكذلك موديبو كيتا وسيكوتورى سيعملون على أن تصبح الأحزاب الديمقراطية الوطنية فى غرب أفريقيا ناضجة لاستيلاء الشيوعية عليها •

وكمـــا أنه من الخطأ اعتبار الانشقاق بين كتلة مونروفيا ـ وكتلة الدار البيضاء ـ على أنه خلاف حول « الاشتراكية » ، كذلك من الخطـأ الافتراض أن الاراضى البريطانية السابقة مثل نيجيريا فى الغرب أو تنجانيقا فى الشرق من المحتمل أن تتبع بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة • وفى الواقع أن كلا منهما قد أنذرت بامكان ترك الكومنولث اذا انضمت المملكة المتحدة الى معاهدة روما • فاذا نفذت هذه التهديدات ، فان الانقسام السياسى بين الدول الافريقية المتكلمة بالفرنسية والمتكلمة بالانجليزية سيسير فى موازاة التجمع الاقتصادى الذى يضم بعض الدول الافريقية بكيفية وثيقة مع أوروبا ، بينما يترك البعض الآخر على حدة ، ولو أنه يمكن الافتراض أن الولايات المتحدة قد تقدم على معونتها. وفى هذه الحالة قد تندفع الافريقية الشاملة ضد الحواجز الاقتصادية والسياسية الممتدة من أوروبا عبر البحر المتوسط الى داخل أفريقيا الوسطى ، ومما لا شك فيه أن الكتلة الصينية السوفييتية ستعمل كل ما فى وسعها لتفاقم التوترات والعداوات المترتبة على ذلك • واذا تطلع الانسان الى الامام الى ما بعد سنة١٩٦٧ عندما ينتهى أجل الدورة الجديدة من الاتفاقيات التفضيلية التى يجرى التفاوض بشأنها حاليا بين الرابطة الاقتصادية الاوروبية وشريكاتها الافريقية ، فانه من الممكن توقع حالة يشعر فيها دافع الضرائب الاوروبى ـ وبالأخص الفرنسى ـ بالضجر من عبء الحمل ، بينما يشعر الزعماء الافريقيون بالقوة الكافية للاستغناء عن المعاملة التفضيلية • والاندماج البريطانى المستقبل فى أوروبا قد يجعل من الأسهل فى المدى الطويل ـ ولو أنه يكون من الصعب فى المدى القصير ـ ادماج الكتلتين المتحدثة بالانجليزية والمتحدثة بالفرنسية • على أن الأراضى الفرنسية السابقة تحصل على مزايا هائلة من مشاركتها المستمرة مع فرنسا (وعن طريق فرنسا مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية) بحيث لا يرى الانسان ما يدعوها لأن تتخلى عن ذلك حتى من أجل الافريقية الشاملة • وعلى أى حال فهناك فكرة عن تكوين (ولايات متحدة أفريقية) ويبدو أنها تلاقى قبولا فى الوقت الحـاضر •

وليس فيما ذكر الى الآن ما يتعلق ـ الا بكيفية غير مباشرة ـ بمشكلات الجزائر والدولتين العربيتين الموجودتين فيما كان يعرف سابقا بشمال أفريقيا الفرنسية ، وهما المغرب وتونس • والمغرب عضو ـ كما يدل على ذلك اسمها ـ فى مجموعة الدار البيضاء التى تضم دولتين عربيتين وثلاث دول افريقيـة فى تحالف غير متماسك • ولكن روابطها التقليدية مع تونس والجزائر ، والاخيرة هى المقدر لها على الأرجح أن تصبح أقوى دول شمال أفريقيا • والمسألة فى نهاية الامر تتعلق بالاختبار السياسى فيما اذا كانت هذه الاقاليم تنحاز الى باقى القارة فى تجمع أفريقى شامل أم تفضل اتجاها عربيا اسلاميا يربطها مع الشرق الأوسط

من ناحية ، ومع دول البحر المتوسط مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا من ناحية أخرى • وليس هناك سبب اقتصادى مقنع يبرر أى التصرفين ، ولو أن اعتماد الجزائر على بترول الصحراء ، واستثمار رأس المال الفرنسى قد يكون فيه مبررا محتملا • والدول الثلاث وهى من أراضى شمال أفريقيا الفرنسية السابقة مع نخبة سكانها ذوى الثقافة الفرنسية ، ومع روابط اقتصادية مع فرنسا ، مصيرها على أى حال بفاعلية الطبيعة والتاريخ أن تكون اتحادا فيدراليا • واذا سارت الأمور على ما يرام ، فان هذا الاتحاد قد يصبح الطرف الشمالى من (يور أفريكا) . ولا حاجة الى القول : ان الامور قد لا تسير على ما يرام •

* * *

ويمكن أن يلاحظ أن الأمر يبدو كما لو كان الفرنسيون أكثر حظا مع شعوبهم السابقة العربية والافريقية أكثر مما يبدو لقارىء الصحافة الانجلو أمريكية من المعلومات التى يقف عليها من هذا المصدر فى السنوات الاخيرة • ومن الملاحظ حقا أنه بعد حرب طاحنة دامت أكثر من سبع سنوات ، فان العلاقات الفرنسية الجزائرية ليست سيئة بدرجة كبيرة ، وقد ظهر أخيرا أن تكتيكات الجنرال ديجول المفزعة بطرد غينيا من الاتحاد الفرنسى فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ لم تسبب ضررا دائما ، بينما أن بريطانيا لم تحصل الا على قدر ضئيل من الشكر من أجل معاملتها الاكثر تفاهما لحد بعيد التى منحتها للدكتور نكروما فى غانا المجاورة • ولعل مغزى هذا أنه طالما كان الزعماء الافريقيون يحصلون على ما يريدون ، فان الشكليات لا تهمهم كثيرا • ومن الممكن أيضا ان السياسة الفرنسة التى تعول على التشبع بالثقافة الفرنسية لها قيمتها فى المدى الطويل ، وقد أدت بالفعل الى خلق نخبة مثقفة ما زالت تتطلع الى باريس أكثر مما تتطلع الى القاهرة أو موسكو أو بكين •

فهل يمكن أن يضع الانسان ميزانية مؤقتة لأى من (يور أفريكا) أو الاتحاد الكونفيدرالى للمغرب (الجزائر ـ تونس ـ مراكش) اذا تركنا جانبا الاتحاد الافريقى الشامل المقترح فى القاهرة وأكرا ؟ يتضح مما تقدم ذكره أن الفرقة بين الدول الافريقية ذات الاتجاه الفرنسى والأخرى ذات الاتجاه الانجليزى انما هى من ناحية تركة من العهد الاستعمارى، ومن ناحية أخرى انعكاس للانقسام الأوروبى الى الكتلتين المتنافستين من الدول الست والدول السبع • فاذا أمكن التئام التصدع الاوروبى فسيصبح على الاقل من الميسور ازالة الخلافات القائمة بين الاراضى الفرنسية السابقة ، والاراضى البريطانية السابقة فى أفريقيا السوداء جنوب الصحراء الكبرى • أما اذا استمر هذا التصدع فان الحدود الاقتصادية

ستزداد حدة على امتداد الحـــدود القديمة السياسية واللغوية ، وسيصبح من المستحيل غالبا التوصل الى حل معقول ـ يشمـل ايضـا التخطيط المشترك للموارد • ومن وجهة النظر الاوروبية فان دخول بريطانيا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية يقتضى أن يجعل من الاسهل اقامة منطقة تجارة حرة تضم الرابطـة الموسعة ومعظم الدول الافريقية التى كانت قبلا تحت حكم لندن وباريس بالاضافة الى الكونجو البلجيكى سابقا • على أن وضع نظام للامتيازات التى تمنح من جانب أوروبا الغربية كلها ، الى أفريقيا كلها (أو فى الغالب كلها) قلما يعتبر الحـل المثالى من وجهة نظر الولايات المتحدة ، لأنه سيعمل ولا مناص ضـد صادرات أمريكا اللاتينية • ويرى الانسان من هذا المثال مدى الصعوبة فى التوفيق بين المصالح الاوروبية والاطلنطية • ومع ذلك فان (يور أفريكا) هى فـكرة أعظم أهمية من أنّ تضحى على مذبح حرية التجارة والاكثر من ذلك ، أنه لا الرابطة الاقتصادية الأوروبية ولا الكثير من الافريقيين ذوى الوعى السياسى يرحبون بالتضحية بها • ومن السهل جدا استنتاج أن « أفريقية الشاملة » أكثر جاذبية فى المدى الطويل ، ربما كما هى الآن فعلا (١٧٦) ولكنها فى نفس الوقت لا تفعل شيئا لمساعدة الافريقيين على حل أشد مشكلاتهم الاقتصادية الحاحا ، بأكثر مما نجحت الامريكية الشاملة فى مساعدة دول أمريكا اللاتينية على التصنيع • والواقع يبدو أن فى العقيدتين كثيرا من التشابه • فكل منهما تنادى بالوحدة المرتكزة على أساس تاريخى وجغرافى ، ولو أنه فى حالة أفريقيا من الصعب أن نرى ما هى علاقة المشابهة بين الدول العربية الواقعة على امتداد البحر المتوسط ، وبين باقى القارة ، سوى أنها واقعة فى منطقة استعمل الجغرافيون اسما تقليديا مشتركا لها • ولعل فكرة أن المغرب ترتبط مع غانا بعلاقات أوثق من علاقاتها بجارتها تونس قد يقدر لها أن تنفجر بأسرع مما يعتقد استراتيجيو الحرب الباردة فى القاهرة وأكرا • ومن الناحية الاقتصادية أنّ انقسام أفريقيا الى الكتلتين المتنافستين: الدار البيضاء ، ومونروفيا غير منطقى ولا يستند الى أى شىء سوى الاطماع الزائلة لبعض شخصيات سياسية قليلة • فليس له أى أساس : جغرافى ، أو ثقافى ، أو لغوى ، وقد نشأ فقط نتيجة للخلافات بين السياسيين • والدرس الذى يؤخذ من الماضى القريب ، هو على أى حال وحدة المغرب العربى ، وما يقابله من التكامل الاقتصادى لأفريقيا السوداء فى تجمع اقتصادى تعاونه الرابطـة الاقتصادية الاوروبية الموسعة ـ بما فيها بريطانيا ـ وسواء وصفت هذه الترتيبات بأنها (يور أفريكية) أم لا ، فهذه نقطة قليلة الاهمية • وليس من المهم اذا كانت دولة أو أكثر من الدول المذكورة تستمر فى التعلق « بالحياد الايجابى » كالصـورة

(١٧٦) جاكسون نفس المرجع •

الخارجية « للاشتراكية الافريقية » . وما لم يعتقد الانسان اعتقادا صادقا أن أي تشارك بين أوروبا وأفريقيا لابد أن يكون ضارا بالشعوب الناشئة الموجودة فيما كان يسمى طويلا بالقارة السوداء ، فلا يبدو أن يكون هناك سبب في عدم امكان تصفية تلك التركة الخاصة المتبقية من العهد الاستعماري بكل سهولة ، وبكيفية تساعد على تنمية كل من استقلال الدول الافريقية الجديدة ، وتصنيعها .

ولا تنشأ المشكلة ، كما هي الآن ، من تركة الاستعمار بقدر ما تنشأ عن عدم التوازن الدائم بين المركز المصنع للعالم الغربي وبين أقاليمه الزراعية التابعة له . ومن هذه الناحية لا تعتبر أمريكا اللاتينية التي حررت نفسها من السيطرة الأجنبية منذ قرن ونصف قرن بأفضل من أفريقيا وآسيا. وقد اهتمت الدراسات الدولية الحديثة وحرصت[177] على استمرار تلك الحالة التي أصبحت بالتدريج مألوفة للعالم : الفائض المتزايد للمواد الغذائية في الدول الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، بالاضافة الى استراليا ــ نيوزيلاند ، بينما يلح النقص في هذه المواد وسوء التغذية في كثير من باقي الدول التي يطلق عليها المتخلفة أو غير المتقدمة (١٧٨) . ويبدو أن هناك كل سبب للاعتقاد أنه في سنة ١٩٧٠ سيزداد الفائض الغذائي في الدول الصناعية . ومن ناحية أخرى يوجد أيضا فائض متوقع في المنتجات الاستوائية مثل السكر والكاكاو التي تستطيع بكيفية مثالية مساعدة الدول المتخلفة في الحصول على المواد الغذائية والاسمدة والماكينات التي تحتاج اليها ، ولكنها لا تحصل عليها اذا خفضت الاسعار ، ومن هنا نشأت الرغبة في أسعار عالمية مستقرة أو أسواق تصدير مضمونة. وهذا يتطلب الضغط بشدة على الدول الفقيرة بأكثر منه على الدول الغنية ، التي تستخدم الآن وسائل الانتاج الفنية الحديثة في الزراعة مما يؤدي الى هذا التأثير الجيد ، وهو أن سكانها الزراعيين يتضاءلون عددا ومع ذلك تزيد فائضاتهم الزراعية . فمن المقرر

---

(١٧٧) انظر بصفة خاصة التقرير الذي اصدرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة في مايو سنة ١٩٦٢ عن امدادات الأغذية المحتملة في العالم سنة ١٩٧٠ .

(١٧٨) اذا راعينا عدد الناس الذين يعملون في التنقيب عن المعيشة في كل فدان من الأرض في مصر أو الهند أو الصين نجد وضعا عجيبا ولا سيما في التباين بين الحشود الهائلة من سكان هذه البلاد وبين المساحات الشاسعة الموجودة في امريكا الشمالية والأرجنتين واستراليا . من الواضح ان «التنمية» تعبير له قيمته . وقد يكون أكثر دقة القول بأن الدول الفقيرة كانت منذ قرون تقوم بالتنمية بطريقة خاطئة . على أنه في فترة الانتقال الى شكل من الحياة الاقتصادية أكثر تنوعا ، كانت زراعاتهم ذات المحصول الواحد تمثل افضل فرصة لتكديس رأس مال استثماري كالسكر الذي ينتج بكيفية تنافسية في الظروف الاستوائية ، ولا يحتاج الانسان الى أكثر من أن يفكر في أهميته بالنسبة لكوبا !

الآن فى أمريكا الشمالية أن سكان المدن لا يستطيعون استهلاك كل المواد الغذائية التى تنتج بالرغم من الانكماش المتعمد للمساحة المزروعة : وأوروبا الغربية ـ ولكن ليست الشرقية ـ من المرجح أن تصل الى نفس هذه المرحلة فى سنة ١٩٧٠ وفى نفس الوقت فان السوق فى هذه الدول أمام المنتجات الاستوائية (بما فيها شبه الكمالية مثل الكاكاو والبن) لا تنمو بالسرعة الكافية بحيث تستطيع أن تستوعب فائض أقاليم أمريكا اللاتينية والاراضى الاستعمارية السابقة فى أفريقيا وآسيا • ولما كانت حاصلاتها المعاشية غير ملائمة ، بينما تواجه صادراتها أسواقا غير مرنة ، فان هذه الدول تواجه صعوبات متزايدة فى كل مرة يقرر فيها رجالها السياسيون الخروج عن الطوق بالاستثمار الفادح فى مشروعات التصنيع الطموحة (١٧٩) ، وحتى لو تحولت الاستثمارات من الصناعة الى الزراعة ، فليس من المحتمل أن تتخطى معظم الدول المذكورة فى سنة ١٩٧٠ حيز الفاقة أى أن تتجاوز الحد الذى تستطيع عنده انتاج ما يكفى أهليها من الغذاء الذى يحفظ حياتهم بالكاد من الموت جوعا •

والحل المتحرر السليم لهذه المشكلة مألوف معروف • « ان الطريقة لتقديم الطعام الى هونج كونج أو الهند هو شراء منسوجاتها • والطريقة لتقديم الطعام الى نيجيريا أو تنجانيقا هو بالنسبة للأوروبيين استهلاك المزيد من القهوة والشيكولاته • وهذا يمكن تأديته ـ بازالة الضرائب الوقائية وضرائب الانتاج الامريكية وفى السوق المشتركة ـ وفتح الابواب بأى ثمن يتكبده عمال المطاط الامريكيون والفلاحون الاوروبيون ، والمصالح المكتسبة فى كل من جانبى الاطلنطى (١٨٠) ، ولسوء الحظ أن هذا لا يتضمن جوابا على السؤال عما يحدث لو أن العمال الامريكيين والفلاحين الاوروبيين أظهروا العناد والقسوة • ان أحد أهداف السوق المشتركة هو تقليل اعتماد أوروبا على الواردات الخارجية ، ولو أن هذا أمكن موازنته بواسطة منح امتيازات خاصة لمستعمرات أوروبا السابقة فى أفريقية • ولكن مثل هذه المزايا تكون مضادة لعالمية المدرسة المتحررة • كما أنه

---

(١٧٩) « اشرب قهوتك » ليست هذه العبارة ردا على مجاعة فى الأرز أو الغلال ـ مقال افتتاحى فى صحيفة التايمس بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦٢ ـ والكلام ينصب بالطبع على الصين وكوبا وكذلك الهند ونيجيريا ـ والواقع أن العلاقة الصينية السوفييتية لم تبتعد كثيرا فى هذه الناحية عن العلاقة التقليدية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة كما تريد الدعاية الشيوعية أن تجعل الناس يعتقدون فما زالت الصين تعتمد على روسيا كثيرا بنفس الطريقة التى تعتمد بها الهند على الغرب • وبالطبع أن مثل هذه الحقائق الواضحة قلما يصرح بها علنا •

(١٨٠) التايمس ـ نفس المرجع •

لا يتبين بشكل أكيد كيف سيكون رد الفعل لدى هذه المدرسة لو افترض أن الاوروبيين والامريكيين يمكن أن يستهلكوا مزيدا من السكر والقهوة والكاكاو والأغذية الاستوائية الأخرى ، لو أن مواطنيهم كانوا فعلا على تلك الدرجة من « الميسرة » التى يميزون بها بواسطة الاقتصاديين الأحرار فى أكثر أوقاتهم التوسعية (١٨١) • ويبدو أن الحقيقة هى أن « الميسرة » الغربية ليست بذات بال عندما يتعلق الأمر بمشترى الحاصلات المصدرة من الدول الافقر ــ الا عندما تكون الاعتبارات السياسية هى التى قد أخلت الميزان كما فى حالة (يور أفريكا) • وفى النهاية يبدو محتملا أن تفعل الولايات المتحدة من أجل أمريكا اللاتينية ، ما تفعله حاليا أوروبا الغربية لأراضيها الافريقية : فتصب فيها الأموال الاستثمارية اللازمة ، فى شكل منح بدلا من القروض ، وفى نفس الوقت تزودها بسوق مضمونة لحاصلات التصدير • وحتى مع ذلك فانها ستكون بمثابة شىء مغلق • لأن أوروبا الغربية ــ وهى مثقلة فعلا بالحاجة الى اجتذاب اسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا وشمال غرب أفريقيا الى العالم الحديث ــ فان الحاجة الاضافية للاهتمام بمصالح أفريقيا السوداء جنوب الصحراء تفرض عليها عبئا ديمقراطيا يجد الناخبون أنه من الصعب احتماله ، ومع ذلك لا يمكنها التنصل منه • وقد يساعد هذا للتدليل على الحقيقة الا السلطات التشريعية الوطنية فى مختلف الدول الاوروبية تكرس وقتها بكيفية متزايدة للشئون الداخلية البحتة •

ما وراء الامبريالية :

يبدو من المناسب أن نختتم بحث هذا الموضوع ببعض تأملات مختصرة فى النظرية البالية عن الامبريالية • فهل أنزل الستار فعلا على فصل الاستعمار ؟ أو أنه يوجد شىء من الحقيقة فيما يؤكدون من أن علاقات الغرب مع الدول المتخلفة، الاستوائية وشبه الاستوائية لم يكن أكثر من مجرد اعادة صقل سطحى ، وانها حاليا على وشك أن تدخل فى المرحلة التى يصفونها « بالاستعمار الجديد » للاستغلال الاقتصادى المقنع تحت زخارف شكلية للاستقلال ؟ وعندما يوجه هذا الاتهام الى بريطانيا وفرنسا يكون أقرب الى المعقول اذ يمكن القول : أن شيئا من هذا القبيل قد شاب العلاقات بين الولايات المتحدة ومعظم دول أمريكا اللاتينية طوال القرن الماضى • كما يمكن الاعتقاد أيضا ، بغض النظر تماما عن علاقات

---

(١٨١) جاس ــ ولنفس الكاتب ايضا « خط الحدود الجديد وانجا ٥١ » مجلة كومنتارى ، بتاريخ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وبالأخص ملاحظاته عن مدرسة الفكر التى يمثلها البروفسور جون جالبريت ومستر ارثور شلزنجر •

القوى ، ان التبادل « العادى » للبضائع والخدمات بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة يعمل ولا مناص على دمار الأخيرة ، ما لم يبــذل مجهود واع لتصحيح اختلال التوازن (١٨٢) ٠

على أن نقطة البحث ليست ما اذا كان استثمــار رأس المـال الغربى فى الماضى ــ سواء بالسيطرة السياسية أو بدونها ــ أى الامبريالية بالمعنى الدقيق للعبارة ــ قد دمر اقتصاديات المناطق المتخلفة وأفسدها، بل هو ما اذا كانت تلك المرحلة قد أفسحت الطريق الآن أمام نوع مختلف للعلاقة ٠ لقد ندد الاشتراكيون تقليديا بالعلاقة الرأسمالية الامبريالية ، دون أن ينكروا أنها كانت السبب فى درجة ما من التقدم ٠ أما الخلاف الحالى فيتحول الى مسألة ما اذا كانت (تنمية التخطيط) ــ كما وضعت ضمن غيرها بالعلاقات بين الرابطة الاقتصادية الاوروبية والدول الافريقية ــ تمثل شيئا يعتبر جديدا أصلا ، أم أنها استمرار (للعلاقة القديمة غير المتعادلة) ، ولكنها على مستوى أعلى ٠ ان الاشتراكيين الاوروبيين الذين اشتركوا بدور هام فى المساعدة على تصفية النظام الاستعمارى القديم يستطيعون مبدئيا المساهمة فى كل الاتهامات أو معظمها التى وجهت ضدها بواسطة اللينينيين والوطنيين المتطرفين ، ولا تزال تقول بأنه من السخف والتحدث عن الاستعمار الجديد عند التأمل فى علاقة آسيا أو أفريقيا بأوروبا تحت الظروف الحاضرة ٠ وهم يستطيعون الجدل أيضا بأنه من الخطأ أن نأخذهم بخطايا «المشروعات الخاصة» (Private enterprise) للولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية ، ان المشابهة كانت تصلح فقط لو أن العلاقات الافريقية الاوروبية كانت تتسم بما كان يجرى فى الكونغو البلجيكى سابقا منذ سنة ١٩٦٥ ولكن فى الواقع أن الاعمال غير العادية فى (اتحاد التعدين) فى كاتنجا تمثل نوعا من نشاط (الاحتكار الرأسمالى) الذى مضى وقته الآن ٠ ان فكرة أن ذلك النوع من الاســتغلال البــدائى تمثل ما تسير عليه الحال اليوم غير جديرة حتى بمناقشتها ٠ كما أنه ليس من الواضح أن تلك الاعمال القديمة ، لها اليوم الطابع العالمى الذى يمكن بأى حال أن تنطبق عليه الآراء اللينينية أى محاولة من جانب « الاحتكاريين وحكوماتهم » للاستيلاء على المواد الخام الاستراتيجية ٠

---

(١٨٢) للوقوف على بيــان لوجهة النظر اللينينيــة بصدد هذا الموضوع انظر بول باران « الاقتصاد السياسى للنمو » نيويورك سنة ١٩٦٠ ــ وللوقوف على بحث أكثر اتزانا انظر بيرت هوسلتز « تقدم المناطق المتخلفة » شيكاغو سنة ١٩٥٢

وتؤدى هذه النقطة الى ما يعتبر نقطة الاعتبار الحاسم اى الشذوذ المتزايد للآراء النظرية المشتقة من عهد ما قبل سنة ١٩١٤ أو حتى قبل ١٩٣٩ · ان كل سنة تمر تظهر بشكل أوضح أن العجز فى المواد الخام الاستعمارية يثير ضرورة الاستلاء عليها بأى وسيلة، ولكنها لا تنطبق على وصف حقيقة الرأسماليةالصناعية فى الوقت الحاضر ، سواء كانت مخططة أو غير مخططة · ان الحالة هى على العكس تماما : فان كثيرا من هذه المواد الخام قد تم استبدالها بالوسائل الفنيه الصناعية ، باستخدام المنتجات الميسورة فى الدول المتقدمة صناعية نفسها · والخطر الحقيقى الذى يواجه الدول المتخلفة هو أن صادراتها ستضغط نتيجة لتقدم الصناعات التركيبية · وتدل الاحصائيات الخاصة باستهلاك المواد الخام فى الدول الصناعية منذ أوائل حقبة الخمسينات على أن استعمال المواد الخام : (القطن والصوف والمطاط والجوت والنحاس ألخ) قد تعثر كثيرا خلف استهلاك المصنوعات التركيبية وغيرها من المواد المحضرة : (المطاطالمصنع ، الالمنيوم ، مواد البلاستيك وألياف الفيبر ألخ) ونتيجة لهذه التطورات ، يتحول تدفق رأس المال عن الصناعات المستخلصة (كالتعدين والزراعات) الى الصناعة · وعند الموازنة يتبين بوضوح أن هذا فى مصلحة الدول النامية ، ولو أنه بالطبع لا يفعل شيئا لحل مشكلة فائضها فى الأيدى العاملة · وترتبط الأشكال الجديدة من الاستثمار الأجنبى بكيفية مباشرة بالأساليب الفنية الحديثة وتتطلب أيضا عمالا ذوى مهارات حديثة ، ولو أنهم أقل عددا عما كان فى الاقتصاد التعدينى والزراعى القديم ، الذى وصل الى قمته قبيل حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ـ وحتى اذا قيل : أنهذا التدفق الداخلى لرأس المال الاجنبى يؤدى الى مشاركة سياسية مع البورجوازية المحلية فان هذه الاخيرة على أى حال تتحول الى طبقة أعمال أصيلة (أو فى التعبير الشيوعى البورجوازية « الوطنية ») بدلا من أن تكون طبقة رجعية ، تعيش على فئات الاستغلال الاجنبى · وفى الحقيقة أن هذا بالضبط هو ما يحدث : وأنه كان لا بد أن يحدث لأن المجتمع الغربى الصناعى قد حدث به نفسه انقلاب ثورى ، بواسطة الأساليب الفنية الحديثة ، الأمر الذى يطابق تماما المبادىء الماركسية ولو أن الدعاة السوفييت ، لأسباب واضحة ، لايهتمون باعلان هذهالحقيقة(١٨٣).

ان النموذج اللينينى للرأسمالية الغربية الراكدة المتشبثة بحبل الانقاذ من الفوائد المركبة الاستعمارية قد تجاوز بعض ملامح العهد الذى جاء فى أواخر ١٩١٤ / ١٩١٨ ، ولو أنه حتى فى ذلك الوقت لم تكن معظم أموال الاستثمار

---

(١٨٣) للوقوف على نقد ماركسى لوجهة النظر اللينينية التقليدية انظر (الاشتراكية الدولية) لندن ـ صيف سنة ١٩٦٢ ·

الاجنبى تذهب الى المستعمرات ، بل لتنمية دول أوروبا أو امريكا • ومنذ ذلك الحين تضاءلت الاهمية الاقتصادية لأراضى المستعمرات الى الحد الذى أصبحت فيه عبئا سياسيا كبيرا على الكتل المتنافسة (الشرقيــة والغربيــة) يقتضى زيادة الاعتمادات العامة لأغراض التنمية ، وبالأكثر على أمل (قد يخيب) تأمين المشاعر السياسية ، وتجنب انفجار يائس من جانب الدول التى ازمنت فيها حاله سوء التغذية مع ازدحامها بالسكان ، ومثل هذا الاستثمار الخاص الذى يمكن اعداده - ليس دون صعوبة - لاستغلاله فى أراضى المستعمرات يغل فائدة اقل ممـا تدره رءوس الاموال المســتثمرة فى أوروبا أو أمريكا الشـــمالية • ولا تخـل الاستثناءات القليلة لهذه القاعدة - والبترول بصفة أساسية - بهذه الصوره العامة بدرجة كبيرة • وتتبع استثمارات البترول فى الواقع المرحله الاسبق وهذا هو السبب فى أنها تذكر دائما بواسطة الكتاب الذين يريدون التدليل على أن المثل اللينينى لا تزال له فاعليته ، وفيما يختص بالمشكلات الخفيفة التى تواجهها دول مثل الهند أو البرازيل فهذه بالطبع هامشية بحتة • وحيث يكون لها أهميه أصيلة - كما هى الحال فى الشرق الاوسط وفى شمال أفريقيا - فان حاله ما بعد الاستقلال تجعل من المحقق بأنها ستستخدم لغرض تمويل التصنيع ، وعلى خلاف ذلك فان الألاعيب الخيالية التى ما زالت تلعب فى شبه الجزيرة العربيــه وعلى امتداد الخليج الفارسى بواسطة المشيخات الجديدة الغنية بالبترول تصلح موضوعات طيبة لرجال الصحافة والدعاية ولكن ليست لها أى أهمية سياسية •

وفى عصرنا هذا حيث تصبح الدول الناشئة مطالبة باستثمارات رأسمالية وتحجم الاوساط الصناعية المتقدمة عن اعطائها ، قد يبدو عجيبا أن يواصـل الوطنيون اشادتهم بنظريات لينين حول الاستغلال الاستعمارى على أنه الطابع الذى تتسم به « أعلى » مرحلة للرأسمالية المتحضرة • على أن مثل هذا التخلف الثقافى ليس بالأمر غير العادى • وعلاوة على ذلك يمكن القول : أنه من حق الدول الناشئة أن تطالب باستثمار عام مخطط فى الخـــدمات الاساسية والصناعات الحديثة بدلا من الاستمرار فى النظام القديم المسرف ، الذى كان ينمى قطاعات قليلة من الاقتصاد ويتلف أو يهمل شأن القطاعات الاخرى • وهذا جدل مشروع بين الدول الغربية والطبقات الحاكمة فى دولها التوابع السابقة • وليس لهـذا الجدل علاقة بالفكرة المستهجنة القائلة بأن أفريقيا هى أرض للقفز « للاحتكاريين » سعيا وراء فوائد لا يحصلون عليها فى وطنهم ، وتنشأ المشكلة الحقيقية من المطالب العديدة التى تفرض على الدول الاوروبية من شريكاتها الاقل تقدما ، التى تتعجل التصنيع وتواجه فى نفس الوقت انفجارا سكانيا متضخما •

ولنضرب مثلا واضحا فى حالة الجزائر ، قد حسب انه للاحتفاظ بالمستويات المعيشية على حالتها الحاضرة فى مواجهة تزايد السكان الذى تضاعفت من ٥ الى ١٠ ملايين منذ سنة ١٩٢٠ وينتظر أن يرتفع الى ١٥ مليونا فى سنة ١٩٨٠ ـ فان الدولة الأم السابقة استثمرت ما بين ٥ بليون دولار و ٦ بليون دولار فى الصناعة الجزائرية ـ لا يدخل فى ذلك انتاج البترول وانشاء خط الانابيب ـ فى خلال العشرين سنة الماضية ، والخطة لرفع مستوى المعيشة بمعدل ٢ ٪ سنويا تتطلب استثمارا يبلغ ١٠ بليون دولار ، ورفع المستويات بمعدل ٤ ٪ سنويا يتطلب حوالى ٢٠ بليون دولار فى سنة ١٩٨٠ • وواضح أن مثل هذه الجهود من الأرجح أن تعمل (اذا عملت) بواسطة نظام حكم شبه استبدادى فى فرنسا وليس بواسطة ديمقراطية برلمانية تتوقف على أصوات الناخبين ، وقد يكون هذا من الأسباب التى من أجلها تفضل جميع الاحزاب الوطنية الجزائرية نظام الحكم الديجولى بدرجة كبيرة على الانظمة السابقة •

واذا كانت الطريقة اللينينية فى معادلة الصادرات الرئيسية مع الاستعمار قد فات زمانها ، تكون النظرية الوطنية القائلة أنه بدون التطعيم الشامل برأس المال العام لا يمكن كسر الدائرة الفاسدة التى تضم الفاقة وازدحام السكان والاستثمار غير الملائم ، تكون هذه الحجة قائمة على أساس سليم • وكذلك الاصرار على ضرورة توجيه مثل هذه الاستثمارات الى القطاعات الهامة للاقتصاد أى ألا تترك لاعتبارات الاستفادة القصيرة المدى ، وعلى أنها فى نطاق هذه الاعتبارات المألوفة للاشتراكيين الاوروبيين ، ستزداد وضوحا للمثقفين من المحافظين والاحرار أيضا ، وقد أصبحت هذه الحجة تؤكد ذاتها • وهى لن تربح شيئا من أن تظهر فى شكل خلافات مبتذلة بين اللينينيين وبين انصار حرية التصرف أو عدم التقيد الاقتصادى ، والآن وقد تجردت الدول الاوروبية الكبيرة من ممتلكاتها الاستعمارية (دون معاناة الكارثة المهددة) بينما تمارس دولها التوابع السابقة اقتصاديات « مختلطة » عامة وخاصة ، فقد أصبح ممكنا أن يتجاوز الجدل مسألة « الامبريالية كأعلى مرحلة للرأسمالية » • ومن الواضح أن فصل الاستعمار قد أسدل عليه الستار بينما أن نضج الاقتصاد الصناعى الاوروبى ينطوى على معدل فائق السرعة للنمو ، وعلى التخلص الواعى من تلك الحالة التى كانت توصف « بفوضى الانتاج » أن أى امبريالية اخرى كان يمكن أن توجد ، من الواضح أنها لم تكن المرحلة الأخيرة فى تنمية المجتمع ، الذى يوشك الآن أن يعطى نفسه تنظيما سياسيا (فوق الوطنى) •

الفصل الخامس

النظام الاجتماعي الجديد

السياسة فى عصر الخطة :

« سوف لا نحاول أن نغير مجتمعنا الحر الى نوع من الدول الفاشستية او الشيوعية • ولن نطلب سلطات لأجل تحديد جميع الاجور والمرتبات فى كل الانحاء • ولن نحاول السيطرة على جميع الاسعار • أننا سنعمل على تنمية (سياسة الايرادات) بالكيفية المشروعة الوحيدة التى يقرها النظام الديمقراطى الحر ، وذلك باقناع الناس بأنه الاجراء السليم ، وآنه لمصلحتهم » •

هذا ما قاله رئيس وزراء بريطانيا فى خطاب ألقاه فى مؤتمر نساء حزب المحافظين فى مايو سنة ١٩٦٢ • وكان قد وجه لوم الى مستر مكميلان لانهماكه فى (مبدأ عدم التقدم الاقتصادى) وكانت صحيفة التايمز اللندنية قد كتبت الكثير عن تطور التفكير السياسى فى أوروبا منذ ١٩٤٥ • وقد ألقى ذلك ضوءا على الثغرة التى تفصل بين السياسة الاوروبية والسياسة الامريكية فى حقبة الستينيات • وظاهر الامر أنه ليس هناك أقرب الى المعقول من قول رئيس الوزراء الا أن اللسان التقليدى للمحافظين كتبت تقول :

« ان هناك سلطات واجراءات شتى أدنى بكثير من السيطرة الكاملة على الاجور والاسعار تستطيع الحكومة أن تتخذها طبقا لسياسة اجتماعية عادلة ، واقتصادية فعالة ، وغير تضخمية فى تكوين الاجور • أما اقناع الناس أن شيئا ما صحيح ، وأنه فى مصلحتهم فليس فى الواقع أبعد ما تستطيع الحكومة القيام به بكيفية مشروعة ، فى النظام الحر الديمقراطى • هناك أيضا الوسيلة العادية الخاصة بالارغام • فان الضرائب لا تجمع فى هذه البلاد بل أن الناس يدفعونها لمصلحتهم • والادعاء بأن الاتفاق بشأن الاجور هو فى هذه البلاد أو فى أى بلاد أخرى يتم بمجرد اقتناع الناس بأنها فى محلها عن حرية تامة ، بحيث أن انقاصها

يهدد أساس مجتمع حر ، انما هو تأكيد جريء في عصر يتطلب رباطة الجأش ، بل يتطلب في الواقع درجة عالية من التنظيم الاقتصادى للدولة (١٨٤) .

وقد لاحظ الدكتور جونسون انه اذا عرف انسان انه سيشنق في مدى أسبوعين ، فان هذا يدعو الى تركيز ذهنه بدرجة عجيبة . ولم يكن الاقتصاد البريطاني في سنة ١٩٦٢ في مثل هذه الحالة الشديدة من التوتر اليائس بالضبط ، ولكنه كان يواجه المشكلة الواقعية للغاية الخاصة بتنمية التقدم العاجل دون تضخم الاجور والاسعار . وربما لم يكن مما يدعو الى العجب في هذه الظروف أن صحيفة البلاد الكبرى قد ألقت كل ثقتها الى قضية التخطيط ، أى ، الرقابة المركزية ، لأن هذا يعتبر المسألة العظيمة في الحياة الوطنية . أن تنظيم الدولة للاجور والاسعار هو فقط مثل متطرف ـ وربما كان غير عملى ـ لاتجاه جعل من الضرورى في السنوات الاخيرة أن يعاد التفكير في المبادىء التى ينبغى أن ترتكز عليها السياسة الديمقراطية . ولم يكن من الممكن ، في بريطانيا عام ١٩٦٢ وضع هذه المبادىء في شكل متحرر كلاسيكى :

« عندما ننشد الحرية يكون هناك شيء من الاختلاف فيما اذا كان يتم التركيز على مفهوم التحرر التقليدى ، أم على مفهوم الاشتراكية (الليبرالية) . ان أى مقترح حديث لتدخل الدولة يهدد بكبت حرية التصرف الخاصة . أما وجهة النظر الاشتراكية ، بشكل اجمالى ، فتقول بأن النقود هى التى تشترى الحرية ، وحرية التصرف هذه وهم خداع بدرجة كبيرة لاولئك الذين تنقصهم الوسيلة للاستفادة منها . وطبقا لوجهة النظر هذه ، تؤدى سياسة تدخل الدولة التى يكون هدفها تنمية الرخاء العام ، الى توسيع لا اضمحلال مجال الحرية » (١٨٥).

وليس في هذا المقال الافتتاحى أى شك في أن جميع مقررات التحررية (الليبرالية) قد استعملت غالبا للدفاع عن فكرة معينة هى كيف ينبغى أن يعمل الاقتصاد : « قد يسمع الانسان أن تحديدات الاجور يجب أن تكون حرة ، والا فان نظام عمل السوق سيتعثر . وهذا الاستعمال لكلمة « حرة » هنا يجب أن يدرك على أنه جزء من وصف نظرية معينة في النشاط الاقتصادى » .

ومنذ قرن مضى كان لهذه النظرية المعينة صفة العقيدة على الاقل بالنسبة لجمهور العصر الفيكتورى الذى يقرأ التايمز ، وبعد ذلك بقليل أصبحت توصف

---

(١٨٤) مقال افتتاحى لصحيفة التايمس بتاريخ ٤ من يونية سنة ١٩٦٢ .

(١٨٥) نفس المرجع .

بـ « ليبرالية مانشستر » أو حرية العمل الاقتصادى ـ واعتاد المحافظون وكذلك الاشتراكيون على الابتعاد بأنفسهم عن عواقبها غير المرغوب فيها ، ولو أن قلة من الناس تساءلوا جديا عن أسسها المذهبية • وقد أدى الكساد العظيم فى السنوات الثلاثينيات للحكومات والبنوك المركزية الى فكرة كينز التى تقول بأن مستوى العمالة يمكن أن ينظم بواسطة ضبط جهاز الميزانية المالية ، بينما يترك أمر تحديد الاجور والاسعار لحركة الدفع والجذب لقوى السوق ، (التى كانت أيضا قوى طبقية ، ولو أن هذا لم يكن يذكر بصفة عامة علنا) • وفى حقبة الستينيات ، لم تعد البطالة مشكلة ، ولكن النتائج التضخمية للعمالة الكاملة ، قد أثارت فى نفس الوقت تهديدا من نوع آخر • هل كان النمو الاقتصادى ملائما للاستقرار النقدى لو ترك الموظفون والاتحادات أحرارا لمواجهته فى السوق ؟ هل كان هناك اختيار بين التضخم والركود ؟ أو اذا لم يكن الامر كذلك فهل كان الحل الحقيقى ـ النمو السريع مع استقرار الاسعار ـ ممكنا فى ظل الديمقراطية المتحررة ؟ ألم يكن من الضرورى فرض سياسة أجور وأسعار ، على الموظفين والاتحادات على حد سواء ، ومن الذى كان عليه أن يفرض الامر؟ كان أمامنا مثل هولندا والسويد، حيث طبقت هذه السياسة بكيفية اختيارية وتمسكوا بها الى حد ما باصرار، ولكن نفذ ذلك فى السويد تحت نظام حكم اشتراكى ديمقراطى ، أصبح عمره الآن (فى سنة ١٩٦٢) ثلاثين عاما • وفى هولندا كان يرتكز على التفاهم الكاثوليكى الاشتراكى ، الذى كان يعمل أيضا فى بلجيكا والنمسا ، وكان يتجه الى أن يصبح الحقيقة السياسية السائدة فى كل أنحاء أوروبا الغربية القارية (١٨٦) ومع اسكنديناوا التى كانت تحت حكم الاشتراكيين ـ لأن الدانمرك والنرويج كانتا اشتراكيتين ديمقراطيتين ، وفنلندا كانت تقرب من ذلك النمط ـ وكانت معظم اوروبا ، بما فيها ايطاليا ، منجذبة نحو ائتلاف أنظمة الحكم مع اشتراك مجموعة الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، والدول السبع الاصلية صارت لا محل لها بالنسبة لما أصبح يعتبر الآن بالمشكلة الاساسيه • مشكلة كيف يمكن اقامة التوازن بين الليبرالية والاشتراكية ، قوى السوق والرقابة المركزية ، القطاع الخاص والتخطيط ؟

---

(١٨٦) كان هذا فى المانيا الغربية يختفى تحت قناع استمرار نظام حكم أديناور • ولكن قليلا من المراقبين كانوا يشكون انه فى سنة ١٩٦٥ على الأكثر ، ستحكم الجمهورية الفيدرالية بواسطة ائتلاف « أسود ـ احمر » كاثوليكى اشتراكى على النظام النمساوى •• وفيما يتعلق بفرنسا فان اقتصادها شبه المخطط كان يبدو ناجحا ، بالقياس الذى تحولت به عن نظامها التقليدى المتحرر ، وكان النظام الديجولى نفسه ملتزما بمبدأ التوجيه

وحقيقة امكان وضع المسألة عام ١٩٦٢ فى هذا الوضع ـ ليس كاستنتاج ولكن كموضوع مجرد تكون فيه الحكومات رأيها بما فيها الحكومة البريطانية ـ هذه الحقيقة قد دلت على المدى البعيد لتحول السياسة الاوروبية الآن كما كانت عليه قبل الحرب وعن الجدل عبر الاطلنطى • لأنه بالرغم من أن الاخير يمس نفس المسائل ـ على الاقل منذ قدوم حكومة غير راغبة فى تضحية النمو الاقتصادى من أجل السلامة المالية ـ الا أن الاوضاع التى جرى بها تتمشى مع جو ما قبل الحرب سنة ١٩١٤ فى بريطانيا فى عهد ادوارد ، أكثر منه مع جو أوروبا فى حقبة الستينيات • وبالنسبة للامريكيين كان يبدو أن المسألة هى ما اذا كان يمكن جعل الليبرالية تتعامل مع التوجيه الواعى والهادف للمجتمع • أما بالنسبة للاوروبيين فكانت الفلسفة اللبرالية عنصرا فيحالة تجاوزت الاطار التقليدى لحرية العمل والاعتماد على السوق • وكان السؤال هو : ما مقدار الحرية التى يمكن استخلاصها للفرد ـ العامل الصناعى أو الموظف ذى الاجر وكذلك المقاول الخاص ـ داخل اقتصاد مخطط حيث تتخذ القرارات الاساسية فى المركز ؟ • والى هذا الحد فان اشتراكية الحياة الاقتصادية ـ التى أخذت حتى الكنيسة الكاثوليكية توليها تاييدها بحرص بقرار بابوى فى سنة ١٩٦١ يبرر الاتجاه الجديد ـ قد اعترف بها صراحة كاتجاه لا ينقص • وترك للحكومات والاحزاب السياسية مهمة خلق الجو العقلى الذى يمكن فيه اقناع المصالح المنظمة الكبرى بالتخلى عن « حريتها » فى اغراق الاقتصاد بدفع المساومات أو الصفقات الموضعية الى ما بعد حد الامان • وكانت المشكلة هى هى نفسها فى بلجيكا الحرة التعامل وفى السويد الاشتراكية (التى عملت على تنفيذ التخطيط الاقتصادى دون تأميم صناعاتها الاساسية) وفى الدرجة التى تتقاطع فيها مع الانحيازات السابقة ، وكان ذلك يربك جميع الاحزاب الديمقراطية الاساسية ، الا أن واحدا منها لم يكن يستطيع أن يدعى علنا أن عقائده المحترمة يجب أن تكيف فى الممارسة مع تفاهم أو اتفاق ليبرالى اشتراكى •

ولا حاجة الى القول أن الشيوعيين كانوا خارج هذا النقاش اذ أن عقيدتهم الصلبة تلزمهم بفكرة أن أى تطور أساسى للمجتمع الغربى غير مستطاع من غير انقلاب سياسى عنيف وقيام « دكتاتورية الطبقة العاملة » على مثال حزبهم• وبينما بدأت هذه العقيدة العنيدة ـ كما فى ايطاليا ـ أن تتفتت من أطرافها ، فان ما تلا ذلك من انتشار سياسة التنقيح كان يبدو منذرا بأزمة عامة من الشك (١٨٧) وفى الاماكن الاخرى ، كفرنسا مثلا ، كان الاحتفاظ بالعقيدة الليينية ـ الستالينية ،

(١٨٧) انظر ليوبولد لابيدز « التنقيح ـ اعادة النظر » : مقالات فى تاريخ الآراء الماركسية (لندن ونيويورك سنة ١٩٦٢) وبالاخص الجزء الرابع •

على حساب صلابة مذهبية عظيمة الى حد انها أزعجت اعضاء الحزب الاكثر ثقافة ومرونة ، دون أن تؤثر مع ذلك على تمسك الزعامة العنيدة بسياسة تعارض كلا من التجديد الديمقراطي والاقتصادى • وفى كل من الدولتين كانت المنازعات المذهبية بين « التحفظية » والتنقيحية × تتناسب بوضوح مع التصدع السياسى بين الستالينيين المتشددين ، وبين العاملين على التحرر ، مع ارتباط الأولين ليس فقط بالتحول الفجائى النظرى بل أيضا بسياسة مدبرة لمنع النمو الاقتصادى • واذا أحرزت هذه الاستراتيجية تأييد العاملين ، فقد يتأخر التجديد فى اوروبا الغربية وتضعف مقاومتها للكتلة السوفييتية • ومن هنا نشأت الصعوبة امام الحزب الشيوعى الايطالى بالقرار الصادر فى أوائل سنه ١٩٦٢ بأن يقدم الاشتراكيون تأييدهم لحكومة ديمقراطية مسيحية حاولت ان تنشىء شيئا اشبه ما يكون بالاقتصاد المخطط • ومن هنا ، أيضا ، نشأت المعركة الثلاثية الاطراف : بين نظام الحكم الديجولى ، وبين أحزاب المعارضة الديمقراطية ، وبين الشيوعيين فى فرنسا • والطرفان الأولان يلتزمان بالنمو الاقتصادى والتخطيط ، والاخير يتمسك بشدة بمنع سير العملية لكى يمنع ظهور مجتمع صناعى حديث « يذبل » فيه الحزب الشيوعى اذا لم يطور نفسه الى شىء حديث ، لم يشاهد حتى الآن — اى حركة شيوعية تتلاءم بكيفية أصلية مع الديمقراطية • وتتطلب مصلحة العمال الفرنسيين والايطاليين فى هذه المعركة المشاركة الديمقراطية فى مجهود المجتمع لتجديد نفسه ، بينما يتجه الاهتمام الاستراتيجى فى العالم الشيوعى الى الاتجاه المضاد • ومن هنا نشأ التصدع فى داخل هذه الاحزاب ، ولم تعد تقيد الفرص البعيدة المدى لتحول داخلى يستبدل الزعامة الستالينية القديمة بأخرى اصلاحية تنقيحية بواسطة آراء خيالية وهدامة لثورة شاملة •

على أن الستالينية ليست فى حلقة الستينيات بالمشكلة الكبرى فى سياسة اوروبا الغربية • ان ارتباطها بالاتحاد السوفييتى والدول التابعة يجعلها غير جذابة الا لأشد الاقاليم تخلفا غربى الحدود الجغرافية • والحزب الشيوعى قوى فى اليونان وايطاليا ويعتبر تهديدا محتملا فى أسبانيا والبرتغال ولكنه فى موقف الدفاع فى معظم أوروبا الغربية • على أنه بالرغم من أن له فى فرنسا قوة انتخابية كبيرة ، فان قوة صحيفته غير متناسبة مع سيطرته الفعالة على العمال الصناعيين• وبينما هو يكبر فى الحجم ، نتيجة لظروف الرواج ، وارتفاع مستويات الدخل : ولكنه يشير الى تغير فى الاتجاه عميق الجذور من شأنه أن يدمر عقيدة جماعات الحزب ، كما يبدو أنه بدأ يفقد قوة قبضته فى نفس الوقت • وليس هذا مجرد

× ترجمت *Orthodox* بالتحفظية تبعا للسياق وهى تعنى اصلا استقامة الراى « المراجع » •

دليل على حالة رواج فى الدخول أو ارتفاعها • وانما يشير هذا الى تغيير عميق فى الموقف يؤدى مع مرور الوقت الى أن يمتص ايمان أعضاء الحزب بالنسبة لفاعليته الاستراتيجية التقليدية •• وكما أصبحت الطبقة العاملة أشد اندماجا فى المجتمع الجديد الذى ينمو الآن على اطلال أوروبا القديمة ، لا يستطيع أن يحتفظ الحزب الشيوعى بكيفية قاطعة باتجاه كان مفهوما فى الجو العجيب لحقبة الاربعينيات • فلا بد له ـ اذا أراد تجنب كارثة كبرى ـ من أن يقبل حقيقة المجتمع الذى يزداد تجديدا وازدهارا ، والذى لم يعد يعيش فيه العمال الصناعيون كطبقة على هامشه، بل بالاحرى يكونون الكتلة الرئيسية فى المجتمع الجديد وطبقـاته السياسية • ويجب باختصار أن يصبح « اصلاحيا » أو يواجه خطر خسارته لجزء كبير من اتباعه •وحيث لا يعتبر مجرد شيعة ، كما هو الحال فى بريطانيا واسكنديناوا ، بل حركة ضخمة ، وأن يكون هذا الاختيار أكثر الحاحا لأن العمال يتوقعون من حزبهم أن ينمى التغييرات التأسيسيه المشتركة بكيفية مبهمة مع « الاشتراكية »• واذا لم يوفق الحزب الشيوعى فى أن يكون أداة لاحداث هذا التغيير ، كما لم ينجح من قبل فى أن يكون أداة للثورة ، فما هى اذن فائدته لانصاره الذين يتبعون تعاليمـه ؟ •

ويجب ألا يظن أن المشكلة تعزى فقط للرواج الاقتصادى ، أو أنها تؤثر فقط على الحزب الشيوعى • وبقدر ما بدأت أوروبا الغربية تشبه الولايات المتحدة من ناحية مستويات الدخل والميوعة الاجتماعيـة ، واضمحـلال طبقـة الوراثة والتكوين الطبقى ـ يتجه مجتمعنا الى اظهار بعض أشكال الديمقراطية الصناعية الحديثة التى يألفها الامريكيون • وتظهر مشكلة اعادة تعديل التقسيم التقليـدى الى أحزاب المحافظ الزراعى ، والبورجوازى الليبرالى ، والعمالى الاشتراكى (أو الشيوعى) • وقد نشأت هذه التقسيمات من « الثورة الصناعية الاولى » وقـد أصبحت الآن جزئيا غير متفقة مع العصر ، على الاقل فى المناطق الاكثر تقدما فى أوروبا الغربية • ان التكوين الطبقى التقليدى على أساس أصحاب الأراضى ، الملاك البورجوازيين فى الصناعة والتجارة ، البروليتاريا الصناعية هو التكوين الذى ينطوى عليه التقسيم الماركسى المألوف للثلاث الطبقات ، قد بدأ ينحل تحت ضغط التغيير التكنولوجى والانقلاب الاجتماعى ، وفى نفس الوقت قد تغير أيضا دور الدوله : من لجنة تنفيذية للبورجوازية » (فى عبارة ماركس المعروفة ـ التى أطلقت أصلا فى سنة ١٨٤٨ عندما كان لويس فيليب على عرش « الملكية البورجوازية » لفرنسا) وتحول الى (حكم) لمجتمع يتقابل فيه رأس المال مع اليد العاملة كندين متعادلين ، بينما تتطلع الطبقة الادارية الى الدور التنسيقى • ومن هنا نشأت مشـكلة تكوين مذهب سيـاسى يتجـاوب مع الموقف المتغيـر دون التخـلى عن الاتصالات التقليدية •

والمشكلة ليست جديدة كلية ، من ناحية أنها كانت تشغل بال المفكرين السياسيين فى أوائل سنوات هذا القرن ، وهى الفترة أيضا التى عرفت فيها حركة الاشتراكية الاوروبية لأول مرة المذاهب « التنقيحية » ولكن كان بعد الحرب العالمية الثانية فقط عندما بدأ التفكير فعلا فى ادراك الحقائق • وما زلنا حتى الآن تنقصنا النظرية الملائمة عن كيفيه عمل الديمقراطية الصناعية ، أو كيف يمكن جعلها تعمل ، فى عصر التخطيط الاقتصادى على المستوى العالمى : ولكننا على الاقل بدأنا نحصل على أساس احداهما ، فقد أصبح من الواضح مثلا أنه لم يعد يمكن التفكير فى الدولة على أنها رجل البوليس « الذى يمسك الحلقة » بينما تحاول المصالح الخاصة المتنافسة أن تصطاده منه فى السوق • أو كأداة للطبقة المالكة فى الرقابة على وسائل الانتاج • أن مثل هذه الآراء ـ التى كانت ملائمة الى حدما فى القرن التاسع عشر ، عندما بدأت الثورة الصناعية الاولى تضغط على أوروبا ـ لا تصلح فى ظروف الوقت الحاضر • والديمقراطية الصناعية النامية تماما ذات التنظيمات الشاملة تحت اشراف نخبة من الزعماء المختارين لا يمكن وصفهها بكيفية ملائمة وبعبارات مشتقة من الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية • على أن المذهب الاشتراكى التقليدى الذى يعمل بصفة كلية فى وسط يشبه فى كثير من الاعتبارات الوسط الذى كان يتوقعه اتباع سانت سيمون والماركسيون لا يصلح كذلك • ونظرا لأن الكثير من تنبؤاتهم قد تحققت ـ ليس لأن الأمور ، قد سارت بكيفية مختلفة ـ فان المذاهب الاشتراكية قد بدأت تكتسب مظهرا عتيقا نوعا ما • وكنظرية تتعلق بكيف تعمل الثورة الصناعية بنجاح على هدم طبقة الوراثة ، فان الاشتراكية ـ مثل الايجابية التى عرفت فى نفس الوقت فى الحقبتين من السنوات الثلاثينيات والأربعينيات قد برزت تماما • على أن مسألة أين بدأت تغيرها فى السنوات الأخيرة فيرجع الى عدم قدرتها على اعطاء حساب متناسق لما بدىء يطلق عليه الآن « الثورة الصناعية الثانية(١٨٨) » •

المجتمع الصناعى :

ان مفهوم المجتمع الصناعى مفهوم غير معين ولا محقق فيما بين النظامين الاقتصاديين المتنافسين الرأسمالية والاشتراكية ، ولهذا السبب فانه ينظر اليه بشىء من الارتياب من ناحية الاقتصاديين والسياسيين على السواء ، ولا يمكن وصف هذا الاحساس بعدم الثقة بأنه ليس له ما يبرره • على أنه يمكن القول بأن

---

(١٨٨) فى هذا الصدد وبالفصل التالى انظر بين موضوعات اخرى جان فوراستيه «التحول العظيم للقرن العشرين » . باريس سنة ١٩٦١ ورايموند ارون «المجتمع الصناعى للحرب» باريس سنة ١٩٥٨ ورالف واهرندورف « التنازع الطبى فى المجتمع الصناعى » لندن سنة ١٩٥٩ الخ •

المجتمع الصناعي له تكوين خاص به . ولا حاجة الى التساؤل عما اذا كانت المجتمعات يجب أن تعتبر « كلا عضويا » قائما بذاته ، أو اذا كان يمكن في الواقع التفريق بين « القاعدة الاقتصادية » وبين التكوين الاشتراكي الأعلى . وهناك طرق متبادلة للنظر في مثل هذه الامور ، ولكن لما كان جميع المختصين متفقين على ان مفاهيم « النمو » و « التطور » قابلة للتطبيق على النظام بجملته ، فلا يهم كثيرا بأى أسلوب تعبر عن أن « الكل » له كيفية معينة في العمل . أن الصعوبة تكمن على الارجح في تحديد المرحلة التاريخية الخاصة التي تم الوصول اليها في لحظة معينة نتيجة لانقلاب سياسي كبير يتفق مع تغيير أساسي في التكوين الاجتماعي ، ويبدو أن وطأة الحربين العالميتين على المجتمع الاوروبي قد احدثت « تغيرا تاريخيا » أصيلا ، بقدر ما عجلت في انهيار النظام الاجتماعي القديم السابق لسنة ١٩١٤ ، الذي كان ، على وجه الاجمال ، يرتكز على العناصر البورجوازية المختلفة . وأهمية هذه الحقيقة عرضة لمختلف التفسيرات التي تتوقف على ما اذا كان يمكن قبول فكرة أن المجتمع البورجوازي ليس نظاما يستطيع أن يعول نفسه بكيفية تامة بل يحتاج الى حكم سياسي من طبقة غير بورجوازية تكون غالبا مشتقة من طبقة النبلاء الاقليمية القديمة أو البيروقراطية وأتباعها (١٨٩) .

وليست هذه المشكلة خاصة بأوروبا فان لها مقابلا في امريكا اللاتينية ، ومع أنها ليست في الولايات المتحدة الا أنه لاسباب تاريخية نجد لها أهمية قصوى بالنسبة للاوروبيين الغربيين ، لأن أوروبا الغربية هي الجزء الوحيد في العالم الذي عمل على تطوير مجتمع رأسمالي بورجوازي على أنقاض الماضي الاقطاعي . ولنفس السبب ، أنها القارة الوحيدة التي تواجه فيها الاحزاب المحافظة والاحرار والاشتراكية (أو الشيوعية) بعضها بعضا . أما في الاماكن الاخرى فان الواحد أو الآخر من هذه العناصر لا يتوافر عادة . ولذلك فان الولايات المتحدة لم تطور الى الآن حركة عمالية اشتراكية (ولو أن استراليا قد فعلت ذلك ، ويبدو أن كندا على وشك أن تتبعها) بينما في بعض الدول التي تمر بمرحلة « ما قبل التصنيع » فان الاحزاب أو الحركات التي توصف بالاشتراكية ليست أكثر من مجرد تنظيمات مكونة من الصفوة السياسية ، التي لا تهتم اطلاقا بمصالح الطبقة العاملة (التي قد لا يكون لها وجود) ، والحالة المتطرفة ـ ولو أنها لا تعتبر الآن غير شائعة ـ هي الخاصة بحركة اشتراكية وتتسلح في الواقع على شكل رأس حربة موجهة الى الشكل الرأسمالي للتنمية الاقتصادية . ويمكن للانسان أن يخمن أنه في كثير من الدول المتخلفة ، ان لم يكن كلها ، ان هذا الشكل الخاص من الوهم

---

(١٨٩) جوزيف شومبيتر « الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية » لندن ونيويورك سنة ١٩٥٠ ص ١٣٤ ـ ولنقد شومبيتر انظر الين سيفرز « الثورة والتطور والنظام الاقتصادى » .

أو من الخداع الذاتي (أو الايديولوجي في المفهوم الماركسي الدقيق) هو الذي يحتمل أن يكون له المدى الطويل ، وردا على التساؤل اليائس « كيف يمكن أن نبيع الرأسمالية الى الجماهير ؟ » يبدو أن الرد الواضح هو « بأن نسميها اشتراكية » ومثل هذه الحيل لا تحتاج لأن تكون واعية ، ومن الأرجح في الواقع أن يقدر لها النجاح اذا كان شارحو العقيدة الرسمية على ايمان وثيق بها • ولكن لاسباب واضحة لا يستطيعون العمل الا في الدول المتخلفة فقط ومع هيئات انتخابية غير مزيفة الى حد ما (اذا كانت هناك حاجة لمشاورة الناخبين بحال ما) • وحيث تكون الديمقراطية والتعليم قد عانيا تجربة أو محنة ، فالمحتمل أن يرى معظم الناس من خلال هذه المناورات الواعيه أو غير الواعية التي تسعى بواسطتها الصفوة السياسية الى تعبئة التأييد لسياسات التصنيع التي تقتضي أن تتطلب مبدئيا تضحيات ثقيلة وبالاخص من طبقة الفلاحين • ان الدولة المتخلفة نسبيا التي تدخل جهاز الديمقراطية البرلمانية قبل أن يتم فيها التصنيع قد تجد في الواقع أنه بينما تكون النخبة الحاكمه من ضباط الجيش والسياسيين والمثقفين في جانب مشروع التجديد الاجباري ، لا يكون للناخبين من الفلاحين شأنه في ذلك• وفي مثل هذه الحالة تواجه النخبة الاختيار الكئيب بين نبذ الديمقراطية وبين التجديد • وتركيا مثل لهذه النقطة ، وفي هذه الحالات اذا قررت الاقلية الحاكمة أن تعجل التحديث ضد ارادة الاغلبية المتخلفة ، فقد تجد أنه من الضروري أن تسعى الى التبرير الشرعي تحت ستار « الاشتراكية » • ان عقيدتها السياسية ستكون عندئذ غير ديمقراطية، وقد تحمل بعض الشبه اما للفاشية واما للستالينية حسبما تكون الحالة ، ولو أنها من ناحية الواقع تعمل على تعجل التصنيع ، ومن المحتمل كثيرا أن تضع أسس تنمية تالية على الخطوط العادية للرأسمالية(١٩٠) •

ان هذه المشكلة الخاصة تتعلق بشكل واضح بطابع التأخر • وفي أوروبا غير السوفييتية تبدو أهميتها فقط في تركيا ويوغوسلافيا واليونان وفي شبه جزيرة ايبريا • أما أوروبا الغربية بالذات بما فيها ايطاليا ، التي عانت آخر انتكاستها تحت الفاشية ـ فقد خرجت من نطاق التخطيط الاجباري للتحديث أو التجديد ، ودخلت الى عصر التقدم السريع في الاكتفاء الذاتي واعاشة نفسها في الظروف التي بدأ فيها التصنيع يعطي ثماره • وفي حالة من هذا القبيل يجيء التهديد الحقيقي الوحيد للاستقرار السياسي من جانب البطالة الجماعية (التي تؤذي العمال) ومن التضخم (الذي يؤثر مبدئيا على الطبقة المتوسطة ذات الأجور) . وتتجه الانحيازات السياسية تبعالذلك الىتكييف أنفسهاحول المشكلات

---

(١٩٠) انظر روستو نفس المرجع ، الذي يعتبر ان « الوطنية الاداة الأولى » للتحديث ولا يولي اهتماما كبيرا لدور الحركات شبه الاشتراكية •

المزدوجة الخاصة بالعمالة التامة والاستقرار النقدى • وفى المتجمع التام التصنيع، فان مذهب المحافظين يعنى ليس فقط الدفاع عن المصالح الرأسمالية السابقة (فى الزراعة مثلا) بل بالاحرى يعنى صيانة القيم والمثل الخاصة بالطبقه المتوسطة مثل ملكية المنازل ، والمزايا التعليمية ، ومختلف المزايا المتعلقة بالملكية الفردية• ويمكن أن يقف مبدأ « الليبرالية » محل التخطيط الاقتصادى ـ وهو صيحة بعيدة من ئوبدنيت أو أورثوذكسية جلادستون • « وتعنى الاشتراكية » الاهتمام بحالة ذوى الاجور المنخفضة ، بينما الهدف التاريخى « للملكية الخاصة لوسائل الانتاج» قد تم التخلى عنه ضمنا ، على الاقل طالما بقى الاقتصاد محتفظا بحالة العمالة التامه • والصورة الكلاسيكية لذلك هى اسكنديناوا تحت الادارة الاشتراكية الديمقراطية ، ولكن بريطانيا وباقى أوروبا الغربية تبدى الدلائل على أنها ستتبعها ايضا وفى الظروف التى من هذا القبيل ، وتفقد الاشتراكية حدتها الثورية مع نمو حالة الثراء التى تدعو الى الهدوء السياسى ، ولذلك فانها تترك فى النهاية الى أقلية من النقابيين وبعض المتحمسين لكى يحتفظوا بشعلة العقيدة مشتعلة • على انه من الخطأ أن يعزى هذا التغيير فى الجو السياسى الى (البورجوازية) من جانب العمال أو زعمائهم • فالحقيقة أن مجتمعا من هذا النوع ، ولو أنه يمكن أن يظل رأسماليا ، لا يمكن أن يوصف بعد بأنه بورجوازى •

ان الارض المشتركة التى تحتلها الطبقات الاجتماعية والاحزاب السياسية فى أوروبا الغربية المعاصرة ، هى حالة الرفاهية • وهذا التعبير يقتضى أن يفهم على أنه يدل على شىء أبعد من سن تشريع عن الاسكان العام والتعويض عن البطالة، والضريبة التصاعديه وغير ذلك من الاجراءات التى تهدف الى تعادل الدخول وضمان حد أدنى من الاستقرار الاجتماعى. وبصفة أساسية يتعلق بالمحافظة التامة على العمال فى « اقتصاد مختلط » الذى لا يزال رأسماليا بمعنى أن أغلبية قرارات الاستثمار توضع بواسطة الهيئات الخاصة•وبالمقارنة مع حقبة سنوات الثلاثينيات عندما انهارت اقتصاديات السوق فى جميع أنحاء العالم الغربى يعتبر التغيير مزدوجا : ففى المكان الأول ، تعترف السلطات الآن بمسئوليتها عن المحافظة على شىء مثل العمالة التامة ، وثانيا توسيع القطاع العام بالاضافة الى أن الرقابة الحكومية على البنوك المركزيه تمكنهما (البنوك) من اتباع اجراءات دائرية مضادة حتى لو كانت الاعمال فى مثل القطاع الخاص تنقصها الثقة الضرورية للاستثمار• ان تكوينا من هذا النوع لا يزال أساسيا اقتصادا سوقيا من ناحية أن معظم القرارات لا مركزية وتتخذ بواسطة الافراد العاديين ، ولكن التدخل الحكومى يحد من حرية التلاعب بالسوق لمصلحة الاستقرار الاجتماعى ولايجاد معدل ملائم من النمو ، ولاعادة توزيع الدخل ، عن طريق فرض الضرائب وتوسيع الخدمات الاجتماعية ، ولتحقيق هدف مزدوج هو تأمين النمو الاقتصادى والحد من حالات

التفاوت أو عدم المساواة • وينشأ تبرير هذه السياسه من الاعتراف بأن المفارقات الكبيرة التقليدية فى الدخل لم تعد لازمة من أجل الادخارات الضرورية للاستثمار الرأسمالى • ويزداد الآن اضطلاع الحكومة بهذا الدور وكذلك بواسطة منشآت الادخار التى من النوع الذى لا يعتمد على الثروة الخاصة • وهكذا فان حالة الرفاهية ترتكز على اقتصاد مختلط ، حيث يعتبر القطاع العام كبيرا لدرجة أنه يستطيع أن يحتفظ مع سرعه النمو بالخطى التى يرغب فيها المجتمع •

وكان الرواج الاوروبى فى حقبتى الخمسينيات والستينيات يرجع جزئيا الى اتباع هذه الدرجة من الرقابة الواعية على الاقتصاد • وهكذا كان له من ناحية أخرى ضغط أصبح الآن عقبة رئيسية فى طريق النمو المتوازن ، ثم أن الاقتصاد المختلط يضع الأهداف التى يعتبر من الصعب توافقها وهى : العمالة التامة ، والاستثمار العالى ، وتوزيع الدخل المتعادل ، واتخاذ القرارات بكيفية ديمقراطية، واستقرار الاسعار • وحالة الجذب بين المصالح العامة والخاصة ، والحركة بين الأحزاب السياسية المتنافسة تؤدى الى مسألة وضع ميزانية صحيحة ، ولا يوجد مبدئيا فى هذه الصورة ما لا ينطبق على الولايات المتحدة وكذلك على أوروبا الغربية • وقد قادت أمريكا العالم أثناء الكساد العظيم فى حقبة الثلاثينيات وفى عملية ادخال العمالة التامة واجراءات الرفاهية التى تلت تلك الحقبة (ولو أنها تحملت الحرب من أجل أن تنهض بالاقتصاد من ركوده) • ومنذ سنة ١٩٤٦ كانت الولايات المتحدة ملتزمة رسميا بهدف الاحتفاظ بحالة العمالة التامة ، الى حد محدود ، ومع ذلك فانه لأسباب تتعلق بالتكوين الاجتماعى السياسى ـ وبالأخص المكانة العظمى لرابطة الاعمال بالمقارنة مع أوروبا ـ كان التحول الى اقتصاديات على أساس فكرة كينيزى أى حالة الرفاهية ، متسما بالفتور ، بينما اتبعت حكومات أوروبا الغربية الاقتصاد المختلط بمثابة التوجيه للسياسة العامة (حتى أن ألمانيا الغربية قد عملت ذلك فعلا ولو دون الشكل) • ان المذهب « الكينيزى » بأن الاقتصاد السوقى غير المنظم سيتجه الى التوازن عند مستوى ينخفض عن الحد الاعلى أو حتى المتوسط للتشغيل التام لرأس المال واليد العاملة ، هذا المذهب لا يعارض جديا فى أوروبا • ولما كانت البطالة الجماعية لم تعد محتملة سياسيا ، فقد اتبعت نحوها الحكومات المختصة ، الى حد ما ، الاجراءات الضرورية لضمان معدل من الاستثمار يلائم حالة العمالة التامة • ولا تقتضى هذه الاجراءات ، بالضرورة ، عجزا مستديما فى الميزانيات ولكنها تؤدى الى مستوى من الانفاق العام يحول دون العودة الى الضرائب المنخفضة ، كما أنها تتطلب جهدا دائما فى توزيع الدخل حتى يمكن الاحتفاظ بالقوة الشرائية • وتدل الاحصائيات على أنه عندما لا يختل النظام بالحروب التى تؤدى الى تقلبات فجائية للاسعار ، فانه

يستطيع أن يواجه التضخم ، مع المحافظة على معدل سريع للنمو • وسر النجاح هو الرقابة العامة وليس آلية السوق ، التى تتجه فى حد ذاتها الى حالة من الكساد الدائرى ، ونحو معدل نمو منخفض بدرجة واضحة عن المستوى المطلوب •

ومن الناحية الثقافية فان الاقتصاد المختلط تبرره العقيدة « الكينيزية » فى الشئون الاقتصادية ، وهو من الناحية السياسية يتناسب مع الضغوط الناشئة عن الديمقراطية ذات الحركة العمالية المنظمة القوية • ولما كان هذا الاقتصاد غير محدد فيما بين الرأسمالية والاشتراكية ، فمن الممكن تشغيله بواسطة المحافظين ، والاحرار ، والاشتراكيين على السواء • ويضمن الاستقرار احترام الاحزاب لقطاعى الاقتصاد الخاص والعام مع احتفاظ السلطات بحق وضع الخطوط التوجيهية العامة التى يطلبها الرأى العام (أى التى يقتضيها حكم الاغلبية فى النظام الديمقراطى)• واذا كان العمال فى الحكم ، فان النظام يكتسب اتجاها « عماليا » لا يغير خاصيته بدرجة تكفى لان تجعل الاشتراكيين يشعرون بأنهم على وفاق تام معه • والعمالية ليست هى الاشتراكية ولو أنها تتجه نحوها ، وهى فى حد ذاتها تمثل حلا وسطاً، يقبل المجتمع بمقتضاه ترك وسائل الانتاج الرئيسية — غير المرافق العامة السياسية مثل السكة الحديدية ومحطات القوى — بين الايدى الخاصة على أن يكون مفهوما ضمنا ان الاقتصاد السوقى المنظم سيؤدى الى حالة من العمالة التامة أو شبه التامة • وما تفرضه الحكومة من معدل النمو الملائم للغرض ، ينتج عن اكتشاف (لا ينكره الآن الاقتصاديون المعروفون) بأن الاقتصاد السوقى فى حد ذاته يتجه الى الاستقرار دون مستوى العمالة التامة • وسيحكم على النظام الناتج عن ذلك بطبيعة الحال من قدرته على تنمية معدل أسرع للنمو ، بل وتبعا للارتفاع فى مستويات المعيشة أسرع منه فى الاقتصاد السوقى فى « الليبرالية » • واذ تحقق النجاح فى هذا الصدد ، فان النتيجة السيئة من وجهة النظر الاشتراكية التقليدية تنشأ عن الحاجة الى تبعية المساواة الاجتماعية (ولو مؤقتا على الاقل) للكفاية الاقتصادية • وهناك أسباب نظرية قوية وعملية تدعو الى الشك فيما اذا كان المجتمع الاشتراكى الاصيل — الذى يهدف بوعى الى ازالة التنازع الاقتصادى ونهائيا الى المساواة الحقيقية بين جميع المواطنين — يستطيع أن يكفل معدلا سريعا للنمو ، وربما كان عليه أن يشترى المساواة الاجتماعية بالاستقرار الاقتصادى• ولو وضعت هذه الصورة أمام جمهور الناخبين فى الدول الصناعية فالارجح أنهم سيرفضونها من أجل نظام أقل مساواة يكفل الوفاء بمطالب المستهلك • وقد يكون هذا فى ظل الظروف الديمقراطية عقبة فى طريق التحول الى الاشتراكية التامة ، وتهديدا أساسيا لأهداف الاشتراكية التقليدية •

ولا داعي للتأكيد أن كل هذا يتعلق فقط بالمجتمعات العالية التصنيع التامة الديمقراطية • وفى الظروف السابقة للتصنيع كان لتدخل الدولة دور مختلف للغاية ، ولو أن الفارق تكشف عنه العادة المألوفة بوصف كلا حالتى الرفاهية فى الدول المتقدمة ، والاستبدادية فى الدول المتخلفة ، بالاشتراكية • ففى الحالة الاخيرة تهدف رقابة الدولة على الاقتصاد الى دفع عجلة السير فى التصنيع ، بينما فى الرفاهية الديمقراطية المتقدمة للغاية من النوع الغربى ، تنشأ الحاجة الى الرقابة المركزية على الاقتصاد السوقى نتيجة لنضج المجتمع الصناعى الذى تجاوز مرحلة التحررية ، ويوجد فى الواقع عامل مشترك يربط النوعين من ناحية أنه فى كل من الحالتين يكون عدم توفيق السوق فى تحقيق معدل سريع للنمو هو الذى يستلزم تدخل السلطات العامة • وفى هذا المعنى العام يمكن وصف فرض التخطيط المركزى فى الدول المتخلفة بأنه « اشتراكية » ، ولو أنه فى المدى الطويل يمكن أن يؤدى الى اقتصاد سوقى رأسمالى « عادى » • ولكن يجب التمييز بدقة بين الحالتين لأغراض نظرية ، ولو فقط ، لأن الحركات المضادة للديمقراطية تتغذى من حالة الاختلاط فى المعنى الناشىء عن وصف أى شكل من الرقابة الحكومية بالاشتراكية بغض النظر عن معناه السياسى • واذا كان الامر يتعلق بالاشتراكية الديمقراطية الغربية ، فانه يجب أن يكون من الواضح أن النضج الصناعى من بين شروطها ، كما أنه يجب أن يكون من الواضح أن الدكتاتوريات « الاشتراكية » تلازم التخلف وأن نوع الاشتراكية الملائم للمجتمع الصناعى هو الديمقراطية ، وبالعكس فان الاقتصاد المختلط الذى يتناسب مع الضغوط الديمقراطية فى ظروف النضج الصناعىيتسم بالاتجاه الاشتراكى : وليس ذلك لأن الجو الثقافى يعتبر معاديا للأعمال الخاصة كما يؤكد الكتاب المحافظون من أتباع شامبيتر وهايك ، ولكن بالاحرى لأن القطاع الخاص يرى أنه يلعب دورا ثانويا فى تعبئة الموارد الاقتصادية للمجتمع وتأمين كفاية مطالب الجماهير • وظهور هذه المشكله الخاصة فى ظروف النضج الصناعى التام ـ أى بعد مرحلة التكدس البدائى لرأس المال ـ من شأنه أن يغير بكيفية طبيعة الجدل بين أنصار الاقتصاد السوقى وخصومه • والنزاع بين الاشتراكيين والليبراليين يحدث بعد أن تكون الديمقراطية الليبرالية قد استقرت ، ويتعلق بمشكلة حماية حريات الافراد والمجموعات داخل اقتصاد مخطط ومركز • وبغض النظر عن الاصطلاحات الفنية فان هذا الجدل ليس له الا علاقات عادية بالجدل الذى يدور حول الحكم الدكتاتورى فى الدول المتخلفة ، حيث يقتضى أن تعتصر القيم الفائضه منالفلاحين المترددين بقصد تكوين التمويل الصناعى • ومع استعمال تعبير (شومبيتر) « أن التحويل الى الاشتراكية فى دولة ناضجة ، هو مشكلة من خصائص الثقافات التى تجاوزت هذه المرحلة البدائية • وهذا هو السبب النهائى فى اتجاه المجادلات

التى تدور بين الشيوعيين الشرقيين والاشتراكيين الغربيين الى أن تكون غير مجدية ، وحتى عندما يستعمل الطرفان اللغة الماركسية فانهما فى الواقع لا يتكلمان عن شيء واحد (١٩١) •

ولحظة أخرى مع الاقتصاد المختلط وحالة الرفاهية : انه بالرغم من كل الاتجاهات الاشتراكية فانها تختلف جذريا عن النظام الاشتراكى الاصيل ، من ناحية أن السلطات العامة لا تشترك بنفسها فى عملية الانتاج ، بل تعمل بالارجح على اتاحة الاسواق للسلع التى تنتج بواسطة الملكية الخاصة للصناعة والزراعة • والى غاية ما يجيء به هذا التمييز فانه حتى يوغوسلافيا فى ظل نظام حكم شيوعى خاص بذاته لا يمكن أن تعتبر اشتراكية تماما • على أنه ليس من الضرورى للنظام الاشتراكى أن يستغنى عن التسعيرة والسوق ، وحدوث هذا فى الاتحاد السوفييتى لا يدل على شيء الا على العقلية الجامدة لواضعى الخطط . وبالمثل لا تحتاج السلطات الاشتراكية للاستغناء عن الزراعة الخاصة • ومن المستطاع من حيث المبدأ للحكومة السوفييتية ارجاع الملكية الخاصة فى الزراعة (وعلى نطاق صغير فى الصناعة والتجارة) دون الاضرار بطبيعة النظام الاشتراكى • واذا كان هذا لم ينفذ فليس لذلك من سبب سوى التعصب المذهبى ، والنتيجة الوحيدة لذلك زيادة عدم الكفاية وعدم التعقل • ان النظام الاشتراكى يتلاءم مع اقتصاد السوق بشرط أن توضع القرارات الاساسية بواسطة واضعى الخطط، وبشرط أن يكون القطاع العام مسيطرا ، وهذا يعنى من الناحية العملية أنه يجب أن يشمل الصناعة وأعمال البنوك على نطاق واسع ـ وبالعكس لا يعتبر الاقتصاد المختلط فى أوروبا الغربية اشتراكيا طالما أن الحكومات تعمل لمجرد ضمان مستوى عالى من الطلب الاجمالى وبذلك تتيح الوقود للاستثمار الخاص (١٩٢) وطالما أن تكديس رأس المال يستمر

---

(١٩١) انظر شومبيتر ص ٢١٩ و سيفرز ص ٣٧ وكارل بوليانى « التحول العظيم » (بوسطن سنة ١٩٥٧) ص ٢٢٣ وقد اوضح بوليانى انانهيار الاقتصاد السوقى غير المنظم فى حقبة الثلاثينيات لم يكن مصادفة بل كان يمثل نهاية فصل فى التاريخ الاقتصادى وافتتاح فصل جديد . واستنتاجاته مصبوغة بالطبع بافتراضاته الاشتراكية ، ولكنها لا تختلف بدرجة كبيرة عن افتراضات شومبيتر المضادة للاشتراكية •

(١٩٢) سيفرز ص ١٠٠ « الى الحد الذى تزاد فيه حالة الرفاهية للمستهلكين بدخل اضافى على اساس دائرى ، فانه يساعد ايضا على استقرار نظام السوق » انظر ايضا هنرى سميث «الاقتصاديات الاشتراكية واعادة النظر فيها) لندن ونيويورك سنة ١٩٦٢ ـ وهناك اضحوكة معروفة تقول بان النظريات « الكينزية » تنطبق باعجاب على الاقتصاد الاشتراكى ، ولكن لايمكن تشغيلها بكيفية سليمة فى ظل الراسمالية بسبب الكراهية الغريزية منجانب رابطة الأعمال لكل ما يبدو عليه شبهة التخطيط المركزى •

تحت الرقابة الخاصة مبدئيا ، فلا يمكن الكلام عن الاشتراكية • ان الدلالة أو التسمية الصحيحة للأحزاب السياسية التي تعمل على تحقيق حالة الرفاهية الديمقراطية التي من هذا القبيل هي « العمالية » أكثر من « الاشتراكية » ، وقد أظهر حزب العمال البريطاني حكمة في الاحتفاظ بتسميته التقليدية ، ولو أنه يستطيع أن يصف نفسه بحق « بالاشتراكي الديمقراطي » دون التضليل بأحد وقبل كل شيء فالديمقراطيون الاشتراكيون الالمان والسكنديناfيون قد أوضحوا منذ زمن بعيد أن عملية الاقتصاد المختلط عن طريق الرقابات الديمقراطية تحدد نوع المجتمع الذي يريدون الاحتفاظ به • ويعكس هذا الاتجاه بوضوح أكثر الحرص السياسي لطبقة الزعماء • وينسجم مع الاهداف المحددة لجماهير الناخبين ، التي تهدف حاليا ومبدئيا الى كفالة مطالب المستهلك وتحقيق مستويات معيشة الطبقة المتوسطة • والاقتصاد المختلط ملائم لهذه الاغراض ، وطالما أنه يغل فوائد اقتصادية فان معظم الطبقة العاملة ستكون عديمة الاكتراث بأنه ليس «اشتراكية» (المفهوم بأنها عبارة عن ازالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ورقابة العمال في الصناعة) • ويمكن أن تعتبر الديمقراطية نفسها بأنها نظام اشتراكي كامل ، ولكن لم يحدث هذا حتى الآن • والارجح أنه لن يحدث الى أن يصبح المجتمع غنيا بدرجة تكفي للاستغناء عن تعجل النمو الاقتصادي • وعندئذ يمكن تخصيص الفائض المتبقي في الاغراض غير الاقتصادية (وغير العسكرية) ومن الواضح أن هذا يعتبر هدفا بعيدا بالنسبة لمعظم الدول •

ان التوترات التي تنشأ في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي تعتبر مشتركة بين كل المجتمعات المختلطة ، سواء كانت محكومة بواسطة أحزاب المحافظين أو الاحرار أو العمال • وهي تنشأ بصفة أساسية من المشكلة غير المحلولة الخاصة بانشاء جهاز اجتماعي يمكن عن طريقه تنسيق المطالب المتضاربة لمختلف الهيئات دون الاضرار بالصالح العام • ولا يستطيع اقتصاد السوق في حد ذاته أن ينظم أكثر من القوى المادية للمجتمع • ولما كانت هذه القوى غير متناسقة فانه يقتضي أن تتقرر ، وبمجرد أن تتحقق حالة الرفاهية ، يقع دور التقرير أو التحكيم على عاتق الحكومة • والمصالح الاقتصادية العظيمة عبارة عن « تكتلات تضامن » عديدة تضغط بمطالب هيئاتها على السلطات • وفي ظل ليبرالية القرن التاسع عشر حلت هذه المشكلة نفسها بطريقة آلية لصالح طبقة أصحاب الاعمال ، التي كانت في الواقع تراقب الاقتصاد السوقي وتستطيع أن تنزل بالمجتمع أزمات « ثقة » وبطالة جماعية ، كلما أهملت مطالبها • وفي ظل ديمقراطية الرفاهية ، التي يقف فيها رأس المال في مواجهة اليد العاملة كندين متعادلين او شبه متعادلين ، فان مساومتها الجزئية تتجه الى تنمية ضغوط التضخم الدائم ما لم تتدخل الحكومة ، والتضخم يفيد أقوى القطاعات ـ الصناعية

الاحتكارية ، وأقوى الاتحادات العمالية ــ على حساب أعضاء المجتمع الأشد فقرا والاكثر عددا ، وقد يجعل ارتفاع الاجور والاسعار الناشيء عن التضخم اللولبى بضائع الاستهلاك مرتفعة الاسعار بدرجة لا يطيقها جمهور المشترين، وذلك يعجل بالتدهور الدائرى المألوف الذى يرجع الى عدم كفاية الطلب ، واذا لم تعد النظم التقليدية للمنافسة والبطالة ملائمة لقمع المنازعات الطائفية فى المجتمع الكامل للديمقراطية ، يكون على السلطات العامة أن تتدخل وتفرض الرقابة على الاسعار والاجور • ومن هنا كانت الحساسية القصوى للحركات العمالية بشأن سياسة الاجور ، التى بدونها لا يمكن تشغيل النظام • فيمكن فى الواقع فى المدى الطويل أن يكون لفائدة الاتحادات العمالية والاحزاب العمالية اتخاذ المبادأة فى وضع مثل هذه السياسة التى تعتبر على أى حال متمشية مع المبادىء الأساسية للاشتراكية. ولكن عند هذه النقطة بالذات لا توفق العقيدة الاشتراكية والمصالح العمالية فى أن تنسجم معا • ولا شيء أقرب الى المعقول من القول بأنه يجب على المجتمع ، كملجأ أخير ، أن يقرر كيف يحتاج الى مكافأة عمال المناجم والممرضين ورجال البوليس ألخ ، ولكن فى الناحية العملية فان « المجتمع » يثور ضد الحكومة الحاضرة وضد سلطات التخطيط ، مهما كانت الرقابة الديمقراطية التى تحكمها • وبأى معيار ــ خلاف معيار السوق الذى يمكن أن يصبح غير فعال ــ يستطيع الانسان أن يقرر مقدار ما يدفع الى المدرس أكثر مما يدفع الى الكناس ؟ • ومن أين يجب أن يبدأ كل شيء ؟ ان التقدم المباشر سيكون تجريبيا وبطيئا • وحتى اذا كانت الآراء ذات القيمة النسبية تقبل من جانب الجمهور ، فان تطبيقها فى المجتمع الحر لن يكون آليا(١٩٣) ويحتاج اليه على وجه التحديد ، لأن المجتمع الغربى الصناعى مجتمع حر وديمقراطى بحيث أن عمل الاقتصاد المخطط يثير مشكلات غير مسموع عنها بتاتا فى الاراضى التى ليست فيها الحرية الا اسما •

ان عدم القدرة على ادراك هذه الحقائق من بين علامات التفكير السوفييتى ، الذى لا يزال يعمل بعقلية التنازع الطبقى البورجوازى البروليتارى ، كما وكأنه لم يحدث أى شيء منذ سنة ١٩١٤ ، والصورة العكسية لهذه الغلطة يقع فيها أولئك المفسرون للحكمة التقليدية ــ والاكاديميون الامريكيــون فى مقدمتهم ــ الذين يناقشون حالة الرفاهية كما لو كانت تعنى فقط (طبقا لعبارات فى بحث حديث سبق ذكره) « مسئولية الحكومة فى أن تكفل لجميع المواطنــين مستوى معيشة صحى ولائق وضمانا أساسيا ضد الأحداث الاقتصادية فى الحياة »(١٩٤)

---

(١٩٣) جون كول « سياسة الدخل » صحيفة الجارديان ٨ يونيه سنة ١٩٦٢

(١٩٤) ديو هيرست نفس المرجع ص ٨٦٣

ولو أن هذه الأهداف كانت تصور باستمرار فى الادب الغابى « والليبرالية الجماعية » من قبل سنة ١٩١٤ ، فلا يستتبع ذلك بأنها تصف بكيفية ملائمة حالة الاوضاع الراهنة فى أوروبا الغربية • (انها قد تدل على الاهداف والحدود الحالية للتحررية الامريكية ، ولكن هذه مسألة أخرى) • وفى الواقع أن تشريع الرفاهية الاجتماعية واعادة توزيع الدخل هى من مظاهر عملية التحول الى الاشتراكية الذى يحدد أو يحيط بعملية اقتصاد السوق • والنصف الآخر من هذه العملية عبارة عن التوسع فى الملكية العامة ، واقامة التوازن بين القطاعين العام والخاص • وما تنطوى عليه الحركة كلها هو التوتر الملح بين القيم الاجتماعية والسوقية ، مع استيلاء الاولى تدريجيا على السلطة العليا • ومن الخطأ أن يوصف هذا بالقول بأن « البروليتاريا فى قاعدة الهرم الخاص بالدخل ، وان الاغنياء الكسالى فى قمته قد اختفى كلاهما ، وأن الناس فى كل مكان قد أحرزوا عادات الطبقة المتوسطة وميولها مع دخل الطبقة المتوسطة(١٩٥) » وهذه لغة الدعاية السياسية • لم يكن أمر « الاغنياء الكسالى » يهم أحدا ما الا الصحفيين مثيرى المشاعر ؛ واختفاء البروليتاريا لا يحول الطبقة العاملة الى طبقة متوسطة (فاذا كانت فى « الوسط » فمن يكون فى القاع ؟) • وقبل كل شىء هل يستتبع ذلك أن يحتفظ المجتمع الصناعى بهيئة « بورجوازية ؟ » لا يمكن أن تكون هناك بورجوازية بدون بروليتاريا ، واذا كانت احداهما تتلاشى ، فهكذا تكون الثانية ، ولنفس السبب ، فان المجتمع الصناعى الحديث لا يتطلب أيا منهما • ومن العبث الادعاء بأنه يمكن أن يوجد مجتمع بورجوازى بدون طبقات ، أو مجتمع مرتب طبقيا يتبع فيه كل فرد الى :

(أ) الطبقة المتوسطة •

(ب) لا طبقة اطلاقا • ويبدو أن علم الاجتماع الامريكى موجه بدرجة كبيرة الى المهمة الميئوس منها وهى تأكيد كل من هذين الافتراضين المتناقضين. وبذلك يهدد بأن يصبح الصورة المعكوسة فى المرآة للتفكير السوفييتى الذى يحاول أن يقاتله •

والواقع أن المجتمع الصناعى المعاصر يزداد «بورجوازية» بالنسبة للتكوين الطبقى للقرن التاسع عشر ، متجها الى الانحلال مع نشوء الاعمال الخاصة التى يدور حولها • ومن هنا نشأت حالة الشك التى تؤثر كثيرا فى التفكير السياسى

---

(١٩٥) نفس المرجع •

الحالى • « وأزمة الاشتراكية » هي أيضا أزمة الليبرالية ، اذا لم نذكر المدافعين المحافظين عن التقاليد الصناعية ، التى تتميز حاليا فى الدول المتخلفة • « ومذهب المحافظين » فى أوروبا الغربية ذاتها سواء فى نظام المحافظين البريطانيين الذى يقابل التكوينات الديمقراطية المسيحية فى القارة الاوروبية ـ هو أساسيا بلا طبقات بأكثر من أن يكون ارستقراطيا • وهو من الناحية العملية تنظيم دفاعى للطبقات الوسطى القديمة والجديدة • ومثل باقى الحركات السياسية الاخرى فانه يتمزق بين المطالب المتضاربة للقيم الاجتماعية والسوقية ، ولو أن الدور المسيطر لرابطة الاعمال داخل الطبقة المتوسطة يتجه الى ترجيح الثقل نحو اتجاه واحد • وعلى العكس فان تطور الحركة الاشتراكية التقليدية قد سار منذ سنة ١٩٤٥ على خطوط تحولها الى تحالف عمالى منظم مع قسم من الطبقة المتوسطة المهنية ، ومع كون الطبقة المثقفة الفنية لبه وجوهره • وهذا التحول هو الذى يميز الاشتراكية الحديثة عن مختلف الاتجاهات السابقة لسنة ١٩٤٥ التى جعلت شخصيات سياسية مثل مستر جيتسكل أو مسيو منديس فرانس أن يقفا هذا الموقف الغريب للغاية ضـد القاعدة الخلفية للوعى الطبقى المطابق تماما لموقف الحركة العمالية التقليدية(١٩٦) •

واذا كانت الملاحظات السـابقة تعالج أساسيا المطالب المتضاربة للتفكير الليبرالى والاشتراكى ، فالسبب هو أنه لا يمكن الكلام جديا عن علم الاجتماع عند المحافظين ، اذا تركنا جانبا المذهب الكاثوليكى التقليدى ، الذى يبدو أن تطبيقه فى الوقت الحاضر قد تنكب بين الشواطىء الرملية ومستنقعات « الدولة المتحدة » والديمقراطية المسيحية فى غرب أوروبا هى « كتلة تضامن » لمصالح الطبقة المتوسطة والفلاحين ، ارتبطت معا بالرغبة فى ابطاء سرعة التغيير الاجتماعى وذلك لجعله محتملا لأولئك الذين يعنيهم ذلك ، بالاضافة الى الجناح اليســارى لاتحادات العمال الكاثوليكية ذوات الاتجاهات شـبه الاشتراكية • ان عقيدته اختبارية بالضرورة ولو أنها على وجه الاجمال ديمقراطية • وفى غير ذلك فان مبدأ المحافظين يظهر بمثابة اندماج بين الاتجاهات الصناعية التقليدية ، وبين الاعمال الكبرى الحديثة • « والتفكير » الذى توحى به هو من النوع الذى يرتبط

---

(١٩٦) كانت هزيمة حزب العمال البريطانى فى الانتخابات العامة سنة ١٩٥٩ سببا فى جدل حاد فى هذا الصدد ، وصل فى أحد مراحله الى التهديد بتصدع الحزب الى ان حصل « العاملون للتجديد » على السلطة العليا • كما ادى الى ظهور مطبـوعات هامة ، انظر بصـفة خاصة (مارك ابرام) و (ريتشارد روز) « هل ضرورى ان يخسر العمال ؟ » لندن وبلتيمور سـنة ١٩٦٠ ـ وليبسيت « هل يجب ان يربح المحافظون باستمرار ؟ » نيوليدر عدد ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

بالطبقات المحظوظة فى كل أنحاء العالم ، والاغلبية تشقى دون أن يتغير الوضع الراهن ؟ وقد يكون مما لا جدوى منه التحرى فى مذهب المحافظين البريطانيين اذ أن نهاية الامبراطورية قد حرمته من سبب وجوده التقليدى • وعلى أى حال فانه لا يملك نظرية معينة للمجتمع الحديث • ويمكن أن يقال المثل عن الاحزاب المحافظة الاخرى الملتزمة بالدفاع عن الطبقات الحكومية التقليدية والقيم المقررة • والديجولية استثناء جزئى لذلك • ان رجالها المثقفين والمتحدثين باسمها يبدو أنهم يتحركون نحو مذهب تختلط فيه الاصداء الفنية مع الآراء الاستبدادية للتخطيط ورقابة الدولة • انهم يبدون على الاقل أنهم قد أدركوا الحقيقة ـ التى من الواضح أنها لا تزال خافية على ناقديها الاحرار ـ بحيث لم تعد الحكومة البرلمانية من النوع الكلاسيكى تعتبر عملية ، وهى عند هذه النقطة تصطدم بخصومها فى الجناح اليسارى الذين يلتزمون مثلها بالتخطيط المركزى ، ولو مع مزيد من التأكيد على المشاركة الشعبية . وعلى وجه الاجمال فان الأحزاب المحافظة ومدارس الرأى تبدو معلقة فى حالة من الشك بين الاتجاهات الليبرالية السابقة واللاحقة، وبين مختلف صور التفكير. وعند أقصى الطرفين تقيم الشعارات الفاشية لحكم الصفوة والشعارات الشيوعية التى تكرر الحديث عن الصراع الطبقى ، تقيم هذه وتلك ضجة متنافرة • وقد أخذت هذه الحركات الاستبدادية ، بسبب قسوة ألفاظها وعنفها ، تبدو فى وقتها نوعا ما ضد المجتمع الغربى المعاصر ، ولو أنها لا تزال قادرة على التأثير فى النخبة المثقفة فى الدول المتخلفة وارباكها • وتحصل الفاشية على بعض المزايا القصيرة المدى من مشاركتها التقليدية « للوطنية » ولكنها لم توفق فى ذلك قطعا فى المدى الطويل • واعدادها الثقافى على أى حال أضعف بكثير من أن يتطلب اعتبارا جديا • والحركة الاستبدادية (أو الاحتكارية الشاملة) فى حالة فوضى وقتية ، والستالينية منبوذة فى أوروبا الغربية ، مما يسبب للحزب الشيوعى مشكلة تجديد مذهبه المتحجر أى جعله مطابقا للعصر • وهكذا نجد أنفسنا نواجه الخلاف بين النظريات الليبرالية والاشتراكية بأكثر مما كان يحدث لتكوين أوروبا التقليدى ، وكذلك مع الفلسفات السياسية المشتقة على التوالى من الليبرالية الكلاسيكية ومن اشتراكية القرن التاسع عشر وهذه الاخيرة هى بالطبع ماركسية أساسا ، ولو أنها كذلك بصفة مطلقة •

وقد يغرينا عند هذه النقطة أن نشغل ببحث انتقادى لما كان يحدث للنظرية الاشتراكية منذ تكوينها فى بادىء الامر بواسطة سانتسيمون وبرودهون وماركس فى القرن الماضى • ولكن يجب مقاومه هذا الاغراء فان هذا الموضوع لا نهاية له ويتطلب معالجة منفصلة • ولكن اذا قيل الكثير عنه فى سياق هذا التحليل للتطورات الاوروبية منذ سنة ١٩٤٥ حول تحول اقتصاد السوق الى

شيء يشبه تكوينا من الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية فقد يمكن أن تكون كلمة تحذير في محلها : لقد بدأ الامر يبدو كما لو كان الاقتصاد المختلط يمكن أن يصبح مقدمة لشيء وأشبه باقتصاد مخطط ، ولكن ليس من الضروري أن ينتج عن ذلك أن الاشتراكيين الديمقراطيين سيكونون أسعد حالا من الاحرار ببعض النتائج السياسية لهذا التطور • واذا تركنا جانبا الفلك السوفييتي الذي ربما كان غير ناجح سياسيا واقتصاديا لتأدية غرضنا ــ فان الكثير من مشكلات نموه ترجع الى عدم توافر رأس المال ، والشواهد المماثلة على التخلف ــ الا أنه لا يزال من الممكن القول : انه بالرغم من نمو التخطيط المركزي الا أن الأشكال الديمقراطية للحياة العامة قد تم الاحتفاظ بها بل حتى تقويتها • على أنه لا يمكن أن ننكر أنه توافرت في السنين الاخيرة زيادة ملحوظة في حصيلة الاتجاهات الفنية وبخاصة في دولة مثل فرنسا لا يتوقع فيها هذا ، والمقصود بعبارة (تكنوكراتيك ×) الاتجاه نحو التنظيم الطغوائي للحياة الاقتصادية ، بكيفية ليست ليبرالية ولا اشتراكية ، والتي لا يكون محررها لا الموظفون ولا العمال الصناعيون ، ولكن واضعو الخطط أنفسهم ومن يتبعهم ، بالاضافة الى الطبقة الادارية في مجموعها • واذا استمر هذا الاتجاه دون عائق ، فان رقابة الدولة قد تعني .. مؤقتا على أي حال ــ حكم فئة جديدة ذات امتيازات (ليست « طبقية » وبالطبع ليست « طبقة جديدة » ، بل بالاحرى نخبة سياسية ذات وظائف فنية وشبه محتكرة لعالم التخصص . وقد تكون هذه لمحة بارقة غريبة لبعض الآمال الموعودة ولكن الشيء السيء هو أن مثل هذه الحالة يمكن أن تعتبر «متقدمة تاريخيا» طالما بقيت • والى الآن ليست هذه الحالة الا سحابة كبيرة في الأفق • والارجح أنها ستتوقف على النضج السياسي للنخبة الديمقراطية اذا تحقق التهديد) •

الحرية والمساواة :

كان معظم أوروبا بعد الثورة الفرنسية بخمسة وأربعين عاما قد استوعب عواقب تلك الثورة ، وأصبحت الليبرالية محترمة ولو أن الديمقراطية لم تحصل على هذه النتيجة . ويقتضي أن نتساءل عما اذا كان بعد أربع حقبات ونصف الحقبة بعد طوفان ١٩١٧ هل توقفت الثورة الروسية عن أن تبدو مبشرة أو منذرة ، ولا شك أن النقطة التي لم توفق فيها المقارنة تحددها العلاقة السياسية الفعلية بين

× في الأصل *Technoctatic* وتعني النظرية او العقيدة لنظام حكم مقترح يعتبر صالحا للعصر الذي تكون فيه كل الموارد الاقتصادية وكل النظام الاجتماعي تحت سيطرة العلماء والمهندسين «المراجع»

الاتحاد السوفييتي والغرب • وفي الثلاثينيات من القرن الثامن عشر نشطت اليعقوبية وامتنعت فرنسا عن ازعاج جاراتها ، وفي حقبة سنوات ١٩٦٠ بدت البلشفية غير متفقة مع العصر ، ولكن الاتحاد السوفييتي كان أبعد من أن يؤكد وجوده ، ومن هنا نشأت العادة الملحة الخاصة بالنظر الى كل التغييرات الاشتراكية المعاصرة اذا كانت منطبقة مع تنبؤات الماركسية ـ اللينينية • على أنه من الواضح أن هذه طريقة خاطئة في معالجة الموضوع • فان الماركسيـة الكلاسيـكية قد استوعبتها بهدوء الاشتراكية الديمقراطية ، وجزئيا الفلسفة الاكاديمية وعلم الاجتماع • وفيما يختص باللينينية فهي غير متعلقة بالموضوع • وما من أحد مهما كانت ميوله السياسية يمكن أن يدرك المظهر الاوروبي اليوم بتطبيق المستويات اللينينية • أن الطريقة الوحيدة المنطقية هي غض النظر كلية عما يقوله الكتاب السوفييت عن الشئون الخارجة عن بلادهم ، ومعالجة أوروبا الغربيـة كمجتمع اجتاز المرحلة الخاصة بالتنازع الطبقي الذي كان يتصل بالمراحل الاولى للثورة الصناعية • والقول بهذا لا يعني الاتفاق مع الرأي الاكاديمي الحالي الذي يدعي بأن مثل هذا العهد لم يوجد اطلاقا ، بل لمجرد الاعتراف بأن ذلك العهـد قد انتهى الآن •

واذا ما استقر ذلك ، يمكن للانسان أن يبدأ في التقدم بأسئلة لها معناها • فمثلا يمكن أن يسأل بأي معنى يمكن أن يقال عن أوروبا الغربية أنها قد مارست تحولا اجتماعيا خلال نصف القرن الأخير ؟ • لقد تناقش اخصائيو الاجتماع في بريطانيا وغيرها في السنوات الاخيرة حول هذه المسألة ووصلوا الى اجابات ، مع كل الخلافات التي لا مناص منها والتي تعزى الى وجهات النظر المتضاربة ، الا أن بينها كثيرا من أوجه الشبه المشتركة ، تبعث على الاعتقاد بوجود اجماع في الرأي الى حد ما حول الامور السياسية(١٩٧) ولذلك يمكن الاختلاف حول مدى ما غير تشريع الترفية فعلا من ظروف حياة الأغلبية ، مع الاتفاق على أن شيئا أشبه بثورة اجتماعية قد حدث ، بالمقارنة مع العهد السابق لسنة ١٩١٤ عندما كانت البطالة الجماعية وحالة الفقر هي القاعدة • وقد رأى نصف القرن نفسه تحسينا أساسيا في الظروف الصحية ، وهنـا ، مرة أخرى ، يمكن التساؤل كم من هذا يعزى الى التغيير التكنولوجي ؟ وكم يعزى الى ازدياد الثروة ؟ وكم يعزى

---

(١٩٧) انظر كتب كول و آرون و دارندورف و بيتر لاسليت « الثورة الاجتماعية في عصرنا » صحيفة ليستنر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٢ ـ ريتشارد وولهلم « الاشتراكية والثقافة » ـ الين « ثورة الياقة البيضاء » ليستنر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١

الى التشريع الاجتماعى ؟(١٩٨) . وكيفما كانت الاجابات الدقيقة على هذه الاسئلة المتشابهة ، فان قلة من الناس ينكرون أن الأوروبيين الغربيين يعيشون اليوم فى وسط يختلف اختلافا عظيما عن العصر قبل سنة ١٩١٤ ولناخذ مثلا لذلك : ان عدد الأطفال الذين ولدوا لكل عائلة فى بريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر كان فوق الأربعة بينما حاليا لا يصل الى اثنين ونصف ، وهذا الاختــلاف لا يدل فقط على توقع حياة أعظم بالنسبة للأغلبية ، بل يحدث تغييرا جذريا فى كيان المرأة ، ولا سيما طبقة المرأة العاملة التى كان نصف عددها يضع حوالى عام ١٩٠٠ من ٧ الى ١٥ طفلا • وكل فرد حر فى أن يدعى أن هــذا كان بكيفيــة اساسية نتيجة لتشريع الترفيه ، ولكن لا يستطيع أحد ان ينكر أنه يرجع الى التحول فى : ظروف المعيشة ، والعادات الاجتماعية ، والطوابع العقلية • ويمكن أن يقال نفس الشىء عن السرعة فى تملك المنازل والحصول على مواد الاستهلاك الدائمة ، وذلك بنمو فئــة من العمال شــبه المهرة ، والموظفين ذوى اليــاقات البيض ، والفنيين الذين لم يعودوا يتعرضون للبطالة المتوالية • والدليل على أن هذا ليس « الاستقراطية العمالية » التى كانت فى تصور لينين ، أن الأحزاب الشيوعية فى ممارستها العملية اليومية قد عودت نفسها على وجود هذه الفئة ، بل انها كانت تحصل على تاييدها • وهنا أيضا ، يمكن أن يتساءل الانســان عما اذا كان هناك أكثر من تعجل من الاتجاهات المنظورة قبل عام ١٩١٤ ، ولكن الحقيقة البارزة هى أن التعجيل قد اقترن بالتغييرات الاجتماعية الســياسية السابق ذكرها • والى الحد الذى تعمل فيه العمالة التامة على مساواة خلافات الدخل ومستويات المعيشة بين العمال المهرة وغير المهرة أو بين العمال والموظفين الكتابيين ، فان التغييرات الاجتماعية ستصل الى تغيير التكوين الطبقى ، الذى بدوره يعتبر ملائما من الناحية السياسية • ان المساواة الاجتماعية تعمل على المساواة السياسية ، وهكذا تجعلها فى النهاية أكثر سهولة على تشغيل نظــام ديمقراطى يرتكز على درجة معينة من القبول والتفاهم المشترك • والى الحــد الذى يحصل فيه هذا تتوقف الديمقراطية عن أن تصبح «ديمقراطية بورجوازية» دون أن تصبح بذلك اشــتراكية • وهذه هى الحالة الوحيــدة لمشكلة (تطور

---

(١٩٨) ليسليت يذكر أنه فى سنة ١٨٩٨ بينما لم يكن الا اقل من ١٣٫٠٠٠ شخص فى انجلترا وويلز يموتون من الجدرى ، هبط هذا العدد فى سنة ١٩٤٨ الى حوالى ٣٠٠ شخص • بينما هبطت وفيات الدفتريا من ٧٫٥٠٠ شخص الى ١٥٠ شخص ويرى ان مثل هذه التغييرات لا يمكن الا ان تدل على تحول واعى ، ولو ان الوصف بكلمة « ثورى » ليست بالضرورة ملائمة لها •

المعاني) التي يواجهها اخصائيو علم الاجتماع الذين يعالجون هذه الأوضاع بصفة جدية • وليس هناك عيب فى التعبيرات بل يحدث أن يكون بعضها فى حاجة الى تكييف نظرا لأن الحالة قد تغيرت (١٩٩) •

وعندما ناتى الى تقدير الملاءمة السياسية للأنواع التى تغيرت للدخل او العمالة ، نواجه المشكلة المألوفة الخاصة بالتفرقة بين البيانات الخيالية والبيانات ذوات القيمة ، وليس من السهل دائما تمييز ما يحدث من نتائجها الاحتمالية او الافتراضية • ولنأخذ مثلا آخر من الملاحظات الاحصائية ، التى تدل على أنه بينما كانت الخدمة الشخصية فى سنة ١٩٠٠ هى العمل الرئيسى لكل النساء العاملات في انجلترا ـ حيث كان يوجد ١,٥ مليون خادمة من بين ٤ ملايين من النساء العاملات ـ وقد اختفت فى سنة ١٩٦٠ الخدمة النسائية فى الغالب ، بينما فى نفس الوقت بلغ عدد النساء المشتغلات فى المكاتب مثل عدد الخادمات منذ ١٦ سنة مضت وهذا حسن الى الآن • على أن الامر الاكثر صعوبة هو تقرير ما اذا كانت النسبة العالية من النساء العاملات فى الاعمال الكتابية مرتبطة بحقيقة « أن ثلثى الموظفين غير النظاميين فىبريطانيا عبارة عن طبقة ذوىالياقات البيض(٢٠٠) » وهناك افتراض واضح بهذا الصدد ولكن يحتمل أيضا أن تكون الاتجاهات المضادة للاتحادية تؤثر على الموظفين الكتابيين من الرجال والنساء على حد سواء • على أنه فى السنوات الاخيرة اتحدت العمالة التامة ، والمساواة الاجتماعية ، والتضخم ، والتشغيل الآلى فى المكاتب على ازالة الفوارق بين العمال ذوى الياقات الزرق وذوى الياقات البيض ، وقد سهلت مهمة منظمى الاتحاد وأغرت فئة المقاومة على ممارسة المساواة الجماعية بل حتى على الأحزاب • وهذه الميول المتضاربة تعمل كلها فى وقت واحد • ومدارس علم الاجتماع والفلسفة السياسية ـ تبعا لاتجاهها ـ ستفسر مطابقتها بكيفية مختلفة • وأغلب ما يمكن قوله ، دون تحيز : هو أن المحافظين سيؤكدون الفوارق ، ويحاولون العمل على وجود سلم طبقى مدرج ، بينما سيركز الأحرار على أهمية المهارة وأن « المستقبل مفتوح أمام المواهب » وسيركز الاشتراكيون ، كما كان شأنهم قبلا ، على المساواة وتحقيق أعظم حالة من الرضاء لأكبر عدد . وسيطالب كل حزب ، باخلاص واضح ، بأنه يهتم « بالعدالة الاجتماعية » ـ وللتعبير بالعدالة قيمته ولذلك فهو فى النهاية مسألة فلسفية • على أن جميع

---

(١٩٩) بخصوص بعض التعقيدات لهذا الانشقاق بين القوة العمالية الحديثة انظر كول نفس المرجع ص ٣٦ •

(٢٠٠) الين نفس المرجع •

المختصين يعتمدون على نفس المجموعة من الحقائق ؟ ويجب بكيفية ما أن يكيفوا سياساتهم لتضع فى حسابها الميول الاجتماعية المفتوحة جزئيا فقط أمام التوجيه الواعى ٠

وبالطبع أن هذا الهامش من الحرية ـ حرية تشكيل الظروف التى يعيش ويعمل فيها الناس ـ هو الذى يكون الحقل الحقيقى للتضارب السياسى ٠ ومبدأ المساواة الاشتراكية ، والاصرار الليبرالى على المنافسة الحرة ، وتفضيل المحافظين للفوارق التقليدية ، ملائما طالما كان هناك مجال للاختيار الفعلى ٠ والمفروض أن هناك مدى معينا للاحتمالات ـ منتصف الطريق بين « الواقعية المادية » « والفوارق المذهبية » ـ حيث يستطيع الناس أن يقرروا عمليا كيف يريدون أن يعيشوا أو ما هى التضحيات التى هم مستعدون لبذلها ؟ والافتراض صحيح بالنسبة لبعض الأفراد فى معظم الظروف ، وفقط فى الوسط السريع التطور والمتسم بالسيولة اجتماعيا يكون معظم الناس على وعى به كامكانية حقيقية ٠ وربما كان هذا أقرب ما يمكن الوصول اليه لوصف ما تعنيه « الديمقراطية » فعلا بالنسبة لجمهور الناخبين فى المجتمع التام التصنيع ٠ انه يعنى بوضوح شيئا يختلف نوعيا عن تنظيم المصالح الطبقية والطائفية، ولو أن هذه لا تغيب عن النظر اطلاقا ٠ وعندما يكون هناك قليل من الأمن ، اذ تكون الاحتياجات المادية الاساسية مكفولة أو مضمونة مبدئيا ، الى حد ما ، فان الديمقراطية تتخذ شكل الجدل والتنازع حول الطرق المتناوبة لتنظيم الحياة الاجتماعية ٠ والاسكان والتعليم يمكن أن يصبحا اذن أكثر أهمية عن مستوى الدخل ٠ ومن الجنون الادعاء أن أوروبا الغربية فى مجموعها قد سبق أن مرت فى هذه المرحلة ، ولكن بعض أجزائها قد مرت فعلا ، ومن الواضح أن الميل يتجه الى هذه الناحية ٠ وازاء هذه الصورة الخلفية فان المنازعات المتخلفة الراكدة بين « الديمقراطيين المسيحيين » « والديمقراطيين الاشتراكيين » ، وبين « المحافظين » و « الأحرار » تقلل من نفسها فى محاولة للبحث عن طرق تبادلية لتنظيم الحياة الجماعية لرابطة ذات مشاركة أساسية فى القيم التى تتقاسمها الطبقات المتوسطة والعاملة على السواء ٠

وتتعلق سلامة هذه الصورة ـ من وجهة نظر الاخصائى الاجتماعى ـ الى حد كبير لفكرة الانسان عن مدى أهمية البناء الطبقى المتوارث ، أم أننا فى الحقيقة لا نتقدم نحو الحالة التى لا توجد فيها تلك الأهمية التقليدية للطبقات ٠ ان الأحرار بطبيعة الحال لم يظهروا أى اهتمام عظيم بالطبقية ، بينما الاشتراكيون ـ ولأسباب مختلفة ـ التقليديون قد استغلوها الى أقصى حد ٠ وتعتبر

الاختلافات الطبقية فى المذهب الليبرالى الفردى من الرواسب المؤسفة والوقتية أو الانتقالية للمجموعات الثابتة فى المجتمع الصناعى ، بينما يميل الاشتراكيون على العكس الى التأكيد بأن الطبقات ظهرت الى الوجود نتيجة للسير فى عملية التصنيع التى تقف موقف التضاد من مالكى وسائل الانتاج ومن العمال ذوى الأجور الذين لا يملكون شيئا . ويعانى الأحرار والماركسيون والارثوذكس الكثير من نفس التحديد بأكثر مما حدث فيما بين ۱۸۳۰ ، ۱۹۳۰ عندما حولت الثورة الصناعية المجتمع الأوروبى الى نزاع حـــاد بين البورجوازية والبروليتاريا . والنتيجة أن كلتا المدرستين تستمران فى المجادلة حول مشكلة تتحول بسرعة الى أن تصبح هامشية : وهى ما اذا كان المجتمع البورجوازى الصناعى ينشق الى طبقات ، وقد يكون أقرب الى المعقول التســاؤل عن نوع التقسيم الطبقى الذى يحتمل أن يأخذ مكانه بمجرد أن يتم استيعاب الثورة التكنولوجية ، ولكن النظرية الاجتماعية تكون دائما متخلفة بضع خطوات عن الحقــائق . وفى دولة مثــل بريطانيا حيث احتفظت الارستقراطية الصــناعية القديمة بمزاياها الاجتماعية وبعض النفوذ السياسى ، كان يمكن أن يوجد أناس يجادلون بكل جدية حول ما اذا كانت ألقاب الشرف يجب أن يستمر منحها لرجال الأعمال وزعماء الاتحاد ، كل هذا يتعلق بالجوانب الجدية والهزلية للحياة الاجتماعية ، وليس له أى أهمية سياسية ، ان « الطبقية » كتجسيم للرقابة الاجتماعية بواسطة أقلية متميزة ، « والطبقية » كالحيازة الوهمية كثيرا أو قليلا لعلاقات تقليــــدية من التمييــز الاجتماعى ، ولكن هذه مسألة أخرى ، فالأولى هى مسألة نظرية وعملية خطيرة . وأما الثانية فالأفضل أن تترك للصحفيين والروائيين المشهورين(٢٠١) .

واذا كان للانسان أن يستخلص من أمور تافهة مثــل « حالة الوعى » أو « الثقافة المقررة » التى تتعلق فى الواقع بالفئــة أو الطائفة أكثر ممــــا تتعلق بالطبقة ، فانه سيواجه مشكلة تمييز مجتمع لا يزال الى حد كبير رأسماليا ولكنه

---

(٢٠١) وتجنبا لسوء الفهم ، يجب التأكيد من ان هذه الملاحظات تشير الى أوروبا الغربية ، أما فى الولايات المتحدة – على قدر ما يمكن للمشاهد الخارجى أن يحكم – فان العقيدة الرسمية تصف الرأى فى هذا الصدد بأنه :

(أ) فى الديمقراطية لا توجد طبقات .

(ب) ان كل فرد يتبع او يقتضى ان يتبع الطبقة المتوسطة .

(جـ) يتوقف كلية على تقدير الفرد لكيانه الاجتماعى الشخصى ، ما هى الطبقة التى يتبعها . والفكرة الأخيرة لأسباب واضحة ، هى المعروفة بين المؤلفين الروائيين ، وفى المدة الأخيرة أحرزت أيضا بعض الرواج بين الكتاب السياسيين الأوروبيين .

لم يعد بعد بورجوازيا • وفى مثل هذا المجتمع ، يتجه التقسيم الطبقى الى ان يتناسب جزئيا مع ملكية رأس المال ، وجزئيا الى أن يقف فى درجات السلم الطبقى الصناعى ، مع استغلال المنظمين والعلماء والفنيين بعض امتيازات فئة أصحاب الاعمال القديمة • ولو أن هناك أسبابا وجيهة لرفض الفكرة المشهورة عن « الثورة الادارية » ـ ولو كان ذلك بسبب احجام « المديرين » حتى الآن عن التفكير فى العمل كمجموعة(٢٠٢) فان هذا الظهور لسلم طبقى يرتكز جزئيا على المهارة الفنية يكون شيئا جديدا • كما أنه يفرض مشكلة بالنسبة لانصار جميع المدارس السياسية الكبرى القديمة • ان المحافظين يميلون فطريا الى الترحيب بفكرة الدرجات الطبقية ، ولكن مشاعرهم كانت حتى الآن متجهة نحو الثقافة الصناعية والارستقراطيات الأرضية • ومن الصعب أن نجعل فلسفة بيرك أو هيجيل تنسجم مع حقيقة المجتمع الحديث • ويتجه الليبراليون بكليتهم نحو التقدم الصناعى والادارة العلمية ، ولكن معظمهم ما زال يتجنب « الفنية » والتخطيط المركزى • ويحبذ الاشتراكيون التخطيط والملكية العامة ، ولكنهم يحجمون عن تبرير الاختلاف فى المكانة الاجتماعية والاختلافات فى الدخول • وربما كانت الفاشية العقيدة الوحيدة الموجودة للصفوة ـ قد صار التنديد بها بواسطة الجنون الاجرامى من جانب أتباعها • والستالينية كمذهب تتفق جيدا مع حقيقة الحكم غير المقيد لنخبة سياسية مأخوذة الى حد كبير من الفئة الموجهة الجديدة ، ولكن معظم الشيوعيين ، لأسباب سياسية ، يضطرون الآن للادعاء بأنهم يعارضونها ، وحتى أكثرهم ثقافة وانتقادا لم يدركوا لغاية الآن الاهمية الاجتماعية للحكم الستالينى • اننا نعيش فى وسط قد تحول بواسطة التغير الفنى نتيجة لحربين عالميتين وانقلاب اجتماعى ، ولكن السياسيين والكتاب يواصلون مناقشة المسائل بكيفية مشتقة من الخلافات السابقة • ومن المفيد أن تكون هناك درجة من التحفظ فى مثل هذه الامور ، لأنه توجد ، قبل كل شىء بعض العوامل التى لا تتغير ، على أنه فى الاعتبارات الهامة تعتبر النظرية الاجتماعية الآن خارجة عن الأوضاع بكيفية خطيرة • وكما أن كثيرا من الأوروبيين من الجيل الماضى لم يهضموا بعد حقيقة أن الدولة الوطنية ذات السيادة قد أصبحت عديمة القيمة • كذلك يوجد احجام ملحوظ للاعتراف بأن مسألة الحرية والمساواة لا يمكن فرضها بعد الآن بالاسلوب التقليدى للقرن التاسع عشر ، ان الديمقراطية فى أوروبا الغربية قد أصبحت الآن مستقرة وموطدة ، ولكن لا يزال يوجد الكثير مما يتطلب التوضيح النظرى • وهذا لا يرجع فقط الى الماركسيين ، ولو أنهم فى السنوات الأخيرة زادوا من حالة الارتباك بأن

---

(٢٠٢) انظر كول نفس المرجع ص ٩٨ •

اغمضوا أعينهم عن بعض التغييرات الاجتماعيــة الظاهرة ، وتجاهلوا ملاحظات ماركس على الموضوع • وهذه غلطة جميع الأحزاب • انها تحجم عن الاعتراف بأن الحقيقة التى تواجههم لم تعد بعد هى الحقيقة التى كانت معتقداتهم فى يوم ما متفقة معها •

وكانت المحاولات الأخيرة لاعادة النظر فى العقيدة الاشتراكية لجعلها متلائمة مع الماركسية الحالية مثلا واضحا على هذا التخلف، وقد اتخذ هذا فى ألمانيا الغربية شكل تخل اجماعى ليس فقط عن بقايا التعبيرات اللغوية الماركسية بل حتى عن الالتزامات الاشتراكية التقليدية بالملكية العامة (ولو أنه لا يشمل الرقابة العامة على اقتصاد الســوق) وقد شهدنا فى السنوات الأخيرة فى فرنســا ، من ناحية اخرى ، ذلك المشهد العجيب لمنديس فرانس ـ وهو ليبرالى « كينيزى » ليس له مثيل ـ يخرج كزعيم لأشد الحزبين الاشتراكيين يسارية • والواضح أن هذا يعزى ـ بغض النظر عن العوامل الشخصية ـ الى الاعتقاد المتزايد بين الاقتصاديين التقدميين وواضعى الخطط بأن الاقتصــاد الفرنسى يتطلب مزيدا من التوجيــه المركزى الحيوى أكثر مما يحتمل أن يحصل عليه تحت النظام الديجولى المحافظ نوعا ما ، وفى ايطاليا يبدو أن الاشتراكيين يتحركون نحو المشاركة مع الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم ، وبذلك يعززون الاتجاه العام لأوروبا الغربية • اما الموقف البريطانى فهو أفضل ما عرف من بينها جميعا ولو أنه ليس بالضرورة أفضلها من ناحية قربه الى الفهم . وهو يفسر عادة بمعركة حول الالتزام التقليدى لحزب العمال بالملكية العامة للصناعة (الذى وصف بالماركسية فى بعض الهيئات ولو أن الأســاس قد وضع بواسطة زعيم الفابية سـيدنى ويب[٢٠٣] على أنه يوجد سبب للاعتقاد بأن محاولة تجديد شكل الحزب قد تؤدى الى نزاع شديد ، حتى لو لم تكن الزعامة قد اختارت أن تضع هذه المسألة فى البرنامج • ان النزاع يدور فى الواقع حول ما اذا كانت «الاشتراكية» تعنى أكثر من الرقابة المركزية ، وادارة اقتصاد « مخطط » يكون أيضا اقتصادا « مختلطا » ولكن الاشـتراكيين المنقحين الحديثين يحجمون عن الاعتراف بذلك علنا فى الوقت الحالى ، والهـدف العملى الوحيد هو كيف يجعلون الاقتصاد المختلط يعمل ؟ وليس مما يتفق مع مذهبه أن يعترف أن هذا الطريق الوسط هو أعظم ما يمكن أن يؤمل فيـه ،

---

(٢٠٣) ان البند الواضح فى وثيقة سنة ١٩١٨ الذى التزم فيه حزب العمال لأول مرة بالعقيدة الاشتراكية ، يشير باختصار الى « الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وافضل الوسـائل التى يمكن الحصول عليها للادارة الشعبية والرقابة على كل صناعة او خدمة » انظر هنرى بيللنج ـ تاريخ مختصر لحزب العمال ـ لندن ونيويورك سنة ١٩٦١ ـ ص ٤٤

بالمثل ، كما يحجم المحافظون والأحرار عن الاعتراف بأن هذا يصبح من عادتهم أيضا • ونلاحظ مرة أخرى أنه حتى الاقتصاد الاشتراكى المخطط أى الاقتصاد الذى يسيطر فيه الاقتصاد العام على الميدان ويشمل كل الصناعة الواسعة المدى أو معظمها ، يمكن أن يقصر عن احراز الدخل المثالى الاشتراكى وحالة المساواة • وفى الواقع أنه قد يتعارض معه من ناحية آن الكفاية الاقتصادية ستسبب فوارق كبيرة فى الدخل (ولو لم تكن فى الثروة الخاصة المملوكة) وفى السلطة • واننا فى الحقيقة نعالج ثلاث مشكلات مختلفة : الاقتصاد المختلط ، والتخطيط الاشتراكى ، ثم استهداف مجتمع تختفى منه المنازعات الاقتصادية ، والمشكلة الاخيرة فقط هى التى تتلاءم مع الاشتراكية كهدف أدبى مثالى ، تمييزا لها عن الاقتصاد المرسوم والمصمم على الورق •

ولأسباب واضحة ، ترتبط هذه المسائل بكيفية وثيقة بالتسلط الاجتماعى والقوة السياسية • وفى المجتمع المفتوح تمآما اما أن يختفى الوعى الطبقى واما أن يتوقف على العمل الوقتى لكل فرد • ولكن مثل هذا المجتمع غير موجود ــ على الأقل فى بريطانيا حيث يرزح النظام الاجتماعى تحت وطأة اختلافات غير مقبولة ولا ملائمة تقع فوق رأس البناء الطبقى الموروث • وعلى أى قياس فان بريطانيا تعتبر أقل ديمقراطية من معظم الدول الاوروبية ، اذا لم نذكر الولايات المتحدة • وهى من ناحية أخرى تامة التصنيع بكيفية تتيح أعظم ثقل سياسى كامن للطبقة العاملة المنظمة . ولهذا فان ما فى هذه الطبقة من ضعف أو ما تواجهه من تحذيرات ، وما لهذا من آثر فى الحزب ليبدو واضحا للعين المجردة • ويمكن القول : أن التجربة القصيرة لحكم العمال فى بريطانيا بعد الحرب كانت تعليمية وبالاخص من ناحية تأثيرها فى اظهار عدم النضج السياسى للطبقة العاملة • وان لم يكن من شك من ناحية أخرى فى أن الاقلية المفكرة داخل الحركة العمالية تتجه فطريا نحو الأهداف التى تتجاوز فى النهاية حالة الرفاهية ، ثم الى شىء ربما أمكن أن يوصف بالاشتراكية • وسواء أكان يمكن تحقيق هذا عمليا فى الجيل الحالى (وفى دولة تعتمد الى مثل هذا الحد على التجارة العالمية مثل بريطانيا) فان هذا شىء آخر ، أما اذا تبين أنه مجرد توقع خيالى فمن الممكن أن يتوقع الانسان بثقة تقدما أبعد للتمرد الرومانتيكى بين الاقلية من الاشتراكيين النشطين الذين يلتزمون بشىء آخر يختلف جذريا عن الوضع الحالى • فان الرومانتيكية وتخيل اسمى الآمال يسيران جنبا الى جنب • والغرض الذى يتعذر احرازه يبدو وكأنه أحب الآمال ، وعلى العكس نتعجل رغبات المستقبل، لان الحاضر اما أن يكون غير جذاب واما أن يكون غير قابل للتغيير • وقد يحدث أن تواجه الاشتراكية

الأوروبية « أزمة وعى » اذ يزداد وضوحا ان التفاهم الاجتماعى الحالى هو أفضل ما يمكن تحقيقه فى الوقت الحالى ، وعلى أى حال فان هذه من بين المسائل الحقيقية تمييزا لها عن المسائل المزيفة التى كثيرا ما يروجونها فى الصحف والنشرات الانتخابية(٢٠٤) ٠

واذا كان الاشتراكيون فى ورطة بشأن «العمالية» واستمرار حالة الرفاهية، فهذه أيضا حالة خصومهم ٠ ولكى يكونوا متمسكين فان عليهم أن يؤكدوا أن الادارة المركزية للاقتصاد ، والاعداد العام للخدمات الاجتماعية انما هى وسائل غير مرغوب فيها ، تتبع بصفة وقتية لداعى الضرورة ولكن دون أن يحتفظ بها لحظة واحدة بعد الحاجة اليها ٠ وهذا القول المعاد هو فى الواقع النظرية الملحة للطراز القديم من بلاغة المحافظين أو الاحرار ، ليس في بريطانيا وحدها ٠ ويمكن تلخيصه فى العبارة القائلة :« ان الهدف الحقيقى منحالة الرفاهية بالنسبة للاحرار هو تعليم الناس أن يستغنوا عنها(٢٠٥) » ٠ أما مدى اعتقاد أنصـار المساعدة الذاتية الذين على قيد الحياة ـ والمرتبطين الآن مع خصوم المخططين فى معركة للساقة (المؤخرة) فى الوقت الذى يحيط بهم من كل جانب هذه الانسياق المضطرد للاحداث ـ فى القيمة الواقعية لمثل هذه الشعارات فهذا أمر آخر ٠ ومن السهل التأكيد بأن الفرد يجب أن يكون المسيطر على مصيره ، وأن يكون حرا فى انفاق دخله بالكيفية التى يراها ، وأن حريته الشخصية تكون مكفولة على أفضل وجه بواسطة ملكيته لممتلكات ٠ وعندما نجىء الى حد تنفيذ هذه الآراء عمليا ، يصبح للفردية بصفة عامة معناها ، وبالاخص بالنسـبة لاولئك الـذين لديهم بعض الممتلكات ، على أنها بالنسبة لغيرهم فانها تتحول الى فكرة أن الافضل أن يعهدوا

(٢٠٤) نشرة حزب العمال الانتخابية فى سنة ١٩٥٦ « نحو المساواة » التى كانت فاتحة التراجع عنالاشتراكية التامة ، وصفها ناقد بكيفية غير ودية بانها محاولة غير ناجحة لاستبدال ماركسبفرويد وخلف هذا النوع من التوريات التهكمية كان الادراك المتعب لبعض المحافظين بأن بريطانيـا التى يحاولون المحافظة عليها هى دولة غير ديمقراطية بكيفية واضحة ٠٠ وحقيقى أن حزب العمال كان يبدو مهتما فى السنوات الأخيرة بالمساواة الاجتماعية أكثر من الملكية العامة ، وصحيح أيضـا أن العدالة الاجتماعية هى ما يكرهه بعض المحافظين اكثر من اى شىء آخر ٠

(٢٠٥) البروفسور الان بيكوك وقد ذكرها مستر تاوسند فى مجلة نيوستيتسمان ١٤ ابريل سنة ١٩٦١ ، وللوقوف على ادق عرض واوفاه لمذهب حرية العمل وعدم التقيد *Laissez faire* انظر المؤلف العظيم لمستر هايك « دستور الحرية » لندن وشيكاغو سنة ١٩٦٠

بمدخراتهم الى هيئات الترفيه والتأمين الخاصة بدلا من الاعتماد على المجتمع •
أما الماذا يجعلهمهذا أكثر استقلالا ، فغير واضح . كما لمريقلأحد أبدا : لماذا يكون المدارس الخاصة أفضلمن المدارس الحكومية (الا للسبب الواضح وهو أنها يمكن أن تتيح تعليما أعلى للاقلية الغنية) • والحقيقة هي أن الليبرالية الاوروبية في الغالب تظل بعناد طبقة متوسطة في مظهرها : وتخيلاتها لا تلائم واقعية مجتمع أغلبيته من ذوى الاجور الذين يكون الاختيار الوحيد أمامهم اما تقديم الخدمات العامة واما لا شيء اطلاقا • وهذه الخدمات فى كثير من الحالات قد تكون فى المرتبة الثانية اذا قورنت بأفضل ما يمكن أن تقدمه الاعمال الخاصة • ولكنها أفضل من لا شيء •
وهذا اللاشيء هو بالضبط ما يمكن أن يحصل عليه الناس ولو أنهم تعطلوا عن عملهم • وفى هذه الحالة فان التنازع بين الحرية وبين المساواة الاجتماعية يفسر نفسه بوضوح في الجدل الناشب بين الاقلية المتميزة وبين الاغلبية العظيمة بحيث لا يكون مدهشا أن نجد الناخبين الديمقراطيين يحولون ظهورهم بحزم للاحزاب الملتزمة بالليبرالية الطبقية(٢٠٦) .

وبالتعبير الثقافى ــ ولو لم يكن بالتعبير السياسى ــ فان الحالة بالنسبة لمبدأ المحافظين الحديث أسهل ايضاحا • والمحافظون الاصليون يشعرون بسعادة فى عدم الاعتقاد لا فى الحرية ولا في المساواة ، باستثناء أقلية منهم ، ولذلك فان هذه المشكلة الخاصة بالنسبة لهم غير موجودة • واذا كانوا يملكون شجاعة اعتقاداتهم لكانوا يقصرون حقوق التصويت على أصحاب الملكية بالاضافة الى الطبقات العليا من سلم الدرجات الادارى • ولما كان هذا ليس ممكنا عمليا فانهم يعتمدون على تصرفات المؤخرة وتقوية مواقع التضامن والمزايا • وأخيرا فانه من المفروض أن تؤدى فترة طويلة من حكم المحافظين الى التدمير التدريجي للديمقراطية الليبرالية وقيام «حكومة متضامنة» مع تولى الاتحادات الكبيرة الرقابة على الحكومة وعلى الاقتصاد ، وهذه الحالة فيها كثير مما يجذب الطبقات الراكدة والاشخاص ذوى العقلية التقليدية وقد تغرى أيضا قليلا من رجال الاعمال •
والمشكلة الوحيدة فيها هى أنها يمكن أن تعمل على زيادة الركود الاقتصادى الذى لا تستطيع دولة صناعية حديثة أن تواجهه ، خشية أن يتغلب عليها المنافسون الاكثر حيوية • وهكذا يخيب « مبدأ المحافظين » أمل أنصاره المذهبيين الذين

---

(٢٠٦) الا عندما اعادوا صقل مبدئهم (كما حدث أخيرا فى انجلترا) لمراعاة وجود اصحاب الأجور • ولكن فى مثل هذه الحالات يصبح استمرارهم على وصف أنفسهم « بالأحرار » موضع نظر •

يتوقون الى سلم طبقى مستقر ذى مراكز ثابتة مع أقل جدال علنى • وعندما يكون المحافظون فى الحكم ، وتحت ضغط الحصول على التأييد الشعبى فانهم يحاولون الحصول على صفة « التقدمية » . والمحافظون التقدميون فى الواقع لا يختلفون كثيرا عن الاحرار • والحكم التضامنى لم يتعرض أبدا لاغراء جدى الا فى ظل الفاشية ، وحتى عندئذ يسفر عن الفشل • والحقيقة أن الناخبين الحديثين، لا يمكن اقناعهم بمثل هذه الادعاءات الزائفة ، ويتطلب الامر قدرا من الموافقة ولا يمكن أن تسير مثل هذه التجربة الا فى الدول الاكثر تخلفا وركودا •

فهل يعنى كل هذا أنه ليست هناك مشكلات حقيقية ، وأن مجتمع اوروبا الغربية قد أحرز الآن نوعا من الاستقرار السياسى ؟

ليس الامر كذلك بالضبط • ان الديمقراطية الجماعية قد جاءت فى الواقع لكى تبقى ، بل أنها تبدو عميقة الجذور بحيث أن معظم الناس سيعجزون سريعا عن ادراك أى نوع آخر لادارة الشئون العامة • على أن الاستقرار ما زال يخدعنا، ويعزى هذا جزئيا للتوترات الدولية التى تعكس أنفسها، ولا مناص ، على المستوى الأوروبى ، وتنشأ جزئيا عن ديناميكية المجتمع الصناعى وعن المشكلة المتعذرة على الحل الخاصة «باقتران» خصائصها الفنية العلمية بالمنشآت السياسية والاجتماعية التى تستطيع أن تعبر عن الارادة الشعبية ، كما يمكن القول جزئيا بأنها تنشأ عن الظرف السيىء الذى لا تزال تجهله الارادة الشعبية ذاتها •

ولو بدأنا بالاعتبار المذكور أخيرا ، فليس من المؤكد بحال ما أن الشعور الشعبى — وهو غير « الرأى العام » الرسمى — قد ارتضى زوال السيادة الوطنية، كما ارتضى دور أوروبا المتلاشى فى المجال العالمى وبهذه العلاقة الجديدة بين القوى الامبريالية القديمة ورعاياها السابقين ، والواقع أن الاهتزازات الشديدة التى حصلت فى فرنسا بسبب الحرب الجزائرية هى أعراض للفوضى التى توجد فى أى مكان آخر بشكل أخف ، فانه يمكن مشاهدتها فى بريطانيا المعاصرة كلما أتيحت فرصة للعنصرية أن ترفع رأسها • فلقد كان لانتهاء الامبراطورية وقع شديد على قطاع هام من المجتمع • ولا يزال التساؤل عن مدى ما يستطيع الوعى الاوروبى الجديد أن يملأ بكيفية فعالة الفراغ المؤثر الذى خلفه انحلال الروابط التقليدية• ولسوء الحظ، أنه من الوهم — الذى يميل نحوه المثقفون منالاحرار والاشتراكيين — أن نفترض أنه فى مثل هذه الامور يمكن الاعتماد على العقلية الشعبية لكى تقبل

على تأييد المفكرين التقدميين والاقليات التقدمية • ولا شك أنه من الصحيح أن الديمقراطية تحبذ الاستنارة وازالة التوترات فى المدى الطويل ، ولكنها تفعل ذلك فقط لو أعطيت القيادة بواسطة أولئك الذين يتولون الاشراف ، وأيدت بواسطة الطبقة المثقفة ، واتجاه الاخيرة هو على الارجح العامل الفعال • وهذا يعتبر من ناحية تفكيرا مؤمنا اذ يقتضى أن يكون البحث المنطقى هو الذى يؤثر فى النهاية على تكييف الاتجاهات الشعبية ، ولكنه يوضح أيضا الخطر من الاعتماد على الحظ• ان الاقليات الحاكمة من النوع الخاطىء يمكن أن تسبب ضررا خطيرا دون مواجهة أى مقاومة هامة • وتجربة ألمانيا أثناء الرايخ الثالث لدليل على ذلك • وعلى خلاف الاسطورة الشعبية العاطفيـة ، فان « الرجل العـام » لا يكون حتما فى صف الاستنارة • واخصائيو الاجتماع يعلمون أن اتجاهات الطبقة العاملة تكون بصفة أساسية أكثر تحفظا من اتجاهات الطبقة المتوسطة ، والقيم التى يحافظون عليها ليست جديرة بالاعجاب بصفة كلية • ان الديمقراطية تقدم الآلية (الميكانيزم) التى بواسطتها يمكن تغيير هذه الميول فى الوقت الملائم ، ولكن الآلية فقط • ان الآلة تقتضى أن تزود بالقوة بواسطة الاشخاص الذين يشعرون بأنهم أقوياء بدرجة كافية من ناحية معتقداتهم وعدم اكتراثهم بانعدام الشهرة وقتيا • ومن المحتمل أنه يمكن المجازفة بالتعميم بأنه فى داخل كل طبقـة اجتماعية تجىء المقاومة الرئيسية للتقدم من القاع وليس من القمة • ان ميول الاغلبية دائما متضـادة تجاه موضوع التغيير • وحتى « البروليتاريا الثورية » حيث لا تزال توجـد فى الدول المتخلفة التى تقبل الآن على المرحلة الاولى من الثورة الصناعية) تتكون من أفراد يرتبطون فى حياتهم الخاصة بالقيم التقليدية ، وهم فى الغالب ثائرون سياسيا لان طريقتهم المعتادة فى الحياة قد اضطربت • ولكن حتى فى الظروف الغربية ، فالارجح أن تحفظ الطبقةالعاملة يعتبر عقبة أمام الحركات المتحررة وأمام الاشتراكية بدرجة أكبر من جميع الدسـائس الحقيقية أو التصورية للرجعيات المتأصلة • ولا تستطيع الاخيرة فى الواقع أن تعمل بدرجة ما من النجاح ان لم تستطع اثارة المشاعر الشعبية العميقة الجذور • وبالاخص فى العلاقة بالاجانب أو بأفراد من الاجناس الاخرى ، تلك المشـاعر المعادية فطريا ـ مهما أكـد العاطفيون عكس ذلك •

والآن يمكن التساؤل عما اذا كان من الأسهل معالجة مثل هذه المشكلات الخاصة بتغيير التكييف فى الظروف التى لا يتوافر فيهـا التزام قوى بالمبادىء أو القيم المقبولة ضمنا من جانب المجتمع بأكمله • ان الديمقراطية الحديثة جماعية

ليس فقط من ناحية سماحها للناس بأن يقسموا حصصهم على كثير من الاتحادات الحرة ، بل أيضا من ناحية اتجاهها الى الاستغناء عن اطار المعتقدات والعقائد المشتركة عالميا • ان الوجه العكسي لليبرالية هو النسبة الثقافية × وبينما تعمل هذه على التسامح فانها تعمل أيضا على التشكك فى المبادىء الاولية • وربما لا يوجد سبب مباشر لعدم قيام المجتمع الغربى المعاصر بتنمية وعى جديد يحل محل التكامل الدينى المتلاشى ، ولكن يقتضى الاعتراف بأننا نجتاز فى الوقت الحاضر مرحلة وسطى وغير مريحة على الارجح ، يفقد فيها الموالون التقليديون أرضا ، دون أن يأخذوا شيئا محددا مكانها • وقد استمر هذا الاجراء فى أوروبا الغربية لمدة قرنين تقريبا ، ولكن قد أدى هذا أيضا الى الاسراع الاخير الى تغيير جوهرى فى المشاعر • وبينما كان الشك فى الامور السياسية محصورا فيما قبل فى النخبة الصغيرة المثقفة فانه قد أصبح الآن ديمقراطيا وعاما الى حد أن الانسان لا يفتح أى صحيفة أو يدير الراديو دون أن يقف على مناقشة (عادة ما تكون غير مرضية) عن « فقدان الثقة » أو « الضياع الروحى » فى العصر الذى يعرف بشكل مبهم «بالعصر الحديث» • ويبدو أن هذه الحالة خاصة بالدول ذوات المدنيةالعالية ، وكذلك فقد تصبح أكثر حدة • وسيلوم المحافظون بالطبع التقدميين على تفاقم هذه الحالة بتدميرهم المعتقدات التقليدية . بل حتى قد يشعرون بالاغراء بالتمسك باتحاد مصطنع مع المجتمعات التى تبتعد تطوراتها عن المعتقدات الدينية • ويبرر مثل هذه الرغبات أن التغيير التكنولوجى والاجتماعي السريع قد يهدد استقرار المنشآت التى كان استمرارها أمرا مقررا منذ زمن بعيد • ومثلا ليس من المحقق أن تستطيع العائلة البقاء والتغلب على انهيار طريقة الحياة البورجوازية • وهنا نستطيع تلخيص ما يعنيه هذا من ناحية الضغوط الثقافية والتغييرات السيكولوجية •

•

وأخيرا اذا أراد أحد أن يناقش مستقبل أوروبا الغربية كحضارة منفصلة ، فهناك تأثير التعليم الجماهيرى أو نصف التعليم ، على ثقافة كانت منذ زمن طويل موزعة بين الصفوة وبين باقى الناس • وهذه مرة أخرى مشكلة عامة ولكنها احدى المشكلات التى يهتم بها الأوروبيون بصفة خاصة ، لأن نمو المساواة يفرض قيودا

× *Relativism* تعنى أصلا نظرية المعرفة التى تقول بأن أساس الحكم على الأشياء نسبى يختلف تبعا للحوادث او الأشخاص « المراجع » •

خاصة على مجتمع تشكلت أوضاعه تحت ظروف مختلفة للغاية • وحتى الى اليوم مع انتشار التعليم الجماهيرى فان هذا المجتمع لم يبدأ فعلا فى سد الثغرة القائمة بين النخبة المتميزة وبين الجماهير ، بل أنها تزاد اتساعا فى بعض المناطق • وهنا أيضا تفرض الاختيارات السياسية أنفسها فى نفس الوقت الذى تصبح فيه الديمقراطية حقيقة واقعة بالنسبة للاغلبية ـ الاغلبية التى أخذت الآن فقط تدخل فى تركة الطبقات الحاكمة السابقة ، ولا معدى من وجود بعض توترات الاتجاهات نحو التطرف سواء أكان ديمقراطيا أم استبداديا • ولا يتمتع جميع المحافظين باخلاص كليف بيل الذى قرر منذ سنوات مضت « أن المدنية تتطلب وجود طبقة لا تعمل ، وان هذه الطبقة العاطلة تتطلب وجود عبيد • وعلى نظرية عدم المساواة هذه قامت جميع المدنيات • فأهل أثينا كان لهم عبيدهم • والطبقة التى أعطت فلورنسا ثقافتها كانت تعتمد على البروليتاريا التى ليس لها حق التصويت ، على حين كان الاسكيمو ومن على شاكلتهم يتمتعون بمزايا العدالة الاجتماعية » . ومثل هذه المشاعر اذا أخذت جديا ، حتى نتائجها النهائية ، تتجه الى الفاشية أو شكل آخر من الطبقة المتازة • ويكمن الخطر بالنسبة للديمقراطيين فى افتراض أن هذه الآراء يمكن أن تواجه بكيفية فعالة بالتوعية عن المساواة التامة • بينما أنه يمكن للمساواة الراديكالية فى الواقع مع المستوى الحالى للثقافة الجماعية الا أن تؤدى الى تقهقر عام الى شيء يقل بوضوح عما لدينا • وحتى لو تحسنت المستويات التعليمية فانه يظل صحيحا أن القوة الخلاقة كانت وستكون دائما من مزايا الاقلية (ولو لم تكن متميزة اجتماعيا) ان العلاقة بين المجتمع وثقافته ـ (أو اذا أريد القول نخبته المثقفة) فهى ولا مناص علاقة لغوية : ويقتضى أن يتواجد توتر وكذلك موافقة • والفشل فى الاعتراف بهذا من بين الاسباب التى من أجلها تعتبر الثقافة السوفييتية ثقيلة بدرجة تفوق الوصف • ولكن الواقعية الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى ليست المثل الوحيد على مبدأ المطابقة ومبدأ التوسط التى تحت الرعاية الرسمية . وهنا تقوم مشكلة قد تصبح فى نفس الوقت تشرف على وسائل المواصلات أو الهيئات التجارية التى لا غرض لها الا الحصول على أقصى حد من الفائدة . ومرة أخرى لا يوجد شيء أوروبى معين حول هذا الموضوع ، ولكن يحدث أحيانا أن الرأى العام فى أوروبا الغربية بدأ الآن فقط يبدى الاهتمام به •

وتلخيصا للموضوع ـ أخذت أوروبا الغربية مؤخرا « تؤمرك » نفسها وهى تحرز فى هذه العملية شيئا من الضغوط أو الجهود ذوات الخصائص المعنية وكذلك المظاهر المألوفة للمجتمع التام التصنيع ، التدريجى ، والتراجع من الامبراطورية

وراء البحار ، والسيادة الوطنية غير المحدودة هذه كلها تفرض ضغطها الى حد ما في وقت واحد • وهذا من بين الأسباب التى من أجلها بقيت الانحيازات السياسية الأوروبية أكثر تحديدا وأيديولوجية عن نظيرتها الأمريكية • وعندما يوضع مجتمع تقليدى فى البوتقة ، سيكون رد فعله أشد وقعا من رد فعل الحضارة التى لا تزال تسير قدما بدافع قوتها الذاتية وعلى الخطوط المألوفة • ان الحياة الامريكية العامة قد أذهلت الاوروبى لتحررها النسبى من التنازع الخطير ، ولنفس السبب تعتبر الحياة غير مثيرة • ان هذه الحالة قد تتغير كلما ازداد انقسام الامريكيين بسبب المسائل الاصيلة الخاصة بالسياسة الخارجية ، والمساواة العنصرية ، والتنظيم الاجتماعى وذلك غير المسائل الأدعى لاثارة خلافات أخرى كانت الى الآن تحتكر اهتمامهم • ومع ذلك يبدو محتملا أن أوروبا ستواصل التمشى فى تكييف المسائل المحدودة فى الفلسفة السياسية، ثم أن نطاق الموضوعات الثقافية والوطنية العميقة التباين ــ ويكفى أن يذكر الانسان الخلافات التاريخية التى تفصل مثلا السويد عن أسبانيا ــ قد بلغ حدا يجعل الحياة الاوروبية مهما ارتفعت تكنولوجيا ــ لا يمكن أن تصل الى التجانس النسبى الذى بلغته الولايات المتحدة • كما لا يوجد أى سبب معقول يدعو الى ذلك ، وفى عالم تسوده التكتلات القارية ، فان النوع الأوروبى المعقد من الاختلافات الوطنية والاقليمية ليس هو بأقلها طرافة واثارة للاهتمام •

وهناك أيضا الضغط غير المتساوى من التوترات العالمية السياسية على مختلف أعضاء العالم الاوروبى ــ الاطلنطى ، ومع أن « حياد » أوروبا الغربية يعتبر وهما أو أملا باطلا ، فليس من البعيد عن المعقول الاعتقاد أن كلا من الدول العالمة العظمى يهمها عدم اغراق حضارة أوروبا الغربية العالية التصنيع • وان كانت سهلة القضم والعطب • على أنه تبعا للمعايير الذرية تعتبر الدولة الوطنية الاوروبية على أى حال خطأ تاريخيا بالنسبة لهذا العصر •

وبينما تساعد هذه الحقيقة على تنمية المشروعات الأوروبية الشاملة على المستوى الاوروبى • فانها تجعل من الدول المختصة أكثر ادراكا بالحاجة الى السلام والنظام الدولى • وهكذا فان هذه الدول ستصبح على الارجح داعية للسلام بحركات تهدف الى تخفيف التوترات العالمية ، وتعطى مزيدا من السلطة للهيئات فوق الوطنية كالأمم المتحدة • وأن الانسان ليرى هذا الاتجاه يعمل فى دول صغيرة محبة للسلام مثل هولندا وايرلندا وما من شك فى أنه مع الوقت سيعم كل

أوروبا الغربية • ان الديمقراطية والسلام يتجهان الى تقوية أحدهما للآخر ، وخاصة فى دول لم تعد تقوم بدور كبير على المسرح العالمى • ويبدو أن الامر البديل بقيام كتلة عسكرية صناعية متماسكة وقوية بحيث تستطيع منافسة دول أقوى منها ، يبدو ، غير محتمل لأسباب جغرافية واستراتيجية • ومن المحتمل أن يبقى قدر محدود من الانقسام — ويبقى معه القدرة على تجربةالاشكال الاجتماعية المختلفة والانواع السياسية والمعتقدات الثقافية • ومثل هذه الجهود الاستطلاعية يمكن فى المدى الطويل أن تفيد القوى الكبرى المتنافسة ، المتجمدة حاليا فى اتجاهاتها الصلبة بواسطة الضغوط والاخطار الناجمة عن التنازع الفضائى ، والامر المتناقض أنه فى هذا العصر الذرى ، تعتبر الدول المتوسطة والصغيرة أكثر حرية فى محاولة ابتكار آراء جديدة أكثر من الدول العملاقة • وعلى أى حال فان المفكرين الاوروبيين يتطلعون الى المستقبل فى نطاق هذهالآراء • والآمر البديل هو مالا يرغب معظمهم فى التأمل فيه • وقد يكون فى رفضهم الاعتقاد بأن نهاية الدولة الوطنية هو أيضا نهاية التاريخ الاوروبى يكونون أكثر تعقلا من المتشائمين •

الخاتمـــة

بعد ١٨ سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اختفت بعض التوترات التى كانت قد نشأت عن هذا الاضطراب • وحلت محلها غيرها • ومن أهمها حالة الجمود الذرية التى تتجه الى تجميد الحدود الوطنية والانحيازات الدولية • وفى أوروبا المنقسمة الى شطرين نتيجة لتقدم الامبراطورية السوفييتية الى صميم قلب المانيا ، قد فرض هذا الاجراء التجميدى على المواجهات المسلحـة التابعـة للمعسكرين الدوليين الكبيرين ، على امتداد خط يسير تقريبا عبر منتصف القارة • ولو أن أوروبا تظل حقيقة واقعة تحت هذا التقسيم المصطنع المسبب عن الحرب الباردة الا أنه أصبح من الواضح لحقبة تاريخية كاملة أن أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية عليهما أن يسلكا طريقين مختلفين • والاعتراف بهذه الحقيقة يكمن فى المناقشات الحالية حول وضع أوروبا الغربية داخل نطاق عالم الاطلنطى لآنه يكون من غير المعقول مناقشة هذا الامر على افتراض ان الستار الحديدى يحتمل أن يقام فى المستقبل القريب • وأوروبا التى تستطيع فيها الآراء أن تنتقل بحرية من جبال البرنيز الى جبـال الاورال ـ أوروبا التى كانت موجودة قبل الانقسـام العظيم فى سنة ١٩١٤/١٩١٨ ـ لن تكون فى حاجة الى الحماية الامريكية ضد التهديد الدائم للتوسع السوفييتى ، وهذا التهديد هو الذى يفرض على دول أوروبا الغربية (بما فيها بعض الدول الكبيرة السابقة التى نزلت الآن الى المرتبة الثانية بسبب الثورة التكنولوجية للعصر الذرى) الحاجة الى تجميع أنفسها داخل حلف الاطلنطى • والحديث عن حياد أوروبا فى هذه الظروف يعتبر غير معقول بكيفية مزدوجة • فانه لا يتجاهل فقط التهديد الذى تنطوى عليـه الاتجاهات والسياسات السوفييتية ، بل يشتق أيضا من وجود الدول الاوروبية الشرقية التابعة حاليا للاتحاد السوفيتى • ولكى يكون « للحياد » معناه يقتضى أن يشمل هذه الدول أيضا وهو ما يعنى القول أن الاتحاد السوفييتى ينبغى أن يغرى على الانسحاب ، وأن يسمح بأن يستبدل النظام السياسى المفروض على الدول التابعة بشىء آخر أشبه بالديمقراطية • ويتطلب هذا قدرا من التفاؤل للاعتقاد بأن هذا يمكن حصوله ، على الأقل فى الحقبة القادمة ، والى أن يحدث هذا فأن كل حديث عن « عدم الارتباط » و « الحياد » انما هو من عالم الخيال •

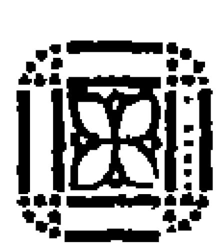
وهكذا فرض الحلف الاطلنطي على أوروبا الغربية نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتها • وهذا الظرف هو العقبة الكبرى أمام انسجام العلاقات بين الولايات المتحدة وبين الدول الاوروبية الرئيسية التى كانت الى المدة الاخيرة مسيطرة على مصيرها وحرة في الارتباط مع أى تحالف تراه ملائما لها • وعلى قياس أن هذه الدول ـ أو نخباتها السياسية والثقافية التى تعبر عن طريقها عن مشاعرها وأطماعها الجماعية ـ تحتفظ بذكريات هذا الماضى القريب ، فانها ملتزمة أن تنظر الى الولايات المتحدة كسيد وقتى متسلط كان ارتفاعه الفجائى الى مصاف السيادة لا يتناسب مع فضائل غريزية ولا مع المصالح البعيدة المدى للعالم الغربى فى مجموعه • وعندما يقال ويفعل كل شيء ، يكون هذا الشعور هو المصدر الرئيسى للمشاعر المضادة لأمريكا فى الجهات التى تتردد فى الاعتراف بأن التحالف الاطلنطي ضرورة سياسية • واذا توقف الاتحاد السوفييتى عن الظهور بمظهر التهديد الدائم للكيان المستقل لجميع الدول الاوروبية وحرياتها الديمقراطية ، فمن المحقق أن هذا الفجر الكامن سيترجم نفسه فورا الى تصميم على العمل مع وجود أمريكا الطبيعى فى أوروبا • وعلى العكس ان التحقق من أن الضغط السوفييتى من المحتمل أن يستمر ، ربما لجيل آخر ، فان هذا يدعم التحالف . كما أنه يجعل الاوروبيين أكثر وعيا بالحاجة الى تحقيق قدر أعظم من الوحدة السياسية فيما بينهم • لأنه ، بغض النظر عما اذا كانت المظلة الواقية الامريكية تعتبر أو لا تعتبر جزءاً مستديما من المظهر السياسى ، فلم يعد من الممكن الشك فى أن الدولة الوطنية الاوروبية فى حد ذاتها غير مبنية على المدرج الذرى • وتشترك فى هذا الاعتقاد الحكومات الاوروبية ـ مهما كان ما تقوله علانية ـ (وفى مقدمتها الحكومتان البريطانية والفرنسية) اللتان تؤكدان الحاجة الى « قوة وطنية رادعة مستقلة » • والواقع أنه من أجل يقين جميع المعنيين من أن أوروبا تتحرك فى اتجاه التكامل ، فان السباق يجرى بين المتنافسين التقليديين مثل بريطانيا وفرنسا للوصول الى هدف « فوق الوطنية » مع أقصى حد من التكنولوجية الحديثة • ان الاتجاه السياسى للتجمع القادم لأوروبا الغربية المكون قبلا من دول ذوات سيادة ، يجب أن يعتمد الى حد ما على الثقل النوعى لأقسامه الكبرى التى يتكون منها • فمثلا مسألة ما اذا كانت القوات الذرية لبريطانيا تبقى منطوية تحت القيادة الجوية الاستراتيجية لأمريكا ، أو أن تصبح جزءا فى القيادة الاوروبية المتحدة ـ مسألة لها وزنها على المظهر السياسى على حكومة أوروبا المستقلة وبرلمانها ،

على فرض أن مثل هذا التكوين سيظهر فى حوالى سنة ١٩٧٠ أو ما حولها ، عندما يتم التوحيد الاقتصادى لأوروبا الغربية ويكون العمل الجـدى لخلق التكوين السياسى الفيدرالى يسير فى مجراه .

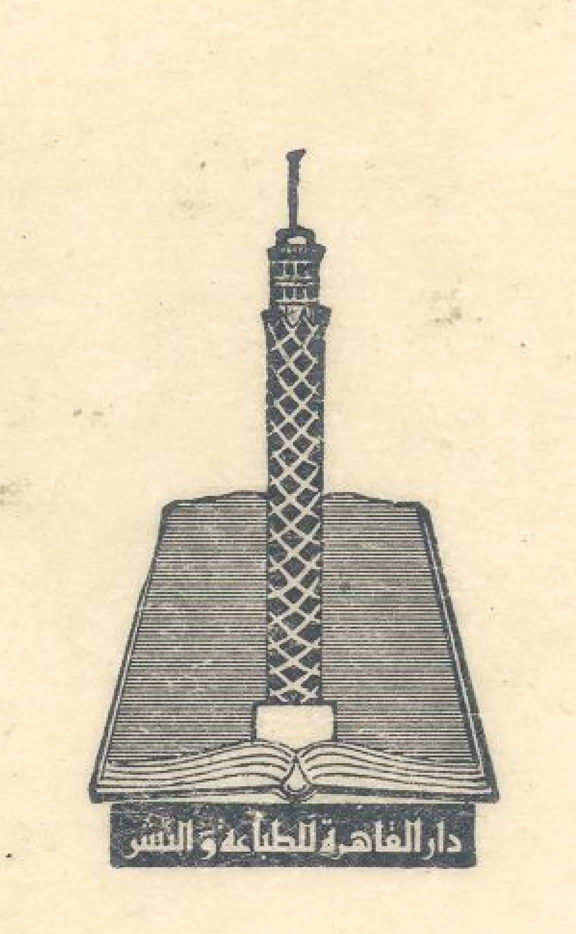
وبهذه الاعتبارات وازاء هذه الصورة الخلفية فان البحث المستفيض السابق فى التوقعات الاقتصادية لأوروبا الغربيـة فى الفصـول من الثانى الى الرابع ، يمكن أن يجد ما يؤكده . فقد كان الغرض منه وصف التكوين الداخلى لأوروبا الغربية المتكوملة فى المستقبل . ويقتضى هذا بعض الافتراضات السياسية عما يمكن وعما يحتمل أيضا ـ ولماذا ننكر ذلك ؟ ـ قدر من الاختيار فيما يختص بالمرغوب فيه . ويتصادف فى هذه المناسبة أن النتيجة الاكثر احتمالا ـ وهى أوروبا الكونفدرالية التى تشمل بريطانيا ـ تبدو أيضا فى نظر المؤلف ، هى المرغوب فيها أكثر من أى شىء ، ولكن الجدل الذى ورد فى الفصول السابقة يمكن أن يقف حتى فى الحالة غير المحتملة التى يقرر فيها البريطانيون أن يكتفوا فقط بمجرد المشاركة الاقتصادية مع جيرانهم فى القارة . ان التكوين السياسى الذى يتركز ، للوقت الحاضر ، على المركز القديم لأوروبا الغربية سيكون أفضل حل ثان . ولكنه مبدئيا يمثل اخلالا شديدا بالتقليد الخاص بالوطنية ذات السيادة كاتحاد فيدرالى أكثر انحلالا يضم بريطانيا واسكنديناوا. وزيادة على ذلك فانه من الصعب الاعتقاد بأنه فى المدى الطويل لن يمتد ليشمل الحدود السياسية لأوروبا الغربية . وعلى أى حال من الصعب أن تحتمل بريطانيا تركها خارجا . ان مزايا الانضمام قد لا تكون واضحة للغاية ، ولكن اضرار بقائها على الخطوط الجانبية تزداد وضوحا .

وانها لمسألة مختلفة أن نفترض أن مثل هذه الدرجة من التوحيد السياسى، التى تأتى فى قمة التكامل الاقتصادى الذى يجرى الآن ، يجب حتما أن تحسن العلاقات بين أوروبا الغربية الفيدرالية أو الكونفدرالية وبين الولايات المتحدة ، ولا توجد سابقة لاتحاد وضع تدبيره بحرية من دول كانت ذوات سيادة، ولا يزال من غير المؤكد الى أى مدى يمكن أن يستبدل المفهوم الوطنى القديم بوعى جديد يعتبر فى آن واحد أوروبيا وديمقراطيا . وكيفما كانت الظروف الدقيقة ، فان بعض التوقعات يحتمل أن تكون مخيبة للآمال : فان أوروبا الغربية الديمقراطية بكيفية أصيلة يمكن أن تصبح من فورها اشتراكية الى أقصى حد وسليمة أكثر مما يلائم الذوق الامريكى ، وأوروبا التى تكون فيها النخبات من الطبقات المحافظة

والارستقراطية القديمة قد لا تكون حليفا مريحا ، وأوروبا المشوقة (المشيقة) التى يخضع تنظيمها الاجتماعى للعلماء ، أوروبا ذات المعـــدل السريع للنمــو الاقتصادى ومستويات الاستهلاك المرتفعة ، قد تصبح مشابهة للولايات المتحدة ، الى حد حرمان الامريكيين من عذرهم المحبب اليهم فى قضاء أجازتهم فى الخارج ، ولعل الامر المحقق الوحيد الذى يمكن ابداؤه بضمير صاف هو توقع أن تستمر آوروبا الغربية فى أن تكون مثيرة لأصدقائها عبر الاطلنطى ، ولغزا محيرا يتعذر على الحل بالنسبة لحكماء السوفييت والشرق الاقصى ، دون أن تعير ما فيها من تعقيداتها لمعادلة متواضعة مثل « الرأسمالية » ضد « الاشتراكية » ، والأرجح أن تطورها المقبل سيحير العقول المنظمة لرجال الدعاية وأصحاب النظريات السياسية فى المراكز الجديدة للقوة العالمية • ويمكن الاعتماد على النزاع بين الشرق والغرب فى الاحتفاظ بحلف الاطلنطى فى حالة صحية جيدة ، وأى تنبؤات الى ما هو أبعد من هذه الحقائق شبه المؤكدة لمصيرها عدم تحقيقها حتى قبل أن تعرف طريقها فى الغالب الى مداد المطبعة •



فهرســـت



الثمن ٢٠ قرشا